



الجامع الهادي

إلى أدلة الشيخ محمد بن هادي

كُتِبَ

أبو معاذ زائد الظاهر

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين



الجامع الهادي إلى أدلة الشيخ محمد بن هادي

مقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}.

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}.

أما بعد:

فإنَّ خير الكلام كلام الله عزَّ وجلَّ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه
وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة
في النار.



الخلط بين ملف (الأدلة) وملف (التغريدات)

فقد قرأتُ كتاباً بعنوان [الحقُّ المبين بِكُشْفِ حَقِيقَةِ أدَلَّةِ الدُّكْتُورِ ابْنِ هَادِي الَّتِي أَخْفَاهَا عَنْ السَّلَفِيِّينَ]^(١) لأبي حاتم البليدي، زعم كاتبه أنه جمع فيه أدلة الشيخ محمد بن هادي، وقال في آخرها: ((وبهذا نكون قد أتينا على إنهاء ذكر وسرد مرفقات الملف الذي سمّاه الدكتور محمد بن هادي "أدلة" والتي جاء بها عند الشيخ ربيع أول الأمر)).

وقال: ((أخي القارئ: اعلم رحمك الله أنَّ هذه الأدلة التي أوردتها هنا هي حقيقة الملف الذي دخل به الدكتور محمد بن هادي على شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله، ولم يُعْطِ الشيخ ربيعاً غيرها في ذلك المجلس)).

وقال: ((فإنَّ الناظر في "التغريدات" التي بنى عليها الدكتور ابن هادي أقواله وأحكامه يجدها تدور حول ثناء الشيخ العلامة عبيد الجابري على الشيخ عرفات المحمدي، وقد جعل منها الدكتور أدلة تسوغ له التحذير من كل أولئك المشايخ وطلبة العلم الذين نشرُوا صوتية الشيخ عبيد وأذاعوها بين الناس، لذلك قال شيخنا العلامة ربيع المدخلي حفظه الله بعدما قرأ ملف الدكتور ابن هادي: "إنه لم يأت فيه بدليل واحد").

(١) تنبيه:

١ - التغريدات التي جعلها القوم هي الأدلة تجدها في الرابط التالي:

<https://top4top.io/downloadf-936qfa3v0-pdf.html>

٢ - صاحب كتاب [الحق المبين] وهو أبو حاتم البليدي الجزائري تكلم فيه طائفة من القوم وحذروا منه، ووصفوه بالجهل والتعالم والكذب وغير

ذلك، بعد أن افترقوا إلى (واضحين) و(مغمغمين).



وقال: ((في الأخير نقول للسلفيين العقلاء في العالم: هذه هي أدلة الدكتور في إسقاط من عرفتم من المشايخ والدعاة لم يعرض على الشيخ غيرها في بادئ الأمر، ثم بعد مدة بدأ يتوسع في الخلاف ويدّعي الأدلة تخفياً منه وراء الخلاف الذي أحدثه)).

أقول:

هذا الكلام غير صحيح، بل فيه تليس واضح وجهل فاضح.
فالشيخ محمد بن هادي أخذ بيده "هذه التغريدات" إلى الشيخ ربيع لُبيّن له أنّ عرفات وأعوانه ينشرون في "وسائل التواصل" ما يُثير الفتنة بين الشيخ عبيد والشيخ محمد بن هادي، والشيخ ربيع لم يعلم بهذه التغريدات من قبل، وكان الشيخ ربيع يقول للشيخ محمد بن هادي: أنا أعرف كل ما يكتبونه، فأتى الشيخ محمد بهذه التغريدات ليشبّه للشيخ ربيع خلاف ذلك.
وهذه "التغريدات" فيها نشر لصوتية الشيخ عبيد الجابري التي أثنى فيها على عرفات المحمدي ودافع عنه، وتكلّم فيها على من يتكلّم في عرفات!، وليس فيها ثناء على عرفات فقط كما يزعم هؤلاء!!، وكثير من السلفيين لا يعلمون أنّ هذه الصوتية كانت في اليوم نفسه الذي حذّر فيه الشيخ محمد من عرفات!.

فالشيخ محمد بن هادي لما سمع أنَّ عرفات المحمدي سيشارك في دورة في ليبيا مع بعض طلبة العلم قال في ليلة الجمعة ٩ شعبان ١٤٣٨ هـ: ((عرفات شر، عرفات شر، لا يدخل معهم)).

فهرع هؤلاء في نهار هذه الليلة فسجّلوا للشيخ عبيد كلامه الذي هذا نصّه: ((الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد: فإنَّ الأخ عرفات بن حسن المحمدي من اليمن، من أبنائنا الذين عرفنا منهم الولاء التام للسنة وأهلها، ولأهل السنة عامة وفي هذه البلاد خاصة، ومن ادّعى عليه غير ذلك، فإني أطلبه بالدليل الذي لا يقبل التأويل، وإلا عددته في المتهمّجين الذين يقولون بلا علم!، أو لبس عليه ملبس فسوّغ له مقاله!، وما أكثر هؤلاء من الجن والإنس!، عافانا الله منهم، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أملاه عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري بعد عصر الجمعة التاسع من شهر شعبان عام ١٤٣٨ هـ، وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).

ثم تواصل عرفات وأعوانه على نشر هذه الصوتية في حساباتهم دفاعاً عن عرفات وطعناً في الشيخ محمد بن هادي.

فماذا يعني هذا عند كل سلفي منصف؟!

هذا يعني إثارة الفتنة بين الشيخ عبيد الجابري والشيخ محمد بن هادي، وهذا ما حصل فعلاً.



فالشيخ محمد جاء بهذه "التغريدات" من أجل إعلام الشيخ ربيع بصنيع هؤلاء، وأنه لا يعلم بما يصنعون في الخفاء، وليست هذه هي "الأدلة".

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في [صوتية منشورة]: ((فما نشره بعض هؤلاء الصعافقة من تغريدات، وزعموا أنَّها هي الأدلة!، هذا غير صحيح، بل هذه "التغريدات" التي نشروها وزعموا أنَّها هي "الأدلة" التي جئتُ بها أنا إلى الشيخ، هَذِهِ إِنَّمَا أُعْطِيتُ الشَّيْخَ حَفْظُهُ اللهُ عِنْدَمَا قُلْتُ لَهُ: "يا شيخنا أنتَ لا تدري ماذا يفعل هؤلاء؟ وماذا يكتبون في حساباتهم، وفي واتساباتهم، وفي فوسبوكاتهم، وفي تويتراتهم؟"، فقال: "أنا أعلم، يمر عليّ، ويُعرض عليّ"، فأنا أُعْطِيتُهُ بَعْضَ هَذِهِ التَّغْرِيدَاتِ إِجَابَةً عَلَى هَذَا فَقَطْ، فَأَرَيْتُهُ وَرَقَةً.

قلتُ: هل رأيتَ هَذِهِ؟

قال: لا.

ثم أَرَيْتُهُ ثَانِيَةً، فَقُلْتُ لَهُ: هل رأيتَ هَذِهِ؟

قال: لا.

ثم أَرَيْتُهُ أُخْرَى ثَالِثَةً، فَقُلْتُ: هل رأيتَ هَذِهِ؟

قال: لا.

قلتُ: لماذا؟

فقال لي حفظه الله: أنا أسألك لماذا؟

قلتُ له: لا، أنا الذي أسألك: لماذا؟

فقال لي: أنتَ لماذا؟

قلتُ: هَذَا السؤال منك لي؟

قال: نعم.

قلتُ: أنا أقولُ لك؛ لأنك كما قلتُ لك والله يا شيخ ما تدري ما الذي يفعلون، وما الذي يقولون، وهذا دليل على صدقي أنك لا تدري ماذا في حساباتهم، ولا يأتونك إلا بالذي يريدون أن يأتوك به، فهذا الذي أعطيته. أمّا الأدلة، فأنا أعطيتُهُ ورقتين اثنتين:

الورقة الأولى: ورقة أهل البحرين، فقال: كذابون، فقلتُ: يا شيخ هؤلاء تلاميذك وتلاميذي، وهم خيرة أبنائنا في البحرين، وأنتَ تعرفهم يا شيخ، لكن لعلك مع طول الوقت نسيتهم، فأتيك بهم، قال: وما يدريني لو جئت بهم أنهم صادقون؟ هذه واحدة.

الثانية: أعطيتُهُ إياها فرماها ولم يقرأها!

وقال: دعني من عرفات.

فقلتُ له: عرفات هو رأس الشر، هو رأس البلاء، كيف أدعك منه؟ فلم يقرأها.

والثانية: كانت شهادة الأخ المزمّل.



وما أخرجتُ له من الدلائل شيئاً غير هاتين الورقتين، وكان معي ظرفٌ،
فأخذتُ الورقتين، وقلتُ: هاتها.

قال: هات من كتبهم؟

قلتُ: أين كتبهم؟!

قال: مؤلفاتهم.

قلتُ: أين لهم مؤلفات؟! ما في إلا صوتياتهم وحساباتهم.

قال: هذه ما هي أدلة.

فقلتُ له: هذه شهادات الشهود عليهم، الشرع بما يثبت؟! كثيرٌ من أحكام
الشرع إنما تقوم على الشهود.

فلما رأيتُ ذلك منه، قلتُ: هات أوراقِي وأنا سأعرضها إن شاء الله تعالى،
إذا عرضتها على العقلاء ينظرون فيما أعرضه أنا.

فقال: من هم العقلاء -متبسماً معي وممازحاً لي-؟!

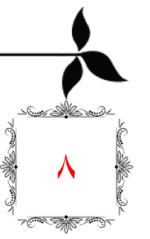
قلتُ: من ذرية آدم يا شيخ، موجودين والله الحمد.

فأعدتُ الورقتين إلى الأوراق الأخرى، وتركتُ عنده "التغريدات".

و"التغريدات" ليست هي دلائلي!، وإنما هي دلائل على مسألة أخرى.

ووالله الذي أنفاسي الآن تطلع وتنزل بأمره جلَّ وعلا: أنَّ هذا ما جرى،

ولستُ بخائف من أحد، وأقولُ ذلك؛ لأن شيخنا الشيخ ربيع نفسه عودنا



الصدق، ونحن قد تعلمناه والله الحمد من صغرنا؛ ولكن عودنا الشجاعة في
الصدق وقول الحق.

وما دام قد ذكرتم هَذَا السُّؤال على الهواء، ووالله ما كنتُ أحب شيئاً من
هَذَا الباب، فليس أمامي إلا أن أتكلَّم فيه، حتى لا يُقال عني إنني قد حَدَّثْتُ عن
الجواب، أو إنني تملصْتُ من الجواب، أو إنني، أو إنني، فهذا الذي جرى، وكان
ذلك بمحضر أخي أبي أسامة الكوري كان معي في هَذَا المجلس، فوالله الذي لا
إله غيره، ولا رب سواه، ولا معبود بحق إلا هو سبحانه وتعالى، المستوي على
عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، فوق سبع سماواته، البائن من خلقه، أن هَذَا
الذي جرى.

وشيخنا حفظه الله معذور، أنا أعذره؛ لأنه لم يرَ.
والآن والله الحمد قد رأى العالمُ كُلُّه بعضَ الدلائل التي كانت عندي،
والذي جَدَّ والله ما كان عندي من قبل، وقد صدَّقنا الله جَلَّ وَعَلَا بما جَدَّ من
كلامهم في أنَّهم فعلاً صعاقة.

فظهرت دلائلنا أو بعض دلائلنا الأولى، والذي أظهر منها في بعض
الكتابات ما هو إلا شيء منها وليست كلها، وشهادات الناس عليهم وكتابات
الناس معروفة؛ ولكن هَذِهِ التي جَدَّتْ، حتى لا يُقال: إنَّ محمد بن هادي جاء
بالدلائل ولم يكن عنده من قبل، لا والله، إنَّما هَذِهِ التي جاءت وَجَدَّتْ الآن من

صوتياتهم التي خرجت إنما زادتنا قوةً إلى قوتنا، وأظهرت صدقنا زيادةً، ونحن صادقون والله الحمد، أظهرت صدقنا فيهم.

وإلا كيف يكون لأمثال مَنْ يتصدى للدعوة وهو [عبد الله بن صلفيق الظفيري] يرى أَنَّ الميزان من صفات الله!، وأعظم من ذلك: أن يرى أَنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يبصر عنك حينما يأتي إلى حديث: "وما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَكِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَكِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ"، فيقول أي حينما جاء إلى قوله: (وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ) قال: أي إنَّ الله هو الذي يبصر عنك!، أيُّ ضلال بعد هذا الضلال؟!

ولكن والله لا نضلُّهم، بل هم عندنا معذورون؛ لأنهم جهلة، ولو أخذوا الشهادات!، فالعلم ما هو بالشهادة!، وشيخنا الشيخ ربيع نفسه وجميع المشايخ يعلمون: أَنَّ العلم ليس بالشهادات، إنَّما العلم بالحقيقة والواقع من المتكلم، والعلم بالدلائل لا بعظم القائل؛ فظهرت جهالاتهم.

والآخر [فواز المدخلي]: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ"، يقول: هذا دليل على

نزول الرحمن تبارك وتعالى!

وهكذا من الجهالات التي طلعت.

فما هَذِهِ الجَهالات هي أدلتنا؛ لأنها والله لم تكن عندي أول الأمر، وأكون معكم صادقاً، ولو أردتُ أَنْ أَقُولَ لكم: عندي، لصدقني من يُحْسِنُ الظَّنَّ بي؛ ولكن أين الذهاب من الله جَلَّ وَعَلَا؟! أين المفر؟ وأين منه المهرب؟ سبحانه وتعالى، لا والله، إنّما هي جدّت في هَذِهِ الأيام.

وقد ظَنَّنَ بعض هؤلاء أنني أتتبعهم، وأنا والله لا أعرف مواقعهم، ولا رأيتها عينا في هَذِهِ الوسائل، ولا وقفتُ عليها ثانية من الثواني، وإنّما سمعتُ بها لما نُشِرَتْ، وانتهت إِلَيَّ، ومع هَذَا لم آخذها حتى تأكدتُ منها وسمعتها بنفسي، وأُعيدت إلى أصولها، فأخذت سباقها ولحاقها؛ فهذه الأشياء أظهرت جهالات هؤلاء، وأظهرت صدقنا، بل زادت ظهورَ صدقنا فيهم، نسأل الله العافية والسلامة.

فقد كان شيخنا [الشيخ ربيع] يقول حفظه الله لكل مَنْ جاءه: هات، هل عندهم أخطاء في العقيدة؟ عندهم في الصفات؟ عندهم في الصحابة؟

هَذِهِ ظهرت الآن، الآن ظهرت، ومن أول شهادات الشهود عليهم بانحرافاتهم، وبعض أخطائهم التي عندي في حساباتهم؛ ولكن هَذِهِ تضاف إلى تلك، حتى يعلم الناس أننا صادقون بإذن الله تبارك وتعالى، وأننا لا نخاف إلا من الله جَلَّ وَعَلَا، وأنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يجازي العباد، وهو الذي يجمعهم سبحانه وتعالى يوم القيامة فيميز الصادق من الكاذب، فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يهدي ضال المسلمين، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يُبَصِّرَ من لم

يتبصر في حال هؤلاء، وأسأله سبحانه وتعالى أن يوفق هؤلاء للرجوع للحق وأن يرزقهم التواضع وأن يعينهم على أنفسهم وأن يُبعد عنهم النزغات؛ نزغات الشيطان، إنه جواد كريم، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعاً لسلوك الجادة، وأن يحمينا جميعاً ويعصمنا جميعاً أنا وإياهم وإياكم وأنتم من مضلات الفتن)) انتهى كلام الشيخ محمد.

ومن هذا نعلم أيها القراء العقلاء:

أنَّ الملف الذي بقي عند الشيخ ربيع هو ملف "التغريدات"، وأنَّ ملف "الأدلة" أخذه الشيخ محمد بن هادي حفظه الله بيده لما رأى أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يُصدِّق الشهود ولا يقرأ الأدلة التي يريد الشيخ محمد عرضها عليه. وبهذا نعلم أنَّ قول الشيخ ربيع: "قرأت الأدلة حرفاً حرفاً، محمد بن هادي ما عنده ذرة دليل"، إنما قصد "التغريدات"، وهذا إما أن يكون وهماً من الشيخ ربيع أو تلبساً من بطانة السوء التي تحيط به، الذين لبَّسوا عليه وأقنعوه أنَّ الأدلة هي هذه التغريدات، والأدلة غير التغريدات كما تقدَّم.

لهذا رأيتُ من الأمر الملزم عليَّ بعد أن عرفتُ ذلك -رفعاً لهذا الوهم ودفعاً لهذا التلبس-: أن أجمع الأدلة التي ذكرها الشيخ محمد بن هادي في هؤلاء، سواء كانت "الأدلة" التي ذكرها في بادئ الأمر أو بعد أن استجدت "الأدلة الأخرى" التي أشار إليها الشيخ محمد في كلامه السابق.

ودونكم هذه الأدلة التي يسأل عنها البعض، وينفي وجودها البعض الآخر، فليقرأها المتجرد للحق غير المتعصب للخلق، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الدليل الأول: شهادة البحرينيين وطعن عرفات المحمدي في الشيخ ربيع

والشيخ عبيد

كتب الأخ يوسف محمد السباعي البحريني منشوراً شهد فيه معه خمسة من الإخوة السلفيين من طلبة العلم في البحرين جاء فيه: ((لقد كنتُ أنا وبعض الإخوة عند الأخ عرفات المحمدي في بيته في المدينة النبوية، وذكر لنا موقف الشيخ العلامة عبيد الجابري حفظه الله تعالى وطريقته في الرد على المخالف وعدم الصبر والانتظار كما يفعل الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى، وأنَّ الحقَّ والطريقة التي هي طريقة السلف هي ما عليه الشيخ عبيد الجابري.

فاستنكرتُ عرضه ومقارنته بين طريقة الشيخين في نفسي، وجعله طريقة الشيخ عبيد هي طريقة السلف بخلاف طريقة الشيخ ربيع. وأخبرتُ بعض الإخوة عن استنكاري لطريقة عرضه ومقارنته هذه فوافقني، وكنتُ حريصاً على أن يكون لي معه كلام ونصيحة حول ذلك فلم أوفق لذلك.

وكان معنا في ذلك المجلس من الإخوة: مصطفى القلاف، وعدنان القرادي، وأحمد عسكر، وبدر الظاهري، وعادل البكري، والله أعلم وهو سبحانه على ما أقول شهيد.

علماً بأني عرضتُ شهادتي على الإخوة المذكورين فأقروا وصدقوني على صحة قولي، وأنهم يشهدون بذلك)) انتهت شهادة البحرينيين.

وكلام عرفات المنقول عنه هنا يتضمن طعنين:

الأول: في الشيخ ربيع وأنَّ طريقته مخالفة لطريقة السلف، لأنه ينصح المخالف مرات ويصبر عليه سنوات قبل أن يتكلَّم فيه.

الثاني: في الشيخ عبيد وأنه لا يصبر على المخالف ولا ينصح، وإنما يتكلَّم فيه إذا ظهرت مخالفته مباشرة!.

قال د. عبدالله البخاري في جلسته مع العراقيين وهي [صوتية منشورة]: ((أما أنتم أنكرتم على عرفات أنه يتكلَّم في الشيخ ربيع؟! لما تكلم في شهادة البحرينيين الكاذبة التعبانية!، أنه يطعن في الشيخ ربيع، طيب هو طعن في الشيخ عبيد أيضاً لو أدركتم الكلام)).

فهذا اعتراف واضح من د. عبدالله البخاري أنَّ عرفات طعن في كلامه هذا بالشيخ عبيد كما طعن في الشيخ ربيع.

ومما يؤكّد طعنهم في الشيخ عبيد حفظه الله وأنه لا يَنصَحُ المخالِفَ قبل التحذير ولا يصبر عليه، ما قاله علي الشرفي اليمني المعروف بـ (علي الحذيفي) في دفاعه عن د. عبد الله البخاري في رده المسمّى [الكواشف الماحقة ص ٨-٩]: ((هذا تلبس وقلبٌ للحقائق، فالشيخ عبد الله البخاري إنما اتصل بالسائل [أبي أسامة الكوري] منكرًا عليه [نشر صوتية تحذير الشيخ عبيد من هاني بريك]، لأنَّ السائل تعجّل لشيء في نفسه!، وطريقة أهل السنة: مناصحة الرجل قبل التحذير منه!، فكما أنَّ الشيخ عبيدًا وغيره صبروا على محمد الإمام أكثر من شهر ولم يحذروا منه إلا بعد تأكّيده مضمون الوثيقة بخطبة العيد، فكذلك كان المشايخ يرون أنَّ هاني لو نُصِحَ ليرجع عن هذه الطريقة ويتوب منها كان هذا أولى من التحذير منه رأسًا، وعُذر الشيخ عبيد في التحذير أنه سُئِلَ ورأى أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وهناك ثلَّةٌ من الناس أصحاب فتن، يشعلون الفتن، ويضرمون النار فيها، ويوسّعون الخلاف، ويتّخذون من قربهم من المشايخ وسيلةً لضرب الآخرين وتصفيات الحسابات معهم)).

فلينظر القارئ إلى صنيع علي الشرفي كيف صبَّ إنكاره على السائل أبي أسامة الكوري!، وجعله متعجّلًا!، وكأنه هو الذي لم ينصح هاني بن بريك ولم يصبر عليه!، مع أنه مجرد سائل وقد استأذن الشيخ عبيدًا بنشر التحذير من هاني فأذن له كما في آخر الصوتية المنشورة.

ومن كلام عرفات هذا نستخلص:

أنَّ طريقة الشيخ ربيع تختلف عن طريقة الشيخ عبيد في الموقف من المخالف، وكفى بهذا تحريشاً بين المشايخ وإثارة للفتنة بين الشباب، كما يدلُّ كلام عرفات أنَّ طريقته هي (عدم الصبر على من يقع في بعض المخالفات)، وأنه يتعجَّل في إصدار الأحكام على من وقع من السلفيين في مخالفة دون مناصحة!، وأنه يزعم أنَّ هذه هي طريقة السلف.

ونستخلص من هذا أيضاً: أنه لا يتقبَّل طريقة الشيخ ربيع حفظه الله في مناصحة المخطئين والصبر عليهم.

وهذا هو بالضبط محل إنكار الشيخ محمد بن هادي عليه في عدة نصائح. وهذه الشهادة عرضها الشيخ محمد بن هادي على الشيخ ربيع في اللقاء الذي جرى بينهما، لكن مع الأسف كذَّب الشيخ ربيع شهادة البحرينيين في هذه الجلسة ورفضها، كما أخبر الشيخ محمد بذلك في صوتية منشورة.

وحاول عرفات أن يتملَّص من هذه الشهادة بتحريف سياقها ومقصدها فكتب مقالة سماها [التبيين لتوضيح شهادة من لم يوفَّق في النصيح من إخواننا البحرينيين] بتاريخ ١١ جمادى الآخرة ١٤٣٩ هـ، ولكنه لم يُكذِّب هؤلاء الشهود ولا نفى شهادتهم.

وأقف معه في رده هذا وقفتين:

الأولى: أنَّ عرفات أثنى على هؤلاء الإخوة البحرينيين في رده هذا، فقال في ص ٢: ((فأنا أعرف هؤلاء الإخوة حقَّ المعرفة، فليسوا بجبناء، بل هم من خيرة من عرفتُ من إخواني في البحرين، ولهم جهودٌ مشكورةٌ في الدعوة إلى الله تعالى)).

إذاً هؤلاء الشهود من خيرة الإخوة البحرينيين الذين عرفهم عرفات!، وهذا يعني أنهم ثقات عنده، فكيف يقول فيهم الشيخ ربيع: "كذابون"؟! أم كيف يقول في شهادتهم د. عبدالله البخاري: "شهادة البحرينيين الكاذبة التعبانية"؟!

ولعلَّ في هذا مثالاً واضحاً لمن يُطالبنا بمثال على خطأ الشيخ ربيع في الجرح، فتأمل به بإنصاف.

لأنَّ بعض الناس يقرر قولاً غريباً سمعته منه، يقول: الشيخ ربيع ممكن يغلط في "التعديل" لأنَّ التعديل مبني على ظاهر حال الشخص وحسن الظن به، وهذه أمور قد يغلط فيه الإمام في الجرح والتعديل، لكن لا يغلط أبداً في "الجرح"، لماذا؟! قال: لأنَّ الجرح مبني على سبر حال الشخص ومعرفة حاله بالتفصيل وأسباب الجرح والأدلة الموجبة له، والشيخ ربيع يدقق في هذه الأمور بشدة، فلا يمكن أن يغلط فيها.

ومع كون هذه الدعوى باطلة من أصلها، فكم من إمام في الجرح والتعديل من الأئمة المتقدمين أخطأ في الجرح!، والأمثلة كثيرة، فهل الشيخ ربيع أعلم من أولئك؟! أم هو مستثنى من هذا؟ أم هي دعوى العصمة للشيخ ربيع في باب الجرح؟!

فهذا مثال على خطأ الشيخ ربيع في جرح هؤلاء الإخوة البحرينيين حيث وصفهم بأشد أنواع الجرح (الكذب)!، ثم ثبت أنهم من خيرة الإخوة وأن عرفات اعترف بصدق شهادتهم!.

الثانية: قال عرفات في [مقاله السابق ص ٣]: ((كلامي لم يكن كما قيل في الشهادة ولا يفهم منه الطعن وذلك لوضوح سياق الكلام ولحاقه وسباقه مع ذكر سببه، فالكلام كان قبل قرابة خمس سنين؛ وفي خضم فتنة الحجوري، وكان يتناقل بعض الناس سكوت الشيخ ربيع عن الحجوري ويحتجون به، وكان بعض الحجوريين في الرياض يُثير هذه الشبهة على الشيخ عبيد ويقول ذاماً له: استعجل الشيخ عبيد في تحذيره، وازدادت الفتنة حين نزل الشيخ اليمن.

فكنتُ أجيب: بأنَّ سكوت الشيخ ربيع عن التحذير من الحجوري لا يجوز الاحتجاج به، فالشيخ لم ينصر الحجوري ولم يؤيده، ولكن يصبر ويناصح، وقد تكلم الشيخ عبيد على الحجوري بأدلة وحجج وبراهين، وهو موافق للسلف في رد الخطأ واستنكاره، فهذا سياق الكلام وسباقه في الحجوري وبعض المرضى الذين تكلم فيهم الشيخ عبيد)).

وكلامه هذا يُفهم منه إن لم يكن تصريحاً: أَنَّ الشيخ ربيعاً يصبر على المخطئ ويناصحه ولا يُناصره ولا يؤيده لكن يسكت عنه فلا يرد الخطأ ولا يستنكره!، ولهذا لا يجوز الاحتجاج بسكوته!، وأما الشيخ عبيد فيرد الخطأ ويستنكره بالأدلة والبراهين وهو موافق للسلف في ذلك.

إذاً ما الفرق بين (كلام عرفات هذا) وبين (ما نقله عنه) الإخوة البحرينيون؟!

رحم الله عزَّ وجلَّ الإمام الألباني الذي كان يقول في مثل هذا: مكانك راوح!، أو كما يقال في المثل: عادت حليمة إلى عاداتها القديمة!.

ثم إنَّ سكوت الشيخ ربيع حفظه الله لم يكن مجاملة ولا مDAHنة ولم يكن سكوتاً عن تخطيط الحجوري والإنكار على أخطائه، وإنما كان سكوتاً عن التحذير منه وتبديعه من باب مراعاة المصالح ودرء المفسد؛ وخاصة طلاب دَمَاج الذين كانوا حول الحجوري، فالشيخ ربيع يحرص على هداية هؤلاء وإبعادهم عن الحجوري، لكن عرفات عنده عجلة وشدة ولا يراعي مثل هذه الأمور!، ولهذا لا يرى سكوت الشيخ ربيع مشروعاً، بل يرى عدم جواز الاحتجاج به!، وهذه منازعة ظاهرة لإمام الجرح والتعديل في هذا العصر، فأين الأصوات المنكرة عليه؟!

آه لو قال هذا غير عرفات؟! ماذا يقال فيه؟!.

وقد ردَّ على مقالة عرفات الأخ يوسف السباعي في مقاله [بيان كذب وتليب صاحب التبيين]^(١)، وعدَّد كذبات عرفات!، وقال في ص ٤: ((والواقع أنَّ هذا المجلس كان قبل ثلاث سنين ونصف كما سيأتي بيانه [٩ محرم ١٤٣٦ هـ]، بل كان بعد فتنة الحجوري بزمان))!، وقال أيضاً في ذكر "الكذبة الرابعة": ((زعمه: أنَّ سبب مقارنته بين طريقة الشيخين هي قضية الحجوري؛ وهذا كذب، لأنه كان يتحدَّث عن طريقة الشيخ ربيع في الصبر على المخالفين عموماً لا عن قضية الحجوري بعينها!)).

وعرفات يعلم أنَّ هذا الكلام ليس خاصاً في "الحجوري" ولهذا قال: ((فهذا سياق الكلام وسباقه في الحجوري وبعض المرضى الذين تكلم فيهم الشيخ عبيد))، طبعاً يقصد بهم (مشايخ النهج الواضح) أحمد بازمول وعادل منصور وخالد عبدالرحمن وأبا الفضل الليبي ومشايخ الكويت!.

وبعد أخذ ورد مع عرفات في هذا الموضوع كتب هذا المنشور: ((سألني سائل عن منهج الإمام ربيع المدخلي في تعامله مع المخالف؟ فأقول: هو قائم على الصبر والنصيحة ويؤخِّر الشيخ رده على المخالف حرصاً على جمع كلمة السلفين؛ فإذا لم ينتصح المخالف بالنصائح المتكررة وبقي على مخالفاته وجب الرد عليه وإيقاف شره، قال الشيخ ربيع: "فحصلت لي قناعة بأنه لا بدَّ من مؤاخذه الظالم بظلمه وإيقافه عند حدّه، وأنَّ السكوت عن ذلك فيه ضرر مؤكَّد

(١) متوفر على الرابط التالي:

<https://ia902904.us.archive.org/18/items/BKWTSaltabeen/BKWTSaltabeen.pdf>

على الشباب السلفي وتغريب بهم وضرر على الدعوة السلفية نفسها"، ومن قال: إنَّ منهج الشيخ ربيع مخالف لطريقة السلف فقد أخطأ، وما نُقِلَ عني فإني أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ وَأَرْجِعُ عَنْهُ)).

وفيه عدة ملاحظات:

١- أقرَّ عرفات هنا أنَّ سكوت الشيخ ربيع وعدم نشر رده سببه حرصه على جمع كلمة السلفين، فكيف يقول: لا يجوز الاحتجاج بسكوت الشيخ ربيع في مقالته السابقة؟!

٢- الكلام لم يكن "إنَّ منهج الشيخ ربيع مخالف لطريقة السلف" أي من جهة عموم المنهج، وإنما من جهة "الصبر والنصيحة"، إذا يبقى السؤال قائماً: هل طريقة الشيخ ربيع في الصبر والنصيحة موافقة للسلف أم لا؟!

٣- قولك: "وما نُقِلَ عني" أنت أقررتَ بهذا النقل!، فلماذا لا تقل: "وما قلته"؟! وما هو الذي نُقِلَ عنك؟ أليس الواجب في التراجع أن يكون بيناً واضحاً؟!

٤- لماذا لا تذهب إلى الشيخ ربيع وتُبيِّنَ له صدق شهادة البحرينيين وأنهم صادقون، وأنَّ دليل الشيخ محمد بن هادي ثابت عنك، وأنت تراجعت عنه الآن؟! لعلَّ الشيخ ربيعاً يرجع عن جرحه فيهم بسبب دفاعه عنك لحسن ظنه

بك، وكذلك د. عبدالله البخاري، أم أنه لا علاقة لك بالأمر ما دام أنَّ المقصود قد حصل؟!.

ولما لم يكن تراجعهُ صريحاً وردَّ عليه الأخ البحريني وكشف تلاعبه، كتب بعدها: ((من زعم أني كذبت البحرنيين فهو كذاب، وردي منشور ليس فيه تكذيب، بل أثبت عليهم، لكن عندي ملاحظات على شهادتهم ذكرتها، وقد اعترف الكاتب أنه لم يوفق، وأقر البقية على ذلك، فذكرت ملاحظاتي عليهم، وحكمتُ بغالب الظن وهو سائع، فلما رأيتهم أصرّوا على الشهادة: تراجعْتُ، ولو اعتقدتُ أنهم كذّابون ما رجعتُ، وذكرتُ في ردي أنَّ الشيخ ربيعاً اطَّلَعَ على الشهادة وقال: "سامحته"، وهو صاحب الحق، وقلتُ في آخر مقالي: "أستغفر الله من كلِّ لمز أو غمز في المشايخ"، وظننتُ أنَّ الأمر انتهى، فرأيتهم أصرّوا فلا خرج من "التراجع الصريح"!!، فتراجعتُ، واليوم الطعن كثير وصريح ولم يحركوا ساكناً، فسبحان الله، وما كان لله بقي)).

ثم كتب بعدها: ((قولي هنا: "وذكرتُ في ردي أنَّ الشيخ ربيعاً اطَّلَعَ على الشهادة وقال: سامحته"، هذا كان في بعض الردود الخاصة مع بعض الإخوة!، وليس في مقالي: "التبيين"، نبّهتُ على هذا لأنَّ أخاً سألني: هل تقصد أنَّ هذا موجود في مقالك؟ فأقول: لا، بل هو في بعض الردود الخاصة، وليس في المقال)).

ماذا يفهم القارئ من كلام عرفات هذا؟!

يفهم منه التلاعب في كلامه وتراجعته، فإذا انكشف أمره ولا حيلة عنده في رد كلام خصمه اعترف له وقال: تراجعْتُ، وإذا لم ينكشف أمره أو كانت له حيلة في رد الكلام لا يتراجع عن خطئه، بل يماطل ويتلاعب، فاحفظ هذا جيداً عنه، فبه ستعرف حقيقة تراجعات عرفات!.

أقول:

فهذا هو [الدليل الأول] الذي ذكره الشيخ محمد بن هادي للشيخ ربيع في اللقاء الذي جرى بينهما، لكنَّ الشيخ ربيعاً لم يقبله منه وكذَّب الشهود، ثم أقر عرفات بصدق الشهود، وتبين صدق الشيخ محمد وصحة دليله وخطأ الشيخ ربيع في جرحه لهؤلاء وفي تكذيب هذه الشهادة وفي رده دليل الشيخ محمد بن هادي.

فكيف يُقال بعد هذا كله: ما عند محمد بن هادي ذرة دليل؟!.

الدليل الثاني: شهادة الشيخ مزمل فقيري: أنَّ عرفات نصحه بما يخالف

نصيحة الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي

لما حصل خلاف بين مزمل فقيري ونزار هاشم -وهما من الدعاة المعروفين في السودان، لكن الأول رد على القوم، والثاني أصبح رأساً من رؤوسهم- حاول الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي الصلح بينهما والكف عن الردود بينهما، من أجل الاجتماع والعمل سوياً في الدعوة إلى الله، فطلباً من الشيخ مزمل فقيري أن لا يرد على "المؤاخذات" التي ذكرها نزار بن هاشم عليه.

ثم حصل لقاء بين الشيخ مزمل وبين عرفات بعد ذلك، وطلب عرفات من الشيخ مزمل أن يحيب عن هذه المؤاخذات!، مع علمه بنصيحة الشيخين في عدم الرد على المؤاخذات هذه!، وزعم أنَّ هذه المؤاخذات انتشرت هنا وهناك، وجمعها بعض طلبة العلم، وأنها وصلتته، وأنَّ الرد عليها من باب غلق الأمر!، ثم قال له: "هذا الأمر بيني وبينك وبين الشيخ ربيع، ولا تخبر أحداً بذلك حتى ينتهي الأمر"!، وكان ذلك في شهر ربيع الأول ١٤٣٨ هـ.

ثم ألحَّ عرفات على الشيخ مزمل أكثر من مرة بعد أن رجع الشيخ مزمل إلى بلده السودان ليكتب الجواب عن هذه الأخطاء، وكان الشيخ مزمل ملتزماً بنصيحة الشيخين بعدم الرد، وكان يعتذر لعرفات بقضايا أخرى، وزعم عرفات

أنه كَلَّمَ الشيخ ربيعاً عن هذا وهو ينتظر منه الجواب عن الأخطاء التي جُمِعت عليه!.

وهذه شهادة الشيخ مزمل كما ذكرها بصوته:

((وهذه تُذكرني بأخرى لعرفات محمدي، وهي:

أنَّ الشيخ العلامة ربيع طَلَبَ مني أنا أن لا أُرَدَّ على نزار، وقال: أخبر الإخوة في السودان بهذا، وأن نتألف جميعاً، هذا في ذلك الوقت، ثم أتيتُ أيضاً للشيخ محمد بن هادي زائراً له، فَطَلَبَ مني أيضاً أن لا أُرَدَّ على نزار، وقال لي: "أنا أخبرتُ نزار أن لا يَرُدَّ عليكم"، وقال: "امضوا في الدعوة".

إذاً مشايخنا يريدون ماذا؟

الإصلاح، ويريدون مصلحة الدعوة السلفية في العالم.

فقلتُ للشيخ محمد بن هادي لَمَّا نصحني أيضاً، قلتُ له: "وهكذا طَلَبَ مني الشيخ ربيع".

وقد استجبنا الحمد لله منذُ أن طلبوا مِنَّا ووجهونا هذه التوجيهات، إلى ما يزيد على سنة أو سنة ونصف، لم نتكلم عن نزار باسمه بفضل الله سبحانه وتعالى اتباعاً لتوجيهات هؤلاء العلماء.

فَدُعِيتُ بعد ذلك للعشاء عند هؤلاء الصعافقة، ولم أعلم في ذلك الوقت أنَّهم صعافقة، كنتُ أظنُّ أن هذا تلميذ فلان، وأنَّ هذا فلان، وأنَّ هذا فلان، فكنْتُ فرحاً بهم والله الذي لا إله غيره.

فخرج بي عرفات محمدي، وخلا بي، وهو فيما أظن كبيرُهُمْ، خلا بي خارج البيت، بيت العشاء، وأعطاني أوراقاً، وقال لي: هذه مؤاخذات نزار هاشم عليك، لا بُدَّ أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهَا، وتكتبَ عليها ردًّا!!.

وهذا بعد أَنْ نصحني الشيخان: الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي أَنْ أسكت وَأَنْ لا أُرُدَّ!.

فأعطاني عرفات الأوراق، وقال لي: رُدْ!
فلَمَّا رَأَى أَظُنُّ التعجب على وجهي من كلامِهِ، قال: "تري المشايخ ينتظرون رَدَّكَ على نزار!، والشيخ ربيع يُريدُ رَدَّكَ أيضاً، ولا تُخبرُ بهذا أحداً!!".
فاتصل الجوال في جيبِي فأخرجتُ، وقلتُ: هذا الشيخ محمد بن هادي يتصل بي، فذُعر عرفات محمدي، الصعفوق الضخم في الصعافقة، الضخم من التصعق وليس الضخم جسداً، فذُعر، وقال لي: "لا تُخبرُ حتى الشيخ محمد بن هادي بهذا!!".

والله الذي لا إله غيره ولا رَبَّ سواه، وأباهله مليون مرة في أي مكان، عند الكعبة أباهله، عند بيت الله الحرام: أَنْ يُكَذِّبَنِي بهذا الكلام، هو لا يستطيع؛ لأنه هناك أشياء لم يعلمها هذا الصعفوق عرفات المحمدي، لا يستطيع الإنكار!!)) انتهت الشهادة.

وشهادة الشيخ مزمل فقيري هذه يثبت فيها أنَّ عرفات المحمدي نصحه بالرد على نزار هاشم مع علمه بأنَّ الشيخين الشيخ ربيعاً والشيخ محمد بن هادي ينصحانه بعدم الردِّ عليه من باب السعي في الإصلاح بين طلبة العلم والدعاة السلفيين وكذلك ما تقتضيه مصلحة الدعوة السلفية في السودان.

ولما سمع عرفات المحمدي هذه الشهادة أجاب عنها بجواب بصوته يدلُّ على ثبوت هذه الشهادة عليه مع محاولته التلاعب بالألفاظ:

فقد سُئل عرفات السؤال الآتي: بعض الناس عندنا في السودان يستدلُّ بكلام المدعو مزمل فقيري لأنكم طلبتم منه أن يرد على الشيخ نزار بن هاشم حفظه الله، مع أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله طلب منه عدم الرد!، وإنكم بذلك خالفتم توجيهات الشيخ ربيع وسعيه في الصلح، فنرجو منكم أن توضِّحوا لنا حقيقة الأمر؟ علماً بأنَّ الرجل دعا للمباهلة في هذا الأمر، وجزاكم الله خيراً.

فكان جواب عرفات بصوته:

((بسم الله الرحمن الرحيم، بالنسبة لما زعمه مزمل فقيري فهذا كذب، كذب محض وافتراء، وهذا الرجل لما جاء إلى المدينة أحسن إليه طلاب العلم وأخذوه للعلماء حتى ينصحوه!، وقد كنتُ حاضراً في بيت الشيخ ربيع عندما نصح مزمللاً عدة نصائح، نصحه ووجهه وقال له: أنت تعمل كذا وكذا، اترك هذا، واترك هذا، وكذلك رأيتُ بعيني الشيخ عبد الله البخاري في مسجد الرضوان انفراد بمزمل فقيري ونصحه عدة نصائح، لكنني ما سمعتُ ذلك لأنه

كانا وحدهما، ونحن أيضاً شاركننا في ذلك ونصحنا هذا الرجل عدة نصائح!، وكان يُظهِر لنا الاستجابة، بل حتى قال لنا والشهود موجودون الحمد لله، قال: "أنا مُستعد أن أذهب إلى السودان وأقبلُ رأس الشيخ نزار"، قلنا له جزاك الله خيراً، وهذه مبادرة طيبة واحتفى به الشباب ودعوه عدة دعوات، وأخذته بسيارتي إلى بيت الشيخ عبيد.

ثمَّ جئتُ إليه بعد اجتماع من هذه الاجتماعات وقلتُ له: هناك أخطاء وهي ثابتة عنك ومنتشرة هنا وهنا وهنا، وقد جمعها بعض طلاب العلم، وقد وصلتني وأحبُّ حفظك الله أنك ترد على هذه الأخطاء وتُعطيني الإجابة حتى أعطيها للشيخ ربيع فيجمع بينك إن شاء الله وبين الأخ نزار، ولا يكون هناك عليك مأخذ من هذه الأخطاء، لأنهم الآن عندما ينتقدوك ينتقدونك من أجل هذه الأخطاء، فأنت أغلق هذا الباب، فالشيء الثابت عنك تراجع منه، والشيء المكذوب قل هذا مكذوب عليّ، والشيء الذي فهم على غير الصواب فقل هذا أيضاً فهم على غير الصواب، الصواب كذا وكذا، وقلتُ له بنصّ الكلام: هذا الأمر بيني وبينك وبين الشيخ ربيع فلا تُخبر به أحداً حتى تُنهي هذه القضية.

فتفاجأتُ بعد ذلك إذا به يحاضر محاضرة ويقول -زعم- يقول: أني طلبتُ منه أن يرد على الشيخ نزار!، هذا لم يحصل وهذا كذب وافتراء، ثم بلغني أنه دعا إلى المبالغة!، فوافقتُ على ذلك، وكتبتُ في حسابي في تويتر أنني موافقٌ على هذه المبالغة، مادام أنه هو الذي ابتدأها، ولهذا شرعت المبالغة، مادام أنه يُكذِّب،

مادام أنه يزعم وأنا أكذبه ودعا إلى المباهلة، إذا كذبت فيها أنا مستعد، فكتبتُ في تويتر أنني مستعد لهذه المباهلة وأنا في المدينة فليأت، ومرت أشهر إلى الآن ولم يأت!، وهو يعرف مكاني وقد كان يأتيني ويتصل عليّ وأخذته بسيارتي عدة مرات.

والدليل على كذبه أنه بعد أن سلّمته هذه الأخطاء اتصلتُ عليه أو تواصلتُ معه، قلت له: أين الإجابة؟ هل كتبت شيئاً؟ فقال: لا ما استطعت ما تمكّنت، قلت له: عَجِّلْ عَجِّلْ لأنَّ الشيخ ربيع أنا كلّمته عن هذا الموضوع، ليتك تُعَجِّلْ حتى تُسَلِّم الأوراق للشيخ ربيع، فاعتذر بأنّ عنده قضايا في السودان ومحاكمات وأنه شُغل بها، قلت له: لعلّ هذا ما يأخذ منك وقتاً طويلاً، إذا جلست جلسة أو جلستين فانظُر في هذه المؤاخذات وتكتب ونُعطي للشيخ ربيع حتى ينهي هذا الأمر بينك وبين الأخ نزار، الشيخ نزار حفظه الله، فإذا بالرجل كان يتهرّب.

وكُلّما تواصل معي كان يريد، يقول لي: أنا أريد أن أقرأ على الشيخ عبيد، أنا أريد أن أقرأ على فلان، وكنت أقول له: إن شاء الله، المشايخ مشغولين، لكن إن شاء الله، نرجو ذلك، احضر الدروس والله يُيسّر.

وطلّبتُه مرة أخرى لما تواصل معي من أجل زيارة الشيخ عبيد، قلت له: هل كتبت شيئاً؟ فقال: لا والله شُغِلت!، فكان يتهرّب، فكنت أطلبه لأنّي أنا الذي سأخذ إجابته للشيخ ربيع.

وفي الأخير تفاجأت بهذا الذي قاله، وهذا كذب محض، وها أنا أكرّر وأقول: "أنا مُستعد للمباهلة، وأنا موجود في مدينة النبي عليه الصلاة والسلام، فليتفضل، وليختر المكان الذي يريد أن نتباهل فيه، والله على ما أقول شهيد"، هذا الذي حصل بارك الله فيك، وصلى اللهم على محمد وعلى آله وصحبه)).

ومن يسمع كلا الصوتيتين يرى أنَّ عرفات لا يُنكر أنه طلب من الشيخ مزمل أن يرد على الأخطاء التي جُمعت عليه وأخفى اسم المردود عليه!، وهو بيت القصيد كما يقال!، لكنَّ عرفات يقول: أنا لم أطلب منه أن يرد على نزار! إذاً يردُّ على مَنْ يا عرفات؟!

قال: طلبتُ منه أن يجيب عن هذه الأخطاء المنتقدة عليه!.
والأخطاء هذه مَنْ الذي جمعها يا عرفات؟! إن لم يكن نزار هو الذي كتبها، فمن هو؟!

وإذا كتب الشيخ مزمل فقيري جواباً عنها ألا يعدُّ هذا رداً على نزار؟!
والشيخ ربيع نصحه أن لا يرد على نزار!
أم أنك تفرِّق الآن بين (الجواب) عن الأخطاء، وبين (الرد) على الكاتب لها وهو نزار؟!

ولماذا أخفيتَ اسم كاتب "المؤاخذات" في صوتيتك؟!



فإن كان الكاتب نزاراً، فالرد على المؤاخذات هو رد على نزار لا محال، أم

ماذا؟!

ثم لماذا لم يطلب الشيخ ربيع بنفسه من مزمل الرد على هذه الأخطاء؟!

وهل الشيخ ربيع كلّفك بهذا؟

فإن كنت مكلفاً بهذا من قبل الشيخ ربيع، فهذا يعني: أنّ الشيخ ربيعاً مرة

يطلب من مزمل عدم الرد!، ومرة يطلب منه الرد!، فهل تريد أن تظهر لنا الشيخ

ربيعاً متناقضاً؟! أم أردت أمراً آخر؟!

وإن لم يكلّفك الشيخ ربيع بهذا، وهو الصحيح، فكيف تزعم أنك كلّمت

الشيخ ربيعاً في هذا وهو ينتظر ردك يا مزمل!، هل كنت تنوي أن تدفع الشيخ

مزمل لمخالفة نصيحة الشيخ ربيع؟!

فعلى أي شيء تباهل؟!

وأي شيء تُكذّب من شهادة مزمل؟!

حقاً أمرك يا عرفات يدعو إلى العجب العجائب.

والأعجب من ذلك: هناك مقال أعده موقع "راية السلف في السودان"

التابع لنزار هاشم!، ونشره عرفات في قناته في التليجرام، جاء فيه: ((وحاصل

ما في الأمر: أنّ الشيخ عرفات المحمدي أعطى مزملًا "الملحوظات" التي عليه،

وبعض الملحوظات تقصم ظهر هذا المزمل، وطلب منه الشيخ عرفات المحمدي

أن يجيب عليها؛ لينظر الشيخ ربيع في القضية ويحكم بينهما بالعدل ويصوّب

المصيب ويخطئ المخطئ، كما هي طريقة الشيخ ربيع المعهودة، ولم يفعل الشيخ عرفات ذلك إلا محبة في توبته ورجوعه عن أخطائه المنتشرة، سواء اجتمع بعد ذلك مع الشيخ نزار أو لم يجتمع، فالشيخ ربيع مطلع على هذه الأمور وأذن له واستحسن هذه الطريقة في معالجة المشكلة، وليس الأمر كما يدعي مزمل فقيري، فما أقبح الكذب المذموم صاحبه. ولو صدق مزمل في دعواه هذه، فلماذا لم ينكر مزمل على الشيخ عرفات في المجلس ويبيِّن له أن طلبه يناقض الصلح بدل أن يظهر له الاستجابة والموافقة؟ ولماذا لم يقل له: المشايخ منعوني من الرد؟

الجواب: لأنَّ الشيخ عرفات لم يطلب منه (الرد) بل طلب (الجواب) على فضائحه المنشورة والتوبة والستر على نفسه، فهل بلغ به الجبن إلى أن يداهن ولا يستطيع أن يقول: منعني الشيخ ربيع من الرد؟ فليتأمل العقلاء!!).

أقول:

والشيخ مزمل بيِّن في الصوتية أنه أنكر على عرفات طلب الرد؛ لأنه يخالف ما أراده الشيخ ربيع من الصلح مع نزار، فلم يداهن ولم يجبن، وإنما ادَّعيتهم عليه بخلاف الحقيقة!.

والفطن إذا قرأ كلام عرفات عرف أنه متناقض ومتلاعب، فتارة ينكر على مزمل ويكذب قوله أنه طلب منه الرد على الأخطاء التي كتبت عليه، وتارة يقر في جوابه نفسه أنه طلب منه ذلك وألحَّ عليه، وكما يقال: حبل الكذب قصير.



وهذا هو الدليل الثاني الذي أراد الشيخ محمد بن هادي حفظه الله عرضه على الشيخ ربيع حفظه الله في بيته في المواجهة التي جرت بينهما، لكنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله رفض أن يسمع هذه الشهادة ورمى الأوراق التي سلَّمها إياه الشيخ محمد، وقال: دعني من عرفات، فقال الشيخ محمد: عرفات هو رأس الشر، فجمع الشيخ محمد الأوراق وضمها مع [ملف الأدلة] الذي كان بيده، وترك عند الشيخ ربيع [ملف التغريدات]، وانقطعت المواجهة بين الشيخين، واستغلَّ القوم هذا الأمر فزعموا أنَّ الأدلة هي هذه التغريدات!.

الدليل الثالث: عرفات المحمدي وعبدالإله الرفاعي ومسألة "تارك

العمل"

لما نقل أعوان عرفات المحمدي إلى الشيخ ربيع حفظه الله على وجه التحريش والفتنة: أَنَّ الشيخ محمد بن هادي يخالفك في موضوع "تارك العمل"، وهذه مسألة مهمة عند الشيخ ربيع، وقد ناضل فيها بقوة وصلابة ضد غلاة الحدادية وأفراخ القطبية والخوارج، وكتب فيها عدة ردود علمية رصينة، نقض فيها دعوى الإجماع وتهمة الإرجاء، وذكر فيها عدة أحاديث وآثار في إثبات نجاة أهل التوحيد من الخلود في النار ولو لم يعملوا خيراً قط بجوارحهم.

فحصل بسبب هذا التحريش نقاش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي حول هذا الموضوع، وكان مما ذكره الشيخ محمد للشيخ ربيع: أَنَّ عرفات المحمدي يقرر في هذه المسألة تكفير تارك العمل، فتحرّك عرفات وأعوانه على عجلة لقلب الحقيقة، ودونكم ما جرى في هذا الموضوع من كلام عبدالإله الرفاعي الصديق الحميم لعرفات المحمدي.

قال عبد الإله الجهني الرفاعي في رده [الإبانة الحلقة الرابعة ص ٧-٨]: ((في شهر رجب من عام ثمانية وثلاثين وأربعمائة وألف بلغني أَنَّ د. محمد بن هادي قال لبعض من يريد إقناعهم بالتحذير من الشيخ عرفات: الشيخ ربيع يوافقني في التحذير من عرفات، فزرتُ شيخنا الربيع وسألته: شيخنا حفظكم

الله؛ الشيخ محمد بن هادي يقول: إنكم توافقونه في التحذير من أخينا عرفات فهل هذا صحيح؟ فأجابني شيخنا الربيع: بأنَّ محمد بن هادي قال له: إِنَّ عِرفات يخالِفك في مسائل الإيمان، فقلتُ لشيخنا: هل ثبت هذا على أخينا عرفات؟!، بل الثابت يا شيخنا بالصوت على الشيخ محمد بن هادي أنه يقول بإرجاء من قال إنَّ تارك عمل الجوارح مسلم!، ولم يتراجع عنه، فتعجَّب شيخنا الربيع كيف أنَّ محمد بن هادي لم يظهر تراجعاً حتى الآن مع وعده السابق!.

ولا يكاد عجبني ينقضي من صنيع د. محمد بن هادي؛ إذ كيف يحاول إسقاط الشيخ عرفات المحمدي بمسألةٍ يعتقد د. محمد بن هادي أنها حقُّ كما في تسجيلها المنشور؟! ثم هي لم تثبت على أخينا الشيخ عرفات!! انتهى كلام الجهني.

أقول:

وبعد هذا الإنكار والنفي من قبل عبد الإله وبعلم عرفات في غالب الظن؛ يأتي عرفات بعد حصول الفتنة بين الشيخ ربيع والشيخ محمد كما خططوا لها فيكتب "تغريدة جديدة" يعترف بها أنه كان يخالف الشيخ ربيعاً في هذه المسألة!، وأنه كان يعتقد فعلاً الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح!، وأنه قرر ذلك في بعض الدورات والدروس!.

قال عرفات في تغريدته: ((كنتُ قررتُ قديماً في بعض الدورات العلمية: "الإجماع على كفر تارك عمل الجوارح"، ثم بعد عدة جلسات علمية مفيدة مع شيخنا الإمام ربيع بن هادي ظهر لي: أنه لا إجماع، وأنَّ المسألة خلافية، وهذا ما قاله الشيخ الإمام ابن باز رحمه الله، وقررتُ هذا في آخر دروسي، فشكر الله لمشايعنا وعلمائنا))، انظر صورة التغريدة.^(١)

أقول:

١- أين كنت إذا يا عرفات من [المقالات الأثرية في الرد على شبهات وتشغيبات الحدادية] للشيخ ربيع والمطبوع في عام ١٤٣٥ هـ!؛ والذي نقض فيه شيخنا الإمام ربيع حفظه الله الإجماع بعدة أحاديث وآثار صحيحة ونقول عن أئمة السلف؟!

هل كنت كل هذه المدة تجالس الشيخ ربيعاً حفظه الله وأنت تراه ينقض الإجماع في عدة مقالات منشورة في شبكة سحاب بينما تقرر أنت هذا الإجماع في عدة دورات؟!

على أي شيء يدلُّ هذا؟!

ألا يدلُّ على أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يعلم ما يقرره هؤلاء في بعض دوراتهم؟!

(١) على الرابط التالي:

https://j.top4top.io/p_2106ui8341.png



ألا يدلُّ هذا على صدق الشيخ محمد بن هادي فيما يذكره عن هؤلاء؟!
فماذا يريد طالب الحق بعد هذا؟!

٢- ولينظر القارئ المنصف كيف ينفي عبدالإله الجهني ما يقرره صاحبه
عرفات المحمدي؟!

هل كان حقاً لا يعلم بما كان يقرره عرفات في دوراته؟! وهذا يدلُّ على
خطورة عرفات حتى على أقرب الناس إليه!.

وإذا لم يعلم عبدالإله بما كان يقرره عرفات في بعض دوراته ثم علم بعد
ذلك؛ ألا يجب عليه أن يتراجع عن كلامه الذي ما يزال مكتوباً في "إبانتة" حتى
الآن؟!

ألا يجب عليه أن يعتذر من الشيخ محمد بن هادي، ويبيِّن للشيخ ربيع
صدق ما قاله الشيخ محمد في عرفات بخصوص هذه المسألة؟!

٣- ثم هل عرفات المحمدي يرى الآن نقض الإجماع فقط؟! أم يرى عدم
تكفير تارك عمل الجوارح للأدلة والآثار والنقول العلمية؟!
لم يوضح هذه المسألة في تراجمه هذا حتى هذه اللحظة!.
والذي يعتقده عرفات الآن كما عرفتُ من بعض المقربين عنده أنه يرى
تكفير تارك عمل الجوارح!.



إذاً هو يتأوّل حديث الشفاعة وحديث البطاقة وأحاديث فضل التوحيد كما يتأوّلها عبدالله الغامدي وعبد الحميد الجهني وعادل آل حمدان وأمثالهم، والشيخ ربيع ردّ على تأويلات هؤلاء بمقالات علمية ووصفهم بالحدادية، فأين عرفات من هذا كله؟!

٤- ولماذا لا يكتب عرفات الآن مقالاً مفصلاً في مسألة "تارك عمل الجوارح"، يقرر فيه الحق مفصلاً كما كان يقرر الباطل في دوراته ودروسه مفصلاً؟ أليس هذا من شروط التوبة الصحيحة؟! فالإجمال في التراجع لا يكفي كما هو معلوم، ولا بدّ من البيان المفصّل وإصلاح ما أفسد!.
فهذا دليل من الأدلة على صدق الشيخ محمد وكذب عبدالإله وعرفات؛ وإن تراجع عنه عرفات بعد وقوع التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد!، فتأمل ولا تُستغفل.

٥- وأما ما ادّعاه عبدالإله من كون الشيخ محمد بن هادي يرى أن من لا يكفر تارك عمل الجوارح عنده إرجاء!، فهذه دعوى غير صحيحة.
فالشيخ محمد بن هادي أجاب على سؤال سائل بجواب مفصّل، كرر فيه عبارة: ((من لا يكفر تارك عمل الجوارح وهو يريد إخراج العمل عن مسمى



الإيمان: فهذا عنده إرجاء))، بهذا القيد [وهو يريد إخراج العمل عن مسمى الإيمان]، وهذا حقٌّ لا غبار عليه، والصوتية الكاملة منشورة كما في هذا الرابط:
<https://www.youtube.com/watch?v=h7Sex6ClqQ8>

واعلم أيها القارئ أنه لما انكشف عبد الإله الجهني في المقال الذي كشف كذبه والمعنون بـ [وقفات مع الحلقة الرابعة من سلسلة "الإبانة" لعبد الإله الرفاعي]، وبعد تفريغ صوتية الشيخ محمد بن هادي كاملة، انتفض المدعو "محمد جميل حمامي" مدافعاً عن عبد الإله وزاعماً: أنَّ الصوتية عبارة عن مقطعين في اتصالين مختلفين!.

وهذا غير صحيح، بل هي "صوتية واحدة" كما لا يخفى على من سمعها، فنبذة الصوت للسائل والمجيب والتسجيل واحدة بلا أدنى ريب، ولكنَّ الحدادية الغلاة الذين سألوا الشيخ محمد بن هادي يقطعون الكلام ويؤخرونه ويتلاعبون في صوتيات العلماء عن قصد!، فجعلوا الكلام الأول يتأخر قليلاً عن الكلام الثاني في مقطع واحد وكأنَّ الصوتية انتهت، كما سيلاحظ ذلك من يسمع الصوتية بنفسه.

وجاء عبد الإله الجهني ومن معه وزعموا أنهم لم يبتروا صوتية الشيخ محمد بن هادي للشيخ ربيع!، وأنَّ قيد (من يريد إخراج العمل عن مسمى الإيمان) في اتصال آخر!، وهذا كذب صريح، بل هو في الاتصال نفسه!،

والصوتية نفسها!، ولكنهم تعمدوا إيصال الكلام الأول للشيخ ربيع دون الكلام الثاني.

وعلى فرض أنه في اتصال آخر، وهو ملاصق للاتصال الأول كما هو منشور في الصوتية وكما هو في الرابط الذي أشار إليه عبد الإله نفسه في "الإبانة" في الحلقة الرابعة ص ١!، فلماذا نقلتم كلام الشيخ محمد الأول إلى الشيخ ربيع وتركتم كلامه الثاني؟! ومعلوم أن أهل الحق يذكرون ما لهم وما عليهم وأهل الباطل يذكرون ما لهم ولا يذكرون ما عليهم!

الجواب: لأنَّ المقصود توغير صدر الشيخ ربيع على أخيه الشيخ محمد بن هادي في هذه المسألة المهمة عند الشيخ ربيع كما هو معروف.

٦- ولقد كتب أبو عمر عبد الباسط المشهداني العراقي -وهو يعرف حالهم لكنه معهم الآن!- مقالاً قديماً في شبكة سحاب بعنوان [الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله يدمغ الحداذية ويبيِّن فساد منهجهم]، أجاب فيه عن احتجاج غلاة الحداذية (متنديات الآفاق) بكلام الشيخ محمد في هذه الصوتية، وبيَّن أنَّ هؤلاء الحداذية سلكوا مسلك بتر كلام أهل العلم وتحريفه بالكذب، ومسلك الطعن بأهل العلم وضرب كلام بعضهم ببعض.

فقال في مقدمة مقاله: ((وبعد: فلا زال الحدازيون يكذبون على أهل العلم، ويسلكون مسالك أهل الضلال في التعامل مع كلام أهل العلم، ولم



يتعظوا من نصائح العلماء الربانيين، ولم ينتفعوا من بيان العلماء بفساد منهجهم
وبُعدهم عن منهج أهل السنة والجماعة.

بل راح الحداديون يتهمون العلماء ويحذرون منهم، فتشابهوا مع الخوارج
تشابهاً عظيماً، ومن أعظم تشابههم مع الخوارج هو: ردهم لنصوص الكتاب
والسنة، وطعنهم في علماء الملة.

ولقد سلك الحداديون مسلكاً خبيثاً في تعاملهم مع كلام العلماء ألا وهو:
مسلك بتر النصوص، وعدم جمع كلام القائل ليظهر مقصده ويتضح كلامه، بل
إنَّ الحدادية ليس لهم همٌّ سوى أنهم يضربون كلام العلماء بعضهم ببعض.

فالحدادية لا يحترمون كلام العلماء ولا يقدرّون علمهم ولا مكانتهم، بل
إنَّ الطعن في أهل العلم والتحذير منهم هو من صلب منهجهم الباطل؛ فلقد
طعنوا في أئمة كبار وقلَّلوا من شأنهم وحذَّروا منهم، ولم يهتموا لتزكيات أكابر
العلماء لهم ولا لجهودهم في الدعوة إلى الله تعالى، ولا إلى جهادهم في سبيل نصره
منهج أهل السنة والجماعة، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم.

ومن ذلك ما نشره منتدى الحدادية المسمى بـ "متتديات الآفاق
السلفية"، فقد نشروا صوتية للشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله تعالى
يريدون من خلالها ضرب كلام الشيخ محمد بن هادي المدخلي بكلام الشيخ
ربيع بن هادي المدخلي!، سالكين في ذلك مسلك أهل البدع في ضرب كلام
العلماء بعضهم ببعض، وسأقف معهم عدة وقفات...)).

وقال أيضاً: ((إنَّ الشيخ محمد بن هادي حفظه الله حصر مفهوم الإرجاء فيمن أخرج العمل عن مسمى الإيمان؛ فقد قال في مقطع صوتي منشور بعنوان [تبديع السلف لمرجئة الفقهاء]: "ولا شكَّ أنه مرجئ من أخرج الأعمال عن مسمى الإيمان فهو مرجئ"، فهذا يدل على أنَّ الشيخ يرى أنَّ مفهوم الإرجاء هو إخراج العمل عن مسمى الإيمان، فلا يسمى الصلاة ولا الصيام ولا الحج إيماناً، ولا يسمى أعمال البر إيماناً، فهذا لا يشكُّ أحدٌ بأنه مرجئ، وقال في نفس الصوتية التي نشرها الحداديون: "فمن أراد إخراج الأعمال من مسمى الإيمان فقد قال بالإرجاء...")((.

أقول:

فما أشبه ما فعله عبد الإله الجهني مع الشيخ محمد بن هادي بما فعله أولئك الحدادية معه من قبل؟!!

وماذا يقول عبد الباسط المشهداني الآن، وهو يرى عبد الإله الجهني يسلك طريقة الحدادية؟!!

أم أنه سيتراجع عن (دفاعه) عن الشيخ محمد بن هادي أيضاً كما تراجع عن (ثنائه) عليه في أول هذه الفتنة؟!!

٧- وقد نشر الأخ إبراهيم الحايك الفلسطيني ما يلي [وهو منشور في قناة "من هم الصعافقة" لأعوان عرفات!]: ((سألتُ شيخنا الوالد محمد بن هادي سده الله عن قوله بتكفير تارك العمل بالكلية وأنهم يقولون أن قوله موافق لقول الحدادية؟ فقال متّعه الله بتمام العافية: "الذي لا يُكفّر تارك العمل بالكلية مع اعتقاده أصلاً أن العمل داخل في مسمّى الإيمان نقول أخطأ"، ومثّل سلّمه الله بخطأ ابن خزيمة بحديث الصورة، وقال: "أما من أخرج العمل عن مسمّى الإيمان فهذا هو الإرجاء، وهذا موجود في الصوتية، ولكنّ القوم أهل كذب". كتبه/ إبراهيم حايك في عصر الجمعة ١٦ رمضان ١٤٣٩ هـ)).

فهذا (المنشور الأخير) يؤكّد أنّ الشيخ محمد بن هادي لا يحكم بالإرجاء إلا على من أخرج العمل عن مسمّى الإيمان، وهذا حق لا ريب فيه كما تقدّم. وأما تكفير الشيخ محمد لـ (تارك العمل بالكلية) فهو موافق لما كان يقوله الشيخ ربيع نفسه، كما في الكتاب الذي أعده أحمد بن يحيى الزهراني بعنوان [إتحاف أهل الصدق والعرفان بكلام الشيخ ربيع في مسائل الإيمان]، وهو بتقديم د. محمد بازمول و د. عبدالله البخاري، وفيه قال الشيخ ربيع: ((إنّ هذا لمن أكذب الكذب، فقد صرحتُ مراراً بتكفير تارك العمل، ولكنّ الحدادية لهم أصل خبيث، وهو أنهم إذا ألصقوا بإنسان قولاً هو بريء منه ويعلن براءته منه، فإنهم يصرون على الاستمرار على رمي ذلك المظلوم بما ألصقوه به، فهم بهذا

الأصل الخبيث يفوقون الخوارج، أنا قلتُ مراراً: إِنَّ تارك العمل بالكلية كافر زنديق)).

والسبب الذي دفع الشيخ ربيعاً حفظه الله لتقرير هذا القول هو ما قرره (حمد العتيق) من دعاوى الإجماع على تكفير تارك العمل!، قال الشيخ ربيع: ((وفي هذه الأيام كتب أخونا حمد بن عبدالعزيز العتيق مقالاً تحت عنوان "تنبيه الغافلين إلى إجماع المسلمين على أنَّ ترك جنس العمل كفر في الدين"، فشرعتُ في قراءته إلى أن وصلتُ إلى الصحيفة الخامسة فإذا فيها: "الفصل الثالث: ترك جنس العمل كفر أكبر: المبحث الأول: صورة المسألة هي في رجل نطق بالشهادتين ثم بقي دهنراً لم يعمل خيراً مطلقاً لا بلسانه ولا بجوارحه ولم يعد إلى النطق بالشهادتين مطلقاً مع زوال المانع"، فقلتُ: إن كان المراد بجنس العمل هذه الصورة فإني لا أتردد ولا يتردد مسلم في تكفير من هذا حاله، وأنه منافق زنديق إذ لا يفعل هذا من عنده أدنى حد للإيمان)).

وقال الشيخ ربيع في [موضع آخر] بعد أن ذكر الخلاف بين أهل السنة في تكفير تارك أحد المباني الأربعة: ((هذا ما كان يظهر لي سابقاً ولغيري، ثم كثرت الدراسة في موضوع ترك العمل بالكلية فوقفْتُ على مقال لأحد الإخوة أكثر فيه من النقل عن السلف: بأنَّ تارك العمل بالكلية كافر، فترجَّح لي ذلك)).

- فإن كان المراد بتكفير تارك العمل بالكلية: تكفير (تارك عمل القلب والجوارح) أو تكفير (تارك العمل بالتوحيد) فهو الحق البين، وعليه إجماع أهل السنة.

- وإن كان المراد به تكفير (تارك عمل الجوارح: وهي المباني الأربعة فما دونها من الأعمال الصالحة مع وجود أصل التوحيد والإيمان) فهذا ما قرر شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله خلافه في مقالاته الأخيرة، وجمعها أحمد الزهراني نفسه في كتاب بعنوان [المقالات الأثرية في الردّ على شُبُهاتٍ وتَشْغِيباتٍ الحدّادية]، وهو الحق إن شاء الله، وتدلُّ عليه أحاديث الشفاعة والبطاقة وفضل التوحيد.

- وإذا كان مدار المسألة "تكفير تارك الصلاة كسلاً وتهاوناً" فهذه مسألة خلافية بين أهل السنة.

والمقصود من هذا كله:

بيان صدق كلام الشيخ محمد بن هادي الذي نقله إلى الشيخ ربيع، وأنَّ عرفات المحمدي يقرر خلاف ما يقوله الشيخ ربيع في مسألة تارك العمل، وبسبب هذا حذّر الشيخ ربيع من عرفات، لكنَّ عبد الإله الجهني كذب على الشيخ ربيع ونفى ما يقرره عرفات، ولم يكتف بذلك بل نسب للشيخ محمد بن هادي أنه يتهم بالإرجاء من لا يكفر تارك العمل، وثبت بالدليل كذب هذا وأنهم تلاعبوا بالصوتية وبتروا القيد الذي كرره الشيخ محمد بن هادي فيها،

ولبَّسوا على الشيخ ربيع وكذبوا عليه مرتين: مرة بنفي ما يقرره عرفات المحمدي فعلاً، ومرة بنسبة ما لم يقله الشيخ محمد بن هادي.

والسؤال: هل تراجع عبد الإله الجهني عن هذا الكذب والتلبيس والالتهام

الباطل؟!؟

وهل بيّن الأمر للشيخ ربيع بعد أن تبَيَّن له خلاف ما قاله له؟!؟

والسؤال الآخر: لماذا لم يتراجع عرفات المحمدي عن تقريره في إثبات

الإجماع على كفر تارك العمل إلا بعد أن تكَلَّمَ الشيخ ربيع في الشيخ محمد بن هادي ووقعت الفتنة بينهما؟!؟

ولماذا لا يكتب حتى هذه الساعة كتابة مفصلة يُبيِّن فيها ما يقرره في مسألة

تارك عمل الجوارح؛ هل هو كافر أم لا؟!؟

وما هو موقفه من الأحاديث والآثار التي جمعها الشيخ ربيع في ردوده على

الحدادية الغلاة؟!؟

أم أنَّ وراء الأكمة ما وراءها؟!؟

الدليل الرابع: عرفات المحمدي ومقولة "ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه"

لما جرح الشيخ عبيد الجابري أحمد بازمول وأسامة العتيبي في [مقطع واحد] منشور في الشبكة، وذلك في ١١ / محرم / ١٤٣٦ هـ، وكانا قبل هذا الجرح من المشايخ المعروفين عند المشايخ والسلفيين، ولهم ردود علمية في نقض أصول الحلبية والرد على المخالفين للمنهج السلفي، وهما من طلاب الشيخ ربيع ومن بطانته المقربين له، فلما جرحهما الشيخ عبيد وحذر منهما معاً، لم يقبل الشيخ ربيع كلام الشيخ عبيد فيهما، بل نصح بهما وبدروسهما وأثنى عليهما بعد جرح الشيخ عبيد، ونصح الشيخ عبيداً أن يسكت عنهما، وأنكر على الذين لم يسكتوا ممن هم حول الشيخ عبيد ويأخذون بكلامه، كما في "صوتية مسجلة منشورة"، وهي على هذا الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=Mo2dixEmipk>

قال الشيخ ربيع في هذه الصوتية: ((نصيحة الشيخ ربيع أسكت الشيخ عبيد، سكت لأنه يرى الشيخ ربيع على الحق، فلماذا هم يتكلمون؟!))
قال السائل: كيف؟

الشيخ ربيع: قل لهم: "الشيخ عبيد سكت واقتنع بنصيحة الشيخ ربيع، فلماذا أنتم تتكلمون؟! قل لهم هكذا، الشيخ ربيع يؤكّد النصيحة بالتآخي والتآلف بينكم وتتركون هذه الأشياء، بارك الله فيكم، والشيخ عبيد اعترف وسكت، وفي هذا السكوت اعتراف بأنّ الشيخ ربيع على الحق)) انتهى.

لكنَّ عرفات وأعوانه لم يسكتوا!، ونشروا هذه المقولة في ذلك الوقت: "ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه"، وألزموا السلفيين بقبول جرح الشيخ عبيد، ولَبَّسوا عليهم أنَّ من ردَّ هذا الجرح لزمه أن يجرح الشيخ عبيداً!، وأحدثوا فرقة بين السلفيين في عموم البلدان.

وزعم عرفات أنَّ الشيخ ربيعاً إنما طلب السكوت من الشيخ عبيد من أجل الصبر على (أحمد بازمول وأسامة عطايا) والنصيحة لهما لا من باب رد الجرح ومعارضته!، وهذه دعوى غير صحيحة، ولو فرضنا صحة هذه الدعوى فلماذا كان عرفات وجماعته يثيرون هذا الموضوع بين السلفيين؟! هل هم أعلم في مراعاة المصالح والمفاسد من الشيخ ربيع؟! أم ماذا؟!

والمقصود من مقولة "ردك لجرح العالم جرح فيه" والتي نشروها في ذلك الوقت؛ أي: إعمال جرح الشيخ عبيد في (أحمد بازمول وأسامة عطايا)، وإهمال كلام الشيخ ربيع الذي يدافع عنهما وينصح بهما!، وأنَّ من يرد جرح الشيخ عبيد يعدُّ جارحاً فيه!.

وهذه جرأة من عرفات وأعوانه، وكادوا أن يُحدثوا بهذه فتنة بين الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله.

وإطلاق هذه المقولة خطأ واضح، فكثيرٌ من أهل العلم ردُّوا جرح بعض العلماء، ولم يعد أهل السنة ردَّهم لهذا الجرح جارحاً في ذلك العالم الجارح كما يزعم عرفات وأعوانه!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في أول [نصيحته إلى فالح الحربي]:

((١) - إنكم سُئِلْتُمْ عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها - وفيهم علماء في نظر الناس - فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرح شديد فيهم، يحتاج إلى أدلة.

فإذا لم تأت بالأدلة وأسباب هذا الجرح؛ رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعدّيت عليهم وطعنت في دينهم بغير وجه حق، فصرت متهماً عند الناس، فتحتاج إلى استبراء دينك وعرضك، فإن لم تفعل: طعن فيك الناس، ولن ترضى أنت ولا غيرك بهذا الطعن.

فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين وتكثر الطعون المتبادلة، ولا يحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج، وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحد أو أخرجك من السلفية.

٢ - إنه إذا تعارض جرح مبهم وتعديل: فالراجح أنه لا بد من تفسير هذا الجرح المبهم، والاشتجار بالدين والسنة والسلفية والدعوة لها أقوى من التعديل الصادر من عالم أو عالين.

والكلام في المخالفين وفي مناهجهم وسلوكياتهم من أهم ما يدخل في باب الجرح، لأنّ هناك تلازماً بين الأشخاص ومناهجهم، فالذي يطعن في منهج الشخص يطعن فيه.

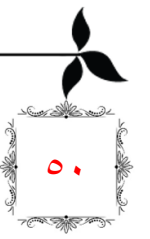
ولذا ترى السلف يبينون بالأدلة ضلال أهل البدع وفساد مناهجهم، ولهم في ذلك المؤلفات التي لا تحصى، وسيأتي ذكر بعضها.

وأرى أنه لا مناص من ذكر كلمات لأهل العلم في اشتراط تفسير الجرح المبهم ورد بعض أنواع الجرح فأقول:

رَجَّحَ ابن الصلاح أَنَّ التعديل مقبول من غير ذكر سببه، وَأَنَّ الجرح لا يقبل إلا مفسراً مبين السبب؛ لأنَّ الناس يختلفون فيما يجرح وما لا يجرح، ونقل عن الخطيب: أَنَّ هذا مذهب أئمة الحديث ونقاده مثل البخاري ومسلم وغيرهما.

ولذلك احتجَّ البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما، وذكر آخرين، ثم قال: واحتجَّ مسلم بسويد ابن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود السجستاني، وذلك دالٌّ على أنهم ذهبوا إلى أَنَّ الجرح لا يثبت إلا إذا فُسر سببه، ومذاهب النقاد للرجال غامضة ومختلفة.

وذكر عن شعبة رحمه الله أنه قيل له: لم تركت حديث فلان؟ فقال: "رأيتَه يركض على برذون فتركت حديثه"، مع أَنَّ شعبة إمام في الحديث ونقد الرجال، لكن نقده هنا ليس بصواب، لأنَّ مثل هذا لا يعد من أسباب الجرح المسقطة للعدالة.



وذكر قصة عن مسلم بن إبراهيم، وأنه جرح صالحاً المري بما لا يعد من أسباب الجرح، وإن كان المري قد ضَعَّفَ بغير هذا السبب، ومما جرح به عكرمة أنه على مذهب الصفرية الخوارج وقد جرحه بذلك بعض الأئمة ولم يقبل البخاري جرحهم لضعف حجتهم.

قال العلامة عبد الرحمن المعلمي في مقدمة الجرح والتعديل: وقد كان من أكابر المحدثين وأجلهم من يتكلَّم في الرواة فلا يعوِّل عليه ولا يلتفت إليه، قال الإمام علي المديني وهو من أئمة هذا الشأن: "أبو نعيم وعفان صدوقان، ولا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه"، وأبو نعيم وعفان من الأجلة، والكلمة المذكورة تدلُّ على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا نكاد نجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما.

ولا فرق في هذا التجريح بين الجرح في العدالة بالفسق أو البدعة وغيرها، وبين الجرح في الحفظ والضبط كقولهم "سيء الحفظ" أو "كثير الغلط" أو "كثير الغفلة" ونحو ذلك)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على [فالح الحربي]: ((وقد بينتُ لك سابقاً: أنَّ العلماء لم يقبلوا جرح أئمة معروفين بالصدق والعلم؛ ومنهم عفان وأبو نعيم، وردوا بعض جروح الإمام شعبة وهو من هو)).

وقال: ((أقول: سأمحك الله، هذه قاعدة أئمة السنة والحديث، وليست بظالمة، بل هي من صميم العدل الذي جاء به الإسلام، لأنَّ العالم قد يُخطيء في

الجرح أو في التعديل فيصحّ أخوه خطؤه في هذا أو هذا، وقد يجرح العالم بغير جرح فيرد العلماء النقاد جرحه إنصافاً لمن وقع عليه هذا الجرح، وقد مرت بك الأمثلة، نعم إذا كان الجارح من العلماء الأمناء العارفين بأسباب الجرح والتعديل والمعترض جاهل أو صاحب هوى فلا عبرة باعتراضه)).

وقال: ((وأخيراً أقول: إنَّ إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلى المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضراراً عظيمة وفُرقة كبيرة في كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتنة بإبراز الحجج والبراهين التي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام)).

فالشيخ ربيع حفظه الله ذكر هنا عدة أمثلة من رد بعض أهل العلم لبعض الجروح الصادرة من علماء آخرين، ولم يُعد هذا الرد طعنًا فيهم ولا جرحاً، وكلامه هذا موجه إلى فالح الحربي!.

والأمثلة التي ضربها الشيخ ربيع حفظه الله وضربها من قبل أئمة هذا الشأن في رد عشرات الجروح أو التوقف فيها لها أسباب عدة:

- منها أن يجرح العالم بجرح لا يثبت في المجروح أصلاً.
- أو يجرح بغير جرح وبما لا يُسقط عدالته أو روايته.



- أو يجرح بجرح مبهم مع وجود المعارض؛ كاشتهار عدالته وديانته وثقته وضبطه أو تزكيته وتعديله بتنصيب عالم آخر عارف بأسباب الجرح والتعديل.
- أو يجرح الجارح مع علم المعدل بانتفاء الجرح عن المجروح، وهذه زيادة علم يجب المصير إليها.
- أو يجرح الجارح غيره من أهل العلم من أقرانه أو معاصر له؛ ويكون كلامه من قبيل كلام العلماء بعضهم في بعض، بدوافع غير معتبرة شرعاً، كالتحريش بين العلماء وإثارة الفتنة بينهم.
- أو يجرح جرحاً شديداً يخرج به عن حد الاعتدال؛ فلا يقبله علماء آخرون معتدلون.
- أو يجرح لغضب أو عصبية أو تحامل أو حسد أو ردة فعل أو نحو ذلك. فهذا الجرح يُردُّ ولا يقبل، وفي الوقت نفسه لا يعود الجرح إلى الجارح كما يدَّعي عرفات وأعوانه.
- ومن تأمل تأصيل فالح الحربي الذي ردَّه الشيخ ربيع في عدة مقالات، يتبادر إليه السؤال الآتي: **ما الفرق إذاً بين (كلام فالح) و(كلام عرفات)؟!**
- فالح الحربي لا يجوز رد جرح العالم، وعرفات أيضاً لا يجوز رد جرح العالم!، لكنَّ فالحاً يؤصِّل لنصرة قوله دعوى "التفريق بين الرواية والبدعة"، ففي الرواية: يُطالب الجارح بذكر أسباب الجرح، وفي البدعة لا يطالب بذلك!، وهذا تفريق باطل كما بيَّن ذلك الشيخ ربيع في ردوده عليه.

وعرفات يؤصّل لنصرة قوله دعوى "ردك لجرح العالم جرح فيه"، فيقرر أنّ ردّ جرح العالم لأشخاص يعود بالجرح على العالم نفسه إن لم نقبل الجرح في هؤلاء الأشخاص!.

وقد رأيتُ أنّ عرفات المحمدي في مقاله [ردك لجرح العالم جرح فيه، والرد على ما كتبه صاحب "نذير الصاعقة" في ذلك] يدّعي أنه قيّد هذه الدعوى ولم يُطلقها!، وهذا غير صحيح، فعرفات يريد إلزام السلفيين بجرح الشيخ عبيد لأحمد بازمول وأسامه عطايا لأنّ الشيخ عبيداً جرحهما مع معارضة الشيخ ربيع له وعدم بيان الشيخ عبيد لأدلة الجرح فيهما، وهذا هو واقع الأمر آنذاك، فأين هو التقييد يا عرفات؟!

ومثل هذا الجرح لا يقبل لثلاثة أمور:

الأول: أنّ الجرح هذا كان في (مشتهرين بالسلفية) ومعروفين عند الشيخ ربيع ومن طلابه وبطانته المقربين له.

الثاني: أنّ الشيخ ربيعاً عارضه، وهو إمام الجرح والتعديل بحق في هذا الزمان، بل نصّح بهما وأثنى عليهما بعد جرح الشيخ عبيد لهما، وطلب من الشيخ عبيد أن يسكت عنهما، فسكت.

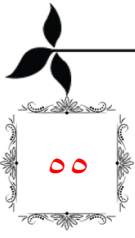
الثالث: أنّ الشيخ عبيداً لم يُبيّن أسباب الجرح فيهما ولم يُظهر أدلته للسلفيين في ذلك الوقت!.

وهذه الأمور الثلاثة ذكرها الشيخ ربيع مراراً في ردوده على فالح الحربي، وأنَّ (الجرح المبهم) لا يقبل إذا كان في المشتهرين بالسلفية أو عارضه تعديل عالم عارف بأسباب الجرح والتعديل حتى يبين الأسباب الواضحة والأدلة القاطعة على ثبوت هذا الجرح.

ومع هذا يدَّعي عرفات في [مقاله السابق] أنَّ هذا الجرح لا يرد لأنه من قبيل أخبار الثقات!، وأصرَّ فيه على دعوى أنَّ رد مثل هذا الجرح يلزم منه جرح العالم الجارح!، وهذا يؤكِّد أنه على طريقة فالح الحربي في عدم قبول رد جرح العالم مطلقاً، فتأمل.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [الحث على المودة والإئتلاف]: ((إنسان لا يتمكَّن وقف على كلام للبخاري، لمسلم، لأبي داود: "فلان كذاب"، "فلان سيء الحفظ"، "فلان واه"، "فلان متروك"، فلان كذا، ما وجد أحداً يعارضه: يقبل كلامه، لأنَّ هذا خبر، يقبله لأنه خبر من الأخبار، ما هو فتوى، يقبله لأنه خبر من الأخبار، وقبول أخبار الثقات أمر ضروري لا بد منه.

لكن إذا كان طالب علم ووجد من يخالف هذا الرجل الذي جرحه، وجد إماماً آخر قد خالفه وزكَّاه، فحينئذٍ لا بد من تفسير هذا الجرح، لا يُسلَّم لهذا الجارح طالما هناك عالم آخر يعارضه في هذا التجريح، فإذا لم يعارضه أحدٌ يُقبل، وإذا عارضه فلا بد من بيان أسباب الجرح، بارك الله فيك.



والأمر موجود في كتب المصطلح وكتب علوم الحديث، هذا شيء معروف عند طلاب العلم، فراجعوه بارك الله فيكم في "مقدمة ابن الصلاح"، وراجعوا "فتح المغيث" وراجعوا "تدريب الراوي"، وراجعوا كتب هذا الشأن: علوم الحديث وعلوم الجرح والتعديل)).

إذاً الاستدلال بـ (كون كلام علماء الجرح والتعديل من قبيل أخبار الثقات ويجب قبولها) لا علاقة له بوجوب تقديم الجرح على التعديل عند التعارض والاختلاف، لأن كلاهما (أي الجرح والتعديل) من قبيل أخبار الثقات، وإنما الحجة في تفسير الجرح وبيان الأسباب المقنعة وذكر الأدلة القاطعة، فإذا كان الجرح بهذا الوصف وجب تقديمه والعمل بموجبه.

وأما استدلال عرفات المحمدي بكلام الخطيب البغدادي في [الكفاية]، وهو قوله: ((فَإِنَّ الْجُرْحَ بِهِ أَوْلَى، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ أَمْرِ بَاطِنٍ قَدْ عَلِمَهُ، وَيُصَدِّقُ الْمُعَدِّلَ وَيَقُولُ لَهُ: قَدْ عَلِمْتُ مِنْ حَالِهِ الظَّاهِرَةِ مَا عَلِمْتُهَا وَتَفَرَّدْتُ بِعِلْمٍ لَمْ تَعْلَمْهُ مِنْ اخْتِبَارِ أَمْرِهِ، وَإِخْبَارِ الْمُعَدِّلِ عَنِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ لَا يَنْفِي صِدْقَ قَوْلِ الْجَارِحِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ ... وَلَئِنْ مَنْ عَمِلَ بِقَوْلِ الْجَارِحِ لَمْ يَتَّهِمِ الْمُرَكَّبِي وَلَمْ يُخْرِجْهُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَدْلًا، وَمَتَى لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِ الْجَارِحِ كَانَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ وَنَقْضٌ لِعَدَالَتِهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ حَالَهُ فِي الْأَمَانَةِ مُخَالَفَةٌ لِذَلِكَ)).

أقول:

من رجع إلى كلام الخطيب البغدادي في هذا الموضوع وتأمل فيه، عرف أنه حجة على عرفات وليس حجة له، وأنَّ قوله: "فَإِنَّ الْجَرْحَ بِهِ أَوْلَى"، أي الجرح المفسَّر أَوْلَى في المجروح من التعديل المبهم عند التعارض، وليس المقصود أن يعود الجرح على العالم كما يوهمه صنيع عرفات!، وقول الخطيب البغدادي: "وَمَتَى لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِ الْجَارِحِ كَانَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ وَنَقْضٌ لِعَدَالَتِهِ" أي إذا جاءنا الجارح بعلم زائد لا يعلمه المعدِّل فيجب المصير إلى ما جاءنا به من علم، وإلا كان ردُّنا خبره تكذيباً له ونقضاً لعدالته واتهاماً لأمانته، طبعاً هذا إذا كان جرحاً مفسراً مبيناً لا يمكن دفعه كما سيأتي من كلام الخطيب البغدادي واستدراك المعلِّمي عليه، وعرفات المحمدي يعرف ذلك كلّه ومع هذا لم يقف عنده!.

ولزيادة التفصيل نُبيِّن (كلام الخطيب البغدادي) بوضوح من ثلاث

جهات:

الجهة الأولى/ من دَقَّقَ النظر في كلام الخطيب البغدادي رحمه الله عرف أنه أراد تقديم الجرح على التعديل عند التعارض؛ وهذا في حالة إذا أظهر الجارح ما لم يعلمه المعدِّل، لأنَّ معه زيادة علم.

ودونكم كلام الخطيب البغدادي بتمامه لا كما قطعه عرفات وغيره:

((بَابُ / الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ إِذَا اجْتَمَعَا؛ أَيُّهُمَا أَوْلَى؟

اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ جَرَحَهُ الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ، وَعَدَّلَهُ مِثْلُ عَدَدِ مَنْ جَرَحَهُ؛ فَإِنَّ الْجَرْحَ بِهِ أَوْلَى، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ عَنْ أَمْرِ بَاطِنٍ قَدْ عِلِمَهُ وَيُصَدِّقُ الْمُعَدِّلَ وَيَقُولُ لَهُ: قَدْ عِلِمْتُ مِنْ حَالِهِ الظَّاهِرَةِ مَا عِلِمَتْهَا وَتَفَرَّدْتُ بِعِلْمٍ لَمْ تَعْلَمْهُ مِنْ اخْتِبَارِ أَمْرِهِ، وَإِخْبَارِ الْمُعَدِّلِ عَنِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرَةِ لَا يَنْفِي صِدْقَ قَوْلِ الْجَارِحِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، فَوَجَبَ لِذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ الْجَرْحُ أَوْلَى مِنَ التَّعْدِيلِ.

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رِزْقِ الْبَزَازِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ خِدَاشٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ يَقُولُ: "كَانَ الرَّجُلُ يَقْدُمُ عَلَيْنَا مِنَ الْبِلَادِ، فَيَذْكُرُ الرَّجُلَ وَيُحَدِّثُ عَنْهُ وَيُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ، فَإِذَا سَأَلْنَا أَهْلَ بِلَادِهِ؟ وَجَدْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَا يَقُولُ"، قَالَ: "وَكَانَ يَقُولُ: بَلَدِي الرَّجُلُ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ".

قُلْتُ: لَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ عِلْمٍ بِخَبَرِهِ عَلَى مَا عِلِمَهُ الْغَرِيبُ مِنْ ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ، جَعَلَ حَمَّادُ الْحُكَمِ لَمَّا عِلِمُوهُ مِنْ جَرَحِهِ دُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْغَرِيبُ مِنْ عَدَالَتِهِ.

أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ مُوسَى قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ:

"فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَمْ لَا تَقْبَلْ مَا حَدَّثَكَ الثَّقَّةُ حَتَّى انْتَهَى بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَا انْتَهَى إِلَيْكَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ جَرَحِهِ لِبَعْضٍ مَنْ حَدَّثَ بِهِ وَتَكُونُ مُقْلَدًا ذَلِكَ الثَّقَّةَ مُكْتَفِيًا بِهِ غَيْرَ مُفْتَشٍّ لَهُ؛ وَهُوَ حَمَلُهُ وَرَضِيَهُ لِنَفْسِهِ؟

فَقُلْتُ: لِأَنَّهُ قَدْ انْتَهَى إِلَيَّ فِي ذَلِكَ عِلْمٌ مَا جَهَلَ الثَّقَّةُ الَّذِي قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْهُ؛ فَلَا يَسْعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْهُ لِمَا انْتَهَى إِلَيَّ فِيهِ، بَلْ يَضِيقُ ذَلِكَ عَلَيَّ، وَيَكُونُ ذَلِكَ وَاسِعًا لِلَّذِي قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْهُ؛ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ مَا عَلِمْتُ مِنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الشَّاهِدُ يَشْهَدُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَيَسْأَلُ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، فَيُعَدِّلُ فَيَقْبَلُ شَهَادَتَهُ، ثُمَّ يَشْهَدُ عِنْدَهُ مَرَّةً أُخْرَى أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ فَيَسْأَلُ عَنْهُ فَلَا يُعَدِّلُ، فَيَرُدُّهَا الْحَاكِمُ بَعْدَ إِجَازَتِهِ لَهَا، لَا يَسْعُهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَا يُلْزَمُ الْحَاكِمُ بَعْدَهُ أَنْ يُجِيزَهَا إِذَا لَمْ يُعَدِّلْ إِنْ كَانَ حَاكِمٌ قَبْلَهُ.

وَكَذَلِكَ أَنَا وَالَّذِي قَالَ: حَدَّثَنِي فِيمَا انْتَهَى إِلَيَّ مِنْ عِلْمٍ مَا جَهَلَ مِنْ ذَلِكَ، وَكِلَانَا مَصِيبٌ فِيهَا فِيمَا فَعَلَ."

قُلْتُ: وَلَئِنْ مَنْ عَمِلَ بِقَوْلِ الْجَارِحِ لَمْ يَتَّهِمِ الْمَزْكِي وَلَمْ يُخْرِجْهُ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ عَدْلًا، وَمَتَى لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِ الْجَارِحِ كَانَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ وَنَقْضٌ لِعِدَالَتِهِ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ حَالَهُ فِي الْأَمَانَةِ مُخَالَفَةٌ لِذَلِكَ، وَلَأَجْلِ هَذَا وَجَبَ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى رَجُلٍ بِحَقٍّ، وَشَهِدَ لَهُ شَاهِدَانِ آخَرَانِ أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْهُ، أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ بِقَضَاءِ الْحَقِّ أَوْلَى، لِأَنَّ شَاهِدِي الْقَضَاءِ يُصَدِّقَانِ الْآخَرَيْنِ

وَيَقُولَانِ: عَلِمْنَا خُرُوجَهُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ، وَأَنْتُمَا لَمْ تَعْلَمَا ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ شَاهِدًا ثُبُوتِ الْحَقِّ: نَشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَقِّ، لَكَانَتْ شَهَادَةً بَاطِلَةً)) انتهى.
وعرفات أخذ من كلام الخطيب البغدادي ما تحته خط.

وكلام الخطيب البغدادي رحمه الله الأخير أراد به: من عرف أنَّ ما عند الجراح العارف بأسباب الجرح من علم زائد في جرح فلان من الناس ما لم يعلمه المعدل -فضلاً أن يرده أو يعارضه!- فلا ينبغي له أن يرد هذا الجرح، لأنَّ عدم إعمال الجرح هنا يلزم منه تكذيب الجراح ونقض عدالته؛ وإلا فما الذي منعه من قبول جرحه؟!

وكلامنا مع عرفات برد الجرح إذا عارضه عارف بأسباب الجرح والتعديل كالشيخ ربيع حفظه الله، ولم يبين الشيخ عبيد حفظه الله أسباب الجرح ولا أدلته التي توجب التحذير من أحمد بازمول وأسامة عطايا وهما من المشتهرين بالسلفية!، فتأمل.

فالشيخ عبيد إذا كان عنده علم زائد فيهما على ما عند الشيخ ربيع؛ فالواجب عليه بيان هذا العلم بذكر أسباب الجرح وأدلته، ثم بعد ذلك يُنظر في هذا الجرح الذي عارضه تعديل إمام في الجرح والتعديل، وإعمال القواعد الحديثية بينهما.

فكيف يلزم عرفات السلفيين بجرح الشيخ عبيد قبل هذا كله؟!
أم كيف يكون كلام الخطيب البغدادي حجة له ويستدل به؟!

الجهة الثانية/ أَنَّ الخطيب البغدادي رحمه الله نفسه قال بعد باب من كلامه

السابق: ((بَابُ الْقَوْلِ فِي الْجَرْحِ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفٍ أَمْ لَا؟!))

قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِكِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ الطَّيِّبِ: قَالَ الْجُمْهُورُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: "إِذَا جَرَحَ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْجَرْحَ يَجِبُ الْكَشْفُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبُوا ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الشَّأْنِ"، وَالَّذِي يَقْوَى عِنْدَنَا تَرْكُ الْكَشْفِ عَنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا؛ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ نَفْسُ مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِفْسَارُ الْعَدْلِ عَمَّا بِهِ صَارَ عِنْدَهُ الْمُرَكَّبِيُّ عَدْلًا، لَأَنَّنَا مَتَى اسْتَفْسَرْنَا الْجَارِحَ لِغَيْرِهِ فَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْنَا بِسُوءِ الظَّنِّ وَالِاتِّهَامِ لَهُ بِالْجَهْلِ بِمَا يَصِيرُ بِهِ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا، وَذَلِكَ يَنْقُضُ جُمْلَةً مَا بَنَيْنَا عَلَيْهِ أَمْرَهُ، مِنْ الرِّضَا بِهِ وَالرُّجُوعِ إِلَيْهِ، وَلَا يَجِبُ كَشْفُ مَا بِهِ صَارَ مَجْرُوحًا؛ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ النَّاسِ فِيمَا بِهِ يَصِيرُ الْمَجْرُوحُ مَجْرُوحًا، كَمَا لَا يَجِبُ كَشْفُ ذَلِكَ فِي الْعُقُودِ وَالْحُقُوقِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا، فَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَارِحُ عَامِيًّا وَجَبَ لَا مُحَالَاةَ اسْتِفْسَارُهُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْكَشْفَ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ إِنْسَانًا جَرَحَ رَجُلًا فَسُئِلَ عَمَّا جَرَحَهُ بِهِ، فَقَالَ: "رَأَيْتُهُ يَبُولُ قَائِمًا"، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا فِي ذَلِكَ مَا يُوجِبُ جَرَحَهُ؟ فَقَالَ: لِأَنَّهُ يَقَعُ الرَّشْشُ عَلَيْهِ وَعَلَى ثَوْبِهِ ثُمَّ يُصَلِّي، فَقِيلَ لَهُ: رَأَيْتُهُ صَلَّى كَذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا، فَهَذَا وَنَحْوُهُ جَرَحٌ بِالتَّأْوِيلِ وَالْجَهْلِ، وَالْعَالِمُ لَا يَجْرَحُ أَحَدًا بِهَذَا وَأَمْثَالِهِ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ مَا قُلْنَا.

سَمِعْتُ الْقَاضِيَّ أَبَا الطَّيِّبِ طَاهِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ يَقُولُ: لَا يُقْبَلُ الْجَرْحُ إِلَّا مُفَسَّرًا، وَلَيْسَ قَوْلُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ، وَفُلَانٌ لَيْسَ بِشَيْءٍ، مِمَّا يُوجِبُ جَرْحَهُ وَرَدَّ خَبَرِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَفْسُقُ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ سَبَبِهِ، لِيُنْظَرَ هَلْ هُوَ فِسْقٌ أَمْ لَا؟

وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ بِأَنَّ هَذَا الْمَاءَ نَجِسٌ، لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا حَتَّى يُبَيَّنَا سَبَبَ النَّجَاسَةِ، فَإِنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَنْجُسُ بِهِ الْمَاءَ، وَفِي نَجَاسَةِ الْوَاقِعِ فِيهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَيْمَةُ مِنْ حُفَظِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِهِ، مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ احْتَجَّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الطَّعْنُ فِيهِمْ وَالْجَرْحُ لَهُمْ: كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّابِعِينَ، وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهَكَذَا فَعَلَ مُسْلِمٌ بْنُ الْحَجَّاجِ فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ، وَاشْتَهَرَ عَمَّنْ يَنْظُرُ فِي حَالِ الرُّوَاةِ الطَّعْنُ عَلَيْهِمْ، وَسَلَكَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ هَذِهِ الطَّرِيقَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ بَعْدَهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ وَذَكَرَ مُوجِبُهُ)) انتهى.

إذاً الخطيب البغدادي رحمه الله ذكر في (أول كلامه) هذا مذاهب بعض الأئمة في قبول الجرح ورده، وصوّب في (آخر كلامه) ما عليه الأئمة من حفاظ الحديث ونقّاده وهو: أنّ الجرح لا يثبت إلا إذا فُسّر سببه وذكرَ موجبُه. إذاً قبول الجرح ليس على إطلاقه كما هو ظاهر مقولة "ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه".!

والسؤال الذي نطرحه على عرفات وأعوانه:

هل الشيخ عبيد فسّر سبب جرحه لـ (أحمد بازمول وأسامة عطايا) وذكر موجبَه من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي لا يمكن دفعها في ذلك الوقت؟!!

الجواب: لا.

إذاً كيف تلزمون السلفيين بهذا الجرح؟!
أم كيف تعدّون من ردّ هذا الجرح جارحاً في الشيخ عبيد؟!!

الجهة الثالثة/ أنّ كلام الخطيب البغدادي (الأول) الذي احتجّ به عرفات وأعوانه؛ وأنه لا بدّ من قبول الجرح ((وَمَتَى لَمْ نَعْمَلْ بِقَوْلِ الْجَارِحِ كَانَ فِي ذَلِكَ تَكْذِيبٌ لَهُ وَنَقْضٌ لِعِدَالَتِهِ))، كلام الخطيب البغدادي هذا فيه إطلاق يحتاج إلى تقييد.

ولهذا علّق عليه العلامة عبد الرحمن المعلّمي رحمه الله في [التنكيل] فقال:
 ((إذا تدبرْتَ هذا: علمتَ أنه لا يستقيم ما استدَلَّ به الخطيب إلا حيث يكون
 الجرح مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجرح إلى تعمد
 الكذب، ويظهر أن المعدّل لو وقف عليه لما عدّل، فما كان هكذا: فلا ريب أن
 العمل فيه على الجرح وإن كثر المعدّلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدّم في
 القضية الأولى)).

إذاً الجرح لا يقبل "إلا حيث يكون الجرح مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً
 بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجرح إلى تعمد الكذب، ويظهر أن المعدّل لو
 وقف عليه لما عدّل".

فهل هكذا هو جرح الشيخ عبيد لـ (أحمد بازمول وأسامة عطايا)؟!
 لو كان كذلك لما رده إمام الجرح والتعديل ولما توقّف فيه السلفيون أبداً؟!
 والعجيب أن عرفات المحمدي ذكر كلام المعلّمي رحمه الله في رده المشار
 إليه آنفاً على صاحب [نذير الصاعقة]، لكن لم يقيّد به كلام الخطيب البغدادي
 رحمه الله!، وإنما ذكره في موضوع آخر ينتصر فيه لنفسه!، وفي هذا دليل على أنهم
 يتخيرون من كلام العالم ما يهون ويضعونه فيما يريدون، وليست غايتهم تحرير
 المسألة ولا معرفة كلام العالم.

وكلام المعلّمي رحمه الله -والذي ذكره عرفات في "رده" على "نذير
 الصاعقة"!- لو رجع القارئ إلى أوله رآه يدل دلالة واضحة على بطلان الجرح

في الشيخ محمد بن هادي الذي يتمسك به هؤلاء في (قضية القذف)، ولكن عرفت أعرض عنه بالكلية!

فقد قال المعلمي رحمه الله: ((أقول: ظاهر كلام الخطيب أن الجرح المبيّن السبب مقدّم على التعديل، بل يظهر مما تقدّم عنه في "القاعدة الخامسة" من قبول الجرح المجمل إذا كان الجارح عارفاً بالأسباب واختلاف العلماء: أن الجارح إذا كان كذلك قدّم جرحه الذي لم يبيّن سببه على التعديل، لكن جماعة من أهل العلم قيّدوا الجرح الذي يُقدّم على التعديل بأن يكون مفسّراً، والدليل المذكور يرشد إلى الصواب؛ فقول الجارح العارف بالأسباب والاختلاف: "ليس بعدل"، أو "فاسق"، أو "ضعيف" أو "ليس بشيء"، أو "ليس بثقة"، هل يجب أن لا يكون إلا عن علم بسببٍ موجبٍ للجرح إجماعاً؟ أو لا يحتمل أن يكون جهلاً أو غفلاً أو ترجّح عنده ما لا نوافقه عليه؟! أو ليس في كلّ مذهبٍ اختلافٌ بين فقهاءه فيما يوجب الفسق؟! فإن بيّن السبب فقال مثلاً: "قاذف"، أو قال المحدث: "كذاب"، أو "يدّعي السماع ممن لم يسمع منه".

أفليس إذا كان المتكلّم فيه راوياً قد لا يكون المتكلّم قصد الجرح وإنما هي فلتة لسان عند ثورة غضب؟! أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقريظة الغضب؟! أو لم يختلف الناس في بعض الكلمات: أقذف هي أم لا؟! حتى إن فقهاء المذهب الواحد قد يختلفون في بعضها، وقد يستند الجارح إلى شيوع خبر قد يكون أصله

كذبة فاجرٍ أو قرينةً واهيةً كما في قصة الإفك؟!، وقد يستند المحدثُ إلى خبرٍ واحدٍ يراه ثقةً وهو عند غيره غير ثقة.

أو ليس قد بيني المحدثُ كلمة "كذاب" أو "يضع الحديث" أو "يدّعي السماع ممن لم يسمع منه" على اجتهدٍ يحتملُ الخطأ؟!!

فإن فصل الجارح القذف؛ أفليس قد يكون القذفُ لمستحقه؟ أو ليس قد يكون فلتةً لسانٍ عند ثورة غضب: كما وقع من محمد بن الزبير أو من أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة، وكما وقع من أبي حصين عثمان بن عاصم فيما ذكره وكيع؛ وإن كانت الحكاية منقطعة؟ إذا تدبّرت هذا علمتَ أنه لا يستقيم ما استدل به الخطيب...) إلى آخر كلام المعلمي المذكور آنفاً.

إذا عرفات أخذ من كلام المعلمي رحمه الله (أول كلامه) ثم ترك (وسطه) ثم عاد وأخذ (آخره)، والظاهر أنه ترك وسطه لأن المعلمي ذكر فيه قصة القذف وردّ التهمة بالقذف إن كانت فلتة لسان أو لغضب!.

وفعل عرفات هذا يدلُّ على أنه يتلاعب في النقل؛ فينقل من كلام العالم ما يعتقد أنه يوافقه، ويعرض عما يخالفه، فما أشبه فعله هذا بفعل اليهود الذين قال تعالى فيهم: "أَفْتَوْا مَنْ بَعْضُ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ؟".

أقول:

وبهذا يتبيّن لنا أنه لا حجة لعرفات وأعوانه بكلام الخطيب البغدادي رحمه الله، بل هو حجة عليهم، والله الموفق.

وعلى فرض صحة مقولة "ردك لجرح العالم جرح فيه"، لماذا لم يقبلوا جرح الشيخ محمد بن هادي في عرفات وأعوانه؟! مع أنّ الشيخ محمد بن هادي ذكر فيهم أدلة واضحة تدل على كذبهم وتلبيسهم وجهلهم وفتنتهم وطعوناتهم؟! أم أنّ باءهم تجرّ وباء غيرهم لا تجرّ؟!!

وقد ردّ الشيخ محمد بن هادي حفظه الله مقولة [ردك لجرح العالم جرح فيه] في "صوتية منشورة ومفرغة" قال فيها:

((هذا كلام باطل، هذا كلام باطل، لم يقله أحدٌ من السلف، وليس عليه نور العلم، ولا عليه نور النبوة، كلام باطل، فكم من العلماء يُخْطِئُونَ وَيُرْدُّ عَلَيْهِمْ؟! وليس ذلك بجرح فيهم بل إحسانٌ إليهم، وعلى هذا مضى سلفنا الأولون رحمهم الله تعالى، وما ذلك إلا لأنّ المتكلّم غاية ما عنده أنه يتكلّم بما يعلم، بما يرى ويسمع، فما انتهى إليه قال به، وما رآه قال به، وقد يرى غيره ما لم يره هو، ويتهيء إلى غيره ما لم ينته إليه هو.

ويكفيكم على بطلان هذه القاعدة: أنّ الذين قالوها جهلة، والدليل على جهلهم أنهم هم اليوم تنكّروا لها!، فيكفيك أنّ صاحب المقالة قد تنكّر لها، وقد بدأ يتملّص منها، فهذا من أعظم الأدلة وأكبر الشواهد على بطلانها.

فكانوا من قبل يقولون هذه المقالة «ردك لجرح العالم جرح فيه»، وإذا بهم اليوم يقولون: «ردك لجرح العالم لا يعني الطعن فيه»!، وذلك لأنهم قالوها بهوى فتركوها لهوى!

قالوها أول ما قالوها لأنهم أرادوا بها أن يمرّروا توثيقاً أو جرحاً في من يهون، وإن كان الجرح في غير محلّه، وإن كان الجرح غير صحيح، أو كان التوثيق غير صحيح، ولكن يريدون الجرح، لأنه جرح في من يريدون جرحه!، وإن لم يكن صحيحاً، فقالوا فيه في ذلك اليوم لما طُلب التفسير -أي هو لا يردُّ الجرح!- لكن طلب التفسير من بعضهم للناس!، قالوا: أين الأدلة في جرح فلان وفلان؟! ما نعلم عنهم ما نعرف إلا الخير في ظاهرهم، فقالوا: "انتبه" هكذا!، هكذا في "تغريداتهم" وهي موثقة عندنا والله الحمد ما يستطيعون التنصل منها: «انتبه: ردُّك لجرح العالم جرح فيه»، ورتوت هذا، هذا توتر بها [أي غرَّد بها] والآخر رتوت بها [أي أعاد تغريدها]، الأول مُتَوَتِّر!، والثاني مُرْتَوِت!. فيكفيكم على بطلان هذه القاعدة: تملُّص أهلها منها وتركهم إياها، فهذا "دليل واضح" بل هو من أوضح الأدلة على بطلانها، فهذه تغريداتهم دالة عليها وشاهدة عليهم.

واليوم جاءتنا صوتياتهم وجاءتنا تغريداتهم تقول: «إنَّ ردك لجرح العالم ليس يعني ذلك أنك تطعن فيه»، يا لله العجب!، لما كانوا بالأمس يهون أن يُجرح ذلك المجروح ولم يقدّموا الدليل على الجرح لكنهم يهون جرحه!، فلما

طُوبَ من بعض الناس - وآخرون سكتوا - لكن من بعض الناس طُوبُوا
فهاجوا وماجوا مثل الأباعر الهائجة فقالوا هذه "المقالة الجاهلة" حتى يرهبوا
الناس ويُلبَّسوا على العوام وعلى من لا علم عندهم بهذه الكبيرة العظيمة،
ويصوِّرون للناس أنهم يطعنون في العالم!

وإذا بهم اليوم حينما كان الجرح في من يهون هم ولا يريدون الجرح فيه
ردُّوا جرح العالم!، فترى من يقول: «إنَّ ردَّ جرحِ العالم ليس يعني الطعن فيه»!
فلا إله إلا الله، يكفيك في تناقض هذا القول تناقضُ أهله!، بالأمس كانوا
يقولون به والآن تنكروا له!، وبعضهم يتملَّص منه، والله أعلم، ولا حول ولا
قوة إلا بالله، فعليه التكلان وهو المستعان سبحانه)).

انتهى من [محاضرة بعنوان "المرء على دين خليله" موجهة لدار الحديث
بتيجي الليبية في يوم الاثنين ٢١ من ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ].

رابط الصوتية:

https://www.youtube.com/watch?v=zz_C5jM5t1w

أقول:

فليُنظر القارئ المنصف كيف أبطل الشيخ محمد بن هادي إطلاق هذه
المقولة وتطبيقها بحسب الهوى، وكيف توافق كلامه مع كلام الخطيب البغدادي
وكلام عبد الرحمن المعلمي رحمهما الله من جهة الاعتراضات والتقيدات، ثم يأتي
عرفات وأعوانه ويزعمون أنَّ الشيخ محمد بن هادي أبطل هذه المقولة مطلقاً ولم

يقيد أو يُبَيِّن!، ولا غرابة أن يقول هؤلاء مثل هذا الكلام حتى يلزموا السلفيين بتخطئة الشيخ محمد وعرفات معاً أو تصحيح كلامهما معاً!، كما صرّحوا بذلك، وهذه عادتهم كما يأتي بيانه في بعض الأدلة.

وأخيراً:

لقد التقيتُ بالشيخ ربيع حفظه الله وكنتُ قد جمعتُ مجموعة من الأدلة في ملف كان بيدي بعنوان [أدلة الشيخ محمد بن هادي]، فلما طلبه مني الشيخ ربيع، سلّمتهُ إياه، وكان أول دليل هو الرد على مقولة عرفات "ردك لجرح العالم جرح فيه"، فقرأ الشيخ ربيع صفحة وجزءاً من الصفحة الثانية، فعلق على كلام فالح الحربي السابق: هذا كلام باطل، وعلق على رد الشيخ نفسه على فالح: هذا كلام حق، ثم ترك الأوراق وطلب مني توضيح هذا الدليل، فبيّنتُ له المشابهة بين كلام فالح الحربي وكلام عرفات المحمدي، فتدخل عبد الإله الجهني وقال: محمد بن هادي أطلق إنكار هذه المقولة وقال: "هذا كلام باطل" ولم يفصل، وأنَّ عرفات بيّن مراده في مقال مستقل، فرددتُ عليه: أنَّ الشيخ محمد بن هادي قيّد كلامه ولم يُطلقه بل حدّد كلامه في "تفسير الجرح" لا في "ردّه"، وذكر أنَّ الجرح قد يُردُّ لأنه غير صحيح أو ليس في محله أو لم تقم عليه أدلة، وهذا هو عين كلام الأئمة، وإنما قال الشيخ محمد: "هذا كلام باطل" لأنَّ إطلاقه يحتمل حقاً وباطلاً، ومن طريقة السلف إنكار مثل هذه العبارات المجملة، بينما عرفات



أطلق كلامه وأراد إلزام السلفيين بجرح الشيخ عبيد، وقد ردُّوا عليه مقالَه
[ردُّك لجرحِ العالمِ جَرَحٌ فيه، والرد على ما كتبه صاحب "نذير الصاعقة" في
ذلك] بمقال: [إعلام النبیه بتهافت مقال عرفات الموسوم بـ "ردك لجرح العالم
جرح فيه"]، فلما رأى الشيخ ربيع ما جرى بيني وبين عبد الإله، ترك الأدلة وبدأ
يناقشني في قضية القذف، وهذا من مكر هذه البطانة التي تحيط به في كل جلسة
للتشغيب والتلبیس!، وسيأتي إن شاء الله بيان هذه الجلسة مفصلة.
رابط مقال [إعلام النبیه بتهافت مقال عرفات الموسوم بـ (ردُّك لجرحِ
العالمِ جَرَحٌ فيه)]:

<https://ia902802.us.archive.org/29/items/E3lamalnabeh/E3lamalnabeh.pdf>

الدليل الخامس: شهادة الشيخ ناصر زكري في بيان طريقة عرفات

المحمدي في الضغط على الشيخ ربيع لتغيير رأيه

كتب الشيخ ناصر زكري -وهو من طلبة العلم المعروفين في جازان- مقالاً بعنوان [ما أشبه الليلة بالبارحة، وهكذا يفعلون مع الشيخ محمد بن هادي حفظه الله الآن] قال فيه:

((بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد:

فإنه في أيام "فتنة الحجوري" كان لي تواصل مع عرفات المحمدي، وذات مرة أثناء التواصل معه قال: "للأسف إلى الآن الشيخ ربيع لم يجرح الحجوري، بل يزيكه ويثني عليه، ويُسكَّت من يردُّ عليه، مع أنَّ ضلالات الحجوري واضحة كالشمس".

فقلتُ: الحل يا أخ عرفات؟

قال: "لازم الشيخ ربيع يجرح الحجوري، فإنَّ الحجوري خلاص انتهى من أعين طلاب العلم ما بقي إلا الشيخ ربيع"، وقال: "لازم نغيِّر رأي الشيخ ربيع بطريقة تتعاون معي فيها".

فقلتُ: ايش هي؟

قال: "أنت تأتي من جيزان وتقول أخطاء الحجوري وما تعرفه من أقوال الشيخ النجمي والشيخ زيد في الحجوري، وأنا آتي من المدينة ومعني ناس

يشهدون بأشياء ضد الحجوري، وناس من جدة، وناس من اليمن، تتوارد على الشيخ ربيع من غير أن يعلم بأننا متفقون".
وقال لي: "لقد أعطيتُ أحمد الزهراني بعض أخطاء الحجوري وهو يعرضها عليه".

وقال: "وبهذه الطريقة نقدر نغيّر رأي الشيخ ربيع في الحجوري".
وأذكر أنني سألتُه: هل أنت "البرمكي" الذي يكتب "ملازم" في أخطاء الحجوري؟ فضحك كالمقرّر.

وقال: "أهم شيء الآن الحجوري يسقط".
هذا ما أتذكره في تلك الفترة، وفعلاً نجحت خطة عرفات واقتنع الشيخ ربيع في تلك الفترة وتكلّم في الحجوري.
ويعلم الله بأننا لسنا موافقين للحجوري على ما هو عليه، وإنما ذكرتُ ذلك لما يفعله هذا الإنسان من المكر مع الشيخ ربيع وهو لا يعلم)).

وفي "رسالة واتس آب" منشورة بين الشيخ ناصر زكري وبين الشيخ أسامة العمري قال: ((أشهدُ اللهَ أنَّ عرفات قال لي: "سيسقط الشيخ ربيع من أعين أهل السنة في اليمن إذا لم يتكلّم في الحجوري!، بعد هذه الأدلة التي حشدها طلبة العلم على الحجوري وما يزال يدافع عنه!، ويُسكّت طلبة العلم يقول لهم: لا تتكلّموا فيه!" والله قالها في مكالمة هاتفية))، وأضاف بعدها: ((بل وقال: الإخوة مستاءون من موقف الشيخ ربيع من الحجوري)).



أقول:

هذه الشهادة تتضمن عدة أمور تُظهر شخصية عرفات المحمدي الخطيرة

على الدعوة السلفية:

الأول: الضغط والتأثير على رأي العالم وحكمه بالخدعة والمكر، فعرفات يعمل في الخفاء ومن خلال تنظيم سري لا يعلم به الشيخ ربيع، يُحشد فيه مجموعة من السلفيين من عدة أماكن يتعاونون معه لتحقيق ما يسعى إليه، ويُعطي الأوراق التي يكتبها ويعدّها إلى غيره من باب تكثير الأشخاص الذين يعرضون القضية على الشيخ ربيع ومن باب تهويل الحدث الواقع فيه الحجوري حتى يعجّل كلام الشيخ ربيع فيه، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: "المكر والخدعة في النار".

الثاني: التقدّم بين يدي العالم الراسخ في الحكم على الأشخاص والأحداث، وذلك في قوله: "الحجوري خلاص انتهى من أعين طلاب العلم ما بقي إلا الشيخ ربيع".

ولا أدري من هؤلاء الطلاب الذين يتقدّمون الشيخ ربيعاً في الأحكام، والذي يجب على الشيخ ربيع أن ينقاد إلى حكمهم وإلا سيسقط؟!

الثالث: اللمز في بصيرة الشيخ ربيع في الحكم على الأشخاص مع وضوح ضلالتهم، وذلك في قوله: "للأسف إلى الآن الشيخ ربيع لم يجرح الحجوري، بل يزيكه ويثني عليه، ويُسكّت من يردُّ عليه، مع أنّ ضلالات الحجوري

واضحة كالشمس"، وكأنَّ الشيخ ربيعاً سكت عنه لكونه لم يُبصر ضلالات الحجوري التي هي كالشمس، والتي أبصرها طلبة العلم الذين أشار إليهم عرفات.

الرابع: التهويل والمبالغة في تصوير الواقع، فعرفات يصوِّر في هذه الشهادة أنه لم يبق إلا الشيخ ربيع ساكناً عن الحجوري، والواقع ليس كذلك.

الخامس: التعامل والخطورة والتهديد والوعيد في الموقف من المخالف لكلامه ولو كان الشيخ ربيعاً، وذلك في قوله: "سيسقط الشيخ ربيع من أعين أهل السنة في اليمن إذا لم يتكلَّم في الحجوري"، وإذا كان عرفات يتعامل مع الشيخ ربيع بهذه الصورة، فما بالكم بمن هو دون الشيخ ربيع؟!

السادس: التعاضم في الكلام بصيغة الجمع، وكأنه يتكلَّم باسم طلبة العلم جميعاً، وباسم الإخوة السلفيين جميعاً، وباسم أهل السنة في اليمن جميعاً، وذلك في قوله: "الحجوري خلاص انتهى من أعين طلاب العلم"، وقوله: "الإخوة مستاءون من موقف الشيخ ربيع من الحجوري"، وقوله: "سيسقط الشيخ ربيع من أعين أهل السنة في اليمن!"

السابع: الكتابة بالأسماء المجهولة من أجل مخالفته نصيحة الشيخ ربيع التي طالب فيها السلفيين بالسكوت عن يحيى الحجوري في ذلك الوقت، فقد كان عرفات يكتب باسم "البرمكي" كما هو معروف عند الكثيرين وتدلُّ عليه

هذه الشهادة، وإنما لا يظهر اسمه لأنه يخالف نصيحة الشيخ ربيع بالسكوت، وهو لا يريد أن يسكت!.

الثامن: الغاية تبرر الوسيلة، فهو يكتب باسم مجهول من غير مسوِّغ مشروع!، ويتعاون مع مجموعة من السلفيين في الخفاء في عدة أماكن للضغط على الشيخ ربيع حتى يغير رأيه!، ويكتب الأوراق ويعطيها إلى غيره من باب تكثير الأشخاص وتهويل القضية!، وغير ذلك من المكر والخديعة، والغاية ما هي؟ قال عرفات: "أهم شيء الآن الحجوري يسقط!!".

التاسع: أن في كلامه نفَساً حدادياً، وذلك في اعترافه بالاستياء من الشيخ ربيع وإسقاطه إن لم يوافق على التحذير من الحجوري، وهذه طريقة الحدادية مع أهل العلم.

العاشر: عدم مراعاة المصالح والمفاسد قبل التحذير من الشخص المخالف، فعرفات يرى أن سكوت الشيخ ربيع ليس له مبرر شرعي، وأن الواجب الكلام في مثل هذا الحال، والشيخ ربيع عالم راسخ ينظر في المصالح والمفاسد قبل أن يصدر الأحكام، وعرفات رجل متعالم متغطرس متعجل يرى أن الصبر على المخالف وتكرار النصيحة معه ليست طريقة سلفية، فلا غرابة أن يخالف طريقة الشيخ ربيع حفظه الله.

فهذه عشرة كاملة تدلُّ على شخصية عرفات المحمدي فلا تغب عنك أيها القارئ.

ولابدَّ أن تعلم أيها القارئ أنَّ من يفعل هذا الطريقة مرة لا يُستبعد منه أن يفعل ذلك مرة أخرى أو مرات مع غير الحجوري؟! بل استعمل عرفات وأعوانه هذه الطريقة في إسقاط الشيخ محمد بن هادي وذلك من جهتين:

الأولى: التواطؤ على أن يتوارد عرفات المحمدي وأعوانه -الذين يعملون معه في الخفاء على إبعاد الشيخ محمد بن هادي من الساحة السلفية لكونه بصيراً بمكرهم وكذبهم وفتنتهم- على بيت الشيخ ربيع من عدة بلدان ومدن، كلهم يشكون من فتنة الشيخ محمد بن هادي كما يزعمون، وأنه ظلمهم، وأنه طعن فيهم بلا أدلة، وأنهم يريدون الجلوس معه ولكنه يرفض مجالستهم ومناصحتهم، وأنه فرَّق السلفيين وبدَّعهم وأثار الفتنة بينهم، وأنه يدافع عن المنحرفين، وأنَّ بطانته هم من يدافع عن محمد الإمام صاحب وثيقة التعايش مع الحوثيين، وأنه يطعن في الشيخ ربيع والشيخ عبيد!.

الثانية: أن يطلب عرفات من أعوانه إصدار البيانات من شخصيات بارزة ودور قرآن ومراكز حديث وجمعيات ومساجد في مختلف البلدان، كلهم يعلنون البراءة من الشيخ محمد بن هادي وأنهم مع العلماء الكبار (الشيخ ربيع والشيخ عبيد وعبد الله البخاري)!.



والذي يظهر أنَّ عرفات وأعوانه نجحوا هذه المرة أيضاً في استحصال كلمات من الشيخ ربيع حفظه الله في أخيه الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، وحرشوا بينهما، ولكن هذه المرة تختلف عن الأولى!.

فهذه المرة وقف الكثير من السلفيين الصادقين وقفة مشرفة مع الشيخ محمد بن هادي ضد هذه الجماعة المنظَّمة، وردوا عليهم وكشفوا أمرهم وحذروا منهم، "وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ".

وقد يقول قائل: ما هو موقف عرفات المحمدي من هذه الشهادة الخطيرة؟! هل عُرِضت عليه؟ وما هو جوابه؟
أقول:

سُئِلَ عرفات المحمدي (في رسالة خاصة تجدها في المرفقات)^(١) السؤال الآتي: شيخ عرفات حفظك الله نسب لكم بعض الناس أنكم تقولون: أنه سيسقط الشيخ ربيع من أعين أهل السنة إذا لم يتكلَّم في الحجوري بعد هذه الأدلة التي حشدها طلبة العلم على الحجوري؟

فكان جوابه: ((هذا غير صحيح...، وما رددتُ على الحجوري إلا باستشارة من الشيخ الإمام ربيع حفظه الله، وقد دافعتُ عن الشيخ الإمام ربيع في "البيان الفوري"، وقد نالني من الأذى ما نالني)).

(١) على الرابط التالي:

https://pbs.twimg.com/media/DW_UwJaXkAE7bhk?format=jpg
https://pbs.twimg.com/media/DW_Uw6XX0AE3kPv?format=jpg



أقول:

هذا النفي حَمَال وجوه!، وخاصة مع هذه النقاط (...) بعد كلمة (غير صحيح)!!، والتي لا ندري هل وراءها كلام آخر في نفس عرفات أم لا؟! فما هو الصحيح؟ وما هو غير الصحيح؟!

تفضّل يا عرفات اذكره لنا، كما ذكرتَ من "شهادة البحرينيين" والتي أثبتّ أخيراً صدقهم فيها؟! وكما ذكرتَ من "شهادة الشيخ مزمل" فأردتَ نفي الشهادة فأثبتتها من حيث لا تشعر؟!

وماذا تقصد بـ (هذا)؟ هل تشير إلى "شيء معين" في ذهنك لا علاقة له بالسؤال أصلاً؟! أم إلى جزء من الشهادة؟! أم ماذا؟!

وما علاقة كلامك في بيان ردك على الحجوري وأنه بمشورة الشيخ ربيع وأنتك دافعت عن الشيخ ربيع ونالك من الأذى بسبب ذلك!، ما علاقة هذا كله بالسؤال المطروح وشهادة الشيخ ناصر زكري التي تدل على طعنك في الشيخ ربيع؟! أم تريد حمل المجلمل على المفصّل؟! مع أنّ طعنك هنا ليس مجملًا!.

ثم الكلام واضح وأنه ليس في وقت ردّك الموسوم بـ (البيان الفوري) الذي كان بمشورة الشيخ ربيع!، وإنما كان قبل ذلك!، فكفاك يا عرفات تلييساً وتلاعباً بالألفاظ؟!

ثم ألم تقل يا عرفات في ردّك المسمّى [التبيين ص ٣]: ((سكوتُ الشيخ ربيع عن التحذير من الحجوري لا يجوز الاحتجاجُ به))، وقولك بعده: ((وقد

تكلّم الشيخ عبيد على الحجوري بأدلة وحجج وبراهين؛ وهو موافقٌ للسلف في ردّ الخطأ واستنكاره))، وبيّنت أنّ طعنك في الشيخ ربيع - في كون طريقته تختلف عن طريقة السلف في الصبر على المخالف - كان في خضم فتنة الحجوري؟! فهذا يؤكّد ما قاله الشيخ ناصر زكري في شهادته هذه وينقض قولك "هذا غير صحيح"، فليتأمل القارئ.

وقولك في [التبيين]: ((سكوتُ الشيخ ربيع عن التحذير من الحجوري لا يجوز الاحتجاجُ به))، هذا من التعامل والغطرسة والتقدم بين يدي الشيخ ربيع الذي تميزت به.

فمن أنت يا هذا حتى تقرر ما يجوز السكوت عنه وما لا يجوز بين يدي العلماء الكبار؟!!

فالعالم السلفي البصير له نظرة واسعة في مجريات الأحداث والفتن، أحياناً يسكت وأحياناً يتكلّم، مراعاةً للمصالح والمفاسد.

وكلام عرفات هذا يُذكرنا بما كان يقوله "فالح الحربي"، ويدلُّ على أنه على خطى هؤلاء الحدادية.

فقد ادّعى فالح الحربي أنّ سكوت الشيخ ربيع وبقية العلماء الكبار عن تبديع من تعجّل فالح في تبديعهم أو التحذير منهم يعدُّ هذا السكوت من باب الغش والخيانة والكتمان، وقد ردّ عليه شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله هذه الدعوى في عدة ردود.



- منها قوله في رسالته الموسومة [نصيحة إلى فالح الحربي]: ((فلا تظن أن كل تصريح نصيحة ولا كل سكوت غشاً للإسلام والمسلمين، والعاقل المنصف البصير يدرك متى يجب أو يجوز الكلام ومتى يجب أو يجوز السكوت، وكان يجب في كثير من الأمور أن ترجع إلى إخوانك لتستشيرهم وتستنير بآرائهم)).

وقال فيها: ((كان ينبغي أن تحاول أن تعرف أسباب سكوت العلماء عن الأمور التي تفتي فيها، فلعلك تجد عندهم الحجة المقنعة، وتعرف صواب موقفهم، ومثل هذه المشاكل ينبغي أن تعرض على العلماء، فإنَّ في مشاورتهم خيراً كثيراً، فقد يرجحون الكلام فيها وقد يرجحون عدم الرد المعلن ويؤثرون توجيه النصائح، فإما أن يستفيد المنصوح، وإما أن يعاند فيكون قد عرض نفسه لنقد العلماء ولإسقاط نفسه، وبمثل هذه الأسباب تضمن وحدة الكلمة مع إخوانك وشيوخك ويسلم الشباب من التفرق والتمزق، الأمر الذي حصل فعلاً، وكان شديداً بسبب التفرد والتسرّع)).

وقال فيها: ((فلعل العلماء الذين ترى سكوتهم تنازلاً وربما رأيته كتماناً وخيانة أبعد نظراً منك وأعرف بالمصالح والمفاسد، وأعرف بالقواعد والأصول وما يترتب على المواقف والتصرفات، وإلى الله المشتكى من تسرعات ومبادرات ليس فيها أي التفات إلى هذه الأمور العظيمة فأذاقت الدعوة السلفية الأمرين وأوقعتها في غربة وكربة)).

وقال فيها: ((ولقد تعبْتُ كثيراً وكثيراً هنا وهناك من معالجة آثار كلام من لا ينظر في العواقب ولا يراعي المصالح والمفاسد، ولا يستخدم الرفق والحكمة، تلکم الأمور العظيمة، والأصول العظيمة التي يجب مراعاتها، ولا تقوم الدعوة إلا بها، ومع الأسف أنَّ كلَّ من يدرك حجم هذه المعضلة وينصر هذه المعالجات المشروعة يرمى بالتميع وأحزاب التميع)).

- وقال الشيخ ربيع في مقاله [هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات]: ((وهذا هو الفقه لدين الله، فالعالم بدين الله تبارك وتعالى تارة يأمر بالمعروف إذا كانت مصلحة الكلام والأمر راجحة، وتارة يسكت ويتنازل عن واجب الأمر بالمعروف إذا كان الكلام يُؤدي إلى مفسدة راجحة، وهذه الأمور لا يُدركها فالح ولا يعمل بها، ويُنبّه إلى متابعة العلماء في هذا الفقه فيرفض ويستهن بالعلماء ويتهمهم بالجهل والكتمان)).

وقال في خاتمته: ((وإنَّني لآمل في الدعاة إلى المنهج السلفي بعلم وبصيرة وحكمة: أن يهتموا بهذه الأصول التي قرَّرها الإسلام وقرَّرها علماء الإسلام ومنهم شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم؛ سكوتاً حينما يلزم السكوت، وكلاماً حينما يلزم الكلام، مراعاةً منهم للمصالح والمفاسد على منهج العلماء الراسخين والأئمة المهيدين، وفَّق الله المسلمين وخاصةً السلفيين للنهوض بهذه الأصول العظيمة ووقفهم لمعرفة دينهم وثبتهم عليه)).

- وقال الشيخ ربيع في مقاله [بيان سماحة الإسلام وما فيه من رحمة]:
 ((وعلى العالم البصير أن يراعي في ذلك المصالح والمفاسد فإذا كان النهي يؤدي
 إلى مفسدة أكبر من المفسدة التي يريد تغييرها فحرام عليه أن ينهى عن المفسدة
 الصغرى التي تؤدي إلى أكبر منها وله أن يسكت إذا ترجحت مصلحة السكوت
 على الكلام كما قرر ذلك شيخ الإسلام وغيره، وللعلماء تفاصيل في الأمر
 بالمعروف والنهي عن المنكر قررها العلماء ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية وابن
 القيم رحمهما الله؛ فيها بيان متى يجب الكلام والتغيير، ومتى لا يجب، مما يظهر في
 الإسلام الحكمة ومراعاة المصالح والمفاسد واليسر في الإسلام وسماحته عند
 الحاجة والضرورة، وقوته عندما تدعو الحاجة إلى القوة إذا تطلبها الواقع
 وتوفرت القوة ووسائلها)).

فكأنَّ الشيخ ربيعاً هنا يردُّ على عرفات المحمدي، فتأمل فيه.

وأخيراً:

أما قول سعد الناييف العراقي في مقاله المنشور في قناته بعنوان [البيان في
 ردِّ شبهة أنَّ تحذير المشايخ من الدكتور محمد من كلام الأقران]: ((وأما زعمهم
 أنَّ الشيخ عرفات وفقه الله قال في الشيخ ربيع: أنه قد تأخَّر في الكلام على
 الحجوري، وأنَّ طلاب العلم اليمنيين مستائون [كذا والصحيح: مُستاءون]
 لذلك، فهذا الكلام لا يتذكره الشيخ عرفات!، والكلام مضى عليه خمس

سنوات، لكن الشيخ عرفات وفقه الله مع هذا قال: "إِنْ كُنْتُ قُلْتُ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنِّي أَتُوبُ مِنْهُ"، جزاه الله خيراً، وكيف يحتفظ هؤلاء الأشخاص بهذا الكلام خمس سنوات إِنْ كَانَ قَالَهُ لَا يَنْصَحُونَهُ وَلَا يَذْكُرُونَهُ ثُمَّ يَأْتُونَ الْيَوْمَ يَثِيرُونَ هَذَا الْكَلَامَ؟!)).

أقول:

كيف لا يتذكره عرفات وقد قال لما عُرِضَتْ عَلَيْهِ الشَّهَادَةُ: "هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ"؟!

فهل نُصَدِّقُ سَعْدَ النَّايِفِ الْمَدَافِعِ عَنْ عِرْفَاتٍ؟ أَمْ نُصَدِّقُ عِرْفَاتَ نَفْسِهِ؟!
أما قول عرفات فيما نقله عنه سعد الناييف هنا: "إِنْ كُنْتُ قُلْتُ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنِّي أَتُوبُ مِنْهُ"، فهذا يدلُّ على احتمالية ثبوت كلام عرفات في الشيخ ربيع!، فكيف نفاه جازماً بقوله أولاً: "هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ"؟!
وهذا التناقض في جواب عرفات يدلُّ على ما ذكرته عنه أنه نفى شيئاً معيناً في ذهنه!.

وقول عرفات "إِنْ كُنْتُ قُلْتُ هَذَا الْكَلَامَ فَإِنِّي أَتُوبُ مِنْهُ"، هل هذه هي التوبة الصادقة؟ وهل هذا هو التراجع الواضح؟! بل هذا يذكرنا بطريقة أبي الحسن الماربي في تراجعاته أو قل تلاعباته.

وأما قول سعد الناييف في دفاعه عن عرفات: "وكيف يحتفظ هؤلاء الأشخاص بهذا الكلام خمس سنوات إن كان قاله لا ينصحونه ولا يذكرونه ثم يأتون اليوم يثيرون هذا الكلام؟!"، يعني لم يقف سعد الناييف عند كلام عرفات في الشيخ ربيع بل تجاوزه وكأن شيئاً لم يكن ووقف عند سبب إثارة الكلام في هذا الوقت من غير مناصحة عرفات!، وهذا يدلُّ على أنَّ عرض عرفات المحمدي أعظم في نفوس هؤلاء من عرض الشيخ ربيع، والله المستعان.

الدليل السادس: عرفات المحمدي يُحذّر من صالح البكري مخالفاً تزكية

الشيخ ربيع والشيخ عبيد ويكذب عليهم

فقد سُئل عرفات المحمدي عن صالح البكري -الذي قال عنه الشيخ عبيد قديماً بصوته: هو من علماء اليمن- بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٣٥ هـ السؤال الآتي/ أحسن الله إليكم؛ لقد حلّ علينا صالح البكري ويتنقل بين بعض المدن ويحتج من يروّج له بتزكية الشيخ ربيع له، والتي كانت في جلسة حضرها الأخ حسين الأثيوبي، فهل هذا يصح عن الشيخ ربيع؟ وما موقف الشيخ ربيع والشيخ عبيد وغيرهم من الرجل حتى نبين ذلك للناس؟

فكان جواب عرفات: ((هذا قد حدّرنا منه، ومن علم حجة على من لم يعلم، وقد حدّر منه الشيخ الوصابي، والشيخ عبيد لا ينصح به ولا يستقبله إذا جاء المدينة!، وقد حدّرتُ أنا بصوتي في مادة صوتية، وكذلك الشيخ مصطفى مبرم حدّر منه، والرجل لا قبول له في اليمن، وعنده من سوء الشيء الكثير، وقد نوصح كثيراً، فلا ننصح به أبداً.

وأما إن ثبتت تزكية الشيخ ربيع -إن ثبتت وإلا لا ندري هذا عن الشيخ ثابت؛ يعني شيء مسموع أو مطبوع- فمن علم حجة على من لم يعلم، الشيخ ربيع عالم من علماء الأمة لا شك ولا ريب لكنه كغيره من العلماء يصيب ويخطئ، وقد حدّر منه الشيخ قديماً!، وقد كان الشيخ لا يستقبله، وكان الشيخ يتركه، وقد حدّثني بهذا الشيخ نفسه.

وقد رأيتم تغير صالح البكري وتلاعبه في مسائل كثيرة ومنه مسألة الحجوري!، مع ذلك قد أشرنا إلى أنَّ المشايخ قد حذروا منه، الشيخ الوصابي حذر منه، ومن علم حجة على من لم يعلم، فإذا كان السؤال هل تنصحون بصالح البكري؟ فالجواب: لا ننصح به، نعم)).

ويقول عرفات في أحد أجوبته في موقعه "بصوته" بتاريخ ٧ جمادى الآخر ١٤٣٥ هـ: ((الشيخ ربيع عالم لكن لا يطلع على كل الأمور، ولا يعني كل من زار الشيخ يصير ممن يزكى وممن يشنى عليه وأنَّ الشيخ أثنى عليه لأنه زاره؛ لا هذا غير صحيح، الشيخ ربيع كنتُ قد زرته قديماً وسألته عن صالح فحذر منه، وقال: أنا لا أستقبله، هكذا قال لي!!)).

أقول:

كلامه هذا يتضمن عدة أمور:

أولاً: أسلوب الاستعلاء والتعاضم في كلام عرفات كقوله: "هذا قد حذرنا منه" وقوله: "وقد حذرتُ أنا بصوتي" وقوله: "فلا ننصح به أبداً"، وكأنَّه عالم كبير حذر من صالح البكري وانتهى الموضوع!، مع أنَّ السائل ذكر أنَّ الشيخ ربيعاً يزكيه.

ثانياً: رد تزكية الشيخ ربيع بتحذير من هو دونه (الوصابي، عرفات، مصطفى مبرم)، وهذه لا يقبلها عرفات وأعوانه اليوم.

ولو رجعنا إلى كلام الشيخ محمد عبد الوهاب الوصابي رحمه الله في صالح البكري لا نجده تحذيراً منه وإنما نصيحة له، فقد قال رحمه الله: ((صالح البكري ليس أهلاً لأن يفتح مركزاً، فما هناك مركز، وإذا كان قد أضاع كثيراً من أوقاته وأضاع كثيراً من الناس، وصار كثيراً من الناس يتخبطون منهم معه ومنهم عليه، هذا قبل أن يفتح المركز!، فكيف بعد أن يفتح؟! كيف ستكون العاقبة؟! ستكون وخيمة، فننصح صالحاً كما قلنا بطلب العلم)).

فلم يبق في التحذير من صالح البكري -في ذلك الوقت- إلا تحذير عرفات ومصطفى مبرم!.

ثالثاً: رد تزكية الشيخ ربيع بمقولة "من علم حجة على من لم يعلم" و"هو عالم من العلماء يصيب ويُخطئ" و"هو عالم لكن لا يطلع على كل الأمور"، وهذا الأسلوب يعدّه عرفات وأعوانه الآن من أساليب الطعن في الشيخ ربيع!، لكن لما كان كلامهم في خلاف ما يقوله الشيخ ربيع سارع هؤلاء إلى ذكر مثل هذا الكلام!.

رابعاً: إلزام السلفيين بالجرح المبهم مع مخالفته تعديل إمام في الجرح والتعديل، فعرفات جرح صالحاً البكري بجرح مبهم كقوله: "والرجل لا قبول له في اليمن، وعنده من السوء الشيء الكثير" وقوله: "وقد رأيتم تغيّر صالح البكري وتلاعبه في مسائل كثيرة ومنه مسألة الحجوري" وقوله: "والشيخ عبيد لا ينصح به ولا يستقبله إذا جاء المدينة" وقوله: "وقد كان الشيخ ربيع لا

يستقبله"، فهل فهم السائل أو القارئ ما هي الأسباب التي حذّر بسببها عرفات من صالح البكري وما هي الأدلة عليها؟! ما هو السوء الكثير؟ وما هي المسائل الكثيرة؟ الجواب: لا، إذاً عرفات يلزم السلفيين بالجرح المبهم في المشتهرين بالسلفية مع تعديل إمام الجرح والتعديل لهم من غير ذكر الأسباب الواضحة ولا الأدلة القاطعة، وهذه طريقة فالح الحربي كما لا تخفى على السلفي المتابع.

خامساً: التناقض في الكلام، فقد نفى عرفات أن تكون زيارة العالم دليلاً على التزكية والثناء على من زاره فقال: "ولا يعني كل من زار الشيخ يصير ممن يزكى وممن يثنى عليه وأنَّ الشيخ أثنى عليه لأنه زاره؛ لا هذا غير صحيح"، بينما جعل قول العالم لا أستقبل فلاناً إذا جاءه زائراً دليلاً على تحذيره منه!، طيب إذا قال: لا أستقبله ثم استقبله، هل يعدُّ هذا الاستقبال تزكية وثناء ونقضاً للتحذير وعدم النصيح؟ أم ماذا؟!

سادساً: الكذب في نقل الواقع الذي عليه المشايخ والذي عليه حال الرجل المتكلم فيه، فقد ردَّ صالح البكري على دعاوى عرفات هذه بـ "صوتية منشورة" في الشبكة، وعدَّ هذه الدعاوى من أكاذيب عرفات!، وهناك "صوتية" للشيخ عبيد الجابري - في ذلك الوقت - يزكي فيها صالحاً البكري بأنه من علماء اليمن ويعدُّ الخلاف الذي جرى بينه وبين إخوانه اليمنيين مما لا يستحق ولا يشتغل به!، بينما عرفات يزعم أنَّ الشيخ عبيداً يرفض استقباله!.

وفي موقع صالح البكري الرسمي ردُّه على "ضلالات يحيى الحجوري" خلافاً لما يزعمه عرفات أنه يدافع عن الحجوري ويشني عليه!. وكذلك تزكية الشيخ ربيع له منشورة في [موقعه الرسمي] بتاريخ ٢٤ رجب ١٤٣٤هـ!، وقد قال فيه الشيخ ربيع: ((صالح البكري لا غبار عليه، له كتابات جيدة، ردٌّ على الحجوري رداً جيداً، بينه وبين المشايخ خلاف لا يُلتفت إليه)).

ولما ألحَّ السائل (وهذه طريقة عرفات وأعوانه!) على الشيخ ربيع في قوله: يقولون المشايخ مستاءون منه؛ فهل تنصح بالاستفادة منه؟! فقال الشيخ ربيع مستنكراً: ((تريدون أن تبدِّعوه؟! يُستفاد منه، وكتاباته طيبة)).

فليُنظر القارئ كيف كان الشيخ ربيع حفظه الله بصيراً بحال هؤلاء ومؤامراتهم، وأنهم يريدون تبديع السلفيين المشتهرين ويريدون إثارة الفتنة بين المشايخ السلفيين في خلاف لا يُلتفت إليه ولا يستحق أن ينشغل به السلفيون كما قال الشيخ ربيع والشيخ عبيد.

ودعوى عرفات أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يستقبل صالحاً البكري هذا من كيسه أيضاً!، فقد زار صالح البكري الشيخ ربيعاً حفظه الله في عام ١٤٣٩هـ!، أي بعد أربع سنوات من كلام عرفات وتحذيره!.

وقد كتب صالح البكري بياناً منشوراً في موقعه بخصوص هذه الزيارة فقال: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بعد: فقد منَّ الله عليَّ ووفقني لزيارة شيخنا العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله قبل أيام في بيته في المدينة بصحبة أخي أبي خالد عيدان الوادعي، وسألني الشيخ عن أحوال اليمن والحرب مع الحوثيين؟ وجاء ذكر هاني بن بريك في المجلس فقال شيخنا حفظه الله: "هاني خان الدعوة السلفية، هاني خان الدعوة السلفية، هاني خان الدعوة السلفية"، ومما قاله شيخنا في تلك الزيارة في هاني بن بريك: "هو على منهج خبيث"، كتبه/ صالح البكري في ٢ ربيع أول ١٤٣٩ من الهجرة النبوية في المملكة العربية السعودية)).

فكيف لا يستقبل الشيخ ربيع صالحاً البكري كما يدَّعي عرفات وقد استقبله فعلاً في عام ١٤٣٩ هـ؟!

وأخيراً:

يُلاحظ أنَّ عرفات ردَّ تزكية الشيخ ربيع لصالح البكري بقاعدة (من علم حجة على من لم يعلم)، وأنَّ الشيخ ربيعاً عالم من علماء الأمة يخطئ ويصيب وأنه لا يطلع على كل الأمور فلا يلتفت إلى تزكيته في مقابل جرح عرفات!، واليوم لما

حذّر الشيخ محمد بن هادي من عرفات المحمدي، وزكّاه الشيخ ربيع والشيخ عبيد:

قلنا لهم: يُقدّم قول الشيخ محمد - لأنّ عرفات كان من طلابه وجلسائه ويعرفه جيداً - على قول الشيخين لأنّ "من علم حجة على من لم يعلم"؟! لم يقبلوا هذا التحذير ولم يُعملوا هذه القاعدة!، بل ردوا علينا بقولهم: هل أنتم أعلم من الشيخ ربيع؟! أم أنكم اطلعتم على أمر لم يطلع عليه الشيخ ربيع؟! وإذا قلنا لهم: الشيخ ربيع عالم من علماء الأمة لا ريب لكنه كبقية العلماء يُخطئ ويصيب.

قالوا: هذه دندنة الحزبيين وطريقة الحلبيين في رد أحكام الشيخ ربيع!. إذا لماذا لم نسمع من هؤلاء مثل هذا الكلام في ردّ كلام عرفات في صالح البكري وما قاله في الشيخ ربيع آنفاً?!.
الجواب: باؤهم تجرّ وباء غيرهم لا تجرّ!.

تنبيه/ ذكرنا لـ (صالح البكري) و(يحيى الحجوري) و(محمد الإمام) وأمثالهم في هذه المنشورات لا يعني أننا ندافع عنهم الآن، وإنما هو من باب بيان الواقع قبل ظهور مخالفات هؤلاء، وبيان أنّ طريقة عرفات المحمدي في التعامل معهم لم تكن طريقة علمية.

الدليل السابع: تقطيع السلفيين في عموم البلدان في قضية محمد الإمام

محمد بن عبد الله الريمي الملقب بـ محمد الإمام - هو أحد مشايخ اليمن المعروفين في صنعاء ومركزه في معبر - أنكر عليه المشايخ، لأنه - ومعه جماعة من مشايخ اليمن المعروفين - كان يرى أنَّ قتال الحوثيين ومن معهم من حزب المؤتمر (أنصار علي عبد الله صالح) في اليمن غير مشروع، وأنه قتال فتنة يجب اعتزال الطرفين فيه، وكان يستدل بالأحاديث في التحذير من المشاركة في قتال الفتنة، وأنَّ هذا القتال يُراد منه فصل الجنوب عن شمال اليمن.

ولما تصدَّى له هاني بن بريك - ومعه مشايخ آخرون من عدن من جنوب اليمن، وهم علي الحذيفي وعباس الجونة ومنير السعدي وصالح كنتوش وشعيب زكريا وأحمد سليمان بادخن وغيرهم - وتكلَّم كلاماً شديداً في محمد الإمام ومن معه في جلسة مسجَّلة، أصدر محمد الإمام ومن معه من مشايخ اليمن بياناً في التحذير من هاني بن بريك.

فسارع القوم الذين عند مشايخ المدينة إلى استحصال تزكيتين من الشيخ ربيع والشيخ عبيد لـ هاني بن بريك!، وكذلك تأييد فتوى قتال الحوثيين.

ثم تطوَّر الأمر سريعاً بعد اقتراب الحوثيين من صنعاء وطالبوا محمداً الإمام أن يوقع على [وثيقة التعايش والإخاء] التي كتبها الحوثيون، وقد اشتملت على الصلح والتقارب مع الحوثيين، والتعايش السلمي وحرية الفكر والوحدة ونبذ الفرقة وعدم التصادم والقتال، وأنهم إخوة في الإيمان، والتعاون

المشترك بين الطرفين، وأنَّ الخلاف بينهما في الفروع، فوقَّع محمد الإمام عليها بتاريخ ٢٨ شعبان ١٤٣٥ هـ.

ثم خطب محمد الإمام بعد شهر تقريباً [خطبة عيد الفطر] وذكر الدافع له في توقيع هذه الوثيقة وما في ذلك من مصالح عظيمة ودفع لمفاسد كثيرة في الدين والنفس والمال والعرض على حدِّ قوله في الخطبة، ومما قاله فيها: ((ألا وإنَّ أمري ما زال بيدي، والحمد لله، وليس لأحد عليَّ سبيلٌ إلا بالحق، فمتى جاء الحقُّ كلُّنا من تحت الحق، كلُّنا عبيدٌ لله، لسنا عبيداً لأحد)).

وكان مقصود محمد الإمام من هذا الكلام: أنه مقتنع تماماً بموقفه من عدم القتال في اليمن لكونه فتنة أولاً وعدم القدرة عليه ثانياً وسقوط الأبرياء من المدنيين ثالثاً، ولهذا يرى مشروعية هذا الاتفاق والصلح مع الحوثيين للحفاظ على الدم والمال والعرض وسلامة الدين والدنيا، وهذا طبعاً في نظره واجتهاده، وقد طالب محمد الإمام من يخالفه أن يقيم عليه الحقُّ في وجوب قتال الحوثيين، وبَيَّن أنه لا سبيل إلى تغيير موقفه هذا إلا بالحق أي بالدليل لا بقول فلان أو فلان.

فماذا فعل عرفات المحمدي؟!

صوّر عرفات للمشايخ ولعموم السلفيين، وخاصة من لم يسمع "خطبة العيد" لمحمد الإمام بنفسه واعتمد على ما قاله عرفات في رده أو ما نقله بطريقته الماكرة، صوّر محمداً الإمام أنه يرفع عن نفسه عذر الاضطرار!، وأنه يقرُّ بنفسه

أنه وقَّع هذه الوثيقة مختاراً من غير اضطرار!، بل صوّره في حال "القوي المتمكّن" فقال في كتابه [التأكيد لغلط الوثيقة وما احتوته خطبة العيد ص ١٠]: ((حال الاضطرار قيّدته الشريعة بضوابط دقيقة، ثم العقلاء يدركون أنّ هناك طرقاً يستطيع الشيخ أن يسلكها بغير هذه الوثيقة المخزية، فكيف والشيخ ينفي عن نفسه الضرورة، فما زال الأمر بيده، وليس لأحد عليه سبيل، فظهر الشيخ بموقف المتمكّن القوي!!)).

وهذه كذبة ماكرة، فكلام محمد الإمام في قضية "ترك القتال مع عدم القدرة عليه وتوقيع الوثيقة لدفع المفسدة الكبرى وتحصيل المصلحة العظمى"، هل هذا حقٌّ أم باطلٌ؟! محمد الإمام يعتقد أنه حق ويُطالب من يخالفه بإقامة الحجة عليه بالحق، ولم يقصد أنه غير مضطر لهذا التوقيع!.

فهل يقول منصف: أنّ محمداً الإمام يعتقد ما في هذه الوثيقة ويقبله حتى لو لم يُحاصر هو وأهله وطلابه من قبل الحوثيين؟!!

لا يقول هذا منصف أبداً، خاصة أنّ لمحمد الإمام رسائل منشورة في بيان ضلالات الحوثيين وخطرهم كتبها قبل سنتين قبل توقيع هذه الوثيقة.

وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقدمة كتاب [التأكيد لغلط الوثيقة وما احتوته خطبة العيد - لعرفات المحمدي] بعد أن ذكر ضلالات الحوثيين: ((ومحمد الإمام يعرف هذا تمام المعرفة، وقد سجّله في كتابه ضد الروافض الحوثيين المسمى بـ "النصرة اليمانية"، ويعرف عن ضلالهم الشيء الكثير،

وأعتقد أنه يعرف بطلان هذه الوثيقة التي أساءت إلى السنة وأهلها، واستاءوا منها أشد الاستياء، واستنكروها أشد الاستنكار، وفرح بها أعداؤهم فجعلوها منطلقاً للطعن في عموم السلفيين وعقيدتهم ومنهجهم، فصاروا يرمونهم بـ "أخوة الروافض"، ولقد كفّروا محمداً الإمام بهذه الاتفاقية!، ويلمّحون بتكفير السلفيين بها!، فالمطلوب من محمد الإمام أن يعلن إلغاء هذا الاتفاق الباطل، والذي يصدق عليه قول رسول الله: "مَا كَانَ مِنْ شَرِّ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرِّ"، وهذا الإعلان ينتظره السلفيون بحرارة، فعلى الإمام أن يُبادر بهذا الإعلان الذي يُحتمه عليه الإسلام ويخرج به من تبعاته ومن غضب الرحمن)).

وهؤلاء الأعداء الذين أشار إليهم الشيخ ربيع في كلامه السابق هم غلاة الحدادية، فقد كتب الحدادي "يوسف الزاكوري" مقالاً بعنوان [المرجئة العصرية من الجدل عن جهال المشركين إلى مؤاخاة علمائهم]، ومقال آخر بعنوان [إصرار ربيع المدخلي على الجدل عن أخي الحوثيين والطعن في الموحدين]، ويقصد سكوت الشيخ ربيع على توقيع محمد الإمام وثيقة التعايش والإخاء مع الحوثيين، ومما قاله هذا الحدادي في مقاله الأخير: ((وأما التكفير، فإننا نسأل ربيعاً -وهو الخبير بموانع التكفير في الكفر الأكبر الجلي- ما موانع تكفير محمد الإمام؟! ما دام قد صحّح مذهب المشركين وصرّح بأخوتهم ومودّتهم وأصرّ على ذلك بشدة في خطبة العيد!)).

فردّ عليه صاحب مقال [دحض أكاذيب يوسف الزاكوري الخائن والجبان] فقال: ((إنّ هناك احتمالاً قوياً بأنّ محمداً الإمام ما وقع على هذه الاتفاقية إلا مكرهاً، فهذا الاحتمال هو الذي منع الشيخ ربيعاً وغيره من أهل السنة من مجازاة الحدادية في التكفير، ولو صرّح محمد الإمام بخلاف ذلك. ولأنّ أهل العلم في اليمن وغيرها يعلمون أنّ هؤلاء الروافض يمتلكون من أسلحة الدمار ما ليس عند أقوى القبائل مثل حاشد وبكيل وغيرهما، ويمتلكون من الأسلحة ما استطاعوا أن يسيطروا به على مناطق عديدة من اليمن من صعدة إلى قرب صنعاء، الأمر الذي أعجز الدولة اليمنية عن حماية هذه المناطق وأهلها، وعند هؤلاء الروافض تعطّش لسفك الدماء ما هو معروف عند الخاص والعام، ولا يبعد أنّ هذا الحدادي وحزبه يعلمون كلّ هذا، ويعلمون أنّ محمداً الإمام ضعيفٌ لا قوة له ولا سلاح يردع به هؤلاء الروافض السفاكي الدماء، هذا الذي منع الشيخ ربيعاً وغيره من أهل العلم السلفيين من التكفير أيها التكفيري، ولقد وجدت من هذه الاتفاقية الظالمة ومن ضعف الإمام وظروفه المحيطة به وجدت منطلقاً لتكفيره بل وتكفير من لا يكفّره، وأعتقد أنّ غلاة الخوارج لا يلحقونك في التسرع إلى التكفير، وأعتقد أنّ الخوارج يؤمنون بقول الله تعالى: "إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ"، فلم يكفر الله من هذا حاله، وعلى الإيمان بهذه الآية وما تدلُّ عليه إجماع أهل السنة،

الذين هم براء منك ومن منهجك الحدادي التكفيري المحارب لأهل السنة والحق)).

أقول:

كأنَّ صاحب المقال هذا يردُّ على عرفات ومن وافقه ممن يدندن حول عدم عذر محمد الإمام في توقيع هذه الوثيقة، وأنه لا احتمال لعذر الإكراه، وسيأتي من كلامهم ما فيه التشكيك بإسلام محمد الإمام ونسبته إلى موالاة الكفار ومظاهرة المشركين ومؤاخاة الروافض الحوثيين، والتصريح بأنَّ من يفعل ذلك فهو كافر، وهذا يدلُّ على التوافق بين ما يقرره الحدادية بلسان يوسف الزاكوري وبين ما يقرره عرفات وأعوانه!.

المهم انطلت حيلة عرفات ومن معه من أهل اليمن على الكثير من السلفيين، وأنَّ محمد الإمام يقرُّ في خطبة العيد أنَّ لا سلطان لأحد عليه وأنه غير مضطر في توقيع الوثيقة!، فأنكر الشيخ عبيد على محمد الإمام بشدة وبدَّعه وضلَّله، وجعله إخوانياً من الإخوان المسلمين، وخطأً الشيخ ربيع محمداً الإمام ولم يعذره وطالبه بإعلان إلغاء هذه الوثيقة والتوبة منها، ثم وصفه مؤخراً بالإخواني كما يُنقل عنه.

ولما جاء محمد الإمام لأداء مناسك الحج عام ١٤٣٥ هـ ومعه جماعة من أهل اليمن، عقد مجلساً قال فيه: ((بالنسبة للرافضة بعد سقوط دمَّاج، كنا نعلم

أَنَّ المرحلة الثانية معبر، وبالفعل فقد أصبح بيننا وبينهم جبل فقط، فجرت وساطة بيننا وبين الحوثة، ثم جاءت الوساطة بهذه الوثيقة جاهزة للتوقيع!، وكان أماننا خياران: إما الحرب أو عقد هذا الصلح، فبُتَّتْ تلك الليلة أستخيرُ الله عز وجل، فاخترتُ الصلح، ونحن نعلم أَنَّ في الوثيقة شراً، ولكن دفعنا بها شراً أعظم.

ونحن يقولون عنا ما وقفنا مع الحجوري أيام حرب الرافضة!، بل نحن وقفنا معه، وكان أمام الحجوري خياران: إما دخول حرب وهو لا يقدر عليها، وإما الصلح، فكان خيار الحجوري الحرب!، وهذا ما لم نوافق عليه، ولقد رجع الحجوري واختار الصلح بعد ما دُمِّرَ المركز وأريقَتِ الدماء!، وقال الحجوري بعد ذلك: لو أعطوني تراباً لوقعتُ عليه!. ولهذا نحن من البداية نختار الصلح، وكل ما نكثوا العهدَ جددناه من جديد، لأننا في اليمن ليس معنا شيء ندفع به شر هؤلاء إلا الله عز وجل)).

والتقى محمد الإمام بـ د. عبد الله البخاري في هذا الحج في بيته في المدينة!، وأخبره ما هم فيه من ظرف عصيب وضغط شديد بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، فعذره د. عبد الله البخاري كما حدَّثني بذلك.

قال د. عبد الله البخاري لي -وكان معي أحد إخواني العراقيين- في [جلسة خاصة] في بيته في شهر رجب ١٤٤٠ هـ: ((جاءني محمد الإمام هنا في هذا المكان، وتكلَّم عن حاله في توقيع الوثيقة، فرأيتُه معذوراً، لكن رأيتُه بعد

ذلك قد كذب عليّ، بعد أن رجع إلى اليمن وخطب هذه الخطبة التي قال فيها عن انتصارات التحالف: "انتصارات إلى جهنم"، وسيأتي الكلام عن هذه الخطبة وكيف تلاعب فيها عرفات أيضاً!.

وصدرت [ورقة منشورة] في ٤ من ربيع الأول ١٤٣٦هـ من قبل أحد طلاب الشيخ محمد بن هادي والقرييين منه (جمال المظفري) بعنوان [الملخص والحقيقة لكلام وأحكام العلماء حول وثيقة الحوثيين وتوقيع الإمام]، وكان مواقف هؤلاء المشايخ قد صرّح به عرفات المحمدي في جمع من السلفيين!، فأخذ هذا الأخ مفاد كلام عرفات وكتبه في "هذه الورقة" وعرضها على الشيخ محمد فقرأها وأذن بنشرها، وفيها أن د. عبد الله البخاري يعذر محمداً الإمام مع تخطئه له في توقيع الوثيقة.

فسمع بذلك د. عبد الله البخاري - ولم تكن الورقة بين يديه! - فتكلّم كلاماً شديداً في كاتب هذه الورقة ووصفه بـ (الكذاب) كما في صوتية منشورة، وختم كلامه بقوله: ((في النفس أشياء أنا ممسكٌ عنها في ما يتعلّق بمحمد الإمام ووثيقته، وبلغتني أمورٌ وأريد أن أثبت منها، ولكل حادثٍ حديث، فليس كل ما يُعلم يقال، لكن إذا دعت الحاجة سنتكلّم، وليس لكل واحد منكم أن يدخل أنفه في كل شيء، اعرف قدر نفسك، واشتغل في ما جئت من أجله، وكفّ عليك لسانك، والزم بيتك، وتعلّم العلم واسكت، بس. وأنه إيش يقول: أنا نُخطئه في خطبة العيد وفي الوثيقة ولا نبذّعه؛ يعني ما هذا الترفق: أن الناس

بعضهم يبدع، بعضهم يُخطئ، إيش هذا التقسيم المنحرف الذي جاء به؟! وما نوع هذه الأخطاء التي أخطأ فيها ولا غلط فيها فلان ولا علان؟! إيش هذه الأخطاء؟! أليس الشرك بالله خطأ؟ الكفر بالله خطأ؟ الابتداع في دين الله خطأ؟ الفسوق خطأ؟ درجة واحدة؟! ليس درجة واحدة، أنزل الحكم في محله، الأمر إذا كان كفراً ونقول هو خطأ وكفري، فإذا قصرت في وصفه الشرعي إذا قصر المرء طالب العلم المؤهل في وصف ذلك الوصف الشرعي اللائق به كان من المفترين، فجعل ما ليس كفراً من الكفر هو من الاعتداء والظلم والبغي، وعدّ ما هو كفر ليس كفراً هو من الافتراء والكذب والبهتان)).

وفي كلامه هذا تأكيد على أنّ د. عبد الله البخاري كان ممسكاً في أول الأمر عن الكلام في محمد الإمام ووثيقته وأنه بلغته أمور يُريد أن يتثبت منها، وهذا فحوى ما أخبرني به، أنّ محمد الإمام زاره وتكلّم معه عن واقعه فعذره د. عبد الله البخاري وتوقف فيه حتى يرى صدقه من كذبه في قضية توقيع الوثيقة، ثم تغير موقفه من محمد الإمام بعد خطبة "انتصارات إلى جهنم".

والتوقف في حال محمد الإمام هو موقف الشيخ محمد بن هادي، لكن الفرق أنّ د. عبد الله البخاري لا يصرّح بموقفه هذا لأنه يعارض موقف الشيخ عبيد وعرفات المحمدي ومن معه الذين يُحيطون بالشيخ عبيد، وهو لا يريد أن يخالفهم!، وأما الشيخ محمد بن هادي فيُصرّح بهذا ولا يضُرّه من يخالفه.



وسمع الشيخ محمد بن هادي بكلام د. عبد الله البخاري ووصفه لتلميذه بالكذاب، فزكى الشيخ محمد هذا الأخ صاحب [الملخص والحقيقة] وأثنى عليه كما في شهادة ذو الأكمل الأندونيسي، وكادت أن تحصل فتنة بين الشيخ محمد و د. عبد الله البخاري آنذاك، وكان وراءها عرفات المحمدي!، لأنه هو الذي أخبر هذا الأخ بهذا الكلام الذي أزعج د. عبد الله البخاري في جمع كبير من السلفيين ثم تنصّل من ذلك، وهنا قال الشيخ محمد بن هادي في عام ١٤٣٦ هـ: "عرفات شر، عرفات شر"، وقال في ١٦ / ٨ / ١٤٣٦ هـ: ((اشهدوا اشهدوا اشهدوا عرفات ليس أهلاً للجرح والتعديل، والجرح والتعديل في المدينة ليس له، ولو كان وراءه الشيخ عبيد وألف عبيد، وقد نصحتُه ولم يستجب في هذا)).

وجاءت خطبة محمد الإمام الموسومة [أعفُ الناس قتلَ أهلِ الإيمان] أو التي سُمّيت خطبة "انتصارات إلى جهنم" بتاريخ ١٥ شوال ١٤٣٦ هـ، وذكر فيها محمد الإمام الأحاديث والآثار في ترك القتال في الفتنة، ثم أنكر الفرح والسرور بمثل هذه الانتصارات التي تدور في أيام الفتنة وما يصحبها من القتل العشوائي وتدمير المنازل وقتل الأبرياء وفقدان الأمن وغير ذلك، وذكر أنّ القتال في الفتنة القاتل والمقتول في النار، ثم قال: ((أَيْسْتَهَانُ بهذا ويصير قتلُ المسلمِ عِزَّةً وكرامةً؟ وقتلُ المسلمِ نصراً وفتحاً؟! مَنْ قتل من المسلمين ذهب يُظهر الانتصارَ ويُظهر الافتخارَ وأنه في نشوة الانتصار!، أيُّ انتصار؟! إلى جهنم، احذر يا مسكين، لا تغتر بالفتن، قال عليه الصلاة والسلام: "من قتل



مؤمناً فاغتبط بقتله: لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً"، أي لا فرضاً ولا نفلاً، هذه العبادات ضُحِّي بها، كما ترون قالوا: انتصر فلان وانتصرت الجهة الفلانية و و إلى آخره، هذا كُلُّه من أعظم الفتن، فنحن لا نفرح بما يحصل على المسلمين وبما يجري من أمور وبما نسمع ونشاهد من أحوال رهيبـة، صار القتلُ جماعياً، ربما قُتل كذا وكذا من الناس بطرق العشوائية، الغلط، الخطأ، انظروا إلى هذه العواقب الخطيرة، كم أبرياء أُخذوا وقتلوا وليسوا مقاتلين، ولا يريدون القتال، ولا ولا إلى آخره، إنها الذنوب المتراكمة، إنه الخذلان من رب العالمين، عندما يسهل على من يشارك وعلى من يسير في هذه الفتن أن يقتل كيفما أمكن وأن يدمّر ويفعل كيفما أمكن)) انتهى كلامه.

طبعاً هذا الكلام جاء بعد انتصارات التحالف ضد الحوثيين في عدن!، وإن كان كلام محمد الإمام عاماً في كل من يفرح من الطرفين بالانتصار على الطرف الآخر، لأنه يعدُّ القتال قتال فتنة لا يُفرح به. لكنَّ عرفات المحمدي صَوَّر الخطبة بأنها موجهة إلى التحالف العربي وما حصل من انتصارات في ذلك الوقت، وأنَّ هذه الانتصارات على الحوثيين لا يفرح بها بل هي انتصارات إلى جهنم، وهذا ما أثار المشايخ عليه أكثر فأكثر. فلما بلغ ذلك الشيخ محمد بن هادي قال: ((قد سمعتُ خطبةَ الشيخ محمد الإمام صوتياً، وقرأتها مفرغةً، وهي التي ألقاها في ١٥/١٠/١٤٣٦ هـ،

فدهشت غاية الاندهاش، وذهلت غاية الدهول؛ إذ لم نسمع له أيام تسلط الحوثيين الروافض على أهل الإسلام والسنة بالقتل والتشريد والتدمير كلمة واحدة، فلما هبت رياح الإيذان وجاءت النصر لأهل الإسلام والسنة، يقول هذا القول المنكر، وما استدلل به من الأحاديث فقد وضعها في غير موضعها، كأنها طمس الله على بصيرته، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وهكذا الفتن تفتن القلوب عن قصد الحق وإرادته ومعرفته، نسأل الله أن يثبتنا على الهدى.

حيث إن قتال الروافض ومثلهم الخوارج لا يندرج تحت قتال الفتنة؛ بل هو من جنس قتال علي رضي الله عنه والصحابه رضي الله عنهم لهم، وإني لأسأله عن هذه الحرب ضد من؟ أليست ضد الروافض ومن شايعهم وناصرهم؟! أيسوؤك قتالهم؟! يا الله العجب.

وإني لأدعو الأخ محمداً الإمام أن يراجع نفسه، وهذا الوقت هو وقت المراجعة للنفس والرجوع عن الخطأ، فإن الحق قديم، والرجوع إلى الحق خير من التماهي في الباطل، وفقنا الله وإياه لما يحبه ويرضاه، ونصرنا بالإسلام والسنة، وثبتنا عليهما حتى نلقاه، قاله وأمله محمد بن هادي المدخلي في ٢٤/١٠/١٤٣٦هـ).

وقد نشر هذا البيان عرفات وعبد الإله وفواز وعبد الواحد وغيرهم، فلما بلغ محمداً الإمام كلام الشيخ محمد بن هادي هذا حذف المقطع الذي فيه "انتصارات إلى جهنم" من خطبته.

والشيخ محمد بن هادي يرى أنَّ وثيقة التعايش هذه "فيها عين الكفر"، وقال ذلك في مجلس في (مطعم كانون العرب) بتاريخ ٢٣/٦/١٤٣٨ هـ، وكان في المجلس: عبد الواحد المدخلي ومهند الغامدي وعبد الواحد قافز وغيرهم من أصحاب عرفات المحمدي.

وقال الشيخ محمد بن هادي (كما في شهادة عادل منصور الحسني): "لا شك في بطلان وفساد الوثيقة، وأنه ردَّ عليها"، وقال: "لعله عُرِضَ لمحمد الإمام عارِضٌ فيما فعل، وإنه على خير، وإذا انجلت الأمور، سننظر منه: إن ردَّ عليها وبيّن زيفها فهو على خير، وإن لم يفعل سيكون أمراً آخر"، وسُئِلَ: بعضهم رمى محمد الإمام بالإخواني؟ فقال الشيخ محمد: لا أوافق على هذا، وقيل له: سمعنا أنك قلتَ: "لو كنتُ مكان محمد الإمام لفعلتُ مثل ما فعله من كتابة الوثيقة معهم؟" فقال: "هذا لم يصدر مني، ولم أقله أبداً".

وقال الشيخ محمد بن هادي [كما في جلسته مع صلاح كتوش ومير السعدي وسامح سعيد العدني اليميني، وشهادتهم المنشورة بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ]: (("أنا أعذره حتى يدخل التحالف صنعاء ويظهر أمره"، فقالوا له: يا شيخ أتباعه والمتعصبة له يستدلون بإعذاركم له؟ فقال الشيخ محمد: "ومعنى إعذاري له: أنا إذا رأينا التحالف دخل صنعاء بعد ذلك ننظر، ولا تنسوا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد عذر حاطب بن أبي بلتعة ودافع عنه"، فقالوا له: يا شيخ إنَّ حاطباً لم يأت بمكفر وأما محمد الإمام فقد وقَّع على وثيقة



الكفر وأتى بطوام وعظائم وعددنا مقالاته، وخرجنا من مجلسه ونحن آسفون!!).

ولم يذكر لنا هؤلاء جواب الشيخ محمد بن هادي على هذا السؤال!

والجواب عن سؤالهم:

أولاً: قصة حاطب رضي الله عنه وردت بعدة ألفاظ ينبغي التأمل فيها، فعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا مَرْثَدَ الْغَنَوِيَّ وَالزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ، وَكُلُّنَا فَارِسٌ، قَالَ: انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ؛ فَإِنَّ بِهَا امْرَأَةً مِنَ الْمُشْرِكِينَ مَعَهَا كِتَابٌ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ، فَأَدْرَكْنَاهَا تَسِيرُ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا حَيْثُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا: الْكِتَابُ؟ فَقَالَتْ: مَا مَعَنَا كِتَابٌ، فَأَنْخَنَاهَا فَالْتَمَسْنَا فَلَمْ نَرِ كِتَابًا، فَقُلْنَا: مَا كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُجَرِّدَنَّكَ، فَلَمَّا رَأَتْ الْجِدَّ أَهَوَتْ إِلَى حُجْزَتِهَا وَهِيَ مُحْتَجِزَةٌ بِكِسَاءٍ فَأَخْرَجَتْهُ، فَاِنْطَلَقْنَا بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ عُمَرُ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ خَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ"، "دَعْنِي أَضْرِبَ عُقَّ هَذَا الْمُنَافِقِ"، "فَإِنَّهُ قَدْ كَفَرَ"، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟! قَالَ حَاطِبٌ: "وَاللَّهِ مَا بِي أَنْ لَا أَكُونَ مُؤْمِنًا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"، "وَلَمْ أَفْعَلْهُ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي وَلَا رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ"، "وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا"، "وَمَا غَيَّرْتُ وَلَا بَدَّلْتُ"، "مَا كَانَ بِي

مِنْ كُفْرٍ وَلَا ارْتِدَادٍ"، "أَمَّا إِنِّي لَمْ أَفْعَلْهُ غِشًّا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا نِفَاقًا، قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ اللَّهَ مُظْهِرُ رَسُولِهِ وَمُتِمُّ لَهُ أَمْرَهُ"، "فَقُلْتُ: أَكْتُبُ كِتَابًا لَا يَضُرُّ اللَّهَ وَلَا رَسُولَهُ"، أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ لِي عِنْدَ الْقَوْمِ يَدٌ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهَا عَنْ أَهْلِي وَمَالِي، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِكَ إِلَّا لَهُ هُنَاكَ مِنْ عَشِيرَتِهِ مَنْ يَدْفَعُ اللَّهُ بِهِ عَنْ أَهْلِهِ وَمَالِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "صَدَقَ، وَلَا تَقُولُوا لَهُ إِلَّا خَيْرًا"، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ قَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ فَدَعْنِي فَلَأَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَقَالَ: أَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: "لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ إِلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ أَوْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ"، فَدَمَعَتْ عَيْنَا عُمَرَ وَقَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وفي رواية: إني لم أكفر بعد إيماني ولم أفعل هذا رغبة عن الإسلام وإنما أردت أن تكون لي عند القوم يد أحمي بها أهلي ومالي، فقال صلى الله عليه وسلم: "صدقكم خلوا سبيله".

ثانياً: أهل العلم اختلفوا في هذا الفعل الذي صدر من حاطب رضي الله عنه بعد اتفاقهم على عدم كفره، فمنهم من قال: أنه أتى مكفراً لكنه لم يكفر لمانع من موانع التكفير وهو التأويل، فقد كان متأولاً رضي الله عنه أن هذا الفعل لا يضر الله ورسوله وسوف ينصر الله رسوله والمؤمنين ويهزم أعداءه الكافرين، وإنما فعل ذلك من باب حماية أهله وماله من يد الكافرين، ولم يفعله ارتداداً عن دينه ولا رضاً بالكفر بعد الإسلام، ومن أهل العلم من قال: لم يأت مكفراً أصلاً وإنما هذه من الموالاتة الصغرى التي لا يكفر صاحبها لأنه لم يتصر لدينهم.



قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمه الله [الدرر السنية (١/ ٤٧٢ - ٤٧٤)]: ((ولا يُقال: قوله صلى الله عليه وسلم: "ما يدريك لعلَّ الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم" هو المانع من تكفيره؟ لأننا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنع من لحاق الكفر وأحكامه، فإن الكفر يهدم ما قبله، لقوله تعالى: "وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ"، وقوله: "وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ"، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع، فلا يظن هذا)).

ثالثاً: لو قلنا: أنَّ محمداً الإمام أتى مكفراً، فهل فعل ذلك ارتداداً عن دين الإسلام ورضاً بالكفر بعد الإسلام؟! أم فعله من باب حماية نفسه وأهله وطلابه والناس في صنعاء؟

نترك الجواب لهؤلاء اليمينيين.

فإن قالوا بالأول: لزمهم تكفيره.

وإن قالوا بالثاني: لزمهم إعداره بهذا التأويل؛ وإن كان تأويلاً خاطئاً، كما عذر النبي صلى الله عليه وسلم حاطباً رضي الله عنه.

رابعاً: المسلم قد يضعف في موقف معين ويكون فعله ذنباً ينقص به إيمانه

ولا يكون به كافراً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله [مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٢ - ٥٢٣)]: ((الأصل الثاني: أَنَّ شُعَبَ الْإِيمَانِ قَدْ تَتَلَازَمُ عِنْدَ الْقُوَّةِ وَلَا تَتَلَازَمُ عِنْدَ الضَّعْفِ، فَإِذَا قَوِيَ مَا فِي الْقَلْبِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالْمُعْرِفَةِ وَالْمُحَبَّةِ لِلَّهِ

وَرَسُولِهِ أَوْجَبَ بَغْضَ أَعْدَاءِ اللَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: "وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ
وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ"، وَقَالَ: "لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ
عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ".

وَقَدْ تَحْصُلُ لِلرَّجُلِ مُوَادَّتُهُمْ لِرَحِمٍ أَوْ حَاجَةٍ فَتَكُونُ ذَنْبًا يَنْقُصُ بِهِ إِيْمَانُهُ
وَلَا يَكُونُ بِهِ كَافِرًا كَمَا حَصَلَ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لَمَّا كَاتَبَ الْمُشْرِكِينَ بِبَعْضِ
أَخْبَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا
عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمُودَّةِ"، وَكَمَا حَصَلَ لِسَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ لَمَّا
انْتَصَرَ لِابْنِ أَبِي فِي قِصَّةِ الْإِفْكِ، فَقَالَ لِسَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ: كَذَبْتَ وَاللَّهِ؛ لَا تَقْتُلْهُ وَلَا
تَقْدِرْ عَلَى قَتْلِهِ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ رَجُلًا صَالِحًا وَلَكِنْ احْتَمَلَتْهُ
الْحُمِيَّةُ)).

فهذا الجواب - بهذه الوجوه - يدلُّ على صحة ما استدللَّ به الشيخ محمد بن

هادي من قصة حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه.

فهذا هو موقف الشيخ محمد بن هادي من محمد الإمام ووثيقته وخطبته.



فماذا فعل عرفات وأعوانه؟!

- جعلوا قضية محمد الإمام وأنه غير مضطر ولا معذور قضية يُمتحن بها السلفيون ومشايخهم، فمن قال: إنه معذور أو لعله يكون معذوراً وتوقّف في تبديعه فهذا يجب إسقاطه ولو كان عالماً أو شيخاً سلفياً!.

- ولما رأوا أنّ موقف الشيخ محمد بن هادي يخالف موقفهم الذي لا يعذرون فيه محمداً الإمام، وهم يلزمون السلفيين بتبديعه بل ووصفه بالإخواني وأنه أخو الرافضة وأنه موال للمشركين!.

- ولما رأوا أنّ كثيراً من السلفيين أخذوا بقول الشيخ محمد بن هادي لأنه مبني على الدليل والواقع والإنصاف والعدل.

حاولوا التحريش بينه وبين بقية المشايخ، وقالوا: موقف الشيخ محمد بن هادي غير واضح من محمد الإمام، وأنه يدافع عن محمد الإمام، وأنه يجمع حوله أتباع محمد الإمام، ودفعوا بنزار بن هاشم السوداني ليكتب منشوراً يُبين فيه أخطاء الشيخ محمد بن هادي وعدّها منها موقفه من محمد الإمام، وكان هذا المنشور بمنشورة بعض المشايخ كما صرّح به عبد الله بن صلفيق الظفيري، وكان من أهم الأسباب التي أخرجت الشيخ محمد بن هادي عن صماته بعد أن رأى هذه المؤامرة على إسقاطه بالكذب والتلبيس والتحريش، وأنه لا بدّ من كشف هذه المؤامرة التي يُراد بها إثارة الفتنة وتفريق السلفيين.

ومن اطلع على منشور نزار وجد فيه الطعن الصريح والشدة المفرطة في كلامه في الشيخ محمد بن هادي، فضلاً عن الكذب والتلبيس، فمنشوره بعيد كل البعد عن لغة العلم والأدب في الرد على العالم السلفي أو نقده أو تخطئته. قال الشيخ محمد بن هادي في محاضرته المشهورة [آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته]: ((أنا محمد بن هادي أمامكم انتقدتُ خطبة الإمام وغردوا بها، غرّد بها عرفات وعبد الإله وعبد الواحد وهاني، غردوا بها جميعاً وهي مسحوبة عندي بالألوان من حساباتهم الرسمية، ومع ذلك الكذبة يقولون: ليس لمحمد بن هادي موقف من محمد الإمام!، أي فجور بعد هذا في الخصومة؟!)).

إذا كان هذا كله وقد نشرتموه أنتم في حساباتكم وتقولون بعد ذلك: محمد بن هادي ليس له موقف واضح من محمد الإمام!، فقط قل: أنتم إذن أين موقفكم من هاني؟!)

أم أنها تنطبق عليكم الآية: "فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به"؟
 أم أنها تنطبق عليكم الآية: "يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ. وَإِنْ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ"؟

يكتمون ذلك كله، لماذا؟

قطّعوا الناس قطّعوا السلفيين في الدنيا كلها ما تقول في الإمام؟ ما تقول في الإمام؟ ما تقول في الإمام؟ هذا الأمر لأهل العلم ليس



لكم، ومع ذلك قَطَّعُوا السلفيين في هذا، هذا مسكين لا رأي له، ومن الذي يسمع له؟ طالب علم صغير لا يقدِّم ولا يؤخِّر!، الكلام في هذا للذين لهم التأثير، (وللتدابير فرسانٌ إذا ركضوا... فيها أبروا كما للحرب فرسان)، هؤلاء هم الذين يصدر عن قولهم وعن رأيهم وعن فتاواهم، أما صغار طلبة العلم وعامة الناس وآحاد الناس لا دخل لهم في هذا، هم تبعٌ للعلماء)).

وقد قام طلاب محمد الإمام في دار الحديث بمعبر من إرسال رسالة إلى المشايخ الكبار وبيَّنوا فيها الواقع مفصَّلاً في سؤاَلهم للعلماء فقالوا: ((تعلمون حفظكم الله ما تمرُّ به بلادنا اليمنية من فتن كثيرة وخصوصاً فتنة الرفضة أخزاهم الله، وتعلمون ما الذي عملوه بدار الحديث بدماج من تهجير لأهلها وتعطيل للدراسة فيها تماماً.

هذا وقد كان الحوثيون عازمين على الهجوم على دار الحديث بمعبر وذلك في شهر شعبان من العام الماضي، فعلم بذلك الشيخ محمد الإمام القائم على دار الحديث بمعبر فأرسل أحدَ مشايخ القبائل إلى عبد الملك الحوثي ليخوِّفه بالله وينذره من مغبة التعدي على دماء الناس وخصوصاً طلبة العلم، فكان ردُّ الحوثي أن أرسل بورقةً فيها بعض البنود على أنها "وثيقة صلح" صاغها هو؛ فإن رضيتُم بها كففتنا أيدينا عنكم، وإن لم ترضوا فالحرب بيننا وبينكم.

وكما تعلمون شيخنا أنَّ أهل السنة في اليمن ليس عندهم من القوة ما يمكنهم من رد عادية الحوثي، وكذلك ولي أمرنا وفقه الله ليس عنده نجدة ولا قدرة على نصرتنا، فجاءت تلك الوثيقة إلى الشيخ محمد الإمام فوقَّع عليها. ثم تكلم الشيخ محمد الإمام في خطبة عيد الفطر ١٤٣٥ هـ بعد توقيعه للوثيقة بعدة أسابيع قائلاً: "إنَّ أمري ما زال بيدي، وليس لأحد عليَّ سلطان إلا بالحق" أي لا يظنُّ أحدٌ أننا بتوقيعنا للوثيقة صرنا روافض أو عملاء لهم، فأمرني لا زال بيدي وليس لأحد سلطان علينا أن يقول عنا هذا أو يجرنا إليه. والحمد لله وإلى ساعتنا هذه لم تمس دار الحديث بسوء على الرغم من أنَّ الحوثيين قد دخلوا مدينة معبر بعد دخولهم لصنعاء بأيام، والطلاب فيها يزدون على ثلاثة آلاف طالب رجالاً ونساء، والدروس فيها مستمرة في شتى فنون العلم. وجزاكم الله خيراً وبارك فيكم ونفع بكم. أبناءكم: بعض طلاب دار الحديث بمعبر/ اليمن)).

ولما عُرِضَ موقف محمد الإمام وتوقيعه على الوثيقة على جمع من العلماء لم يكن موقفهم الطعن فيه:

- قال الشيخ صالح الفوزان: ((الشيخ محمد قد وقَّع على هذه الوثيقة، فهو أمر مطلوب حفاظاً على الدعوة والدماء والأعراض، وهو أعلم بحاله وحال بلاده)).

- وقال الشيخ عبد المحسن العباد: ((الحاضر يعلم ما لا يعلمه الغائب)).
- وقال الشيخ صالح اللحيدان: ((إن كان مكرهاً يُعذر كما قال الله تعالى: "إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ"، ولو صبر على البلاء لكان أفضل)).
- وقال الشيخ صالح السحيمي: ((ففرّقوا بين الأمور، فينبغي أن نتنبه لمثل هذه الأمور، فهذا وإن ظهر في الظاهر أنه ولاء ولكنه ولاء تحت الإكراه، ويلحق بهذا من أجبر على كتابة شيء من المسلمين أو قول كلمة، ونلاحظ هذه الأيام حملة شعواء على بعض الإخوة من علماء اليمن وهم مضطهدون تحت قهر الحوثيين، وربما قال أحدهم أو بعضهم كلمة يتخلّص بها من أحد أمرين: إما القتل، وإما إغلاق جميع الدروس في دور الحديث الموجودة في تلك البلاد، نسأل الله أن يحررها كما حرر بقية المناطق، وهو حاصل بإذن الله قريباً على أيدي المجاهدين من دول الخليج ومن معهم من إخواننا في اليمن، نسأل الله أن ينصرهم نصراً مؤزراً وأن يسدد سهامهم، وأن يجزي حكامنا خير الجزاء على اتخاذ هذه الخطوة المباركة لحماية بلادنا أولاً بلاد دول الخليج المسلمة ولرفع الظلم عن إخواننا في اليمن ثانياً، وهذا والنصر قريب بإذن الله تبارك وتعالى.
- أقول: لا تجوز هذه الحملة الشعواء على هؤلاء العلماء بسبب ما فعلوه ضرورةً أو قالوه ضرورةً، هم أنفسهم مضطرون إليها، وقد ناقشتُ بعضهم في هذه القضية فأخبرني بالواقع الذي يُعذرون فيه، فإياكم أن تشاركوا في مثل هذه الحملات على هؤلاء الإخوة، بل يجب أن نجتهد في رأب الصدع بينهم وجمع

كلمتهم على الحق والهدى، وإن شاء الله قريب، نرجو الله أن يكمل تحرير مدن اليمن فتنتهي هذه المشاكل كلها بإذن الله.

ولكن المهم أن لا نفرط في الحملة على إخواننا الذين قد يكونون معذورين في بعض ما قالوه من كلمات أو كتابات أو نحو ذلك، إذًا هذا ولاء جائز عند الإكراه، إما بالتهديد بالنفس أو المال أو العرض أو نحو ذلك)).

أقول:

فمع كون قضية محمد الإمام بهذه الصورة إلا أن عرفات المحمدي وأعوانه جعلوها محنةً يمتحنون بها السلفيين!، فمن وافقهم رفعوه، ومن خالفهم وضعوه، وغرروا الكثير من السلفيين بهذه القضية بالتلبيس والتمويه لعدم المعرفة بدقائق الحال وتفاصيل الواقع في اليمن، وجعلوا الشيخ محمد بن هادي خصمهم الرئيسي فيها.

بل أصبح من هؤلاء من يُشكك في إسلام محمد الإمام!، فقد قال د. عبدالله البخاري في جلسته معنا: "محمد الإمام ليس بين السنة والبدعة، بل بين الإسلام والكفر"، وقال في مجلس آخر: "محمد الإمام متحوّث" أي أصبح حوثياً.

وقد ناقشت د. عبدالله البخاري فقلتُ: "كيف تفرضون على محمد الإمام قتال الحوثيين وإعلانه البراءة منهم، وهم محيطون به، ولا يمكنه قتالهم، بل

التحالف لم يقدر إنهاء الأمر والدخول إلى صنعاء إلى الآن، فكيف يستطيع محمد الإمام إعلان البراءة من الحوثيين وإعلان جهادهم وهو محاصر من قبلهم ويخشى من قتلهم له ولأهله وطلابه وأصحابه؟!".

فكان جواب د. عبد الله البخاري: إذا لم يقدر على ذلك ليش ما يخرج؟! **فقلت:** كيف يخرج؟! إما أن يخرج لوحده ويقتلون أهله وطلابه وأصحابه الذين تركهم خلفه!، وإما أن يخرج معهم جميعاً وهذا غير ممكن بعد أن احتل الحوثيون صنعاء بالكامل وأحاطوا بها ويقتلون كل من يحاول الفرار منهم!.

فأجاب د. عبد الله البخاري: ما أدري عليه أن يخرج!.

وقد كتب المدعو (أحمد سليمان بادخن اليمني) رسالة بعنوان [الأدلة والبراهين على موالة محمد الإمام للروافض المشركين] بتاريخ ٢٠/٣/١٤٤٠ هـ قال فيها: ((وأما من يقول: إنَّ محمداً الإمام لا يلزمه أن يتبرأ من الروافض حتى يأتي الوقت المناسب بأن يدخل التحالف إلى صنعاء... الخ؛ فهو اعتذار باطل بعيد عن الواقع، فإنَّ فساد طريقة محمد الإمام وضررها على الطلاب والدعاة معلوم ظاهر، وتأخير التوبة إلى أجل غير معلوم من غرائب العلم)).

وقال: ((وكأنني بهم يقولون: "إنَّ الشيخ محمداً الإمام لم يقع في موالة الروافض، لأنَّ الموالة لا تكون إلا بمعنى المحبة، ومحمد الإمام لا يحب الروافض بقلبه، فكيف يقال عنه: إنه يوالي الروافض؟!")، هذه الحجة نسمعها عنهم كثيراً، وتوضيحاً لفساد هذه الشبهة الواهية أقول: إنَّ حصر موالة

المشركين في محبتهم بالقلب قصور كبير في معنى الموالاتة، فإنَّ العلماء المحققين قد بينوا حقيقة الموالاتة ومعناها بياناً كافياً شافياً، وأنَّ موالاتة المشركين - ومنهم الروافض - ليست محصورة في محبتهم أو محبة دينهم والرضا به، بل هي على أقسام عدة، هذا أحدها.

ومنها أيضاً: الموافقة لهم في الظاهر، بتحسين دينهم، أو بإظهار الفرح بانتصارهم ضد المسلمين وإظهار الحزن على هزيمتهم، وإن كان مع ذلك يبغضهم بقلبه ويعتقد كفرهم، لكنه يفعل ذلك محافظة على مصلحته أو مسكنه أو كراهة للهجرة من بلده، أو نحو ذلك من الأعذار الباطلة، وليس له عذر صحيح إلا أن يكون مكرهاً إكراهاً لا يستطيع دفعه والتخلص منه، وثمة أقسام أخرى للموالاتة يذكرها العلماء في مواطنها.

والمقصود هو: بيان أنَّ "موافقة المشركين في الظاهر" نوع من أنواع الموالاتة لهم، وهو معلوم مشهور عند أهل العلم رحمهم الله.

وثمة رسالتان فريدتان في خصوص هذه المسألة:

إحداهما: "الدلائل في حكم موالاتة أهل الإشراك" للعلامة المحدث

الشيخ سليمان بن عبدالله، وقد شرحها العلامة الفوزان.

قال الشيخ سليمان في أولها: "اعلم رحمك الله: أنَّ الإنسان إذا أظهر

للمشركين الموافقة على دينهم خوفاً منهم ومداراة لهم ومداهنة لدفع شرهم: فإنه

كافر مثلهم، وإن كان يكره دينهم ويبغضهم ويجب الإسلام والمسلمين"، وقد



استدلّ لهذه المسألة بواحد وعشرين دليلاً، ويبيّن وجه الدلالة منها بكلام واضح شاف.

والرسالة الثانية: للشيخ العلامة حمد بن عتيق "سبيل النجاة والفكاك في حكم موالاة المرتدين وأهل الإشراف" ... وقد وقع محمد الإمام في موافقة الروافض في الظاهر)).

وقال: ((هذه هي حقيقة موالاة محمد الإمام للروافض (موافقته لهم في الظاهر)، فليتفهمها طالب الحق على حقيقتها متجرداً من العواطف العمياء والأعذار الساذجة.

وعلى طالب الحق أيضاً: أن يحذر مدارس هذه المسألة مع أحد من أتباع محمد الإمام والمدافعين عنه، وأن يجعل نصب عينيه نصوص الشرع وفهم الراسخين، وأما أتباع محمد الإمام فقد خلطوا في هذه المسألة تخليطاً عجيباً)).

وقال: ((كل ذلك يدل دلالة ظاهرة على وقوعه في أحد أنواع الموالاة للروافض: وهو إظهار موافقتهم والاتفاق معهم على مضمون الوثيقة)).

وقال: ((فهذه الأدلة الواضحة والحقائق الموثقة ونحوها مما لم يذكر كلها تؤكد وقوع محمد الإمام في موالاة الروافض المشركين، وصدق الله إذ يقول: "فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ".

وأختم هذا المقال بكلام عزيز نافع ضمن رسالة أخوية مؤثرة للعلامة المحقق الشيخ عبداللطيف آل الشيخ أرسلها لأخيه العلامة الشيخ حمد بن عتيق

-أثناء غزو المشركين لبلاد نجد، ممن هم أقل شراً من الروافض-، يذكره
بوجوب معاداة أولئك المشركين والبراءة منهم، وخطر موالاتهم ومداهنتهم،
وكانه يحكي بعض ما آل إليه حال محمد الإمام وأتباعه مع الرافضة...)).

أقول:

كلام (أحمد سليمان بادخن) هنا يفوح منه رائحة تكفير محمد الإمام
وأتباعه!، بل هو ظاهر في تكفيره، يعني لم يكفهم القول بتبديعه وأنه إخواني
وضال مضل، بل أصبحوا الآن يحومون حول تكفيره!، فليعلم ذلك.

وأغرب ما قرأتُ في رسالة بادخن هذه أنه قال: ((بل الشيخ ربيع يعرف
محمدًا الإمام على حقيقته، ويعرف عنه أنه لم يوقع "الوثيقة" رغبة في عقيدة
الرافضة، وأنه إنما فعل ذلك لما يظنه أضراراً صحيحة، وهو خوفه منهم خوفاً لا
يصل إلى حد الإكراه الشرعي، ومشحته بوطنه ومركزه، ومراعاة لمصلحة
الدعوة، ونحوها من الأعذار التي لا يصح قبولها في نظر العلماء الراسخين.

يقول العلامة ربيع حفظه الله في تقديمه لرسالة "التأكيد لغلط الوثيقة وما
احتوته خطبة العيد" -بعد أن ذكر شيئاً من عقائد الرافضة-: "ومحمد الإمام
يعرف هذا تمام المعرفة، وقد سجّله في كتابه ضد الروافض المسمى بـ"النصرة
اليمانية"، ويعرف عن ضلالهم الشيء الكثير، وأعتقد أنه يدرك بطلان هذه



الاتفاقية [وثيقته مع الحوثيين] التي أساءت إلى السنة وأهلها... " إلى آخر كلامه
(حفظه الله)).

فإذا كان الشيخ ربيع يعرف ذلك عن محمد الإمام، فكيف تزعمون أنه
موالٍ للرافضة وأنه يناصرهم؟!

وكيف تشككون بإسلامه وتحومون حول تكفيره؟!
بل لماذا لا تصرّحون بتكفيره ما دام أنه غير جاهل بحال هؤلاء الحوثيين
وقد وافقهم في الظاهر ووالاهم من غير عذر كما تزعمون؟!

وأخيراً:

فلينظر السلفي المنصف إلى مبالغة هؤلاء في "قضية محمد الإمام" في مقابل
التهوين في قضية "هاني بن بريك"، ف (الأول) أمره محتمل بين الاضطرار
والاختيار، والاضطرار أقرب، لأنّ الحوثة يحيطون به وبمركزه وطلابه ومدينته،
بينما (الثاني) خرج عن طاعة ولي الأمر وانضمَّ إلى الحزب الاشتراكي الذي
يطالب بانفصال الجنوب وخرج في مظاهرة يحرص فيها عامة الناس بطريقة
قومية عنصرية، فهل فعَل هذا مختاراً أم مضطراً؟ ومع هذا دافعوا عنه بقوة وأثنوا
عليه واعتذروا له وأسكتوا السلفيين عن الكلام فيه كما سيأتي في الدليل الثامن.

الدليل الثامن: تلاعب القوم في قضية هاني بن بريك

تكلّم هاني بن بريك في مشايخ اليمن بدعوى أنهم يخالفون مشايخ السلفيين الكبار في مسألة قتال الحوثيين!، فحدّر منه مشايخ اليمن الكبار في بيان منشور، وبعدها استطاع أصحاب هاني الذين يحيطون بالمشايخ أن يستحصلوا له تزكية من الشيخ ربيع وتزكية من الشيخ عبيد.

ودافع عنه د. عبد الله البخاري بقوة فقال في ٢ جمادى الأولى ١٤٣٦ هـ: ((فإنّ من ينشر تحذير بعض مشايخ اليمن من الأخ الشيخ هاني بن بريك لا يفرح بهذا النشر إلا رجلٌ مفتون في قلبه مرض، وما أصاب أهل اليمن في هذا التحذير، بل جانبوا الحقّ في هذا)).

وما هي إلا مدة يسيرة حتى دخل هاني بن بريك في العمل السياسي!، وأصبح في منصب وزير الدولة للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، بالإضافة إلى قيادة قوات الحزام الأمني في عدن، فاستغرب السلفيون منه هذه النقلة من (المجال العلمي الدعوي) إلى (المجال السياسي المسلح)!

وخرج علينا عبد الله بن صلفيق الظفيري وزعم أنّ المشايخ وطلاب العلم السلفيين يؤيدون هاني بن بريك!، وغرّد قائلاً: ((أهل السنة من مشايخ وطلاب علم فرحوا بتعيين الشيخ هاني البريك وزيراً!، ورأوا أنّ في ذلك الخير إن شاء الله، وهو قد أرغم عليها، ثم استشار، واستخار ربّه)).



وطلب أحد المعلقين من عبد الله بن صلفيق أسماء المشايخ المؤيدين له؟ فقال له: ((إِنَّ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ أَيْدَهُ وَحَثَّهُ الشَّيْخَ الْعَلَامَةُ رَبِيعَ الْمَدْحَلِيِّ، وَقَدْ اسْتَشَارَهُ بِذَلِكَ وَأَيْدَهُ وَحَثَّهُ)).

وفي مراسلة [عبر الواتساب] منشورة بإذن عبد الله بن صلفيق قال فيها: ((أَخْزَاكَ اللَّهُ يَا الرَّازِحِي أَنْتَ وَالْبَرَعِي عَلَى مَا قُلْتُمْ، يَا هَوْلَاءُ إِنَّهَا جَاءَتْهُ رَاغِمَةٌ وَلَمْ يَطْلُبْهَا، وَاسْتَشَارَ الشَّيْخَ رَبِيعَ، وَحَثَّهُ عَلَى أَخْذِهَا، وَقَدْ اسْتَخَارَ اللَّهَ، فَكُفُّوا جَهْلَكُمْ وَهَوَاكُمْ وَحَسَدَكُمْ عَنِ السَّلَفِيِّينَ)).

ولما أُطْلِعَ الشَّيْخَ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي عَلَى تَغْرِيدَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَلْفِيْقِ الظَّفِيرِيِّ، أَخْبَرَ الشَّيْخَ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي الشَّيْخَ رَبِيعاً بِهَذَا، فَنفَى الشَّيْخَ رَبِيعَ أَنَّهُ أَيْدَ هَانِي بْنِ بَرِيكٍ فِي دُخُولِهِ فِي السِّيَاسَةِ أَوْ حَثَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَوْ اسْتِشَارَةَ هَانِي فِيهِ، وَطَلَبَ فَوْراً مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَلْفِيْقِ أَنْ يَتَرَجَعَ عَنْ ذَلِكَ وَيَحْذِفَ تَغْرِيدَتَهُ هَذِهِ.

ثم بدأ هاني بن بريك يَنَازِعُ قَرَارَاتِ الْحُكُومَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِدَعْوَى أَنَّهُ الْأَقْوَى عَلَى الْأَرْضِ، وَتَصَادِمَ مَرَّةً مَعَ قَوَاتِ الْحُكُومَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَالْأَمْنِيَّةِ، وَكَذَلِكَ بَدَأَ يَشِيعُ قَضِيَّةُ انْفِصَالِ الْجَنُوبِ عَنِ الْيَمَنِ، فَتَمَّ إِعْفَاؤُهُ مِنْ مَنَصِبِهِ مِنْ قَبْلِ رَئِيسِ الْحُكُومَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَطُولِبَ لِلتَّحْقِيقِ.

فلم يمثل هاني بن بريك أمر الرئيس، بل التحق مع دعاة الانفصال بقيادة عيدروس الزبيدي حاكم عدن، وأسسوا ما يسمى بـ (المجلس الانتقالي الجنوبي) في ١٥ شعبان ١٤٣٨ هـ، وتم تعيين هاني بن بريك نائباً لرئيس المجلس



عيدروس الزبيدي، وكانوا قد دعوا من قبل للميونية جماهيرية في مظاهرة حاشدة لتأييد المجلس في يوم الإعلان، وهذا المجلس يضم الأحزاب السياسية من الاشتراكيين والديمقراطيين.

فخرجت مظاهرة كبيرة معارضة لحكومة اليمن الرسمية يدعون فيها إلى انفصال الجنوب وشرعية المجلس الانتقالي!، وصعد هاني بن بريك منصة المظاهرة وهو يهتف بالجماهير الغاضبة ويوعدهم بتحقيق مطالبهم، وهذا كله بالمقطع المصور المنشور في وسائل التواصل.

فلما بلغ الأمر إلى الشيخ عبيد، حذر الشيخ عبيد حفظه الله من هاني في يوم المظاهرة نفسه بتاريخ ١٥ شعبان ١٤٣٨ هـ قائلاً: ((أشهد الله سبحانه وتعالى ومن حضرني من ملائكته الكرام، وأشهدكم أنتم الجالسين ومن تصل إليه هذه الرسالة: أني بريء من هاني ومنهجه، فإنَّ منهجه منهجٌ خبيثٌ، الذي سلكه أخيراً)).

وكان السائل هو أبا أسامة هدي كوري المغربي، ونشر هذا الكلام بعد أن استأذن الشيخ عبيداً في نشر الصوتية فأذن له.

فلما سمع الصوتية المنشورة عرفات وأعوانه انزعجوا وأنكروا على أبي أسامة بشدة!، وكان من أول المنكرين عليه د. عبد الله البخاري!، فقد اتصل بأبي أسامة الكوري منكرًا عليه نشر هذه الصوتية.



وزعم هؤلاء أَنَّ الشيخ عبيداً تعجَّلَ في جرحه لهاني بن بريك!، وأنه لم ينصحه ويصبر عليه!، وأنه خالف طريقة السلف في النصيحة قبل التحذير!، وأنه تأثر ببعض المقربين منه!، وهذا ما صرَّح به أحد رؤوسهم في اليمن.

قال علي حسين الشرفي المعروف بـ (علي الحذيفي) اليمني في رده المسمَّى [الكواشف الماحقة ص ٨-٩]: ((هذا تلييس وقلبٌ للحقائق، فالشيخ عبد الله البخاري إنما اتَّصل بالسائل [أبي أسامة الكوري] منكرًا عليه [نشر صوتية تحذير الشيخ عبيد من هاني]، لأنَّ السائل تعجَّلَ لشيء في نفسه!، وطريقة أهل السنة مناصحة الرجل قبل التحذير منه، فكما أَنَّ الشيخ عبيداً وغيره صبروا على محمد الإمام أكثر من شهر ولم يحذِّروا منه إلا بعد تأكيده مضمون الوثيقة بخطبة العيد، فكذلك كان المشايخ يرون أَنَّ هاني لو نوصح ليرجع عن هذه الطريقة ويتوب منها كان هذا أولى من التحذير منه رأساً.

وعُذر الشيخ عبيد في التحذير أنه سُئل ورأى أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة!.

وهناك ثلَّةٌ من الناس أصحاب فتن، يشعلون الفتن، ويضرمون النار فيها، ويوسَّعون الخلاف، ويتَّخذون من قربهم من المشايخ وسيلةً لضرب الآخرين!، وتصفيات الحسابات معهم)).

فليُنظر المنصف كيف جعل علي الشرفي السائل هو المتعجل وهو المخالف لطريقة أهل السنة في النصيحة قبل التحذير!، وكأنه هو المجيب!، وكيف رمى التهمة في ساحة المقربين للمشايخ من أهل التحريش وتصفية الحسابات وأنهم يؤثرون على المشايخ وأحكامهم!، ولو قلنا اليوم بشيء من هذا الكلام لصاح هؤلاء في وجوهنا: هذا طعن شديد في الشيخ عبيد!، ولكن كما قالها الشيخ محمد بن هادي: باؤكم تجر وباؤنا لا تجر!.

وكلام علي الشرفي هذا يخالف كلامه الأول في وقت سماعه تحذير الشيخ عبيد من هاني بن بريك، فقد قال في مقالة منشورة له بعنوان [ما هكذا يا هاني تورد الإبل] وهو بتاريخ ١٦ شوال ١٤٣٨ هـ: ((تكلم الشيخ عبيد الجابري في هاني بن بريك، وذكر أنَّ طريقته خبيثة، وهذا الموقف من الشيخ عبيد يُضاف إلى قاموس المناقب المشرفة لمشايخنا، حيث كان دليلاً على أنَّ مشايخنا لا يحابون أحداً، وأنهم صدّاعون بالحق، وهي مرتبة لا يستطيع أن يصل خواص محمد الإمام إلى عُشر معشارها، أضف إلى أنَّ تحذير الشيخ عبيد من هاني كانت صفة في وجوه الذين ما فتئوا ينشرون عن مشايخنا أنَّ حولهم بطانة سيئة ترفع لهم تقارير تفتقد المصدقية والواقعية)).

فما هو سبب هذا الاضطراب والتناقض؟!

الذي نعرفه أنَّ د. عبد الله البخاري له دور كبير في تغيير موقف هؤلاء.

ومما قاله علي الشرفي في مقاله [ما هكذا يا هاني تورّد الإبل]: ((ثم رُفعت أخطاء هاني بن بريك من جهة بعض الإخوة إلى الشيخ ربيع، ومنها إصراره على المطالبة بالانفصال!، وثنائوه على قادة الجنوب السابقين!، وأشياء أخرى. وقبل أكثر من نصف شهر من تاريخ اليوم طلب مني الشيخ ربيع أن أنصح الأخ هاني فيما بيني وبينه، وأذكّره بالله، وأقول له: "لماذا تطالب بالانفصال؟! فإذا انفصلت اليمن فهل نترك شمال اليمن للحوثيين الرافضة؟!"، وطلب مني أن أنصحه بسبب ثنائه على قادة الجنوب السابقين؟! فنقلتُ له النصيحة كما أمرني الشيخ ربيع، وحاورته في الواتس، لكنني لم أجد جواباً شافياً من هاني بن بريك هداه الله تعالى.

وأخيراً راسلني أحد الإخوة البارحة قائلاً: "إنَّ الشيخ ربيعاً يقول لك: "أنت ناصحتَ هاني سرّاً ولم يقبل النصيحة فحذّر منه ومن أخطائه بالأدلة"، وأضاف الشيخ ربيع: "بلغ عني أني أحذّر من هاني وأفعاله، وما يُشاع عني من سكوّتي عنه غير صحيح"، وقال الشيخ: "حتى بقية مشايخ عدن، قل لهم: يردّوا عليه لا يسكتوا عن أخطائه، هذا يضر الدعوة".

وقال في خاتمة مقاله: ((فها أنا ذا أنقل للناس كلام شيخنا الشيخ ربيع في التحذير من هاني، وصفحة هاني انطوت عند طلاب العلم)).

فليُنظر القارئ إلى كلام الشيخ ربيع حفظه الله ويتأمل فيه وكيف يَبَيِّنُ أَنَّ غاية هاني بن بريك هو الانفصال وعلاقته بالمجلس الانتقالي وأنَّ بعض مشايخ عدن ساكتون عنه لا يردون على أخطائه!.

وبعد يوم من جرح الشيخ عبيد لهاني بن بريك نشر هاني منشوراً ذكر فيه أنه لا يسمح لأحد من أهل اليمن أن يتكلَّم في الشيخ عبيد!، وكأنَّ الشيخ عبيداً أخطأ في حقه!، وأنه مسامح له!، ثم قال مخاطباً الشيخ عبيداً: ((ولو علم الآن حربنا ضدَّ خُوَّان المسلمين أولياء الفرس والخوارج لتفهَّم وضعنا!)).

وهذا يعني أنَّ قتالهم أصلاً لم يكن ضد الحوثيين كما يصوِّرونه للناس، وإنما ضد الحكومة اليمنية الشرعية بدعوى قتال الإخوان المسلمين!.

وقد علَّق عبد الله بن صلفيق الظفيري على كلام هاني في حسابه نفسه فقال: ((هكذا عهدناك منذ عرفناك، شجاعاً وأسداً مغواراً، وتنظر للأُمُور بتأَنٍ وشجاعة وبصدق وروية، ألا لا نامت أعين الجبناء!)).

ثم عَقَّب عبد الله الظفيري على تحذير الشيخ عبيد قائلاً: ((والشيخ هاني بن بريك من إخواننا السلفيين!، ومنذ قامت الحروب ضد الحوثيين في دَمَاج وكتاف وعدن هو من أوائل المقاتلين، وهو من طلاب العلم، وما حصل من كلام من شيخنا عبيد على الشيخ هاني هو ما حصل من خطاب ألقاه الشيخ هاني أمام الجماهير اليمنية التي تظاهرت في عدن لأُمُور معلومة لدول التحالف يصعب الإفصاح عنها!، والشيخ هاني زار المشايخ، وبَيَّنَّ المشايخ نصحتهم

للشيخ هاني، وجلّى الشيخ هاني كثيراً من الأمور التي لا ينبغي الاطلاع عليها إلا ذوي الحل والعقد!، وينبغي لطلاب العلم أن يتأثّروا ويتركوا الأمر لأهل الحل والعقد والعلماء الذين يعلمون واقع الأمور وحقيقة الأحداث)).

فليُنظر القارئ كيف يُطالب عبد الله بن صلفيق السلفيين بعدم الأخذ بجرح الشيخ عبيد!، ويطلب منهم السكوت عن هاني!، وكيف يعتذر لهاني بن بريك الذي خرج في المظاهرة ونزع يداً من طاعة الحاكم الشرعي ولم يمثل للتحقيق!، وقام مع الاشتراكيين والديمقراطيين بتشكيل حزب سياسي معارض للحكومة الشرعية ويُطالب بانفصال الجنوب في وقت قتال الحوثيين!، وكيف يزعم عبد الله بن صلفيق أنّ هاني بن بريك أوضح للمشايخ الأمور!، وأنها معلومات لا يمكن الإفصاح عنها!.

وقال عبد الله بن صلفيق أيضاً في ٢٣ شعبان ١٤٣٨ هـ: ((الشيخ هاني كان ولا زال يجاهد الحوثة والخوَّان، ونصره الله بقوة التحالف، في حين البعض لا زال منسحقاً ومسلطاً لسانه عليه بسجع كسجع الكهان)).

وليُعرف القارئ أنّ المقصود بـ (الخوَّان) في كلام هؤلاء هم بعض المنتمين للحكومة الشرعية المدعومة من جهة قوات التحالف العربي (السعودي - الإماراتي)!.).



ولما اطلع الشيخ ربيع حفظه الله على تغير هاني بن بريك قال في أحد مجالسه: ((هاني بن بريك خان السلفية))، وفي مجلس آخر قال: ((هاني منحرف))، ولم ينقل عرفات المحمدي ولا عبد الإله الجهني ولا عبد الواحد المدخلي ولا غيرهم من بطانة الشيخ ربيع هذا التحذير مع علمهم بذلك!، وإنما نقله صالح البكري اليمني لما جاء زائراً بيت الشيخ ربيع وسأله عن هاني، وقد سمعه أيضاً الشيخ محمد بن هادي والأخ أبو أسامة الكوري من الشيخ ربيع في بيته ونشروه بين الشباب السلفي.

ومع تحذير الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد من هاني بن بريك يأتي مرة أخرى عبد الله بن صلفيق الظفيري ويزعم أنه على موقف الشيخين وذلك في جواب سائل بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٣٩ هـ:

السائل: يا شيخ ينقل بعض الإخوة أنكم تدافعون عن الشيخ هاني بن بريك؟

جواب عبد الله بن صلفيق الظفيري: ((أقول: بارك الله فيك، إنَّ موقعي لا يتعدَّى موقف شيعيِّ الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله!، ثم ثانياً: أنا أنصح الإخوة أن يتركوا ما يتعلَّق بهاني بن بريك، ويتركوا أمره للعلماء، والآن هو أصبح رجل دولة!، وعلاقاته سياسياً مع الحكام، ويقوم بإدارة دولة، وهو مسلم سني، والحمد لله، ندعو له بالتوفيق والسداد، وأنَّ الله يسخره لنشر التوحيد

والسنة في اليمن، وأن يُحَكِّمَ اللهُ بهُ شريعةَ النبي صلى الله عليه وسلم على الدولة وهكذا النصح مع المسلمين...

السائل: جزاكم الله خيراً، يا شيخ لو تذكرون التاريخ جزاكم الله خير؟
عبد الله بن صلفيق: اليوم الخميس الثاني والعشرين من شهر المحرم لعام
ألف وأربعمائة وتسع وثلاثين)).

وفي [رسالة خاصة] عبر الواتساب لما سُئِلَ عن سبب دفاعه عن هاني بعد
كلام العلماء فيه؟ قال عبد الله بن صلفيق: ((لأنني مطلعٌ على أمور لا يصلح
الإفصاح عنها!، وعليكم بالصبر)).

وكل هذا الدفاع من عبد الله بن صلفيق الظفيري عن هاني بن بريك، ثم
يأتي ويكتب مقالاً بعنوان [بيان موقفني من هاني ابن بريك وحقيقة تهجم
الدكتور محمد بن هادي عليّ] بتاريخ ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ، قال في أوله:

((فإنه ينشر البعض أنني أؤيد هاني ابن بريك بناءً على ما صوّره عني
الدكتور محمد بن هادي المدخلي هداة الله، وهو محض افتراء، وقلبٌ للحقائق)).

وقال: ((وهاني ابن بريك لا أؤيده على تصرفاته ومخالفته لمنهج السلف،
والولوج في السياسة والدنيا له تبعاته السيئة، والمعصوم من عصمه الله، والحي لا
تؤمن عليه الفتنة، ونعوذ بالله من الزيغ، ونسأل الله السلامة في ديننا ودنيانا)).

فلينظر القارئ المنصف إلى هذا الكذب والتلاعب والاستخفاف بعقول

الناس؟!!

كل ذلك التأييد لهاني بن بريك والدفاع عنه والثناء عليه وتكميم الأفواه عن الكلام فيه ثم يزعم عبد الله بن صلفيق أنَّ من قال عنه بأنه يؤيد هاني بن بريك فقد افترى عليه وقلب الحقائق!.

أرأيتم أيها السلفيون مثل هذا الكذب الصريح!؟

ثم يقال بعد هذا كله لماذا قال الشيخ محمد بن هادي في محاضراته المشهورة: ((عبد الله بن صلفيق الصفيق الكذاب))!؟

فقد زعم ابن صلفيق أنه مع الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد في تحذيرهما القديم من هاني!، فكشف الشيخ محمد بن هادي كذبه هذا من كلامه ومراسلاته وبالتاريخ (بين كتاباته القديمة والجديدة)، وهذه طريقة المحدثين، قال الحافظ السيوطي في [تدريب الراوي]: ((وقال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"، وقال حسان بن يزيد: "لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ")).

وقبل أن يخرج الشيخ محمد بن هادي عن صماته بقليل، تفاجأ السلفيون بتراجع الشيخ عبيد عن جرح هاني بن بريك!، وأصبح يثني عليه ويدافع عنه ويعتذر له بل يعتذر منه!، والذي يظهر والله أعلم أنَّ السبب هو عبد الله بن صلفيق الظفيري!، فالاعتذار هو الاعتذار نفسه أي "أمور سياسية لا يمكن الكلام فيها ولا الإفصاح عنها!".

وجاء أحد المغاربة وجلس مع الشيخ عبيد الجابري جلسةً حول قضية هاني بن بريك في ١٦ صفر ١٤٣٩ هـ، ودونكم السؤال والجواب:

((السائل مولود المغربي: قال الطحاوي رحمه الله: "ولا نرى الخروج على أئمتنا وإن جاروا ولا ندعو عليهم وننزع يداً من طاعتهم ونرى طاعتهم من طاعة الله عزَّ وجلَّ فريضة"، هذا أصلٌ من أصول أهل السنة والجماعة، وهم مجمعون على ذلك، فلماذا رجعتُم عن تجريحكم لهاني بن بريك مع أنه خالف هذا الأصل بخروجه على حاكمه الشرعي؟ وما دليلكم على هذا الرجوع؟ نرجو التفصيل في هذه المسألة.

جواب الشيخ عبيد: بسم الله والحمد لله وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، فالجواب: إنَّ هذا الأمر حياله شيئان فيما أرى:

أحدهما: سياسي، وهذا لا أستطيع الكلام فيه!، لأنه بينه وبين ولادة أمره.

أما الثاني: فهو جرحي له، فأنا أعتذر عن هذا الجرح!، وأقول: الأخ هاني بن بريك رجل شجاع وسلفي!، والله الحمد، وإن كانت عنده أشياء تستحق النصيح، فإنَّ إخوانه لن يُقَصِّروا في توجيهه وتنبيهه إلى خطأه، فلو أنَّ كلَّ من خالف حُذِّر منه لم يبق أحدٌ إلا المحذَّر نفسه.

فأكرر ما قلتُ واعتذاري من الأخ هاني بن علي بن بريك!، فقد استعجلتُ في ذلك الجرح!، وأنا أقرُّ الآن رجوعي عنه!، وأرجو نشره على الملأ.



السائل: شيخنا، يعني فعله هذا الذي وقع منه ألا يعتبر خروجاً على هذا

الأصل؟

الشيخ عبيد: أي فعل تقصد؟

السائل: قتاله لولي أمره.

الشيخ عبيد: ولي أمره هو الذي أقاله!، وكما قلت لكم: المسألة لها جانب

آخر سياسي، بينه وبين ولاية الأمور، عنده وعندهم، أنا لا أستطيع أن أقول فيه شيئاً!.

السائل: يعني هو لم يخالف هذا الأصل يا شيخ؟

الشيخ عبيد: قد تكون عنده زلة تُؤَوَّل!، لكن لا نخرجه من المنهج

السلفي!.

السائل: ولكن يا شيخ برجوعكم هذا كأنكم تُقرُّونه على فعله هذا؟!.

الشيخ عبيد: نحن لا نُقرُّ أحداً على خطأ، فهمت بارك الله فيك؟ لكن أرى

أنَّ خطأه لا يستحق التحذير!، الرد العلمي نعم، رُد عليه ويرد عليك رداً علمياً، هذا لا بأس به.

السائل: وما رأيكم في مَنْ حذَّر منه يا شيخ؟

الشيخ عبيد: أنا لا أرى التحذير بارك الله فيك!، أخطأ والخطأ يُردُّ رداً

علمياً، يعني بعض الناس الآن يقول في سيد قطب المصري الهالك يقول: "سيء قطب"، هذه لا تفيدنا بشيء، الذي يفيد في الدعوة الرد العلمي، ولعلَّكَ تنظر في

كتابي "تنبيه ذوي العقول السليمة"، فترى كيف العلماء يردُّ بعضهم على بعض، قيل لعبادة بن الصامت رضي الله عنه: رجل يُقال له أبو محمد يقول: الوتر واجب، قال: كذب أبو محمد، هذه كذب بمعنى أخطأ في بعض اللغات، سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خمس صلوات كتبهنَّ الله على عباده في اليوم والليلة، نعم، راجع كتابي بارك الله فيكم، لعله وصل إليكم "تنبيه ذوي العقول السليمة"؟

السائل: نعم يا شيخ، لكن هذه المسألة التي تكلمنا عليها مسألة صعبة هي من الأصول؟

الشيخ عبيد: أنا أقول لا يستحق التحذير!، وأنا قد استعجلتُ!، فافهم هذا بارك الله فيك وأفهم...

السائل: يا شيخ التاريخ لو تفضلتم؟

الشيخ عبيد: أملاه عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري من المدينة بعد عصر السبت الموافق ١٦ صفر ١٤٣٩ هـ).

وتراجع الشيخ عبيد هذا استغرب منه السلفيون وأنكروه، لأنَّ هاني بن بريك لم يرجع عن انحرافه بل تمادى في الباطل أكثر، ومع هذا رجع الشيخ عبيد عن جرحه!، ولا يرى انحرافاته يستحق بها التبديع ولا التحذير!، بل أثنى عليه وطلب الاعتذار منه!.

وفي تاريخ ٢ ربيع الآخر ١٤٣٩ هـ لما خرج الشيخ محمد بن هادي عن صماته قال صادعاً بالحق: ((تراجع الشيخ عبيد باطل، وهو مخالف لإجماع أهل السنة وأصولهم، والحق في قلوبنا أعظم)).

وهذه الكلمة أزعجت بطانة الشيخ عبيد جداً ومنهم د. عبد الله البخاري. وجاء أبو حسام محمود بن يوسف الزوبعي العراقي فدافع عن خطأ الشيخ عبيد الجابري وصَّوب تراجمه!، وطعن في الشيخ محمد بن هادي وجعله على أصول محمود الحداد وفالح الحربي في نقد الأخطاء والحكم على الأشخاص!، وجعل انحراف هاني كأخطاء ابن حجر والنووي!، وذلك كله في مقالة له بعنوان [كلمة حق وإنصاف دفاعاً عن شيخنا ووالدنا الشيخ عبيد الجابري حفظه الله].

ومما قاله هذا الزوبعي: ((رابعاً: من المعلوم أنَّ الشيخ عبيداً حفظه الله من العلماء السلفيين الكبار الذين يقررون منهج وعقيدة السلف الصالح ومنها عدم الخروج على ولادة الأمر باليد أو باللسان، وهو قد أنكر على هاني بن بريك أول الأمر وبين حاله وحذر منه بما يتفق مع المنهج الذي يدعو إليه، ولكن موقف الشيخ قد لَانَ من جهة التحذير من ابن بريك وليس من جهة إقرار فعله!، وهذه نقطة مهمة وجوهرية في المسألة لا ينبغي التغافل عنها أو لبس الموقفين بعضهما ببعض، بل يجب الفصل والتمييز، ليتضح الأمر للمستمع والقارئ.

فالشيخ حفظه الله موقفه ثابت من جهة إنكار الخروج ولم يتهاون بهذا، بل لا زال ينكره على هاني وعلى غيره ويحذّر منه.

ولكن من جهة من يقع في مثل هذه الأمور قد يتغير موقف العالم بحسب حال الشخص وقيام الحجة عليه وهو ما يسميه العلماء بثبوت الشروط وانتفاء الموانع، والشيخ حفظه الله مجتهد، فلا بد أنه قامت عنده قرائن جعلته يظن أنّ هاني بن بريك أخطأ في هذه المسألة التي يجب إنكارها، إلا أنّ أصوله لم تتغير!، لكن زلّت به القدم بسبب كثرة الضغوط والوضع الحرج في اليمن واختلاط الأوراق!.

فظنّ الشيخ أنها زلّة وأنّ هاني يحتاج إلى من يتشله منها ليعود إلى المنهج الحق، فلذلك قال الشيخ: "أرى أنه أخطأ لكن أرى أن خطأه لا يستحق التحذير".

ثم لما تبين للشيخ حال ابن بريك، عاد إلى التحذير منه وتبيين أمره وأنه قد تغير في منهجه وليست مجرد زلة، فأين الأصول التي خالفها الشيخ عبيد؟! وأين الإجماع الذي خرّقه؟!

خامساً: كما مرّ معنا في الفقرة السابقة، أنّ الشيخ عبيداً حفظه الله لما قامت عنده قرائن فهم منها أنّ ما وقع فيه ابن بريك إنما هو زلة وخطأ في مسألة معينة، إلا أنّ منهجه لا زال سلفياً، فلما فهم ذلك رد خطأه وبينه ولم يحذّر منه، وفعل

الشيخ هذا منضبط على أصول أهل السنة والجماعة!، فالسلفي إذا أخطأ يُردُّ خطأه، لأنَّ الخطأ يُردُّ على كل أحد، ولكن لا يُحذَّر منه ولا يُبدَّع)).
وهذا يعني أنَّ كل ما فعله هاني بن بريك من ضلالات وانحرافات هي عبارة عن زلة وهفوة لا يستحق بها التحذير فضلاً عن التبديع!، بل يستحق هاني بن بريك أن يُثنى عليه بأنه سلفي شجاع ويُعتَدَّر له من الكلام فيه، وينبغي أن نؤوِّل خطأه!.

ويفهم من كلامه هذا أنَّ من خرج في مظاهرة وكانت أصوله سلفية فإنه يُرد عليه هذا الخطأ -وهو الخروج في المظاهرة- ولكن لا يُحذَّر منه ولا يُبدَّع، لماذا؟! لأنه وقع في زلة وأخطأ في مسألة معينة مع سلامة منهجه السلفي!.
وزعم هذا الزوبعي أنَّ هذا هو الأصل المنضبط عند أهل السنة والجماعة!.
فهل هذا هو الحق والإنصاف أيها السلفيون؟!

بل هذا هو الباطل بعينه، وهذا هو التعصب المقيت، وتقديس الخلق على حساب الحق.

فإنَّ هاني بن بريك دخل في دهاليز السياسة، وخرج على ولي أمره، والتحق بالمعارضة، وشكَّلوا مجلساً انتقالياً ضد الحكومة الشرعية مع الاشتراكيين والديمقراطيين، ودعوا إلى الانفصال المناطقي، وخرجوا في مظاهرة جماهيرية غاضبة ضد الحكومة الشرعية ومؤيدة للمجلس الانتقالي وداعية إلى انفصال

جنوب اليمن!، والشيخ عبيد حذر منه أولاً لأجل ذلك، وهذا هو الموافق لضوابط أهل السنة حقاً.

لكن هذا الجرح أغضب وأزعج د. عبد الله البخاري وعرفات المحمدي وعبد الله بن صلفيق الظفيري وجماعتهم!، وإذا بالشيخ عبيد يرجع عن هذا التحذير ويعتذر لهاني ويشن عليه!، ولا يرى التحذير منه ولا تبديعه!، ويعدُّ مخالفاته زلة يُمكن أن تؤوَّل!، وهذا هو المخالف لضوابط أهل السنة حقاً!.

ثم يأتي محمود الزوبعي بعد ذلك كله فيزعم أنه يدافع عن الشيخ عبيد!، فيقرر ما قرره الشيخ عبيد!، ويتنصر له لا للحق!، ويدّعي أنّ ما قاله الشيخ عبيد في مراجعته موافق لضوابط أهل السنة!.

فأي حق؟! وأي إنصاف!؟

والغريب أنّ د. عبد الله البخاري ممن أنكر كلام الشيخ عبيد الذي تراجع فيه عن جرح هاني، بل نقل إنكار عرفات المحمدي لهذا التراجع، وذلك في [جلسة خاصة مع العراقيين] وهي صوتية منشورة، وهذا الزوبعي يدّعي هنا أنّ الشيخ عبيداً في مراجعته هذا موافق لضوابط أهل السنة!، فماذا يدلُّ تناقضهم هذا؟!.

و د. عبد الله البخاري إنما ذكر ذلك بعد أن انفصح أمر هاني بن بريك أكثر فأكثر وبعد أن خرج الشيخ محمد بن هادي عن صماته وتكلّم فيه الشيخ ربيع والشيخ عبيد!.

وإذا كان فعلاً د. عبد الله البخاري وعرفات المحمدي ينكران تراجع الشيخ عبيد، فلماذا أنكر هؤلاء كلام الشيخ محمد بن هادي لما أنكر على الشيخ عبيد تراجعهم؟! ومن هؤلاء المنكرين د. عبد الله البخاري نفسه!، ألا يُعَدُّ هذا تناقضاً منه ومنهم أيضاً؟!

وعوداً إلى كلام هذا الزوبعي العراقي في اعتذاره لهاني بن بريك -الذي خرج في مظاهرة حاشدة مصوّرة- فقد سلك طريقة الحلبي في اعتذاره لمحمد حسان لما خرج في مظاهرة في مصر أثناء ما يسمى بالربيع العربي!. قال الزوبعي وهو يتكلّم عن هاني بن بريك: ((إلا أنّ أصوله لم تتغير!، لكن زلّت به القدم!، بسبب كثرة الضغوط!، والوضع الحرج في اليمن!، واختلاط الأوراق!)).

ومقاله هذا كان منشوراً في "شبكة سحاب" قبل أن تغلق الشبكة بالكلية!.

فلماذا لم ينكر أحدٌ على هذا الزوبعي؟!

وما أشبه اليوم بالأمس؟!

بالأمس (اعتذار علي الحلبي لمحمد حسان) بقوله: ((فما الموقف المنضبط الذي كان واجباً اتخاذه في هكذا واقع عسير شديد -على الأقل: من الشيخ محمد حسان، أو من هو في موقعه وموقفه-؟!، أقول: لا شك أنّ الذي يُراقب غير المعاش!، والذي رجلاه في النار غير الذي رجلاه في الماء!)).

وقال: ((احتمال اضطراره لبعض ما قال، ووقوع الضرورة عليه في ذلك، والمعافى يحمد الله)).

وقال: ((إنَّ فحوى كلامه المنتقد حتى منّا، ولكن لا نطعن به عليه، موافقٌ لكلام الرئيس مبارك، ومتسق مع كلام رئيس مجلس الشعب فتحي سرور ومن معهم، وذلك بإقرارهم واعترافهم بمطالب الجماهير المتظاهرة)).

وقال: ((فاسأل نفسك أيها الطاعن -ولا أقول: المنتقد!- فالانتقاد الشريف مقبولٌ، لو كنت في موقع الشيخ محمد حسان وموقفه ماذا تصنع؟! بل ماذا تستطيع أن تصنع؟! وأنت حقيقةً وواقعاً -كما يقال- بين فكّي كَماشة؟! هل تستطيع أن تقول لتلك الجماهير الغاضبة الثائرة المتجمهرة المتجمعة بعشرات الألاف: إنَّ المظاهرات حرام؟! أو إنَّ علماءنا يحرمون هذه الصنائع الشنائع؟! أو ارجعوا إلى أماكنكم وبيوتكم؟! أو فُضُّوا جمعكم؟! لا شك ولا ريب أنَّ هذه (الأوامر) -الموافقة للشريعة وفتاوى أئمة العلم- هي الحق الذي نعتقده في حكم هذه الأعمال ظاهراً وباطناً، ولكن هل يستطيع أيُّ أحد في أيِّ ظرف أن يخاطب كلَّ أحد؟! أم أنَّ لكل هذا ضوابطه وروابطه؟)).

وقال: ((لم يخرج الشيخ محمد حسان -وفقنا الله وإياكم وإياه- عن استعمال هذه القواعد وتنزيلها فيما قاله أمس!؛ بغضِّ النظر عن كون اجتهاده فيه خطأً أو صواباً، فلا يخرج طالب العلم عن هذا أو ذاك؛ فكل بني آدم خطاء)).

واليوم يعتذر محمود الزوبعي وغيره لهاني بن بريك بمثل هذه الاعتذارات؟! والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٣٥ / ١٢]: ((وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه؛ كما قد عُرف من عادات أهل السنة والدين قديماً وحديثاً ومن سيرة غيرهم)).

وتخطئة الشيخ محمد بن هادي للشيخ عبيد الجابري بعد تراجعه عن التحذير من هاني بن بريك أثارت د. عبد الله البخاري فقال مستنكراً في جلسته معنا: المظاهرات ليست أصلاً مجمعةً على تحريمه!، نعم هي لا تجوز، لكن ليست أصلاً مجمعةً على تحريمه، هي مسألة فرعية، والأصل هو الخروج على ولي الأمر، هذا هو الأصل المجمع على تحريمه.

فقلتُ له: يا شيخ المظاهرات يجرمها كل العلماء.

فقال د. عبد الله البخاري: لا، فيها خلاف بين العلماء المعاصرين!.

فقلتُ: مَنْ مِنَ العلماء لا يجرمها؟!

فقال د. عبد الله البخاري: عبد الله المطلق!

فقلتُ: هذا يقول فيه الشيخ الفوزان على اسمه مطلق!، كيف يحتج به؟!

فقال د. عبد الله البخاري: وغيره من مشايخ مصر والجزائر وغيرهم،

ليس فيها إجماع علماء العصر!.

ومما جرى في جلستنا هذه أيضاً:

قال د. عبد الله البخاري: قال محمد بن هادي لما خرج عن صماته: فين الأخ عبد الله البخاري؟! (قالها البخاري بصوت مرتفع ومقلداً صوت الشيخ محمد بن هادي)، ولم يقل: فين الشيخ عبد الله البخاري؟! طيب ليش ما قال: فين العباد؟ فين سليمان الرحيلي؟ فين غيرهم من مشايخ المدينة، أما يصح ذلك؟! يصح، فلماذا لم يقله؟ ليش فين عبد الله البخاري؟

فقلتُ له: لأنكم يا شيخ قريون من الشيخ عبيد، والشيخ عبيد تراجع عن تحذيره من هاني، وهناك من يدافع عن هاني وهم قريون منكم، أما مشايخ المدينة الآخرون فليس لهم علاقة بهاني بريك ولا بمن يدافع عنه، ولهذا ذكر الشيخ محمد اسمكم.

فغضب هنا د. عبد الله البخاري وقال: قلتُ للإخوة: والله لو يضرب محمد بن هادي رأسه بالحيط ما أتكلّم في هاني! فقلتُ له: ليش يا شيخ؟!

فقال د. البخاري: وlish ما يتكلّم محمد بن هادي في محمد الإمام؟! فقلتُ له: محمد الإمام أمره محتمل بين الاختيار والاضطرار، وأنتم يا شيخ زكّيتُم هاني بن بريك ودافعتم عنه قديماً، فمن المناسب أن تبينوا أمره الآن لئلا يحتاج أحدٌ بكلامكم القديم.

فقال د. البخاري: هاني تكلّم فيه المشايخ وانتهى أمره، وأنا تكلّمتُ فيه.

فقلتُ له: يا شيخ أين كلامك؟ كلامك فيه لم يُنشر!

فقال د. البخاري: وليس ما يسألني محمد بن هادي عن موقفني عنه؟ ليس

يشهر بي هكذا في محاضراته هذه؟!

ثم قال لنا د. عبد الله البخاري: اسمع بارك الله فيك، جاءني هاني بن

بريك بعد ظهوره في المظاهرة بشهر أو أكثر!، وقال: طلب مني التحالف أن

أخرج في المظاهرات من باب توجيه المظاهرة نحو [تحقيق المطالب المشروعة] لا

نحو [انفصال الجنوب عن اليمن]!، ونحن صدّقناه ونصحناه أن لا يتوسّع في

أمور السياسة، ولكن الرجل كذب علينا وزاغ وانحرف وضل، أما أن نقول:

هو خارجي مبتدع كما يقول محمد بن هادي لا، لا نقول هذا!.

فقلتُ له: يا شيخ هاني بن بريك صعد على المنصة في مظاهرة حاشدة وهو

يطلب بانفصال الجنوب مع الديمقراطيين والاشتراكيين والقوميين!، وبعدها

بأيام قلائل دخل فيما يسمى بـ [المجلس الانتقالي]!، فلما جاءك كان منتمياً في

هذا الحزب الاشتراكي!، وأكّد الأخ الذي كان معي ذلك، لكنّ د. عبد الله

البخاري نازعنا في هذا الأمر، وأظهر لنا أنهم انخدعوا بكلام هاني لما جاءهم

وصدّقوا دعواه ثم عرفوا كذبه بعد ذلك.

ومع كلّ هذا لم يصرّح د. عبد الله البخاري بتبديع هاني بن بريك ولا

وصفه بأنه "خارجي" حتى هذه الساعة!.

وبهذا يؤصّل د. عبد الله البخاري لأصحابه تأصيلاً محدثاً وهو أنّ
 "المظاهرات ليست أصلاً مجمعاً على تحريمه" عند علماء العصر، ليدافع بهذا عن
 خطأ الشيخ عبيد ويدفع به من يقول بتبديع هاني أو من يصفه بأنه خارجي!
 وهذا ما لم يعتذر به علي الحلبي لمحمد حسان!.

قال علي الحلبي: ((عُلَمَاءُ هَذَا الْعَصْرِ الْمُعْتَبَرُونَ - جَمِيعاً - يُحَرِّمُونَهَا،
 وَيَمْنَعُونَهَا.. سَوَاءً، مِنْهُمْ: الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ.. وَالشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ.. وَالشَّيْخُ ابْنُ
 عُثَيْمِينَ.. وَالشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ.. وَ... وَ... الْقَائِمَةُ تَطُولُ)).

وقال: ((لا أعرف عالماً من أهل السنة وأصحاب العقيدة الصحيحة في
 هذا الزمان إلا على الإنكار والتشديد الشديد على هذه المظاهرات
 والاعتصامات والإضرابات؛ لما عرفوا من كونها أولاً أصلاً غير شرعي، وثانياً
 لما يترتب عليها من فساد للبلاد والعباد)).

والحقيقة أنّ تأصيل د. عبد الله البخاري في المظاهرات يوافق ما كان يقرره
 أبو الحسن المأربي!، ولعلّ هذا حصل بسبب المجالسات والزيارات الكثيرة بين
 أبي الحسن المأربي وبينه عندما كان يأتي إلى المدينة قبل أن ينتهي أمره، فتأثر د.
 البخاري بهذا التقرير.

فقد قال أبو الحسن المأربي: ((فإنّ المظاهرات والمسيرات السلمية موضع
 اجتهاد بين العلماء!، فمنهم من يرى منعها مطلقاً، وهم جماعة من أكابر علماء
 العصر، ومنهم من يجعلها من الجهاد الذي قد يصل إلى درجة الواجبات

الكبرى!، ومنهم من يُفصّل، ولي دراسة موسّعة في ذلك سأوضح فيها لاحقاً رأيي بجلاء، وكل هذا يجعلها من المسائل الاجتهادية التي يُنظر فيها إلى المال، وتوزن بميزان تزاخم المصالح والمفاسد، وهل روعيت ضوابطها وشروطها أم لا؟.

لكن مع هذا كله!؛ فلا أراها خروجاً إذا روعيت ضوابطها الشرعية المفصّلة في غير هذا الموضع!، لاسيما ووليّ الأمر نفسه يسمح بها حسب الدستور الديمقراطي، الذي رضي به المتظاهر والمتظاهر عليه، فهذه شبهة مانعة من الحكم على فاعلها بالخروج على الولاية!، فإذا لم تتوافر الضوابط الشرعية فهي مخالفة للشرع لا تجوز)).

ويكفي في الردّ عليه ما قاله شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله: ((وعلماء السنة في كل مكان يحرّمون المظاهرات ولله الحمد، ومنهم علماء المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم العلامة عبدالعزيز بن عبد الله بن باز مفتي المملكة سابقاً، والعلامة محمد بن صالح العثيمين، وهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم مفتي المملكة الحالي الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، وفضيلة الشيخ صالح اللحيدان، ومحدّث الشام محمد ناصر الدين الألباني، وعلماء السنة في اليمن وعلى رأسهم الشيخ مقبل الوادعي، وعلماء الجزائر وعلى رأسهم الشيخ محمد علي فركوس، رحم الله من مضى منهم،

وحفظ الله وثبتت على السنة مَنْ بقي منهم، وجنب المسلمين البدع والفتن ما ظهر منها وما بطن)).

وقال: ((والمظاهرات السلمية وغير السلمية لا تدخل في أبواب الاجتهاد!، لما فيها من الفساد والإفساد، فلا يجوز ذلك، ولا يقول بأنها من المسائل الاجتهادية إلا مكابر مخالف للنصوص الشرعية!، ولا يجوز أن تنسب إلى الإسلام بحال من الأحوال؛ لأنها تصادم توجيهات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسيأتي الكلام عليها وبيان تحريمها وبطلانها)).

بل قال حفظه الله: ((وقد ظهر جلياً أنَّ المظاهرات والمسيرات لا تجوز شرعاً، ولو كانت للمطالبة بحق أو رفع ظلم، والذي يدَّعي إباحتها أو وجوبها: إما جاهل بالنصوص النبوية أو متجاهل لها، فليتيق الله)).

فكيف بعد هذا كله يحتج د. عبد الله البخاري بالإخواني (عبد الله المطلق) الذي يبيح المظاهرات؟!

ومع كون هاني لم يتراجع عن مخالفاته العظيمة وإنما تراجع الشيخ عبيد عن جرحه!، ومع هذا زاد هاني في ضلاله وغيه فقال في بداية العام الإفرنجي: ((كل عام وشعب الجنوب والشعوب العربية والإسلامية ومحبو الخير والسلام والأمن والأمان في العالم بكل خير، ندخل عام جديد وكلنا عزم وإصرار وأمل لا يداخله شك أنَّ شعب الجنوب سينال حقه)).



وأضاف هاني أيضاً: ((نضع يدنا في يد كل من يريد الأمن والأمان
والسلم والسلام ويريد نصرة المظلومين وإغاثة المنكوبين في العالم)).

ولما بلغ الشيخ عبيداً كلاماً هاني هذا تراجع الشيخ عبيد عن تراجعته!
وجرح هاني بن بريك مجدداً بتاريخ يوم الأحد ٢٧ ربيع الثاني ١٤٣٩ هـ:
((السائل: يا شيخ هل (رجعتم) عن (تراجعكم) عن (تجريح) هاني بن
بريك؛ رأينا كلاماً لكم؟

جواب الشيخ عبيد: أنا أقول: هلك في السياسة!، ولذلك هنّا الكفار
بالكريسمس وهو عيد رأس السنة، ومن أراد أن ينصحه فلا بأس، نسأل الله أن
يهديه.

السائل: ننشر عنكم هذا الكلام يا شيخ؟

الشيخ عبيد: انشروه لا مانع)).

يعني كل مخالفات هاني بن بريك السالفة الذكر لم يرها الشيخ عبيد
أهلك هاني بن بريك في السياسة!، وإنما رأى (هذه التهنئة) هي السبب
الموجب لكلامه الأخير في هاني!، وهذه من الغرائب فعلاً.

وبعدها سُئل الشيخ ربيع كما في "صوتية منشورة" بتاريخ ٥ جمادى الأول ١٤٣٩ هـ، أي بعد خروج الشيخ محمد بن هادي عن صماته:

السائل: سمعنا عن إنشاء مركز جديد في عدن يقال إنه سيكون مركزاً من مراكز أهل السنة في عدن، قام بإنشائه وتبنيه شخص يُدعى هاني بن بريك، علماً أنَّ هذا الرجل:

- ١- يشغل منصب نائب رئيس (حزب) (معارض) للدولة اليمنية.
 - ٢- يتبنى النهج (الديمقراطي) ويدعو الناس إلى (الانتخابات).
- السؤال:** هل تزكون فضيلتكم إقامة هذا المركز؟ وهل يمكننا الوثوق برجل هكذا حاله؟ أفيدونا شيخنا حفظكم الله.
- فأجاب الشيخ ربيع حفظه الله:** ((هاني بن بريك كان يدَّعي السلفية، ولكن السياسة جرفته فانحرف انحرفاً شديداً، فصار ديمقراطياً واشتراكياً من الاشتراكيين، وأدار ظهره للمنهج السلفي؛ فلا يُعبأ به، ولا يُركن إليه، وإذا أنشأ مركزاً لا يُشارك فيه، لا يشارك فيه السلفيون أبداً)).

فلينظر القارئ البصير كل هذه الأمور التي جرت من هاني بن بريك وكلام المشايخ فيه (الشيخ محمد بن هادي أولاً ثم الشيخ ربيع ثم الشيخ عبيد)؛ ولا يزال الناس يسألون عن مركز يقوم عليه هاني بن بريك!، لماذا؟! لأنَّ القوم تكاثروا هذا الأمر، فلا ينشرون تحذير المشايخ!، ولا يُبينون انحرافات هاني بن بريك للسلفيين المتعلِّقين به!.

وهاني بن بريك قد زادت ضلالاته بعد ذلك أكثر فأكثر، وخرج على الحكومة الشرعية بالسلاح وسُفكت الدماء في هذا الخروج!، وحرَّض شعب جنوب اليمن ضد قوات التحالف في خطبة العيد!، وأعلن البراءة من السلفية!، وأصبح داعية إلى التسامح الديني والتعايش السلمي والأخوة الدينية بين المسلمين والنصارى واليهود!!، ويحضر مناسبات الرقص والغناء والاختلاط ويمدح المغنيات!، ويُرحب بالعلاقة مع اليهود والأخوة معهم والتطبيع، ويدعو للكفار بالسلامة والعافية من الوباء ويُنكر على المسلمين الذين لا يدعون لهم، ويقوي علاقاته مع الكفار وحكامهم ويحترم دساتيرهم وأنظمتهم ومنظمتهم، ويُثني على بابا النصارى ويشكر جهوده ويلتقي به مرحباً، وهذا كله منشور عنه في وسائل التواصل.

ومع كل هذه البلايا والخزايا لم أطلع -على حد علمي حتى هذه الساعة- على من صرَّح من أصحابه القدامى بتبديع هاني سوى ما نشره من "مراسلة خاصة" كانت مع عرفات المحمدي!، وفيها أنَّ الشيخ عبيداً لا يُبدِّع هاني بن بريك، وأنَّ الشيخ ربيعاً يبدِّعه، ولما أراد السائل أن يعرف الموقف من هاني، كان جواب عرفات: "نعم يُترك هاني هداه الله".!

فهل يُترك الكلام فيه بمعنى السكوت عنه؟

أم يُترك بمعنى لا ينصح به؟

أم يُترك لأنه مبتدع خارجي؟!

هي عبارة مجملة!، وهي مراسلة كانت في طي الكتمان أخرجها عرفات أو أصحابه بعد أن انفصح أمرهم وأخرجهم الشيخ محمد بن هادي في صوتيته المشهورة التي بيّن فيها أنهم تواطأوا على كتمان كلام الشيخ ربيع فيه!، ومع هذا يحتاج علينا بهذه المراسلة عرفات وأعوانه!.

أقول:

وقضية (هاني بن بريك) وعدم قبولهم (تبديعه) ولا وصفه بأنه (خارجي) كشفت لنا عن تأصيلات فاسدة عند القوم، منها (أنّ المظاهرات ليست أصلاً مجمعاً على تحريمه) ومنها (التفريق بين المظاهرات وبين الخروج على ولي الأمر). ومن هذه التأصيلات الفاسدة التي أحدثوها أصل نشره أحد المجادلين عنهم وهو المدعو (عبد الرحمن العوضي القطري) في حساب تويتر، وهو من المدافعين بقوة عن عرفات المحمدي وأصحابه، حيث قرر هذا المتعالم (أنّ وصف الخارجي لا يُطلق على الشخص ولو خرج بالسيف على ولي أمره بل ولو سفك الدماء في الحرم المكي كجهيمان حتى يُظهر عقيدة التكفير بالكبيرة وتكفير الحاكم وأعوانه)!

وزعم هذا المتعالم أنّ (هاني بن بريك) الذي خرج بالسلاح على حكومة اليمن المدعومة من التحالف العربي والذي هدّد في مواجهة حكومة السعودية في خطبة العيد!، وكذلك (جهيمان العتيبي) الذي احتلّ الحرم المكي على رأس

السنة الهجرية ١٤٠٠ هـ وسفك الدماء فيها!، زعم هذا المتعالم أنه لا يلزمنا وصف هذين بالتبديع ولا بأنهم خوارج!، بدعوى أنهم لم يُظهروا عقيدة التكفير!، وإنما نقول عنهم: بغاة أو ظلمة أو مجرمين أو مفسدين ونحو ذلك!، مع أن د. عبد الله البخاري عدَّ جهيمان العتيبي خارجياً!.

وهذا التأصيل أعني لا يُطلق وصف (الخارجي) على من خرج بالسيف حتى يعتقد عقيدة التكفير يخالف ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً، ودونكم جملة من أقوالهم:

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: ((ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة: فقد شقَّ هذا (الخارج) عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات (الخارج) عليه مات ميتة جاهلية، ولا يحلُّ قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس: فمن فعل ذلك فهو (مبتدع) على غير السُّنة)).

وقال الإمام البرهاري رحمه الله: ((ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين: فهو خارجي، قد شقَّ عصا المسلمين، وخالف الآثار، وميته ميتة جاهلية، ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه وإن جار)).

وقال الإمام الآجري رحمه الله: ((فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ رَأَى اجْتِهَادَ (خَارِجِيٍّ) قَدْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ عَدْلًا كَانَ الْإِمَامُ أَوْ جَائِرًا، فَخَرَجَ وَجَمَعَ جَمَاعَةً وَسَلَّ سَيْفَهُ، وَاسْتَحَلَّ قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَغْتَرَّ بِقِرَاءَتِهِ لِلْقُرْآنِ، وَلَا بِطُولِ قِيَامِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا بِدَوَامِ صِيَامِهِ، وَلَا بِحُسْنِ أَلْفَاظِهِ فِي الْعِلْمِ، إِذَا كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبَ الْخَوَارِجِ)).

ونقل الحاكم في المستدرک عن الإمام ابن خزيمة رحمه الله أنه قال: ((وَأَمَّا خَارِجِيٌّ يَرَى السَّيْفَ عَلَى أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَرَى طَاعَةَ خَلِيفَةٍ وَلَا إِمَامًا)).

وقال العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله: ((المحدثون قد يطلقون "الخوارج" على مطلق الخارجين على السلطان وإن كانوا بريئين عن سائر أقوال الخوارج الشاذة)).

وقال العلامة الشيخ حماد الأنصاري رحمه الله: ((كُلُّ مَنْ خَرَجَ عَلَى السُّلْطَانِ الْمُسْلِمِ: فَهُوَ خَارِجِي)).

وقال العلامة عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: ((وحدیث العلماء فی الفرق الإسلامية عن "الخوارج" إنما هو عن هؤلاء الذين خرجوا على علي رضي الله عنه من أجل التحكيم، أما طلحة والزبير ومعاوية ومن تبعهم فلم يُعرفوا عند علماء المسلمين بهذا الاسم. ثم صارت كلمة "الخوارج" تطلق على: كل من

خرج على إمام من أئمة المسلمين اتفقت الجماعة على إمامته في أي عصر من العصور دون أن يأتي ذلك الإمام بكفر ظاهر ليس له عليه حجة)).

وقال العلامة ابن باز رحمه الله: ((لا يجوز لأحد أن: يشق العصا، أو يخرج عن بيعة ولاية الأمور، أو يدعو إلى ذلك؛ لأنَّ هذا من أعظم المنكرات، ومن أعظم أسباب الفتنة والشحناء، والذي يدعو إلى ذلك: هذا هو (دين الخوارج)، يستحق أن يُقتل؛ لأنه يفرق الجماعة ويشق العصا)).

وقال العلامة الألباني رحمه الله: ((الخوارج: الذين يبغون على الحاكم المسلم ويخرجون عليه)).

وقال العلامة ابن عثيمين رحمه الله: ((بل العجب أنه -يعني ذا الخويصرة- وجَّه الطعن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال له: «اعدل، هذه قسمة ما أريد بها وجه الله»، وهذا أكبر دليل على أنَّ الخروج على الإمام يكون بالسيف، ويكون بالقول والكلام، يعني: هذا ما أخذ السيف على الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنه أنكر عليه)).

وقال: ((ونحن نعلم علم اليقين بمقتضى طبيعة الحال: أنه لا يمكن خروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول. الناس لا يمكن أن يأخذوا سيوفهم يحاربون الإمام بدون شيء يثيرهم، لا بد أن يكون هناك شيء يثيرهم، وهو الكلام، فيكون الخروج على الأئمة بالكلام خروجًا حقيقة، دلَّت عليه السنة، ودلَّ عليه الواقع.

أما السنة: فعرفتُموها [يقصد حديث ذي الخويصرة الذي قال: اعدل يا محمد!] محمد!

وأما الواقع: فإننا نعلم علم اليقين: أنَّ الخروج بالسيف فرع عن الخروج باللسان والقول، لأنَّ الناس لم يخرجوا على الإمام (بمجرد أخذِ السيف) لابد أن يكون توطئة وتمهيد: قدح في الأئمة، وستر لمحاسنهم، ثم تمتلئ القلوب غيظاً وحقداً، وحينئذٍ يحصل البلاء)).

وقال رحمه الله: ((ولما سئل ابن مسعود: كيف تنكر على عثمان رضي الله عنه الإتمام، وتصلي معه أربعاً؟ قال: "إنَّ الخلاف شر"، فانظر إلى فقه الصحابة رضي الله عنهم في موافقة الإمام على ما فعله مع إنكارهم عليه، لأنَّ الخلاف مع الأئمة شرٌّ عظيم، يجعل في قلوب الناس كراهة الأئمة، وعدم انقيادهم لأوامرهم، وبالتالي ومع التراجع في الكلام ونقل الكلام بعضهم إلى بعض يحصل الخروج الكامل، لأنَّ الخروج على الأئمة أوله كلام وآخره سهام، ولا مانع أن نقول: إنَّ الكلام الذي يؤدي إلى إيغار الصدور على الأئمة لا مانع أن نقول: إنه خارجي، ولهذا قال العلماء: إنَّ الذي قال للرسول عليه الصلاة والسلام: "اعدل يا محمد" أنه أول الخوارج، ثم إنَّ مقدمات الشيء قد توصف بوصف الشيء، فالنظر للمرأة والكلام مع المرأة يسمى زنا، لكنه ليس الزنا الذي قال عليه الصلاة والسلام: "الفرج يصدق ذلك أو يكذبه"، لكنه لما كان سبباً موصلاً إلى ذلك استحق أن يوصف به.

فالناس مثلاً إذا اختلفوا على الأئمة وقالوا: هذا عمل منكرو ولا نوافقهم
وسنصلي وحدنا، فهذا لا شك أنه أول الخروج على الأئمة بالكلام، وهذه مسألة
قلّ من يتفطن لها من طلبة العلم، والواقع شاهد بهذا، هذه المعارك التي نسمعها
عن يميننا أو شمالنا، أصلها إيش هو؟ كلام، أصلها كلام، ثم تطاير هذا الكلام
وزيد فيه ونقص حتى أدى إلى المقابلة بالسلاح، نعم)).

وقال العلامة أحمد النجفي رحمه الله: ((في النهي عن الخروج على ولاية
الأمر أحاديث كثيرة في غاية الصحة والصرامة، فمن خالف هذه الأحاديث
فهو خارجي، يجب على ولاية الأمر متابعتة والقضاء عليه)).

وقال: ((والخروج عليهم ينقسم إلى قسمين:

- ١- خروجٌ فعلي بالسيف وما في معناه.
- ٢- خروجٌ قولي: أن يتكلم الإنسان في ولاية الأمر ويقدر فيهم ويذمهم؛
دعوةً إلى الخروج عليهم)).

وسئل العلامة الشيخ ربيع حفظه الله: هل الذي يقوم بالتهيج يسمى
خارجياً؟ فأجاب: ((الخروج على السلطان يكون بالسلاح، وهؤلاء الذين
يقومون بالتهيج فهم القعدة، وهم شر من الخوارج؛ لأنّ تهيجه يؤدي إلى
الخروج بالسلاح، وهؤلاء أشر)).

وسئل أيضاً: هل يجب أن تتوفر جميع صفات الخوارج في شخص حتى نقول: أنه خارجي؟

فأجاب الشيخ: ((لا، ما هو شرط، الخوارج الآن غير الخوارج الأولين)).
وقال العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: ((أشدُّ من ذلك إذا حمل السلاح: فهو من الخوارج)).

وقال: ((الخروج على الأئمة يكون بالخروج عليهم بالسيف، وهذا أشد الخروج، ويكون بالكلام بسبِّهم وشتمهم والكلام فيهم في المجالس وعلى المنابر، هذا يهيج الناس ويحثهم على الخروج على ولي الأمر، ويُنقص قدر الولاية عندهم، هذا خروج، فالكلام خروج، نعم)).

وقال: ((الخروج على الحاكم بالقول قد يكون أشد من الخروج بالسيف، بل الخروج بالسيف مترتب على الخروج بالقول، الخروج بالقول خطير جداً، ولا يجوز للإنسان أن يحث الناس على الخروج على ولاية الأمور، ويغض ولاية أمور المسلمين إلى الناس، فإنَّ هذا سبب في حمل السلاح فيما بعد والقتال، فهو أشد من الخروج بالسيف؛ لأنه يُفسد العقيدة، ويُحرِّش بين الناس، ويُلقي العداوة بينهم، وربما يسبب حمل السلاح)).

وسئل الشيخ الفوزان حفظه الله: متى يسمى الرجل من الخوارج؟ هل إذا فعل خصلة من خصالهم يعد منهم؟ أم يجب لكي يكون منهم أن يعتقد ويعمل جميع أعمالهم؟

فأجاب الشيخ: ((من عمل عمل الخوارج وقال بقولهم فإنه يعتبر من الخوارج، الخوارج: هم الذين يخرجون عن إمام المسلمين ويشقون عصا الطاعة، فمن اعتقد هذا الاعتقاد أو فعله مع إمام المسلمين فإنه من الخوارج، وكذلك من يكفر المسلمين بالكبائر التي توجد فيهم هذا مذهب الخوارج؛ فمن كفر المسلمين كفر أحداً من المسلمين بمعصية دون الشرك فإنه يعتبر من الخوارج، فهذا مذهب الخوارج، نسأل الله العافية)).

وسئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: أفتى أحد الدعاة في إحدى القنوات الفضائية أنَّ الخروج على الحاكم هو [الخروج المسلح] فقط لا [الخروج في المظاهرات]، فهل هذا الكلام صحيح؟

فأجاب: ((هذا يتكلم بغير علم!، الله أعلم إن كان جاهلاً فنرجو الله أن يهديه ويرده إلى الصواب، أما إن كان مغرضاً فنرجو الله أن يعامله بما يستحق، وأن يكفي المسلمين شره.

الخروج على الإمام ليس مقصوراً على حمل السلاح، بل الكلام في حق ولي الأمر وسباب ولي الأمر هذا خروجٌ عليه، هذا خروجٌ عليه وتحريضٌ عليه، وسببُ فتنةٍ وشر، فالكلام لا يقل خطورة عن السلاح، وكما قال الشاعر:

فإنَّ النَّارَ بالعودين تُذكى ... وإنَّ الحربَ أولها كلامٌ

رُبَّ كلمة أثارت حربًا ضروسًا، فالخروج على الإمام يكون بالسلاح، ويكون بالكلام، ويكون حتى بالاعتقاد: إذا اعتقد أنه يجوز الخروج على ولي الأمر، فهذا شارك الخوارج، [هذه عقيدة الخوارج]].

وسُئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: أحسن الله إليكم سائل يقول: هل كل من خرج على الإمام يسمى خارجياً؟ أم أنه لابد مع ذلك من اعتقاد الوسائل التي يكون بها الخوارج كتكفير صاحب الكبيرة والخلود في النار وغير ذلك؟

فأجاب الشيخ: ((الخوارج لهم صفات، (منها الخروج على ولي الأمر)، ومنها التكفير بالكبيرة، والتكفير بالكبيرة هذا هو الأصل، هم ما خرجوا على ولي الأمر إلا لأنهم كفّروه، كفّروه بارتكاب الكبيرة، فالأصل أنهم يكفرون بارتكاب الكبائر التي دون الشرك ويتفرع على هذا خروجهم على ولي الأمر، ويتفرع على هذا استحلال لدماء المسلمين، كله مترتب على أنهم يكفرون بالكبيرة هذا مذهبهم، فسبب ضلالهم هو التكفير بالكبيرة، نسأل الله العافية.

فمن اتصف بخصلة من خصالهم فهو منهم:

- الذي خرج على ولي الأمر: هذا من الخوارج.
- الذي يكفر بالكبيرة: هذا من الخوارج.
- الذي يستحل دماء المسلمين: هذا من الخوارج.
- الذي يجمع بين الأمور الثلاثة: هذا هو أشد أنواع الخوارج)).

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((فكُلُّ من خرج على الإمام المسلم ورفع السيف في وجهه: فهو خارجي بالمعنى العام؛ كَفَرَّ الإمام أو لم يُكْفَرْ)).
وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله: ((فمسألة لفظ "الخارجي": هو من خرج على الإمام، الذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه خوارج، والذين خرجوا على علي رضي الله عنه خوارج، والذين خرجوا على الولاة من بني أمية خوارج.

والنبي صلى الله عليه وسلم وصف الخوارج بقوله: «لا يزالون يخرجون فيكم..» فمسألة التكفير تكفير المعين وربطها بالخارجي هذه جاءت متأخرة، وليست صفة لازمة!.

يعني: قد يكون خارجياً لا يُكْفَر، فهم خوارج لما خرجوا على عثمان رضي الله عنه، ولم تكن مسألة التكفير موجودة!، لم يكونوا يكفرون عثمان رضي الله عنه!، وإنما جاءت مسألة التكفير بعد مسألة التحكيم كما هو معروف، في خلاف علي رضي الله عنه مع معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه.

فإذاً مسألة التكفير لاحقة، ليست أصيلة في الوصف الخارجي!، لكن فئات الخوارج التي تفرعت عن الخوارج الأولين يتسمون بهذه الصفة صفة التكفير بالمعصية، حتى صارت ملازمة لهم.

لذلك نقول: من خرج على الإمام فهو خارجي، فإذا كان هنا له تأويل فاجتمع في ناحية من البلاد انفصل في ناحية، فهنا يضاف على أنهم خوارج أنهم بغاة)).

وسئل العلامة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله: هل يمكن القول بأن المظاهرات والمسيرات تعتبر من الخروج على ولي الأمر؟ فكان جوابه: ((لا شك إنها من وسائل الخروج، بل هي من الخروج لا شك)).

وقال العلامة الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((القعدية، ويقال: القاعدية، هم الذين يحرّضون الناس على ولي أمرهم من المسلمين بشتى الوسائل؛ مظاهرات، خطب، محاضرات، ظهور في وسائل الإعلام، مشهّرين بغلظه أو غلط نوابه من وزراء وقضاة وأمراء أو محافظين كما يقال)).

ومعلوم أنّ (القعدية من فرق الخوارج)، وهم الذين يزيّنون الخروج بالسيف ويحرّضون الناس على ولاية الأمر ولا يخرجون مع الخارجين وإنما يقعدون!، فهؤلاء من فرق الـ (خوارج) عند أهل العلم، فكيف لا يُقال (خارجي) على من حمل السلاح ضد ولي الأمر؟!)

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في [الفتح]: ((والخوارج: الذين أنكروا على علي التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقتلوه، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم، والإباضية منهم أتباع عبد الله بن أباض، والقعدية: الذين يزيّنون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك)).

كل هذه النقول عن أهل العلم والدين ثم يأتي هؤلاء القوم في هذا الزمان ويؤصلون أصلهم الفاسد (من خرج بالسيف على ولي أمره لا يلزمنا [تبديعه] ولا وصفه بأنه [خارجي] حتى يعتقد عقيدة التكفير)؛، وهذا على طريقة أصل المأربي والحلبي "لا يلزمنا".!

وكل هذا فعلوه حتى لا يُقال: أنَّ الشيخ عبيداً خالف أصلاً مجمعاً عليه عند أهل السنة؛، ولا يُقال: أنَّ تراجعته عن جرح هاني باطل؛، وكذلك دفاعاً عن د. عبد الله البخاري الذي يرفض تبديع هاني بن بريك ويرفض وصفه بأنه خارجي؛، بل يُنكر على الشيخ محمد بن هادي أنه قال: "هاني بن بريك مبتدع خارجي".!

وأثار هؤلاء القوم مسألة التفريق بين (الخارجي) و(الباغي) هنا؛، فعدوا هاني بن بريك باغياً ليس خارجياً؛، ومعلوم أنَّ الباغي لا يخرج من دائرة أهل السنة في كلام الفقهاء، قال العلامة ابن قدامة المقدسي رحمه الله في [المغني]: ((الصنف الرابع: قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الإمام ويرومون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش، فهؤلاء البغاة، الذين نذكر في هذا الباب حكمهم، وواجب على الناس معونة إمامهم في قتال البغاة)). فماذا وراء هذا الجدل؟!

هل هؤلاء ينتظرون شيئاً في قابل الأيام؟!

أم هؤلاء يخافون من هاني بن بريك يفضح ما كان بينهم؟!

أم ماذا؟!

والله الأمر حقاً غريب وعجيب.

ولا أدري حقاً ما هو سبب عدم كلام د. عبد الله البخاري في هاني في العلن: هل سببه المعاندة والتحامل على الشيخ محمد لأنه ذكره بالاسم في محاضراته معاتباً عليه السكوت عن هاني؟! أم سببه علاقة خفية مع هاني بن بريك؟ أم سبب آخر؟.

والشيخ محمد بن هادي جعل (قضية هاني بن بريك) و(قضية محمد الإمام) من أقوى الأدلة التي تدلُّ على تناقض القوم وتلاعبهم في الحكم على الأشخاص وامتحان الناس بهم.

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في [محاضراته المشهورة]: ((العدل السني كما ترون الآن المرضي عنه هو: الذي يكون معهم: (هاني بن بريك) سني، وهو خارجي، لكنه معهم!، فهو سني، والسني لو انتقدهم في شيء يسير فهو من أفجر الناس وأكذب الناس عندهم!، ويقىمون عليه الحرب الشعواء الخبيثة القذرة، يتآمرون ويتداعون من كل مكان، كانوا في السابق في الخفاء، وأما اليوم فأظهرتهم وسائل التواصل فأصبحوا في الجلاء، يراهم من أنار الله بصره وبصيرته...))

هذا ابن صلفيق الذي يدافع عن هاني؛ أليس كان أولى بأن يتعجب منه؟

أو أن محمد بن هادي لا يروق لكم اليوم؟!

لا يروق لهم تدرون لماذا؟!!

أنا سأعطيكم السر: كلمة واحدة؛ محمد بن هادي ما استطاعوا فيه لأن يكون سيقة لهم يسوقونه كما شاءوا، وسيأتي في هذه الحلقات إن شاء الله تفسير كل كلمة أقولها إن شاء الله وأقيم عليها الدلائل)).

وقال أيضاً: ((قطّعوا السلفيين في الدنيا كلها؛ ما تقول في (محمد الإمام)؟! ما تقول في محمد الإمام؟! ما تقول في محمد الإمام؟! هذا الأمر لأهل العلم ليس لكم، ومع ذلك قطّعوا السلفيين في هذا.

هذا المسكين لا رأي له، ومن الذي سيسمع له؟! طالب علم صغير لا يُقدّم ولا يؤخّر، الكلام في هذا للذين لهم تأثير...، أما صغار طلبة العلم وعامة الناس وآحاد الناس لا دخل لهم في هذا، هم تبع للعلماء.

والآن صمت مطبق عن هاني!، ولا واحد منهم كتب كلمة واحدة!، بل الدفاع عنه والسكوت!، الدفاع عمن يرتكب منهج الخوارج)).

وقال أيضاً: ((أما الشيخ ربيع فلم يُخرجوا لنا هم منه حرفاً واحداً!، داخلون خارجون!، الصعافقة هؤلاء خارجون من عنده، كلما دخلوا توتروا وكلما خرجوا توتروا، وما نقلوا حرفاً واحداً عن الشيخ ربيع في هذا الباب!.

بينما آذوا السلفيين في كل مكان بالأكاذيب والأراجيف، وما نقلوا حرفاً واحداً عن الشيخ ربيع في هذا الباب.

أنا أعذر الشيخ ربيعاً، كبيراً في السنّ وضعيفاً في هذه الأيام لمرضه؛ لكنه قائمٌ بالعلم - هذا الذي نعتقده فيه ونحسبه والله حسيبه - يُسأل فيجيب.

زاره البكري فخرج منه هو والوادعي من الخميس فخرجا بكلمة هي:

"هاني بن بريك خان السلفية"، زرّته أنا بعدهم بمدة فكان معي الأخ أبو أسامة الكوري فخرجنا منه بأنّ "هذا الرجل منحرف"، وذكرتُ ذلك للناس ونُشر، فلماذا هؤلاء لم يُتَوَتَّرُوا؟!)).

أقول:

ولم يقبل الشيخ ربيع والشيخ عبيد ما كان يقوله الشيخ محمد بن هادي من علاقة هؤلاء القوم بهاني بن بريك والمجلس الانتقالي!، لحسن ظنهم بهم، لكن مرّت الأيام وشهد على ثبوت هذه العلاقة ثلاثة من مشايخ عدن - ممن لا يزالون يطعنون في الشيخ محمد بن هادي! - وهم علي حسين الشرفي الملقب بالحذيفي، وسامح العدني، وأمين مشبّح، وجماعة من الشهود معهم.

أما شهادة (علي الحذيفي) فقد كتب مقالة بعنوان [كشف تلبيسات بعض المضللين تحت باب "إشكالات نريد من ابن أبي عبد العزيز أن يجيب عنها"] كشف فيه كيف استحصل عرفات المحمدي وجماعته فتوى القتال في اليمن من الشيخ ربيع حفظه الله بالتلبيس والكذب والكتمان وتزوير الواقع!.

قال علي الحذيفي في ص ٣ من مقاله: ((سؤالكم للمشايخ عن فتوى القتال لم يكن واضحاً!، لم تبينوا للشيخ ربيع بن هادي أنكم تقاتلون من أخرج من عدن بعد صراع سياسي ويريد أن يرجع إليها!، ولم تجربوه بأن الصراع بين الطائفتين سياسي محض!، ولم تجربوه بأن القتال سيكون تحت راية هاني بن بريك وأمثاله!)).

ثم بيّن في هامش ص ٣ أكثر فقال: ((حدثني صلاح كتوش في بيتي أنهم قبل الدخول على الشيخ ربيع قال لهم الدكتور عرفات المحمدي: "لا تذكروا هاني بن بريك للشيخ ربيع"، فقلتُ [علي الحذيفي] لصلاح كتوش: "أخطأتم يا شيخ صلاح في عدم ذكر هاني للشيخ ربيع، كان الواجب أن تذكروه حتى يعرف الشيخ ربيع"، قال لي الشيخ صلاح: "سيكون جواب الشيخ قاطعاً ولن يسمع لنا!، لأنَّ الشيخ صارمٌ في موضوع هاني"، فقلتُ له: "هذا ليس من شأنك، الواجب عليك أن تنقل الوضع للشيخ، والشيخ يجب بحسب ما يرى").

والآن عرف السلفيون كيف يستخرج عرفات وجماعته فتاوى القتال من المشايخ وخاصة الشيخ ربيع حفظه الله؟! نعم يستخرجونها بكتمان الواقع وتزوير الحقائق!، بالكذب والتلبيس والتواطؤ والكتمان!.

وهكذا يُلقَّن عرفات المحمدي من يريد الدخول إلى الشيخ ربيع!، وهكذا ينقاد هؤلاء إلى توجيهات عرفات!، وهكذا تؤخذ الفتاوى!، وهكذا تُنقل إلى الشباب السلفي الذي جندوه في حروب سياسية يراد منها الانفصال!، والله المستعان.

وقال علي الحذيفي معترفاً أنَّ مشايخ عدن لم يردوا على هاني بن بريك!، بل سكتوا عنه: ((ماذا تسمي السكوت عن انحرافات هاني بن بريك بعد التحذير منه؟! ويقال: "هذا رجل صار سياسياً"!، مع أنَّ له أتباعاً كثيرين!، فهاني بن بريك عندما زعم: "أنَّ السلفيين صاروا يشاركون بالعمل السياسي" لم يرد عليه أحد!، وقال: "نحن لا نعادي ديناً" ولم يرد عليه أحد!، وقال: "إنَّ اليهود أبناء عمومتنا" ولم يرد عليه أحد!، وخرجت منه دعوة إلى التسامح والتعايش وكلمات حول التطبيع، ولم يرد عليه أحد!، وهناك كلمات كثيرة جداً قالها هاني بن بريك، ولم يتعقبه أحد!)).

ثم يأتي هؤلاء القوم ويزعمون كذباً أنهم ردوا على هاني بن بريك ولم يسكتوا عنه!، فالحمد لله الذي كشف كذبهم على لسان صاحبهم. ومما قاله علي الحذيفي أيضاً: ((ماذا تُسمي تلميع الانتقال بآنه تغير وأنه اليوم باسط ومتغلب على المناطق الجنوبية وأنه ليس بحزب من الأحزاب!، وممن يُلمَّعه عباس الجونة، وصلاح كتوش، وعرفات المحمدي)).

وهكذا كانت بداية هاني بن بريك (تلميع للانتقالي وميل إليهم)، ثم انضم إلى هذا الحزب وأصبح نائباً لرئيسه وداعية إلى الانفصال!، وقاتل حكومة اليمن الشرعية بدعوى قتال الإخوان، وأعلن البراءة من السلفية!، وأصبح داعية إلى حرية الأديان واحترام الأديان وأخوة النصاري والتطبيع مع اليهود!.

وقال علي الحذيفي في خاتمة مقاله: ((فهل يُلام علي الحذيفي إذا قال: هناك ميول من بعض السلفيين إلى الانتقالي؟! وهل يُلام إذا قال لكم: جنبوا الدعوة السلفية تلميع الانتقالي فنحن لنا قضايانا الخاصة بنا؟!)).

وهذه الشهادة تؤكد ما عليه القوم من تواطؤ مع هاني بن بريك والمجلس الانتقالي.

وسئل علي الحذيفي أيضاً كما في قناته: يا شيخ ذكر سليمان بادخن في رده على الأخ مروان لحوس أنه من العصبية الذين أظهروا العداوة والتشغب ضد مشايخ عدن وبعض طلبة العلم محاولاً إسقاطهم والتشويه بهم، فهل هذا القول صحيح؟ ولماذا؟

فكان جوابه: ((مروان لحوس وآخرون من الفضلاء كانوا ينتقدون على المشايخ تواصل بعضهم مع هاني بن بريك إلى يومنا هذا!، مع أن الشيخ ربيعاً حذر من هاني وطريقته، لكن بعض المشايخ استمر على التواصل معه!، ولم نكن نختلف معه في أن هذا صحيح، لكن كنا نقول نحن نريد فرصة لنناصحهم، وأنا عن نفسي ما وجدتُ فائدة من المناصحة بل وجدت الأمر يزداد سوءاً!، وهؤلاء

الذين يسميهم بادخن عصبة هم إخوة فضلاء يعرفون السلفية من قبله، وهو في سن أبنائهم)).

فعلي الحذيفي يؤكّد شهادة (مروان لحوس) هنا.

وأما شهادة (سامح العدني) فقد سُئِلَ: ما رأيك بما قال الشيخ علي الحذيفي أنكم قبل الدخول على الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله قال لكم الدكتور عرفات المحمدي: "لا تذكروا هاني بن بريك عند الشيخ ربيع"، عندما ذهبتم لزيارة الشيخ ربيع وسألتوه بالأمر الخاصة في تلك الأيام؟ فكان جواب سامح: ((فمن باب قوله تعالى: "ولا تكتموا الشهادة" وقوله صلى الله عليه وسلم: "انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً" الحديث أخرجه البخاري، والله وبالله وتالله إني سمعتُ الدكتور عرفات المحمدي - ونحن في الغرفة الأولى قبل الدخول على الشيخ العلامة ربيع الخير، والشيخ ربيع في الغرفة الأخرى - فقال الدكتور عرفات لنا: "لا تذكروا هاني بن بريك عند الشيخ ربيع فإنه يغضب"، ومن نفى هذا قد يكون نسي، والنسيان يحدث في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ولهذا عمل أهل الحديث نوعاً في علوم الحديث "من حدّث ونسي"، والله الهادي إلى سبيل الرشاد)).



ولما تعقَّب عرفات المحمدي شهادة سامح، علَّق منير السعدي فقال:
((الأخ سامح العدني كان ممن قام بتعبئة الاستثمارة المختومة بختم الانتقالي ولا
زال إلى الآن وهو يستلم راتبه من الحزام الأمني)).
فأصبح مشايخ عدن يفضح بعضهم بعضاً!.

وأما شهادة (أمين مَشَبَح) فقد سجَّل صوتية بعنوان [نرَقَّع دنيانا بتمزيق
ديننا] ذكر فيها: أنَّ (عرفات المحمدي - منير السعدي - صلاح كنتوش -
عباس الجَوْنَة - ناصر الزيدي) يميلون بوضوح إلى مساندة (المجلس الانتقالي
الجنوبي اليمني) مع (هاني بن بريك)، وأنهم يكتمون فتوى الشيخ ربيع حفظه
الله في التحذير من هذا المجلس، وأنهم لا يقبلون وصف الحزب الانتقالي بأنه
حزب من الأحزاب!، ولا يعلنون البراءة من هذا الحزب السياسي مع لصوق
الشبهة بهم!، ولا يُنكرون مخالفات هذا الحزب مع أنه استقطب الشباب السلفي
لجهلهم بحاله بل يوافقونه في كثير مما يسير عليه!، وأنهم يُنكرون على من يُنكر
على هذا الحزب!، ويُعلِّقون الآمال على هذا الحزب وأنه أقلُّ شراً من غيره من
الأحزاب!، وأنهم يكتبون البيانات والاستمارات وعليها شعار هذا المجلس وهو
شعار الشيوعية!، ويظهر من هذا الانتساب والعضوية لهذا الحزب!، وإفتاؤهم
بجواز التوقيع عليها، حتى اغترَّ الكثير من السلفيين فوقَّعوا، وإنكارهم على علي
الحذيفي لأنه لم يوقَّع ولأنه يُفتي بالمنع على التوقيع على هذه الاستمارات الحزبية،

وأنهم يوافقون هذا الحزب في أصلهم الأصيل وهي الدعوة إلى انفصال الجنوب عن اليمن وإنشاء دولة مستقلة، وأنهم ضد وحدة اليمن!، وأنَّ بعضهم يتواصل مع نائب هذا الحزب (هاني بن بريك) بعد التحذير الشديد من الشيخ ربيع حفظه الله فيه!، بل يمدِّهم بالأموال والإعانات!، وأنهم يُفتون بالانضمام في القتال الحاصل في أبين مع المجلس الانتقالي ضد الجيش اليمني في شقرة!، وقد حصلوا على هذه الفتوى من الشيخ ربيع!، واغترَّ بعض السلفيين بها!، وقد استخرجوها من الشيخ ربيع عن طريق (عرفات المحمدي) الذي اتفق معهم على كتمان أنَّ قتالهم هذا سيكون مع المجلس الانتقالي على الشيخ ربيع لأنه سيغضب عند ذكر ذلك!، فلبَّسوا على الشيخ ربيع وأتاهم الجواب بما يوافق أهواءهم ففرحوا بذلك ونشروه!، وأنهم كتموا فتوى الشيخ ربيع بحرمة الانضمام إلى الحزام الأمني الذي هو بقيادة هاني بن بريك!، وهي فتوى قديمة تواطئوا على كتمانها مدة سنة ونصف على أقرب الناس إليهم، لأنهم يستلمون رواتب شهرية من هذا الحزام ولهم أربعة حراس ينتسبون إلى هذه المؤسسة، لكن يأبى الله عز وجل إلا أن يظهرها على لسان بعضهم.

ثم سجَّل أمين مَشَبَّح صوتية ثانية بعنوان [الفاجعات في حقيقة عرفات]، وكشف فيها ما فعله (عرفات المحمدي) من كتمان فتوى الشيخ ربيع وإخفاء ذكر هاني بن بريك في السؤال!، وملخَّص هذه الشهادة أنه وصف عرفات المحمدي بالكذب، والظلم، والتحامل، والحمق، والاحتيال، والمكر، وتحميل

الكلام ما لا يحتمل، وكتمان واقع القتال، وكتمان فتوى الشيخ ربيع، والتلاعب على العالم وعلى السلفيين.

وذكر أَنَّ (عليّاً الحذيفي) و(ساحماً العدني) كلاهما شهدا على تلاعب عرفات، الأول حَدَّثَ عن صلاح كتوش، والثاني حَدَّثَ عن عرفات نفسه، وَأَنَّ عليّاً الحذيفي وساحماً العدني بريئان من الكذب، وأنها نقلا كلام عرفات: ((لا تذكروا هانياً فَإِنَّ الشيخ ربيعاً يغضب))!.

وذكر أَنَّ عرفات يحاول ملبساً التفريق بين لفظة (لا تذكروا الانتقالي) في مجلس الشيخ ربيع، والتي نقلها أمين مشبح، وبين لفظة (لا تذكروا هاني بن بريك) التي نقلها علي الحذيفي وسامح، وأجابه أمين أَنَّ الانتقالي وهاني سواء، ثم صَحَّح الوهم وضبط العبارة فقال: "لا تذكروا هاني [بدلاً من الانتقالي] عند الشيخ ربيع فإنه يغضب".

وَأَنَّ جماعة من مشايخ اليمن اتفقوا على صياغة سؤال إلى الشيخ ربيع في حكم مشاركة السلفيين في القتال ضد الشرعية، بدعوى أَنَّ الإخوان المسلمين الذين في الحكومة الشرعية يسعون إلى تمكين الحوثيين من جنوب اليمن كما مكنوهم من شمالها، وَأَنَّ هذا القتال لا بد وأن يكون تحت راية (المجلس الانتقالي الجنوبي)، ولا بد أن يكون هذا القتال بقيادة (هاني بن بريك) أو بالتعامل معه!، فطلب عرفات منهم عدم ذكر اسم هاني عند الشيخ ربيع لأنه يغضب ويحببهم



بغير ما يريدون!، فاتفق الجميع على عدم ذكر اسم هاني، ورفعوا السؤال إليه بورقة.

فعرف الشيخ ربيع أنَّ هذا القتال لا يكون إلا مع هاني!، وأنَّ هؤلاء يريدون التعامل مع هاني!، فكان جوابه: ((لا جديد، لا يُعامل مع هاني)).
ثم حاول بعض من كان في المجلس أن يغير الشيخ ربيع فتواه!، وذلك بذكر بعض محاسن هاني عند الشيخ ربيع!، وذكر بعض الأمور التي لا بد من التعامل بها مع هاني!، فكان جواب الشيخ ربيع قاطعاً بالمنع ألَّبَتَّةً.
ثم لما خرجوا من غرفة الشيخ ربيع حفظه الله قال لهم عرفات: "لا داعي لنشر هذه الفتوى".!

لماذا؟!

لأنها خرجت على غير ما يريد ويهوى!

قال أمين مشبح حدَّثنا بهذه الحادثة (عبد الرقيب العُلابي) في مسجد (عمر بن الخطاب)، وحدَّث بها الشيخ (حفيظ الجنيدي) عند بعض إخواننا، وكانا ممن حضرا المجلس عند الشيخ ربيع حفظه الله.

وقال أمين مشبح في آخر كلامه: وكان من ضمن هؤلاء الحاضرين (عرفات المحمدي) فلم ينشر هذه الفتوى!، وشهد الشهود أنَّ أحد الحاضرين (وهو منير السعدي) قال: "اتفقنا على عدم إخراج كلام الشيخ ربيع".!



فهذه شهادة (أمين مشبح) في مقاله الجديد [الفاجعات في حقيقة عرفات]، وأرّخه بتاريخ ١١ من شهر الله المحرم ١٤٤٣ هـ.

وسجّل أمين مشبح صوتية ثالثة بعنوان [كشف المبهات في صوتية الفاجعات في حقيقة عرفات] فضح فيها عرفات المحمدي ومنير السعدي، وبيّن فيها أنّ (حفيظاً الجنيدي) حاول بالتلبيس والمغالطة أن يُظهر براءة عرفات ويهوّن أمر كتمان فتوى الشيخ ربيع حفظه الله التي حذّره فيها من التعامل مع هاني بن بريك وحزبه.

وذكر في هذه الصوتية أنّ أربعة شهود من الفضلاء المعروفين بالسلفية (على حد وصف أمين لهم) سمعوا صوتية "الفاجعات" التي نقل فيها أمين مشبح عن حفيظ الجنيدي كلامهم في عدم نشر فتوى الشيخ ربيع، وصدّق هؤلاء الأربعة ما قاله أمين عن حفيظ وأنه حدّثهم بهذا، وبهذا ثبت تلبيس حفيظ الجنيدي ومحاولته إخراج عرفات المحمدي من هذه الورطة.

قال أمين فيها مخاطباً حفيظاً الجنيدي: لماذا حشرت نفسك يا حفيظ وأجبت عن عرفات؟! هل هو أبكم لا ينطق؟! أم أصم لا يسمع؟!!

وذكر فيها أنّ منيراً السعدي قال لهم بعد أن خرجوا من بيت الشيخ ربيع حفظه الله ولم يحصلوا على فتوى التعامل مع هاني بن بريك: "لا داعي لنشر هذه الفتوى"، والذي أمرهم بعدم نشر فتوى الشيخ ربيع هو عرفات المحمدي!،

لكن لما وصلوا إلى اليمن أخرج أحدهم هذه الفتوى فأنكر منير السعدي ذلك فاتصل بحفيظ الجنيدي قائلاً: "ألم نتفق على عدم إخراج الفتوى؟!".

وذكر ملخص ما جرى في بيت الشيخ ربيع حفظه الله لما دخل عرفات المحمدي ومنير السعدي وآخرون: أنهم سألوا الشيخ ربيعاً حفظه الله عن حكم قتال الحكومة الشرعية في الشمال بدعوى أنهم يُمكنون الحوثيين من هذه المناطق؟ واتفقوا أن لا يذكروا للشيخ ربيع أنهم سيشاركون مع المجلس الانتقالي الاشتراكي المعارض للحكومة الشرعية ومع هاني بن بريك في هذا القتال!، بدعوى أن الشيخ ربيعاً يغضب إذا ذكروا عنده اسم هاني بن بريك.

فأفتاهم الشيخ ربيع بالقتال، وهو لا يعلم أن هذا القتال تحت راية المجلس الانتقالي وبقيادة هاني بن بريك.

وزفَّ عرفات المحمدي هذه الفتوى إلى قيادات المجلس الانتقالي الذين كانوا في مدينة الرياض!

وبعد أن استحصلوا على هذه الفتوى تشجّع عرفات المحمدي وقدم للشيخ ربيع ورقة وهي عبارة عن سؤال من قبل علي الحذيفي يسأل فيه الشيخ ربيعاً عن حكم التعامل مع هاني بن بريك؟! فكان جواب الشيخ ربيع: بالمنع القاطع.

فحاول منير السعدي أن يذكر محاسن هاني بن بريك عند الشيخ ربيع حتى يغير كلامه في هاني فقال للشيخ ربيع: "هاني مكّن السلفيين في المساجد، هاني جعل لكل شيخ من مشايخ عدن أربعة حراس بعد مقتل ياسين العدني".

فغضب الشيخ ربيع فقال: "هاني أدار ظهره للسلفية، هاني وإلى الاشتراكيين، هاني أعرض عن السنة".

فألحوا على الشيخ ربيع حتى يغير كلامه في هاني، فردهم الشيخ مغضباً: "سلوا غيري، سلوا الفوزان، وبينوا حال الرجل".

فخرج القوم من بيت الشيخ ربيع واتفقوا على كتمان كلام الشيخ ربيع في هاني بن بريك!، وعلى نشر فتوى القتال ضد الشرعية.

ولما رأى منير السعدي أنّ هذا الكتمان سيؤدي إلى تفرقة جماعتهم قال: "الشيخ ربيع يريدنا أن نتعامل مع هاني بن بريك، لكن لا يريد أن تخرج الفتوى من طريقه؛ لأنّ هانياً محسوب عليه، وإنما يريد أن تكون الفتوى من طريق غيره ولهذا قال: سلوا غيري".

فلينظر السلفيون إلى هذا التلاعب والتلبيس.

فكلام الشيخ ربيع واضح أنه لا يريد منهم أن يتعاملوا مع هاني، بينما يقلب منير السعدي كلام الشيخ ربيع بهذه الطريقة الماكرة.

وبهذه الطريقة اشتركوا في ثلاثة أمور من العظائم:

الأول/ كتمان كلام الشيخ ربيع في حكم التعامل مع هاني بن بريك!،
واتفقوا على ذلك.

الثاني/ قلب كلام الشيخ ربيع من المنع القاطع إلى التأييد في التعامل مع
هاني!

الثالث/ استحصال فتوى القتال ضد الحكومة الشرعية بطريقة الكتمان
والتلبيس!

وفي خاتمة صوتية أمين مشبح هذه قال: ((إِنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ -عرفات
المحمدي ومنير السعدي وإخوانهم- عظمت أخطاؤهم وشنعت زلاتهم حتى
وصل بهم الحال إلى التلاعب بفتوى إمام الجرح والتعديل، فكتموها، ثم
غيروها، فهل يُسكت على مثل هؤلاء)) انتهى كلام أمين مشبح.

ولا يزال عند أمين مشبح صوتية رابعة بعنوان [كشف فضائح عرفات
المحمدي]!، قال أنه لم ينشرها بعد لأنَّ لجنة الصلح بينهما طلبت منهم الكف عن
الردود بين الطرفين!.

فليُنظر السلفيون كيف وصل هؤلاء الآن لمعرفة حال عرفات المحمدي
الذي تبصر شيخنا العلامة الشيخ محمد بن هادي حفظه الله حاله قائلاً:

"عرفات شر عرفات شر"، بينما كان هؤلاء من المدافعين بقوة عن عرفات في ذلك الوقت، بل وقفوا في صفه حتى لبسوا على شيخنا الإمام ربيع حفظه الله وحرصوا بينه وبين الشيخ محمد، والله المستعان.

وقد علّق الشيخ د. محمد ابن الشيخ ربيع على شهادة أمين مشبح تعليقاً بعنوان [أين فطنتكم يا أمين وزملاؤك؟!] قال فيه: ((نحن عرفنا تلاعب هاني وعصبته من حين استغلُّوا "وثيقة محمد الإمام" لما رب سياسية تحققت أمام أعيننا، وهي التخطيط لانفصال الجنوب!، فإن قلت: ما العلاقة؟! فأقول: العلاقة واضحة، وهي استباق الوقت بإسقاط العلماء السلفيين في اليمن وفي المدينة، لماذا؟! نعم حتى إذا قام "مشروع الانفصال" لا يضرهم تحذير العلماء السلفيين من هاني ومشاريعه بعد وقوع الخلاف فيما بينهم وبعد تمزيق السلفيين وامتحانهم "ما موقفك من الإمام"؟!، فإن لم تتبرأ منه فأنت مميح ومعبري!، مما أدّى إلى تشرذم السلفيين مشايخ وطلاباً، وقد نجح هاني ومعاونوه في هدفهم، وبعدما تمكّن هاني سياسياً أعلن براءته من السلفية وانتماءه إلى أهل السياسة وأهل الفن!، بل إلى أهل الجبروت وسفاكي دماء المسلمين!، ولم يتبرأ منه أركانه المعروفون والذين لقبوه بالوزير المجاهد!، ولا زال حُبّه ساكناً في قلوبهم! والواقع والوقائع شاهدة!، ومنها ما شهد به عليهم الشهود الثقات، فأبي سلفية هذه؟!)). انتهى كلامه وفقه الله.

ولما رأى هؤلاء القوم موقف د. محمد ابن الشيخ ربيع وفقه الله منهم تكلموا فيه بسوء، وجعلوه ابناً عاقاً لأبيه، وحذروا منه، وشغبوا عليه، وحاولوا التفريق بينه وبين أبيه!، وهذا حال القوم مع من لا ينساق معهم في مخططاتهم!، مع أنَّ هؤلاء كانوا يقولون: الطعن في عمر ابن الشيخ ربيع (وهو مع عرفات وأصحابه) يعدُّ طعنًا في الشيخ ربيع!، أما اليوم فالطعن في د. محمد ابن الشيخ ربيع (وهو الابن الأكبر وتجاوز الستين من عمره) لا يُعدُّ طعنًا في الشيخ ربيع عند هؤلاء القوم، وهذا من الكيل بمكيالين.

فهذه شهادات تدلُّ على صدق كلام شيخنا العلامة الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في بيان حال عرفات الشر وجماعته، وأنهم يُلبَّسون على الشيخ ربيع حفظه الله، ويحاولون معه بكل سبيل على أخذ الفتوى بمشروعية القتال في اليمن تحت راية المجلس الانتقالي والتعامل مع هاني بن بريك!.

وأخيراً أقول:

من نظر إلى قضية هاني بن بريك -وهي من أقوى أدلة الشيخ محمد بن هادي- بعين الإنصاف يرى فيها تلاعب القوم بوضوح، ودفاعهم عن هاني وثناءهم عليه وتكميم أفواه السلفيين عن الكلام فيه!، مع أنَّ مخالفات هاني مخالفات عقدية ومنهجية واضحة، يُنكرها عوام الناس فضلاً عن السلفيين، وقد حذّر منه الشيخ ربيع والشيخ عبيد في آخر موقف له، ومع هذا لم يرفع هؤلاء



رأساً بهذا التحذير بل يحاولون تغيير موقف الشيخ ربيع من هاني بذكر محاسنه وتلميع مواقفه وحتمية التعامل معه كما حاولوا من قبل مع الشيخ عبيد!، وكما حاولوا من تأصيل الأصول الباطلة للاعتذار لهاني وعدم وصفه بالمبتدع والخارجي كما تقدّم!.

الدليل التاسع: تلاعب القوم في قضية القذف والمحكمة

فمن المسائل التي أثّرت في الساحة الدعوية السلفية منذ عام ١٤٣٩ هـ وحتى هذه الساعة الكلام في قضية قذف الشيخ محمد بن هادي المدخلي لأبي أيوب محمد بنعماري المغربي الهولندي بوصف: "العاهر الفاجر العرييد من أصحاب البارات والخمارات أفجر الناس فجوراً في الأعراس"، وكان ذلك في المحاضرة المشهورة المنشورة بعنوان [آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته وأن ينثر شيئاً من كناناته]، وكان هذا المجلس في بيت من بيوت الله.

وهذه القضية من أكبر المؤاخذات التي أدان بها الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله أخاه الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله؛ الذي كان من أقرب الناس إليه ومن أحبهم، وهي من أوائل المسائل وأكثرها التي يُناقش فيها الشيخ ربيع من يدخل إليه ويريد مناقشته في الخلاف الدائر بين السلفيين، بل لما سُئل الشيخ ربيع عن الشيخ محمد بن هادي: هل هو حدادي؟! قال: "هو مو حدادي، هو أشد من الحدادية، الحدادية ما قذفوا".

فمدار القضية عند الشيخ ربيع أصبحت قضية قذف!، ما هو السبب؟! السبب أن القوم أرادوا إسقاط الشيخ محمد بن هادي وإبعاده عن الساحة السلفية لأنه أبصر حقيقة هذا التنظيم السري ورفض أن ينضمَّ إليهم.

فبحث هؤلاء عن سبب يحقق لهم ما يريدون، أثاروا عليه مسألة (تارك العمل) وأرادوا التحريش بينه وبين الشيخ ربيع فما تحقق سعيهم، بل تبين بترهم لكلام الشيخ محمد بن هادي!.

وبحثوا في لفظ (الصعافقة) وأنه تبديع للسلفين فانكشف أمرهم وتبين أن هذه اللفظة ليست تبديعاً عند من أطلقها من أئمة السلف!.

ادّعوا أن الشيخ محمد بن هادي (فرّق السلفين) في عموم البلدان فظهرت بياناتهم التي ألزموا بها المساجد ودور القرآن والمراكز والبلدان والأشخاص بالبراءة من محمد بن هادي وأنهم مع الأكابر (الشيخ ربيع والشيخ عبيد و د. عبدالله البخاري)!.

وزعموا أن الشيخ محمد بن هادي (يطعن بالعلماء والمشايخ) فظهر طعنهم بعموم العلماء والمشايخ وانتقاصهم وتحذيرهم إلا من الثلاثة السابقين!.

وزعموا أن الشيخ محمد بن هادي (يُبَدِّع ويُحذِّر بالجملة) فظهر الكلام الذي نشره في حساباتهم (أنَّ كُلَّ من وقف أو دافع عن محمد بن هادي فهو مُحاد لله وللرسول) و(كل من سكت عن محمد بن هادي بعد صدور حكم المحكمة الأول فقد خرج من السلفية) و(لم يبق مع محمد بن هادي إلا الفجَّار)!.

بحثوا يمينه ويسرة فما وجدوا مثل "قضية القذف" ينفخون فيها ويستغلونها في خداع عوام السلفيين، ولَبَّسُوا بها على الشيخ ربيع حفظه الله فجعلها أساس كلامه في أغلب المجالس معه!، لأنَّ القاذف فاسق كاذب بنصّ



القرآن، ومن كانت هذه صفته فلا يؤخذ عنه العلم وتسقط شهادته، وهذا ما يريده القوم في هذه الهجمة الشرسة ضد الشيخ محمد بن هادي. وكثير من الناس يخوضون في هذه القضية ولا يعرفون كيف بدأت!، ولا يعرفون ما هي الدوافع التي دفعت الشيخ محمد بن هادي إلى وصف أبي أيوب الهولندي بهذا الوصف!، ولا يعرفون الرجل المقذوف!، وإنما يرددون "محمد بن هادي قاذف فاسق كاذب بنص القرآن!" أو "محمد بن هادي قذف مسلماً في بيت من بيوت الله!"، وكأنهم ببغاوات.

قصة أبي أيوب الهولندي

أبو أيوب محمد بنعماري رجل مغربي مقيم في هولندا، وهذا الرجل وقع في بعض المنكرات مع بعض النساء، والسبب أنه يعمل راقياً للنساء!، وحصل منه تحرش وأفعال سيئة ومشاكل كثيرة مع بعضهن، وكان كثير الزواج والطلاق، وهذا كله بشهادة أقرب الناس إليه ومن يدافع عنه الآن!.

وقد حدثت مشكلة بينه وبين بعض الإخوة الهولنديين، فهؤلاء الإخوة كانوا يُحذِّرون منه ولا يرضون تصدُّره في التدريس، وكان عرفات المحمدي متصدِّراً في الساحة السلفية الهولندية بين الرجال والنساء على حدٍ سواء!، يتصلون به ويتصل بهم، ويتكلَّم فيهم باسم المشايخ في المدينة!، فمن رضي عنه

عرفات رفعوه وصدّروه، ومن تكلم فيه عرفات أو لم ينصح به وضعوه وتركوه!، وأنا أعلم هذا حقّ اليقين.

قرر بعض الإخوة الهولنديين أن يخرجوا بياناً منشوراً في أبي أيوب الهولندي يعلنون البراءة من أفعاله وبيان كذبه وفجوره وسوء أخلاقه وسقوط عدالته من باب إبراء الذمة، فسمع الشيخ محمد بن هادي ذلك فأرسل إليهم من يبلغهم: "لا يفعلوا ذلك، فإنّ فيه شراً على أهل الإسلام من أهل الكفر، وعلى أهل السنة من أهل البدع"، لكنّ أصحاب البيان لم يقبلوا كلام الشيخ محمد، فكتبوا في أبي أيوب بياناً ونشروه.

ومع نشر البيان انتشر مقطع مصوّر يظهر فيه أبو أيوب الهولندي يتحدّث مع امرأة أجنبية سافرة يداعبها ويقبلها في غرفة خاصة للعهر ويدعوها إلى الفراش، ويظهر في المقطع بوضوح أنه هو الذي يصوّر بجواله!، وانتشرت أيضاً صور يظهر فيها تحرشه بامرأة منقبة في مكتبة عامة كان أبو أيوب مسؤولاً عنها ثم يدخل معها في مكان خلوة كما أظهرت ذلك كاميرات المراقبة في المكتبة!، ثم لما انفضح أمره ادّعى بعد ما يقارب السنة أنها زوجته!، ولا أدري هل يفعل العاقل مع زوجته هذا في مثل هذا المكان المحاط بالكاميرات وهو مسؤول المكتبة؟!، المهم خرج هذا المقطع وخرجت هذه الصور؛ كيف خرجت؟ ومن الذي أخرجها ونشرها في وسائل التواصل؟ لا ندري حتى هذه الساعة!،

وحصلت فتنة في هولندا بسبب ذلك وكلام ضد السلفيين خاصة والمسلمين عامة.

وفي كلمة صوتية للشيخ محمد بن هادي مع السلفيين في هولندا، وكان يترأسهم أكبرهم سنّاً وهو الأخ أبو عبد الله بوشتي المغربي الهولندي، عاتبهم الشيخ محمد بشدة على نشر البيان، وقال لهم: كيف فعلتم ذلك؟! فكان الأخ بوشتي يذكر ضغوطاً كثيرة حصلت من إخوة في هولندا وضغوط من آخرين في المدينة النبوية طلبوا منه إخراج البيان!، وكان الشيخ محمد قد بلغه من قبل أنّ عرفات المحمدي له يد في الأمر فأراد أن يتأكّد في هذه اللحظة فقال لهم: "مَنْ هؤلاء الذين عندنا في المدينة؟! عرفات؟!"، فكان جواب بوشتي: "لا أريد أن أُسمّي، ولكنّ اللبّ بالإشارة يفهم"، قال الشيخ محمد في [كشف النقاب]: "هكذا قال لي وربّ الكعبة"، وهذا قسم من عالم رباني شهد له كبار العلماء بالعلم والفضل.

ثم بعد مدة جاء أبو أيوب الهولندي شاكياً باكياً إلى بيت الشيخ محمد بن هادي، فأخبره الشيخ محمد بما حصل مع بوشتي، فقال أبو أيوب: "نعم هو عرفات، وهو الذي وراء هذا كله!!"، وصبرّه الشيخ محمد ونصحه أن يفعل بعض الأمور، فخرج منه وقد طابت نفسه.



فماذا كان؟!

استطاع عرفات المحمدي وأعدائه وخاصة عبد الإله الجهني أن يقنعوا أبا عبد الله بوشتي بطريقة مأكرة في كتابة بيان يُبرئ فيه عرفات من كونه أشار إليهم بإصدار البيان!، فكتب ذلك، مع أنَّ أصل الكلام ليس في من (أصدر البيان)!، فإصدار البيان كان من جهة الإخوة الهولنديين، وإنما الموضوع هل كان عرفات من (الضاغطين عليهم في نشر البيان) أم لا؟!

فرح عرفات وعبد الإله بهذا البيان الذي كتبه بوشتي، وفيه اتهام لمن يتهم عرفات بإصدار البيان بأنه ينشر الأكاذيب والإشاعات!، والمقصود الأول بذلك هو الشيخ محمد بن هادي!، ثم عُرِضَ بيان بوشتي على الشيخ ربيع من قبل عرفات وعبد الإله فأذن الشيخ ربيع بنشره!، فكان عبد الإله ينشر هذا البيان في الخفاء عبر المراسلات بين صفوف طلبة الشيخ محمد والمقربين له كأشرف بيومي وغيره لإقناعهم أنَّ الشيخ محمد بن هادي في نفسه تحامل على عرفات!، ووقعت هذه المراسلة بيد الشيخ محمد فكتب وريقاته المسماة [كشف النقاب]^(١)، التي فضح فيها عرفات وعبد الإله.

ثم بعد ذلك استطاع عرفات وعبد الإله من إقناع أبي أيوب -بطريقة لا يعلمها إلا الله علَّام الغيوب- أن يكتب بياناً ينفي فيه كلَّ ما قاله للشيخ محمد بن هادي لما جاءه شاكياً باكياً!، وفعل ذلك، وبهذا يُظهرون للسلفيين أنَّ الشيخ

(١) كشف النقاب عَمَّا كتبه أبو عبد الله بوشتي في الواتس آب وينشره عبد الإله الرفاعي الجهني على الخاص بين محبيه والأصحاب، على الرابط التالي:

<https://ia802801.us.archive.org/24/items/Kalneqab/Kalneqab.pdf>

محمد بن هادي يكذب على عرفات وأنه متحامل عليه بلا بينة!، طبعاً أوصلوا هذه البيانات إلى الشيخ ربيع وأقنعوه بها فطلب نشرها من غير أن يسمع من الشيخ محمد كلمة في هذا الموضوع!، والله المستعان.

ولما حصل التحريش بين المشايخ كما خطط له عرفات وأعوانه، لم يجد الشيخ محمد بن هادي بداً من الخروج عن صماته فخرج بالمحاضرة المشهورة، وذكر فيها أنَّ أبا أيوب الهولندي الذي نشرها هم فيه المعائب والفضائح وكان وراء ذلك عرفات المحمدي أصبح مرضياً عندهم الآن لأنه وافقهم، وكان ذكر أبي أيوب في المحاضرة في معرض رضاهم عن هاني بن بريك ولو كان خارجياً.

ونص كلام الشيخ محمد بن هادي في المحاضرة هو: ((وهذا أعيدكم فيه إلى ما كتبه في "كشف النقاب" في القاعدة لهؤلاء: أنَّ العدل والمرضي عنه من كان معهم ولو كان من أفجر الناس فجوراً في الأعراض: كالعاهر الفاجر أبي أيوب المغربي الهولندي، عاهر فاجر، ويعلم الله من فوق سبع سماوات أنني ما كنتُ أحبُّ هذا ولا الكلام فيه؛ ولكن اضطرني فيه هؤلاء الفجرة في الخصومة، فأنا مضطر أن أذكره، العدل السني كما ترون الآن المرضي عنه هو الذي يكون معهم، هاني بن بريك سني وهو خارجي، لكنه معهم)).

وذكره مرة أخرى في المحاضرة بقوله: ((أم أنها القاعدة: إذا كنتَ معهم فأنت سلفي ولو كنت مبتدعاً كهاني بن بريك، وإذا كنتَ معهم فأنت عدلٌ برٌّ ولو كنتَ فاجراً عريداً من أصحاب الحانات والخمارات كأبي أيوب المغربي)).

فالشيخ محمد بن هادي لم يقصد أبداً أن يعيّر أبا أيوب الهولندي بما كان منه، بل هو الذي دافع عنه في وقت تخلّى عنه هؤلاء جميعاً، وإنما أراد أن يُبين ميزان القوم في تعديل من كانوا يعدّونه هم من أفجر الناس لكن أصبح مرضياً عنه عندهم الآن لأنه معهم ضد محمد بن هادي!.

وكلمة (عاهر) في "الموضع الأول" لم ينتبه عليها الشيخ محمد بن هادي في أثناء المحاضرة، بل نبّهه عليها أحد الإخوة من طلابه الجالسين بعد المحاضرة، وهي من "سبق لسانه" كما حدثنا بذلك الشيخ محمد نفسه وأقسم بالله على ذلك، ومما قاله في الجلسة: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ابْتَلَانِي بِهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ"، يعني صدرت هذه الكلمة (عاهر) من سبق لسانه من غير قصد، وهذا من الابتلاء.

والأسباب التي دفعت الشيخ محمد بن هادي لذلك كثيرة منها غضبه بسبب تغير حال أبي أيوب الهولندي الذي وقف معه الشيخ محمد ودافع عنه لكنه غدر به وأنكر كلامه معه ووقف في صف عرفات وعبد الإله وكتب البيان ضد الشيخ محمد وسعى في الوقت نفسه بتحصيل تركية ودفاع من الشيخ عبيد لعبد الإله الجهني!.

وما أجمل ما قاله العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في [التنكيل] في مثل هذه الحالة: ((وكانه -والله أعلم- أطلق على ذلك سباً وشتماً على سبيل التجوز بجامع الإيذاء، فأما اللعن فلعله وقع الدعاء به نادراً عند شدة الإنكار.

ومن الحكمة في ذلك: إعلامُ الناس أنَّ ما يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم عند الإنكار كثيراً ما يكون على وجه إظهار الإنكار والتأديب لا على وجه الحكم.

في مجموع الأمرين حكمة أخرى وهي: أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم من طباع أكثر الناس أنَّ أحدهم إذا غضب جرى على لسانه من السب والشتم واللعن والطعن ما لو سُئِلَ عنه بعد سكون غضبه لقال: لم أقصد ذلك ولكن سبقني لساني، أو لم أقصد حقيقته ولكنني غضبت، فأراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينبه أُمَّته على هذا الأصل ليستقر في أذهانهم فلا يحملوا ما يصدر عن الناس من ذلك حال الغضب على ظاهره جزماً.

كان حذيفة ربما يذكر بعض ما اتفق من كلمات النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند غضبه فأنكر سلمان الفارسي ذلك على حذيفة رضي الله عنهما وذكر هذا الحديث، وسئل بعض الصحابة وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة عن شيء من ذلك فأراد أن يخبر وكانت امرأته تسمع فذكرته بهذا الحديث فكفَّ.

فكذلك ينبغي لأهل العلم أن لا ينقلوا كلمات العلماء عند الغضب، وأن يراعوا فيما نُقِلَ منها هذا الأصل، بل قد يقال: لو فرض أنَّ العالم قصد عند غضبه الحكم لكان ينبغي أن لا يعتدَّ بذلك حكماً، ففي الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: "لا يقضينَّ حَكَمَ بين اثنين وهو غضبان" (لفظ البخاري)).

ومع هذا فالشيخ محمد بن هادي فسّر كلمة (عاهر) مرتين في الموضع نفسه بـ (فاجر) فقال: "العاهر: الفاجر" وقال: "عاهر: فاجر"، وهذا يؤكّد أنه لم يقصد القذف بالزنا، وإنما أراد بهذه الكلمة (الفجور) الذي كان عليه أبو أيوب وشهد به أصحابه من قبل.

وأما كلمة "أفجر الناس فجوراً في الأعراض" فإنما ذكرها تمييزاً من "فجور الخصومة"؛ لأنّ الشيخ محمد بن هادي ذكر الفجورين في الموضع نفسه: (فجور الأعراض) وهذا خاص بأبي أيوب، و(فجور الخصومة) وهذا عام في عرفات وأعوانه، فلم يرد الشيخ محمد بكلمة (أفجر الناس فجوراً في الأعراض) التوكيد على القذف بالزنا كما يزعم عرفات وأعوانه في كتاباتهم ومنشوراتهم الآن؛ وإنما أراد أنّ فجور أبي أيوب من قبيل الفجور في الأعراض، لأنه ثبت عليه فعلاً التحرش بالمسلمات مراراً، بل ثبت عليه دعوة المرأة الأجنبية إلى الفراش بعد تقبيل وضم ومداعبة في غرفة للعهر كما في المقطع المصوّر الذي اعترف به أخيراً في المحكمة وادّعى أنه تاب من هذا الذنب بعد ذلك.

ولما توسّع الخلاف في هذه القضية وقدموا (شكوى في المحكمة ضد الشيخ محمد بن هادي بتهمة القذف)، طلب الشيخ عايد الشمري من الشيخ محمد بن هادي الاتصال بأبي أيوب وإنهاء الأمر معه قبل أن يتشر في الآفاق مما يضر سمعة الدعوة السلفية ويشمت بها أعداؤها، فقبل الشيخ محمد بن هادي ذلك، واتصل الشيخ عايد بأبي أيوب مراراً فلم يرد عليه؛ واتصل به الشيخ

محمد بنفسه مراراً فلم يرد عليه!، ثم طلب الشيخ عايد من الشيخ عبيد الوساطة في إصلاح الأمر، فقال الشيخ عبيد للشيخ محمد في اتصال معه: "قد كُفيتَ دخلها عبيد"، وفعلاً تدخل الشيخ عبيد واتصل بأبي أيوب وطلب منه أن يرد على اتصال الشيخ محمد، وطلب الشيخ عبيد من الشيخ محمد أن يُعاود الاتصال به مجدداً وأن يُطَيِّب خاطره بكلمات، فعاد الشيخ محمد يتصل بأبي أيوب فلم يرد عليه مرة أخرى!، واتصل الشيخ عبيد بأبي أيوب وطلب منه سحب الدعوى فقال: إن شاء الله.

لكنَّ أبا أيوب بعد أن تواصل مع د. عبد الله البخاري!، طلب منه د. عبد الله البخاري أن يترك الأمر له حتى يرجع وكان في سفر!، وجاء عبد الله البخاري في (اليوم التالي) إلى الشيخ عبيد وطلب منه أن يشترط على الشيخ محمد أن يُعلن اعتذاره من أبي أيوب ومن الذين ذكرهم في محاضراته ممن له علاقة بهذه القضية كعرفات المحمدي وعبد الإله الجهني وغيرهم، ويسجِّل ذلك بصوتية وفي المجلس نفسه ثم يقوم بنشرها!.

فاتصل الشيخ عبيد في (اليوم الثاني) بالشيخ محمد، وتراجع مع الأسف عن كلامه بالأمس لما قال الشيخ: دخلها عبيد قد كُفيت!، وطلب من الشيخ محمد ما طلبه منه د. عبد الله البخاري بعينه!، وقال له: يا شيخ محمد وقعت في كبيرة وعليك أن تفعل كذا وكذا وكذلك عليك أن تتراجع عن كلامك في الذين تكلمت فيهم!، وهذا دليل واضح على أثر د. عبد الله البخاري على موقف

الشيخ عبيد، وما يقوم به د. عبد الله البخاري من تحريش وفتنة كان بالإمكان إخمادها في ذلك الوقت.

طبعاً رفض الشيخ محمد بن هادي هذا الشرط، ولم يعلم وقتها أنه شرط د. عبد الله البخاري، وقال الشيخ محمد للشيخ عبيد: "جزاك الله خيراً يا شيخ عبيد، ويَبْضُ الله وجهك، ما قَصَّرْتَ، خلي بيني وبينهم المحاكم"، وحاول الشيخ عبيد مع الشيخ محمد وخَوْفَهُ بالجلد والسوط وقال: "يا ولدي أخشى عليك السوط"، فلم يقبل الشيخ محمد شرطهم.

[وقصة الاتصال بين الشيخ عبيد والشيخ محمد وتدخل عبد الله البخاري في ذلك] حدَّثني بها الشيخ محمد بن هادي ود. عبد الله البخاري، وكذلك ما جاء في الصوتية المنشورة في جلسة د. عبد الله البخاري مع بعض العراقيين. وقد رأيتُ أَنَّ الكثير من الناس ومنهم عوام مقلِّدة وشباب صغار ومبتدئون في طلب العلم يخوضون في "قضية القذف" بما لا يعرفون ويتكلَّمون فيها بما يجهلون، وإنما يرددون عبارات لا ينظرون في خطورتها!، ومنهم من يتقدَّم بالحكم بين يدي القضاء!، ومنهم من يزعم أَنَّ المحكمة حكمت عليه بالقذف والجلد وانتهى الأمر!، ومنهم من يصرِّح أَنَّ محمد بن هادي قاذف فاسق بنصِّ القرآن ولو لم تحكم المحكمة!، ومنهم من يقول: الشيخ ربيع حكم عليه بأنه قاذف فاسق كاذب ونحن نقول بقوله!، وهذا الأمر من الخطورة بمكان لأنه يؤسِّس فكرة التقدم بين يدي القضاء أولاً، والتكلم باسمه في وسائل التواصل

من غير مستند رسمي ولا جهة رسمية تمثل القضاء ثانياً، ورد حكمه إذا خالف هواهم ثالثاً، وتقديم قول (العالم) على قول (القاضي) في الأحكام والحدود إذا حصل التعارض رابعاً، ومعلوم أنَّ قول العالم في هذه القضايا غير ملزم، وإنما يُلزم الطرفان - المدَّعي والمدَّعى عليه - بحكم القاضي الشرعي الذي رضا بالتحاكم إليه.

من أجل ذلك أحببتُ أن أذكر وجوهاً مُحكمة في هذه القضية يستبصر بها طالب الحق ويعرف بها حجم هذه القضية وما يتعلَّق بها من أحكام وما يُبنى عليها من آثار فيتكلَّم بعلم وعدل لا بجهل وظلم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

ذِكْرُ الْوُجُوهِ الْمُحْكَمَةِ

الوجه الأول: هل يُعدُّ قاذفاً فاسقاً كاذباً من صدر منه القذف بدافع

الغضب إذا كان ممن عُرِفَتْ عدالته واستقامت ديانته؟

صرَّح العلامة الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله في أكثر من موضع أنَّ مَنْ عُرِفَتْ عدالته وظهرت استقامته إذا صدر منه القذف فلتة أو بغضبٍ فلا تسقط عدالته ولا تُرد روايته ولا يجرح بذلك، وأنَّ أئمة الحديث على هذا القول، وذكر قصتين في ذلك.

قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله كما في [مجموع الرسائل الحديثية]:
 ((أقول: والظاهر أنه يُغْتَفَرُ لِمَنْ عُرِفَتْ عِدَالَتُهُ وَظَهَرَتْ اسْتِقَامَتُهُ مِنَ الرِّوَاةِ مَا قَدْ
 يَقَعُ مِنْهُ مِمَّا يَكُونُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ وَقَعَ فِلْتَةً، فَقَدْ حَكَى وَكَيْعَ قِصَّةً لِأَبِي حَصِينٍ عَثْمَانُ
 بْنُ عَاصِمٍ الْأَسَدِيِّ مَعَ الْأَعْمَشِ، وَفِيهَا: أَنَّ أَبَا حَصِينٍ قَذَفَ الْأَعْمَشَ فَحَلَفَ
 لِيَحْدِثَنَّهُ، فَكَلَّمَهُ فِيهِ بَنُو أَسَدٍ ... الْقِصَّةُ.

وَالْقَذْفُ كَبِيرَةٌ وَلَا سِيَّامًا لِمِثْلِ الْأَعْمَشِ، وَلَكِنْ لَمْ يَجْرَحْ أَحَدٌ أَبَا حَصِينٍ بِهَذَا،
بَلْ وَثَّقُوهُ وَأَحْسَنُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُمْ حَمَلُوا هَذَا عَلَى أَنَّهُ فِلْتَةٌ جَرَى عَلَى لِسَانِ
الرَّجُلِ عِنْدَ الْغَضَبِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَابَ فِي الْحَالِ؛ لَمَّا عُرِفَ مِنْ فَضْلِهِ وَصَلَاحِهِ
قَبْلَ ذَلِكَ وَبَعْدَ)).

وَقَالَ أَيْضًا: ((فَأَمَّا الْقَذْفُ فَلَمْ يُرَدِّ بِهِ أَبُو حَصِينٍ الْإِثْبَاتَ، وَإِنَّمَا هُوَ شَتْمٌ
جَرَّ إِلَيْهِ الْغَضَبُ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَحَدٌ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ إِلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ، بَلْ
اِحْتَجُّوا بِأَبِي حَصِينٍ وَأَطَابُوا الثَّنَاءَ عَلَيْهِ)).

أقول:

وهذه القصة وإن كان في سندها انقطاع كما ذكر المعلمي رحمه الله، لكن
 القصة ذكرها جمعٌ من أهل العلم في كتب التراجم والجرح والتعديل، والمقصود
 هنا هو تأصيل المعلمي رحمه الله الذي بناه على هذه القصة.

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله أيضاً في [الرسائل الحديثة]:
 ((ما تقرّر في الشرع أنه كبيرة إذا وقع من الإنسان فلتة؛ كمن أغضبه إنسان فتراداً
الكلام حتى قذفه على وجه الشتم: ففي الحكم بفسقه نظراً؛ لأنّ مثل هذا قد لا
 يوجب سوء ظن الناس بالمشتوم، فإنّ سامع مثل هذا قد يفهم منه الشتم فقط، لا
 أنّ الشاتم يثبت نسبة الفاحشة إلى المشتوم.

والذي يدفع الإشكال من أصله: أن يتوب ويستغفر، فعلى فرض أنها
 كبيرة فقد تاب منها، وقد تقرّر في الشرع أنّ التوبة تجب ما قبلها، وأنّ التائب من
 الذنب كمن لا ذنب له.

وعلى هذا يُحمّل ما روي عن أبي داود الطيالسي عن شعبة: أنه ذكر أبا
 الزبير محمد بن مسلم بن تدّرس، وسماعه منه، قال: "فبينا أنا جالس عنده إذ
 جاءه رجل فسأله عن مسألة فردّ عليه، فافتري عليه، فقلتُ له: يا أبا الزبير
 تفتري على رجل مسلم؟! قال: إنه أغضبني، قلتُ: ومن يغضبك تفتري عليه؟
 لا رويّ عنك شيئاً".

ذكر هذا في ترجمة أبي الزبير في "التهذيب"، لكن قال في ترجمة محمد بن
 الزبير التميمي: "وأُسند ابنُ عدي من طريق أبي داود الطيالسي قلتُ لشعبة:
 مالك لا تحدّث عن محمد بن الزبير؟! فقال: مرّ به رجلٌ فافتري عليه، فقلتُ له،
 فقال: إنه غاظني".

واتفاق القصة لكل من الرجلين: محمد بن الزبير، ومحمد بن مسلم أبي الزبير ليس بممتنع، لكن تقارب الاسمين يقرب احتمال الخطأ، والله أعلم)).

أقول:

وعلى فرض صحة القصة هذه، فجمهور أهل الحديث لم يتركوه بمجرد هذه الزلة، قال الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء] بعد أن ذكر هذه القصة: ((قلت: ما توقّف في الرواية عنه سوى شعبة!، قد روى عنه مثل أيوب ومالك)).

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله في [التنكيل]: ((أقول: ظاهر كلام الخطيب أنّ الجرح المبيّن السبب مقدّم على التعديل، بل يظهر مما تقدّم عنه في "القاعدة الخامسة" من قبول الجرح المجلّ إذا كان الجرح عارفاً بالأسباب واختلاف العلماء: أنّ الجرح إذا كان كذلك قدّم جرحه الذي لم يبيّن سببه على التعديل.

لكنّ جماعة من أهل العلم قيّدوا الجرح الذي يُقدّم على التعديل بأن يكون مفسّراً، والدليل المذكور يرشد إلى الصواب؛ فقول الجرح العارف بالأسباب والاختلاف: "ليس بعدل"، أو "فاسق"، أو "ضعيف"، أو "ليس بشيء"، أو "ليس بثقة"، هل يجب أن لا يكون إلا عن علمٍ بسببٍ موجبٍ للجرح إجماعاً؟ أو لا يحتمل أن يكون جهلاً أو غفلاً أو ترجّح عنده ما لا نوافقه عليه؟! أو ليس

في كُلِّ مذهبٍ اختلافٌ بين فقهاءه فيما يوجب الفسق؟! فإنَّ السَّبَبَ فقال
مثلاً: "قاذف"، أو قال المحدث: "كذاب"، أو "يدَّعي السماع ممن لم يسمع منه".
أفليس إذا كان المتكلم فيه راوياً قد لا يكون المتكلم قصداً الجرح وإنما هي
فلتة لسان عند ثورة غضب؟! أو كلمة قصد بها غير ظاهرها بقرينة الغضب؟!!
أو لم يختلف الناس في بعض الكلمات: أقذفُ هي أم لا؟! حتى إنَّ فقهاء المذهب
الواحد قد يختلفون في بعضها، وقد يستند الجارح إلى شيوع خبرٍ قد يكون أصله
كذبة فاجر أو قرينة واهية كما في قصة الإفك؟!، وقد يستند المحدث إلى خبر
واحد يراه ثقة وهو عند غيره غير ثقة.

أو ليس قد بيني المحدثُ كلمة "كذاب" أو "يضع الحديث" أو "يدَّعي
السماع ممن لم يسمع منه" على اجتهدٍ يحتملُ الخطأ؟!
فإن فصل الجارح القذف؛ أفليس قد يكون القذفُ لمستحقه؟ أو ليس قد
يكون فلتة لسانٍ عند ثورة غضب: كما وقع من محمد بن الزبير أو من أبي الزبير
محمد بن مسلم بن تدرس على ما رواه أبو داود الطيالسي عن شعبة، وكما وقع
من أبي حصين عثمان بن عاصم فيما ذكره وكيع؛ وإن كانت الحكاية منقطعة؟.
إذا تدبَّرت هذا: علمت أنه لا يستقيم ما استدللَّ به الخطيبُ إلا حيث
يكون الجرحُ مبيناً مفسراً مثبتاً مشروحاً بحيث لا يظهر دفعه إلا بنسبة الجارح إلى
تعمد الكذب، ويظهر أنَّ المعدل لو وقف عليه لما عدلَّ، فما كان هكذا فلا ريب

أَنَّ العمل فيه على الجرح وإنْ كثر المعدّلون، وأما ما دون ذلك فعلى ما تقدم في القضية الأولى)).

أقول:

من تأمل في كلام العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله عرف أنَّ جرح العالم السلفي الذي ثبتت عدالته وعُرفت ديانته بمجرد القذف دون النظر إلى دوافعه وأسبابه وحقيقته ليس على طريقة أئمة الحديث.

وفي قصة قذف الخليفة المتوكل رحمه الله -الذي نصر السنة في فتنة خلق القرآن- لإسماعيل بن عُلَيَّة رحمه الله -الذي صدرت منه لفظةٌ فُهِمَ منها أنه يقول بخلق القرآن- في أمه؛ دليل آخر على أنَّ أهل العلم لا يعدُّون قاذفاً من صدر منه القذف بدافع الغضب أو بدافع الغيرة على الدين والحمية على نصرة السنة.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله كما في [مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ١٦٢-١٦٣)] و[الدرر السنية (٨/ ٣٧١)] في دفاعه عن العلامة حمد بن عتيق رحمه الله لما زلَّ في عبارة تفيد تكفير ابن عجلان؛ فاعترض عليه البعض ونال من عرضه بسبب ذلك: ((فيجب حماية عرض من قام لله، وسعى في نصر دينه الذي شرعه وارتضاه، وترك الالتفات إلى زلَّاته، والاعتراض على عباراته؛ فمحبة الله والغيرة لدينه ونصرة كتابه ورسوله مرتبةٌ عِلِيَّةٌ محبوبةٌ لله مرضيةٌ يُغْتَفَرُ فيها العظيمُ من الذنوب، ولا يُنْظَرُ معها إلى تلك

الاعتراضات الواهية، والمناقشات التي تَفُتُّ في عَضِدِ الداعي إلى الله، والملمتمس لرضاه.

وَهَبُهُ كَمَا قِيلَ، فَالْأَمْرُ سَهْلٌ فِي جَنْبِ تِلْكَ الْحَسَنَاتِ: "وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ".

فَلْيَصْنَعْ الرِّكْبَ مَا شَاءُوا لِأَنْفُسِهِمْ ** هُمْ أَهْلُ بَدْرٍ فَلَا يَخْشَوْنَ مِنْ حَرْجٍ وَلَمَّا قَالَ الْمُتَوَكِّلُ لِابْنِ الزِّيَّاتِ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ، وَقَذَفَ أُمَّهُ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: "أَرْجُو أَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لَهُ"، نَظَرًا إِلَى حَسَنِ قَصْدِهِ فِي نَصْرِ السَّنَةِ وَقَمْعِ الْبِدْعَةِ، وَلَمَّا قَالَ عُمَرُ لِحَاطِبٍ مَا قَالَ وَنَسَبَهُ إِلَى النِّفَاقِ: لَمْ يَعْنِفْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَهُ أَنَّ هُنَاكَ مَانِعًا)).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي [سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ]: ((قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: بَلَّغَنِي أَنَّهُ أُدْخِلَ عَلَى الْأَمِينِ، فَلَمَّا رَأَاهُ زَحَفَ، وَجَعَلَ يَقُولُ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ تَتَكَلَّمُ فِي الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ إِسْمَاعِيلُ يَقُولُ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ زَلَّةً مِنْ عَالَمٍ، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: إِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ - يَعْنِي: الْأَمِينُ - فَبِهَا، ثُمَّ قَالَ أَحْمَدُ: وَإِسْمَاعِيلُ ثَبَتَ)).

وَقَالَ: ((قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: إِنِّي لِأَرْجُو أَنْ يَرْحَمَ اللَّهُ الْأَمِينَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى ابْنِ عَلِيَّةٍ، فَإِنَّهُ أُدْخِلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا ابْنَ الْفَاعِلَةِ أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ مَخْلُوقٌ؟. قُلْتُ: وَلَمْ يَصْرَحْ بِذَلِكَ ابْنُ عَلِيَّةٍ حَاشَاهُ، بَلْ قَالَ عِبَارَةً تُلْزِمُهُ بَعْضُ ذَلِكَ)).

وقال الشيخ ربيع بن هادي حفظه الله كما في [الذريعة (١ / ٣٥٤)]: ((هذا دخل عليه ابن عُلَية فكان يزحف إليه، يقول: يا ابن الفاعلة أتقول كذا وكذا؟! غَيْرَةً عَلَى السَّنة، وهو يعتذر يا أمير المؤمنين والله تبتُّ، والله رجعتُ يا أمير المؤمنين)).

أقول:

فكلمة "يا ابن الفاعلة" هي قذف لأمه، ومع هذا اعتذر له الإمام أحمد والشيخ عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ ربيع، ونظروا إلى نصرته للسنّة أيام محنة خلق القرآن وغيرته عليها، ولم يروه قاذفاً، ولا أنزلوا عليه آيات القذف!، فتأمل هذا.

فقد يقوم الرجل مقاماً ينصر فيه السنّة وأهلها ويقمع فيه البدعة وأهلها أو يتكلّم في بيان الحق بشدة وغيرة وحمية للدين والسنّة فتقع منه الزلّة في قذف شخص أو شتمه أو لعنه أو وصفه بوصف يلزم منه تكفيره دون أن يقصد ذلك بدافع الغضب على ما فعله هذا المتكلّم فيه من فعل منكر أو غير ذلك من الأسباب، فلا ينبغي والحالة هذه أن نسارع في جرح هذا الرجل بهذه الفلّة، بل إذا كان من أهل الديانة والعدل والاستقامة وكان من أهل الحق الذين يجاهدون في نصرة السنّة وأهلها ومعاداة البدعة وأهلها الذين يصدعون بالحق لا يخافون لومة لائم، فمثل هذا الرجل يُغتفر له ما لا يُغتفر لغيره، ولا يُلتفت إلى زلته في

مقابل جهاده ومكانته، ولا يُجرح بهذه وإن كنا نُخطئُ بها، والشيخ محمد بن هادي حفظه الله من هذا الصنف.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح]: ((وقد ألف الشيخ محمد بن هادي المدخلي كتاباً سماه "الإقناع بما جاء عن أئمة الدعوة من الأقوال في الاتباع" جمع فيه من أقوال أئمة الدعوة السلفية النجدية، جمعه للرد على دعوة حدادية ماكرة تدعو إلى التقليد وتتمسح بأئمة الدعوة وتدّعي أنهم مقلدة، فجاء هذا الكتاب وما تضمنه صواعق على الحدادية، ولا يزال هو وأمثاله صواعق على دعاة الحدادية الجديدة، فمن شاء فليرجع إلى هذا الكتاب ليظهر له بطلان دعاوى الحدادية)).

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله: ((وأما طعنهم في الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، أشهد الله ومن حضرني وإياكم من ملائكته الكرام وأشهدكم أنه علامة، والله إنه علامة وفقه وصاحب سنة، والله إنني أفيدُ منه، وهو يعد في أبنائي بالنسبة لكبر السن، وما ذنبه إلا أنه ردّ على ذوي مخالفات لا يجوز السكوت عليها فلن يرضوا عليه أبداً)).

وسُئل د. عبد الله البخاري: ما نصيحتكم فيمن يطعن في الشيخ محمد بن هادي وفقه الله، وماذا تعرفون عنه حفظه الله وحفظكم؟

فكان جوابه: ((أقول -بارك الله فيكم- غير مرة تكلمنا أن من طرائق أهل الأهواء والبدع الوقوعة في علماء السنة وأهل السنة، والنبي صلى الله عليه وآله

وسلم أخبر أنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وأنَّ الحافظ العلامة الشاطبي رحمه الله ذكر في الاعتصام أنَّ من طرائق أهل الأهواء .. قال: وربما قَبَّحُوا فتاوى العلماء في أسمع العامة لينفِّروهم من السنة وأهلها ونحو ذلك.

أما ما يتعلق فيمن يطعن في أخينا الشيخ محمد بن هادي وفقه الله؛ فهذا الذي يطعن، يطعن ويتكلَّم فيه بكلام أهل البدع والأهواء، فالكلام واضح أنه كلام مردود ساقط لا قيمة له، إن كان يرد على الشيخ محمد بن هادي بعلم وعدل في أمر وقع، في خطأ علمي، وأظهره، فالعلم رحم بين أهله، فهو من أهل العلم وفقه الله يصيب ويخطئ ويعرف ويجهل، وهكذا، هذا سنة العلماء، وهذا المقرَّر في كل أهل العلم، إذا كنَّا نعتقد أنَّ الإمام أحمد رحمه الله والبخاري وغيرهم من أئمة السنة يصيب ويخطئ وأنه قد يعرف ويجهل، فكذلك من باب أولى المعاصرين، وكذلك من باب أولى علماء هذا العصر ومن قبل ومن بعد، واضح.

لكن الحقيقة لما كانت مواقف الشيخ وفقه الله مواقف يعني: جليلة وظاهرة وفيها مباينة لأهل البدع ونصرة للسنة وأهلها وردود على أهل الأهواء، ضاقت نفوسهم ذرعاً من تلك المواقف، فَبَدَوْا يشنَّعون، وكما قيل: "الشيء من معدنه لا يستغرب"، فانظر إلى هذا المتكلَّم، ما هي بواعثه؟ ومن ماذا خرج؟ ومن أي جهة خرج؟ نعوذ بالله من هذا.



أما ما نعرفه عنه: فنعرف أنه من إخواننا السلفيين، ومن طلاب العلم الموثوقين، وأهل العلم قد أثنوا عليه ثناءً عاطراً، نسأل الله لنا وله التوفيق والسداد في الدنيا والآخرة، وأعلم أنه يكره مثل هذا الكلام، ولا مزيد على هذا)).

وهذا عرفات المحمدي نفسه قال عنه قبل هذه الفتنة: ((كتب أحدُ الكذابين كتابة باسمي وفيها طعونات في شيخنا العلامة محمد بن هادي المدخلي، ونشرها الكذوب، وكل ما فيها كذب ظاهر، ولما رأى هذا المريض تلاحم السلفيين أراد بعقله الضعيف ودينه الخفيف أن يحدث فجوة بهذا الأسلوب العاري عن كل خصلة حميدة وخلق حسن.

فالشيخ العلامة محمد بن هادي حفظه الله ورعاه أحرق حزب المميعة وحزب الغلاة بمنهجه السلفي الأثري، فلجأوا لهذه الأساليب المخزية التي خفيت على صناديد المبتدعة وأهل الضلال. كتبه/ عرفات بن حسن المحمدي ليلة الجمعة ١٨ / ٨ / ١٤٣٦ هـ)).

وعدَّ الشيخ زيد المدخلي رحمه الله الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله من "حملة الجرح والتعديل" كما في "الأجوبة الأثرية على الأسئلة المنهجية"، وكذلك ذكره الشيخ أحمد النجمي رحمه الله من "علماء الجرح والتعديل" في جواب سؤال منشور.

فمثله تغتفر له الزلَّة والهفوة ما لا يُغتفر لغيره.



الوجه الثاني: أَنَّ القاذف هو الذي يغلب عليه الكذب والفجور في القذف

من أهل النفاق والفسق والإجرام

شهد الصحابي أبو بكرة الثقفي رضي الله عنه بالزنا على الصحابي المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في مجلس أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه، وشهد معه اثنان آخران، وتردد الثالث، فأقام عمر رضي الله عنه الحدَّ على الثلاثة وأطلق سراح الرابع، ثم طلب التوبة منهم، فتاب اثنان، ولم يتب أبو بكرة رضي الله عنه حتى مات، وتبيَّن أنه اجتهد فأخطأ، لأنه ظنَّ أَنَّ المرأة أجنبية، وظهر أَنَّ المغيرة تزوجها ولم يعلم به أبو بكرة رضي الله عنهم جميعاً.

وقد كتب محمد سليمان الأشقر كتابة يصف فيها أبا بكرة بأنه فاسق كاذب!، وساقط العدالة ومردود الرواية!، وأنزل عليه آيات القذف!، وأنَّ رواياته في صحيح البخاري وغيره لا تقبل!، فردَّ عليه الشيخان الشيخ عبدالمحسن العباد والشيخ ربيع بن هادي حفظهما الله، ودافعا عن أبي بكرة رضي الله عنه وردَّا هذه الطعونات، ونقلوا إجماع الأمة على تلقي ما في الصحيحين بالقبول ومنها مرويات أبي بكرة.

ومما قاله الشيخ ربيع في رده المسمى [الذب عن الصحابي الجليل أبي بكرة وعن مروياته]: ((وحال أبي بكرة غير حالة هؤلاء المنافقين ومن يشابههم في الفجور والكذب)).

وقال: ((من أهم أسباب قبول رواية الصحابي الكبير أبي بكره رضي الله عنه والإجماع على قبولها: ما عُرف من صدقه في صحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وما عُرف من عبادته وزهده ونصحه للإسلام والمسلمين، وأنه بهذه الصفات وغيرها ليس من (الكذابين) و(الفاسقين)، ولكل عموم تخصيص، ولكل قاعدة شواذ كما يقال... يعني: أنَّ أبا بكره فقيه مجتهد وقد خالف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب في هذا الشرط، فمال المسلمون إلى رأي أبي بكره لما علموا من الفرق بينه وبين (القاذفين) (الكاذبين) من الفساق والمنافقين والمجرمين الذين يغلب عليهم الكذب والفجور في القذف، فقوله تعالى: "فأولئك هم الكاذبون"، "وأولئك هم الفاسقون"، ينزل على الغالب، والغالب إنما يكون القذف من هذه الأصناف.

ومن هذا المنطلق: أطبق علماء الإسلام من خيار التابعين فمن بعدهم من علماء الأمة وفضلائها وفقهائها على قبول رواية هذا الصحابي الجليل؛ الذي لا أعلم أحداً من الأمة رماه بـ (الكذب) و (الفسق) ودعا إلى رفض مروياته سوى محمد الأشقر)).

فهنا الشيخ ربيع حفظه الله جعل من يغلب عليهم النفاق والكذب والفجور في القذف هم الذين ينطبق عليهم وصف القاذف وتنزل عليهم آيات القذف، لا من وقع منه القذف اجتهداً أو سبق لسان أو بدافع الغضب أو بدافع الغيرة، والذي نعتقه -ويعتقه كلُّ سلفي صادق قبل أن تحدث هذه الفتنة- أنَّ

الشيخ محمد بن هادي ليس من هذا الصنف قطعاً، فكيف تُنزل عليه آيات القذف وأحكامه؟!

الوجه الثالث: هل الرجل المذدوف في هذه القضية ينطبق عليه وصف (الإحصان)؟

الفقهاء بيّنوا في "كتاب القذف" أنّ غير المحصن لا يُحدّ قاذفه وإنما يُعزّر، واختلفوا في وصف الإحصان المعتبر هل هو (العفة من الزنا)؟ أم شرطه أن لا يكون معلناً بالفجور والفساد؟

وهل الزاني إذا تاب وحسنت توبته يبقى محصناً أم يزول عنه الإحصان؟
ومعنى "الإحصان":

قال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في [أضواء البيان]: ((اعلم أولاً: أنّ لفظ "المحصنات" أُطلق في القرآن ثلاثة إطلاقات:

الأول: المحصنات العفائف؛ ومنه قوله تعالى: "محصنات غير مسافحات" أي: عفائف غير زانيات.

الثاني: المحصنات الحرائر؛ ومنه قوله تعالى: "فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب" أي: على الإماء نصف ما على الحرائر من الجلد.

الثالث: أن يراد بالإحصان الزوج، ومنه على التحقيق قوله تعالى: "فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة" الآية، أي: فإذا تزوجن، وقول من قال من العلماء: إنّ

المراد بالإحصان في قوله: "فإذا أحصن" الإسلام!، خلاف الظاهر من سياق الآية؛ لأنَّ سياق الآية في الفتيات المؤمنات حيث قال: "ومن لم يستطع منكم طولا" الآية)).

وشرائط الإحصان:

قال ابن قدامة في [المغني]: ((وشرائط الإحصان الذي يجب الحد بقذف صاحبه خمسة: العقل، والحرية، والإسلام، والعفة عن الزنا، وأن يكون كبيراً يجمع مثله، وبه يقول جماعة العلماء قديماً وحديثاً)).

فقوله تعالى: "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" المحصنات هنا يُراد به العفائف، وبهذا نعرف أنَّ الإحصان في "باب حد القذف" يراد به العفاف، وفي "باب حد الزنا" يراد به الزواج أو الحرية بحسب السياق.

وهل المراد بـ (العفة) هنا مطلق العفاف من فعل الفجور والفساد أم العفة من فعل الزنا على وجه التعيين؟

فيه خلاف بين الفقهاء.

ولو تأملنا في قوله تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ" وكذلك في حديث "اجتنبوا السبع الموبقات... ومنها: وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات"، نلاحظ أنَّ

(الإحصان) عُطِفَ عليه وصف آخر وهو (الغفلة) أي: (المحصنات الغافلات).

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [مذكرة الحديث النبوي في العقيدة والاتباع]: ((وسابعة الموبقات: قذف المحصنات الغافلات المؤمنات ورميهن بالزنا ونسبتهن إلى الفواحش؛ إنها لجريمة عظيمة أن تعمد إلى امرأة كريمة متمتعة بالحصانة والعفة بعيدة عن الريبة ولا تخطر بقلبها الفاحشة فتقذفها بالزنا وترميها الفاحشة)).

وقال القرافي المالكي في [الذخيرة]: ((تنبيه: ينبغي أن يزداد في شروط المقذوف أن يكون معروفاً، فإنَّ "المجهول" لا يُجد له، لكن تُرك لأن تلك الشروط لا تعلم إلا في معروف، وكون الإحصان لا يعود بعد العدالة [قال قبله: ومتى سقط الإحصان بالزنا مرة لم يعد بالعدالة بعده] نقله صاحب النوادر وغيره، ومستنده: أنَّ المراد بـ "العفاف" العفاف المطلق؛ بدليل قوله تعالى "الغافلات" أي: اللاتي لم يخطر لهن الفساد ولا يشعرن به قط، فتحمل الآية الأخرى على هذه؛ لأنها مطلقة وتلك مقيدة، وهي قوله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء"، وهذا قد شهر بالزنا وفعله، فلا يكون ممن يجد له، والأصل عدم الحد، بل يؤدَّب على القاعدة، وأصل هذا الباب: قوله تعالى: "إنَّ الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم").



وقال قبل ذلك: ((وفي الجواهر: يحد "المحصن": وهو الذي اجتمعت شروطه، منها العفة، ومعناها: أن لا يكون معروفاً بالقيان ومواضع الفساد والزنا، ولا يسقط الحد كونه معروفاً بالظلم والغصب والسرقة وشرب الخمر وأكل الربا، ويسقط الإحصان كل وطء يوجب الحد)).

وقال العلامة ابن قدامة رحمه الله في [الكافي]: ((أن يكون المقدوف محصناً لقول الله تعالى: "والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة"، مفهومه: لا يُجلد بقذف غير المحصن، والمحصن: هو الحر المسلم العاقل العفيف عن الزنا الذي يجامع مثله، فلا يجب الحد على قاذف الكافر، والمملوك، والفاجر؛ لأنَّ حرمتهم ناقصة، فلم تنتهض لإيجاب الحد)).

وقال العلامة ابن مفلح رحمه الله في كتابه [الفروع]: ((والمحصن: الحر المسلم العاقل الذي يجامع مثله العفيف عن الزنا.

وقيل: ووطء لا يحد به؛ لملك أو شبهة.

وقيل: يجب البحث عن باطن عفة.

وفي المبهج: لا مبتدع.

وفي الإيضاح: لا فاسق ظهر فسقه.

وفي الانتصار: لا يحد بقذف فاسق)).



وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع (١٥ / ٣٥١)]: ((ولو كان المقذوف غير محصن، مثل: أن يكون مشهوراً بالفاحشة، لم يجد قاذفه حدّ القذف، ولم يجد هو حدّ الزنا لمجرد الاستفاضة، وإن كان يعاقب كل منهما دون الحد)).

وقال في [المجموع (٢٨ / ٣٨٢)]: ((وإنما يجب حد القذف إذا كان المقذوف محصناً، وهو المسلم الحر العفيف، فأما المشهور بالفجور فلا يجد قاذفه، وكذلك الكافر والرقيق، لكن يُعزّر القاذف)).

أقول:

وأبو أيوب الهولندي قد ثبت بالمقطع المرئي وصور الكاميرا أنه يتحرش ببعض النساء بالتقبيل والضم والمداعبة ويطلب منهنّ فعل الفاحشة في خلوة وفي غرفة دعارة!، وكان يصوّر نفسه بنفسه!، والرجل شهد عليه جمع من السلفيين الهولنديين بأنه فاسق وفاجر، وساقط العدالة، ويحلف بالله كذباً، وشهد عليه بعض القرييين منه بأنه معروف برقية النساء في هولندا، وله مع النساء مشاكل كثيرة كالتحرش ونحوه، وأنه كثير الزواج والطلاق بسبب ذلك، وشهد عليه جمعٌ من الشهود أمام المحكمة في المدينة النبوية بأنه اعترف أمامهم بأنه وقع في الفاحشة في الماضي.

فهل مثل هذا يُعَدُّ عَفِيفاً غَافِلاً؟!

وهل يُحَدُّ قَازِفُهُ؟!

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [الشرح الممتع (٦/ ١٦٧)]: ((وقال في غير المحصن: "يوجب التعزير"، فلو كان القاذف حراً والمقذوف عبداً يُعزَّر، ولو قذف كافراً ولو ذمياً يُعزَّر، ولو قذف شخصاً متَّهماً بالزنا يُعزَّر، فلا يقام عليه الحد، لأنه ليس بعفيف)).

بل لو تاب المقذوف من الزنا وحسنت توبته فلا يكون محصناً ولا يُحَدُّ قَازِفُهُ أيضاً، وإنما يُعزَّر.

قال السيوطي في [تدريب الراوي]: ((ذكروا في باب اللعان: أن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً، ولا يُحَدُّ قَازِفُهُ بعد ذلك؛ لبقاء ثلثة عرضه، فهذا نظير أن الكاذب [أي في الحديث النبوي] لا يقبل خبره أبداً)).

وقال الإمام البغوي في [شرح السنة/ باب اللعان]: ((وإن كان المقذوف غير محصن، فعلى قَازِفِهِ التعزير، وشرائط الإحصان خمسة: الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والعِفَّةُ من الزنى، حتى إنَّ من زنى في أول بلوغه مرة ثم تاب وحسنت حالته وامتد عمره فقذفه قاذف لا حدَّ عليه)).

ونقل الشيخ صديق حسن خان رحمه الله في [الروضة الندية] كلام الإمام البغوي رحمه الله وعقَّب عليه بقوله: ((وعلى هذا أهل العلم)).



وقال العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في [أضواء البيان]: ((اعلم أنَّ من رمى رجلاً قد ثبت عليه الزنى سابقاً، أو امرأة قد ثبت عليها الزنى سابقاً، ببينة أو إقرار، فلا حدَّ عليه؛ لأنه صادق، ولأنَّ إحصان المقذوف قد زال بالزنى، ويدلُّ لهذا مفهوم المخالفة في قوله: "والذين يرمون المحصنات" الآية، فهو يدلُّ بمفهومه أنَّ من رمى غير محصنة لا حد عليه، وهو كذلك، ولكنه يلزم تعزيره؛ لأنه رماه بفاحشة ولم يشبتها، ولا يترك عرض من ثبت عليه الزنى سابقاً مباحاً لكل من شاء أن يرميه بالزنى دون عقوبة رادعة كما ترى)).

أقول:

ومعلوم أنَّ الزنا إنما يثبت على الرجل إذا شهد عليه أربعة رأوه يزني بامرأة مُحَرَّمَةٍ عليه، أو يثبت بإقرار الزاني واعترافه على نفسه بالزنا، أو يثبت بالحمل من غير زواج ولا ملك يمين أو إذا كان بما دون ستة أشهر.

قال أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه وهو على المنبر: ((وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ: إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْإِعْتِرَافُ)) متفق عليه.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [الشرح الممتع]: ((قوله: «الثَّالِثُ: ثُبُوتُ الزَّنا، وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقْرَبَهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ...»،



فالأول: الإقرار، والثاني: البينة "الشهود"، والقول الراجح: أَنَّ لثبوت الزنا ثلاثة طرق هذان الطريقتان، والثالث الحمل وسيأتي إن شاء الله البحث فيه.
أما الإقرار: فدليله قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ"، والشهادة على النفس هي الإقرار، فأمر الله عز وجل الإنسان أن يقر بما عليه، ولو كان على نفسه.
ودليله من السنة: أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم رجم بالإقرار وجلد بالإقرار.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ولم يثبت الزنا بطريق الشهادة من فجر الإسلام إلى وقته، وإنما ثبت بطريق الإقرار؛ لأنَّ الشهادة صعبة، كما سيتبين إن شاء الله.

وأما المعنى: فلأنَّ الإنسان لا يمكن أن يقر على نفسه بما يدنس عرضه ويوجب عقوبته إلا والأمر كذلك.

فثبوت الزنا بالإقرار له أدلة ثلاثة: الكتاب، والسنة، والنظر الصحيح)).
ولو أقرَّ الرجل على نفسه بالزنا ثم رجع عن ذلك، فقد اختلف أهل الفقه في قبول رجوعه وإقامة الحد عليه، فمنهم من قبل رجوعه مطلقاً وأوجب إيقاف الحد عليه، ومنهم من لم يقبل رجوعه مطلقاً وأوجب إقامة الحد عليه ولو رجع عن إقراره، ومنهم من فصل وفرّق بين من جاء تائباً يريد أن يتطهر بإقامة الحد عليه فأقرّ فلما رأى شدة العقوبة أو أحسَّ بها رجع أو هرب: فهذا لا يقام عليه

الحد حتى يستفصل منه ويُستثبت، ولعله يريد أن يتوب بينه وبين ربه عز وجل فيترك، وهذا لا يُعدُّ قبولاً لرجوعه، وإن جاء مكذباً نفسه بعد إقراره بالزنا مُفصَّلاً مختاراً ولم تكن له شبهة ولا عذر فهذا يقام عليه الحد ولا يُقبل رجوعه في هذه الحالة.

ومدار هذا الخلاف الآثار التي وردت في درء الحدود بالشبهات وبقدر الاستطاعة، وهي ضعيفة لا تخلو أسانيداً من مقال، وكذلك مدار الخلاف على ما جاء في قصة ماعز رضي الله عنه كما في مصنف ابن أبي شيبة وغيره لما هرب بعد أن شرعوا بإقامة الحد عليه، فقال صلى الله عليه وسلم: «هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه»، وفي بعض الروايات ما يُفهم منه أنه هرب رضي الله عنه إلى مكان آخر فيه حجارة أكبر تفي بالغرض، ويمكن مراجعة كتاب "الرجوع عن الإقرار"، فقد فصل القول في هذه المسألة د. عبد الله الركبان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [السياسة الشرعية]: ((ولا يقام عليه الحد حتى يشهد عليه أربعة شهداء، أو يشهد على نفسه أربع شهادات عند كثير من العلماء أو أكثرهم، ومنهم من يكتفي بشهادته على نفسه مرة واحدة. ولو أقر على نفسه ثم رجع؛ فمنهم من يقول: يسقط عنه الحد، ومنهم من يقول: لا يسقط)).

علّق الشيخ ابن عثيمين رحمه الله على كلامه فقال: ((وإذا أقرّ ثم رجع، فمنهم من يقول: يسقط عنه الحد، ومنهم من يقول: لا يسقط، لا سيما إذا

وصف الجريمة بأن قال: فعلتُ كذا دخلتُ البيت واتصلتُ بالمرأة وذكر وصفاً تاماً، فإنَّ الصحيح أنه لا يقبل رجوعه، نعم لو فُرِضَ أنَّ هناك شبهة بأن كان مجبراً على الإقرار فحينئذ لا نعمل بإقراره أصلاً، فلا نقول: إنه رجع، لكن نقول: لا يُقبل إقراره؛ لأنه لا بدَّ أن نتأكد أنَّ الإقرار صادرٌ عن اختيار)).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [الشرح الممتع]: ((أما لو قال: ما زنيْتُ، فلا يقبل؛ لأنَّ هذا الرجل يريد أن يدفع عن نفسه وصفاً ثبت عليه بإقراره، ولو أننا قلنا بقبول رجوع الجاني عن إقراره لما أُقيم حدٌّ في الدنيا؛ لأنَّ كل من يعرف أنه سيحد ربما يرجع، إلا أن يشاء الله، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في الفتاوى، فكلُّ إنسان يخشى من العقوبة، وكان في الأول عنده عزم أن يطهر نفسه بالعقوبة ولكن تأخر فسيقول: ما حصل منه هذا الشيء، فهناك فرق بين الرجوع عن الإقرار، والرجوع عن طلب إقامة الحد، وهو ظاهر جداً)).

وقال: ((وأما قولهم: إنَّ المعنى يقتضيه؛ فكيف نقيم الحد على رجل يصرخ بأعلى صوته: إنه ما فعل؟! فنقول: نحن ما جنينا عليه، نحن أقمنا عليه الحد باعترافه، وكونه يكذب في الرجوع أقرب من كونه يكذب في الإقرار؛ لأنه بعيد أن يقر الإنسان على نفسه أنه زنا وهو ما زنا، لكن قريب أن يرجع عن إقراره إذا رأى أنه سيقام عليه الحد وهو قد اعترف)).

وهذا إذا كان الإقرار بنفسه على نفسه، فأما لو قامت البينة، فالأمر يختلف، قال الدسوقي في [حاشيته على الشرح الكبير]: ((اعْلَمْ أَنَّ سُقُوطَ الْحَدِّ بِالْهُرُوبِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا كَانَ ثُبُوتُ الزَّانَا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ، أَمَّا لَوْ كَانَ ثُبُوتُهُ بِبَيِّنَةٍ أَوْ حَمْلٍ: فَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِهُرُوبِهِ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ ذِكْرِهِمَا بَعْدُ)).

وبهذا نعرف أنَّ رجوع الزاني عن إقراره لا يقبل على وجه الإطلاق فضلاً أن يُقبل رجوعه بتكذيب نفسه أو بعد قيام البينة على زناه، وهذا يؤكِّد خطأ ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله في جلسته مع المغاربة أنَّ للزاني أن يرجع في إقراره ويقبل منه ذلك إجماعاً.

ثم لو أقرَّ على نفسه بالزنا لشخص فقذفه، ثم رجع عن الإقرار بعد ذلك، فلا يقام على القاذف الحد، قال الدسوقي المالكي في [المصدر السابق]: ((وَإِذَا أَقَرَّ شَخْصٌ بِالزَّانَا، فَقَذَفَهُ آخَرُ، ثُمَّ رَجَعَ: لَمْ يُحَدَّ قَاضِيُهُ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَذَفَهُ بَعْدَ رُجُوعِهِ فِيْحَدُّ)).

ولو كان إقرار الزاني خارج مجلس القضاء فهو معتبر كما هو مذهب جمهور الفقهاء خلافاً للأحناف، لكن بشرط أن يشهد عليه أربعة عند الحنابلة، واثنان عند المالكية والشافعية.

وقد شهد جمعٌ من الشهود الثقات على أبي أيوب الهولندي أنه أقر على نفسه بالزنا قديماً، وحضروا إلى المحكمة في المدينة النبوية وشهدوا بذلك، لكنَّ أبا أيوب كذَّبهم وأنكر إقراره بالزنا على نفسه، وكذَّب البينة وهو المقطع المصوَّر

المنشور في الجلسات الأولى من المحكمة، ثم رجع وأقرَّ بهذا المقطع لما لم يجد سبيلاً لدفعه.

فكونه رجع عن إقراره وكذَّب نفسه أو أنكره أو كذَّب الشهود الذين أقر أمامهم فهذه مسألة خلافية بين الفقهاء، هل يعتمد إقراره أم رجوعه؟ لكن لا يجد قاذفه ولا من شهد عليه بالزنا قبل ذلك، فافهم هذا جيداً.

الوجه الرابع: أنَّ ألفاظ القذف منها الصريح ومنها الكناية، ولا يوجد في الشرع المنزَّل تحديد هذا من هذا، وقد قال بعض أهل العلم أنَّ المرجع فيه إلى عرف الناس السائد في بلد القاذف أو نية المتكلِّم وقصده

قال الإمام محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في [أضواء البيان] بعد أن ذكر مسألة القذف بنفي الرجل عن أبيه أو قبيلته: ((وإذا عرفت أقوال أهل العلم في هذا، فاعلم أنَّ المسألة ليست فيها نصوص من الوحي!، والظاهر: أنَّ ما احتمل غير القذف من ذلك لا يُحدُّ صاحبه؛ لأنَّ الحدود تدرأ بالشبهات، واحتمال الكلام غير القذف لا يقل عن شبهة قوية)).

وقال رحمه الله أيضاً: ((اعلم أنَّ الظاهر اشتراط التصريح بموجب الحد الذي هو "الزنى" تصريحاً ينفي كل احتمال؛ لأنَّ بعض الناس قد يطلق "اسم الزنى" على ما ليس موجباً للحد!، ويدلُّ لهذا قوله صلى الله عليه وسلم لما عزر - لما قال: إنه زنى - «لعلك قبَّلت أو غمزت أو نظرت»؟)).

وذكر رحمه الله في [أضواء البيان] مذاهب الفقهاء في [الألفاظ التي يُحدّ فيها، والتي يُعزّر فيها ولا يُحدّ] ثم قال: ((الذي يظهر أنّ التحقيق في جميع الألفاظ المذكورة التي ذكرنا كلام العلماء فيها؛ أنها تتبع العرف الجاري في البلد الذي قيلت فيه)).

وقال القرافي في [الذخيرة ص ٩٦-٩٧]: ((تنبيه/ ضَبُطُ هذا الباب: الاشتهار العرفية أو القرائن الحالية، فمتى فُقِدَ: احلف، أو وُجِدَ أحدهما: حُدَّ، وإن انتقل العرف فيقال: الأصل الحد، ويختلف ذلك بحسب الأعصار والأمصار)).

وقال صاحب [الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني]: ((ولا يجوز للمفتي أن يُفتي بمجرد المسطر في الكتب، بل يجب عليه السؤال، لأنّ الأحكام المبنية على الألفاظ العرفية يتغيّر فيها الحكم بتغيّر العرف؛ كما نصّ عليه القرافي وغيره)).

وقال أحمد الصاوي في [بُلْغَةُ السالك لأقرب المسالك] بعد أن ذكر ألفاظ القذف ومنها: ((فاجرة، وعاهرة)، لكن العرف الآن لا يدلّ فيها على الزنا!، فيحمل على وجود قرينة)).

وقال صاحب [منح الجليل شرح مختصر خليل]: ((و"عاهرة، وفاجرة" إذا جرى العرف بقصرها على الزانية، وإلا فلا حدّ فيه؛ كما يأتي للمصنف)).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [الشرح الممتع] باب القذف: ((قوله: «وكنايته: يا قَحْبَة» هذه كناية؛ لأنَّ "القحبة" تطلق على المرأة العجوز، وتطلق على الكُحَّة: السعال، يقال: فيك قحبة، أي: كُحَّة، ومنه سُميت الزانية قحبة؛ لأنها تكحك تشير إلى نفسها، والعياذ بالله، فهذا سبب تسميتها قحبة، وهي عند الفقهاء كناية، لكن في عرفنا صريحة جداً)).

ولما قال الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رحمه الله في كتابه [دليل الطالب]: ((وصريح القذف: يا منيوك يا منيوك يا زاني يا عاهر يا لوطي "ولست ولد فلان" فقدفُ لأمه، وكنايته: زنت يداك أو رجلاك أو يدك أو رجلك أو بدنك، يا مخنث يا قحبة يا فاجرة يا خبيثة، أو يقول لزوجته شخص: فضحت زوجك وغطيت رأسه وجعلت له قروناً وعلقت عليه أولاداً من غيره وأفسدت فراشه؛ فإن أراد بهذه الألفاظ حقيقة الزنا حُدد وإلا عُرِّر)).

علق أ. د. سعد بن تركي الحثلاثان [أستاذ الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية] في كتابه [السلسيل في شرح الدليل ج ٨ ص ١٧٠، والكتاب بتقديم سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ]: ((لفظ "المنيوك والمنيوك والزاني" صريحة في الزنا قديماً وحديثاً، لكن "يا عاهر" ليس بصريح في الزنا في عرف الناس حالياً، فقد يراد به طويل اللسان، وقد يراد به الزاني، ولذا فالأقرب فيه: أنه كناية)).

وقد أخرج ابن حزم رحمه الله في [المحلّى] بسنده عن مكحول: أنَّ معاذ بن جبل وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قالا جميعاً: ((ليس يُحَدُّ إلا في الكلمة التي لها مصرف وليس لها إلا وجه واحد)).

ولفظه (عاهر) من الألفاظ المحتملة عند بعض أهل العلم:
قال الماوردي رحمه الله في [الحاوي الكبير]: ((فَأَمَّا إِذَا قَالَ: "يَا عَاهِرُ" فَقَدْ ذَكَرْنَا فِيهِ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَكُونُ قَذْفًا صَرِيحًا؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ".

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: يَكُونُ كِنَايَةً، إِنْ أَرَادَ بِهِ الْقَذْفَ: حُدَّ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ: عُزِّرَ.
فَإِنْ أَرَادَ بِهِذِهِ الْمَعَارِضِ وَالْكِنَايَاتِ الْقَذْفَ: حُدَّ لَهَا، وَإِنْ أَنْكَرَ إِرَادَةَ الْقَذْفِ: أُحْلِفَ لَهَا)).

وجاء في [حاشية الرملي على أسنى المطالب]: ((لو قال رجل لامرأة: يا عاهرة، ففي كونه صريحاً في القذف أو كناية؟ فيه وجهان بلا ترجيح، قلتُ: أصحهما أنه صريح فيه؛ لأنَّ العهر في اللغة هو الزنا، يقال: عهر فهو عاهر، وفي الصحيحين: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"، فإن قال الرجل: لم أعلم كونه قذفاً ولم أنوبه؛ قبل قوله، لخفائه على كثير من الناس)).

وقد سئل الشيخ ابن باز رحمه الله كما في [شرح بلوغ المرام/ أول باب اللعان]: بعض الصغار يُطلق بعضهم على بعض: يا عاهر؟

فكان جوابه: ((يا عاهر معناه: يا زان، إذا نوى به قذفاً، إذا نوى هذا، وإن لم ينو شيئاً يكون على نيته، يُسأل عن نيته: إن كان قصده الزنا فهو قاذف، عليه حدُّ القذف، إلا أن يعفو المقذوف، وإن كان أراد شيئاً آخر، عاهر يعني: أراد أنه فاسق، أو الكلام الغثي، أو أنه يغتاب الناس، أو بذىء الكلام، أو ما أشبه ذلك، إذا أراد شيئاً آخر فعلى نيته)).

السائل: يعني: يرجع إلى النية؟

الشيخ ابن باز رحمه الله: ((نعم)).

وسُئل الشيخ الألباني رحمه الله كما في شريط [فتاوى عبر الهاتف والسيارة ٢٤٣]: بعض الكلمات متداولة عندنا (عاهرة) (داعرة) هذه الكلمة مؤدّاها فعل الفاحشة، ولكن أحياناً يعني تطلق ليس أنّ هذه فعلت الفاحشة وإنما فيها من تلك الصفات، هل يصل هذا إلى حد القذف؟

فكان من جواب الشيخ رحمه الله: ((هذا يُرجع إلى العرف، هذا مثل الطلاق الصريح وطلاق الكناية، الطلاق الصريح يقع ولو قال: والله أنا ما قصدتُ، وطلاق الكناية لا يقع إلا إذا قصد، فهذا الذي يتلفّظ بهذه الكلمة وهي تتحمل معنيين إذا قال وصرح: بأني أنا قصدت إنها زانية، حينئذ فهو قذف، وإلا فلا)).

وقد قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله [الشرح الممتع] في باب حد القذف: ((القذف له صريح وكناية، والطلاق له صريح وكناية، والوقف له صريح

وكناية، فما هو الصريح من كل لفظ؟، يقولون: إنَّ "الصريح" من كل لفظ ما لا يحتمل غير معناه الذي وضع له، وإذا كان يحتمل المعنى هذا وهذا فإنه "كناية".

وقال العلامة ابن قدامة رحمه الله في [المغني]: ((فَصْلٌ: وَكَلَامُ الْخَرْقِيِّ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجِبَ الْحَدُّ عَلَى الْقَاضِي إِلَّا بِلَفْظٍ صَرِيحٍ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْقَذْفِ؛ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ: يَا زَانِي، أَوْ يَنْطِقَ بِاللَّفْظِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْجَمَاعِ، فَأَمَّا مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ: فَيُزَجَعُ فِيهِ إِلَى تَفْسِيرِهِ، لِمَا ذَكَرْنَا فِي هَاتَيْنِ الْمُسْأَلَتَيْنِ.

فَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا مُخَنَّثٌ، أَوْ لِمَرْأَةٍ: يَا قَحْبَةَ، وَفَسَّرَهُ بِمَا لَيْسَ بِقَذْفٍ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ بِالْمُخَنَّثِ أَنَّ فِيهِ طِبَاعَ التَّأْنِيثِ وَالتَّشْبَهُ بِالنِّسَاءِ، وَبِالْقَحْبَةِ أَنَّهَا تَسْتَعِدُّ لِدَلِّكَ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ: يَا فَاجِرَةٌ يَا خَبِيثَةٌ.

وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ فِي هَذَا رِوَايَةً أُخْرَى، أَنَّهُ قَذَفُ صَرِيحٌ، وَيَجِبُ بِهِ الْحَدُّ. وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

قَالَ أَحْمَدُ -فِي رِوَايَةٍ حَبْلٍ-: لَا أَرَى الْحَدَّ إِلَّا عَلَى مَنْ صَرَّحَ بِالْقَذْفِ وَالشَّتِيمَةِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: الْحَدُّ عَلَى مَنْ نَصَبَ الْحَدَّ نَصْبًا.

وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ غَيْرُ الزَّانَا: فَلَمْ يَكُنْ صَرِيحًا فِي الْقَذْفِ، كَقَوْلِهِ: يَا فَاسِقُ. وَإِنْ فُسِّرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِالزَّانَا، فَلَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ قَذْفًا).



فإذا عرفنا هذا فأقول:

كلمة (عاهر) في اللغة تُطلق على المرأة إذا ((أتاها ليلاً للفجور، ثم غلب على الزنا مطلقاً، وقيل: هو الفجور أي وقت كان)) كما قال ابن منظور في [لسان العرب].

يعني أنَّ أصل إطلاق كلمة "عاهر" على دخول الرجل بيت المرأة الأجنبية للفجور بها ليلاً سواء زنا بها أو لم يزن، فأصل إطلاقها على مجرد الدخول عليها ليلاً للفجور بها، وقد يصل الفجور بها إلى الزنا، وقد لا يصل إلى ذلك كالضم والتقبيل والمداعبة والمباشرة دون الفرج، ثم غلب الإطلاق بعده على الزنا. وقال ابن منظور أيضاً: ((والعَهرُ والعَاهِرُ: هو الزاني، وحكي عن رؤية قال: "العاهرُ الذي يتبع الشرَّ زانياً كان أو فاسقاً"، وفي الحديث: "الولدُ للفراش وللعاهر الحجرُ"، العاهرُ: الزاني)).

ولا ريب أنَّ كلمة (العاهر) في حديث "الولد للفراش وللعاهر الحجر" تُطلق على الزاني بلا خلاف، لأنَّ لفظ الحديث وسياقه وسبب وروده يدلُّ على وقوع الزنا، فالولد المذكور لم يأتِ إلا من زنا حقيقية، فلا يحتج عليه أحدٌ بهذا الحديث، وإنما الخلاف: هل كلمة (عاهر) تعني زانياً أو زانية مطلقاً أينما وردت؟!.

يدل على النفي حديث جابر رضي الله عنه: ((أيما عبد تزوج بغير إذن سيده: فهو عاهر)) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم.

قال العلامة الصنعاني رحمه الله في [سبل السلام] في حديث [أيما عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر]: ((والمراد بـ (العاهر) أنه كالعاهر، وأنه ليس بزاني حقيقة)).

وقال الماوردي في [الحاوي (٧٣ / ٩)]: ((عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أيما عبد نكح بغير إذن مواليه فهو عاهر"، والعاهر: الزاني؛ فشبهه بالزاني لتحريم عقده وإن لم يكن زانياً في الحكم)).

وعقد الطحاوي في [مشكل الآثار]: ((باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله "أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر")، وذكر فيه حديث "العينان تزنيان" بألفاظه، وحديث "أيما امرأة استعطرت"، ثم بيّن أن الإطلاق من باب تسمية الأشياء التي يتوصل بها إلى الزنا بـ (الزنا)، ولا يُراد بها حقيقة الزنا، فانظر الباب فإنه مهم.

وقال في خاتمة الباب: ((ولم يجد في ذلك، باتفاق أهل العلم أنه غير محدود فيه، للشبهة التي دخلته من التزويج الذي تقدمه من وجوب العدة به ومن ثبوت نسب ولد إن كان منه، وليس كل عاهر محدوداً، كما ليس كل سارق مقطوعاً)).

وقال ابن عبد البر رحمه الله في [الاستذكار]: ((وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده، وقد كان ابن عمر يعد العبد بذلك زانياً ويحده...، وعن عمر بن الخطاب هو نكاح حرام، فإن نكح بغير إذن سيده



فالطلاق بيد من يستحل الفرج، وعلى هذا مذهب جماعة الفقهاء بالأمصار بالحجاز والعراق)).

وعلى هذا فقضاء عمر رضي الله عنه وجمهور أهل العلم كما نقله ابن عبد البر هنا: أَنَّ هذا العبد لا يحل له الزنا، وَأَنَّ هذا النكاح بيد من يستحل الفرج، وهذا يعني أَنَّ جمهور الصحابة والفقهاء لم يعدوا هذا العبد الذي نكح بغير إذن سيده زانياً حقيقة، ويعني أَنَّ كلمة (عاهر) معناها هنا تشبيه فعله بفعل الزاني، وليس زانياً على الحقيقة، وخالف في ذلك ابن عمر رضي الله عنه وعده زانياً يحل، وهذا خلاف ما عليه جمهور الصحابة، ونكاح هذا العبد باطل على كل حال.

وقد روي حديث جابر هذا من طريق ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: ((فهو زان))، ولفظ: ((فنكاحه باطل))، وهو حديث ضعيف. وعلة اللفظ الأول: مندل، وهو ضعيف، وفيه أيضاً ابن جريج وهو مدلس وقد عنعن.

وعلة اللفظ الثاني: عبد الله بن عمر، وهو العمري المكبر، سيئ الحفظ، وقد خولف في رفعه، فرواه عبد الله بن نمير موقوفاً، وقد انقلب الإسناد على بعض الرواة عند ابن ماجه فجعل ابن عمر مكان جابر!.

وقد ذكر ذلك كله الشيخ الألباني رحمه الله في [الإرواء (٦/٣٥٣)] حديث (١٩٣٣).



وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في [تلخيص الحبير]: ((ورواه بن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ ثالث: "أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه: فهو زان"، وفيه: مندل بن علي وهو ضعيف، وقال أحمد بن حنبل: هذا حديث منكر، وصوّب الدارقطني في "العلل" وقف هذا المتن على ابن عمر)).
فالحديث لا يصح مرفوعاً من طريق ابن عمر، ولا يصح بأحد هذين اللفظين: "فهو زان" و"فنكاحه باطل".
فعجباً لمن يقتصر على قول الألباني في "الجامع الصغير": ((حسن))، أو في سنن ابن ماجه: ((حسن بما قبله، الإرواء ٦ / ٣٥٣))، ولا يرجع إلى كلام الشيخ الألباني رحمه الله في "الإرواء"!.

وأما (دعوى الإجماع) على كون لفظة (عاهر) يُراد بها الزنا بلا خلاف!، والتي نسبها بعض الناس إلى الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في [الاستذكار]، فهي مجرد وهم، وسببه عدم الفهم!.

قال ابن عبد البر رحمه الله في [التمهيد (٨ / ١٩٥)]: ((قوله صلى الله عليه وسلم: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"، وفي قوله صلى الله عليه وسلم "وللعاهر الحجر": إيجاب الرجم على الزاني - لأنّ العاهر الزاني والعهر الزنى - وهذا معروف عند جماعة أهل العلم فأهل الفقه لا يختلفون في ذلك، إلا أنّ

العاهر في هذا الحديث المقصود إليه بالحجر: هو المحصن دون البكر، وهذا أيضاً إجماع من المسلمين: أَنَّ البكر لا رجم عليه)).

ففهم بعض الناس أَنَّ قوله (وهذا معروف عند جماعة أهل العلم فأهل الفقه لا يختلفون في ذلك) يرجع إلى تفسير (العاهر) بـ (الزاني)؛، وليس كذلك، بل يرجع إلى (إيجاب الرجم على الزاني)، فالحافظ ابن عبد البر ذكر هنا أمرين:

الأول/ إيجاب الرجم على الزاني المحصن، وقال: "وهذا معروف عند جماعة أهل العلم فأهل الفقه لا يختلفون في ذلك".

الثاني/ أَنَّ البكر لا رجم عليه، وقال: "وهذا أيضاً إجماع من المسلمين".
ويؤكد هذا ما قاله ابن عبد البر نفسه في [الاستذكار (١٥٧ / ٧)]: ((قوله: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"، وفي قوله إيجاب الرجم على الزاني إذا كان محصناً دون البكر، وهذا إجماع من المسلمين: أَنَّ البكر لا رجم عليه في ذلك، وقد قيل: إِنَّ قوله عليه السلام "الولد للفراش وللعاهر الحجر"، أي أَنَّ الزاني لا شيء له في الولد إذا ادَّعاه على حال من الأحوال)).

فذكر الأمرين ولم يذكر هنا جملة (العاهر الزاني والعهر الزني)، لأنَّ الأمرين هما المقصودان لما ذكر الإجماع.

الوجه الخامس: أن ثبوت أحكام القذف (فاسق، كاذب، رد الشهادة، سقوط العدالة) لا تثبت إلا إذا عجز القاذف عن الإتيان بالشهود الأربعة أو أقيم عليه الحد، ومن حكم عليه بالقذف وأحكامه بمجرد قذفه فقد خالف نص القرآن، ولا ريب أن هذا الأمر يعود إلى القضاء الشرعي، ولا ينبغي التقدم بين يدي القضاء

قال تعالى: ((وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ: فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَلَا يَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)).

وقال تعالى: ((لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ، فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ)).

واضح من الآيتين: أن حدَّ الجلد لا يقام عليه إلا إذا أعطاه القاضي مدة ينقطع به العذر، بدلالة (ثم) التي تفيد التراخي والترتيب، وخلال هذه المدة تبين عدة أمور:

هل القذف يستحق به الحد أم لا؟

هل المذدوف محصن أم لا؟

هل المذدوف رفع الأمر للقضاء أم لا؟

هل أقر المذدوف على نفسه أو أقام القاذف البينة عليه أم لا؟

فلا تُرد شهادة القاذف بمجرد القذف ولا تسقط عدالته إلا إذا أُقيم عليه حد الجلد ولم يتب بعده، وهذا هو ظاهر الآية، ومن رجَّح غير ذلك فقد خالف ظاهر الآية.

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله [أحكام القرآن (٥/ ١١٧)]: ((وفي ذلك دليل على أنَّ نفس القذف لا يوجب تفسيقه ولا الحكم بتكذيبه؛ ويدل عليه قوله عز وجل: "لَوْ لَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ"، فلم يحكم بكذبهم بنفس القذف فقط!، بل إذا لم يأتوا بالشهداء، ومعلوم أنَّ المراد إذا لم يأتوا بالشهداء عند الخصومة في القذف، فغير جائز إبطال شهادته قبل وجود هذه الشريطة، وهو عجزه عن إقامة البينة بعد الخصومة في حد القذف عند الإمام، إذ كان الشهداء إنما يقيمون الشهادة عند الإمام، فمن حكم بتفسيقه وأبطل شهادته بنفس القذف فقد خالف الآية)).

ثم قال: ((فأخبر صلى الله عليه وسلم ببقاء عدالة القاذف ما لم يُجد، ويدل عليه أيضاً حديث ابن منصور عباد عن عكرمة عن ابن عباس في قصة هلال بن أمية لما قذف امرأته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أجلد هلال وتبطل شهادته في المسلمين"، فأخبر أنَّ بطلان شهادته معلق بوقوع الجلد به، ودلَّ بذلك أنَّ القذف لم يبطل شهادته)).

وقال السرخسي في [المبسوط]: ((مُجَرَّدُ الْقَذْفِ عِنْدَنَا لَا يَقْدَحُ فِي شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ مُتَمَثِّلٌ بَيْنَ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ إِثْبَاتِهِ بِالْبَيِّنَةِ؟، وَإِنَّمَا الَّذِي يُبْطِلُ شَهَادَتَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْذُوفِ)).

وفي كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه المشهور إلى القضاة: ((البينة على المدعي واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحلَّ حراماً أو حرم حلالاً، ومن ادَّعى حقاً غائباً أو بينة: فاضرب له أمداً ينتهي إليه، فإن بينه أعطيته بحقه، وإن أعجزه ذلك استحلت عليه القضية؛ فإنَّ ذلك هو أبلغ في العذر وأجلى للعلماء، ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق، فإنَّ الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا: مجرباً عليه شهادة زور، أو مجلوداً في حد، أو ظنياً في ولاء أو قرابة، فإنَّ الله تعالى تولى من العباد السرائر، وستر عليهم الحدود إلا بالبينات والأيمان)).

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في [إعلام الموقعين]: ((لما جعل الله سبحانه هذه الأمة أمة وسطاً ليكونوا شهداء على الناس، والوسط العدل الخيار، كانوا عدولاً بعضهم على بعض، إلا من قام به مانع الشهادة: وهو أن يكون قد جُرب عليه شهادة الزور فلا يوثق بعد ذلك بشهادته، أو من جلد في حد لأنَّ الله سبحانه نهى عن قبول شهادته، أو متهم بأن يجر إلى نفسه نفعاً من المشهود له كشهادة السيد لعتيقه بما ل أو شهادة العتيق لسيدة إذا كان في عياله أو منقطعاً إليه

يناله نفعه وكذلك شهادة القريب لقريبه لا تقبل مع التهمة وتقبل بدونها؛ هذا هو الصحيح)).

فكيف يُحكم على الشيخ محمد بن هادي بأنه فاسق وكاذب ولا تقبل شهادته أبداً قبل إقامة حد الجلد عليه؟!

بل كيف يُقال محمد بن هادي فاسق كاذب بنص القرآن، ونص القرآن يُبين أن هذه الأحكام لا تثبت إلا بعد إقامة الحد؟!

وأما ما يستدل به بعض الناس من بعض كلام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في كتابه [الاستذكار]، وينسب له القول بأن القاذف يكون فاسقاً بمجرد القذف قبل إقامة الحد!، ويُظهر ذلك قولاً واحداً عند أهل العلم، فهذا من قبيل البتر والتحريف المتعمد، ومن قبيل أن أهل الأهواء ينقلون ما لهم ولا ينقلون ما عليهم، ولهذا أنقل لكم كلامه بتمامه لتعرفوا حقيقة الأمر:

قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله في [الاستذكار]:

((واختلفوا في شهادة القاذف إذا شهد قبل أن يجلد:

فروى ابن وهب وغيره عن مالك: أنه تقبل شهادته ما لم يجلد.

وبه قال ابن القاسم وأشهب.

وهو قول أبي حنيفة وأصحابه.



قال أبو عمر: لأنه على أصل عدالته، وربما أقام البينة بما قال، أو اعترف له
مقذوفه، وهو حقٌّ لا يجب إلا حين يطلبه صاحبه، فلا وجه لإسقاط شهادته،
والله أعلم.

وقال الليث والشافعي وأصحابه، وهو قول عبد الملك بن عبد العزيز بن
الماجشون: لا تقبل شهادة القاذف قبل الجلد ولا بعده إذا قذف حراً مسلماً إلا أن
يتوب.

قال ابن وهب: سمعتُ الليث بن سعد يُسأل عن القاذف يشهد قبل أن
يضرب الحد هل تجوز شهادته؟ فقال: إذا قذف لم تقبل له شهادة حتى يتوب
ضُرِبَ الحد أو عُفِيَ عنه، ذلك سواء.

قال ابن وهب وخالفه مالك فقال: شهادته جائزة ما لم يضرب الحد، فإن
ضرب سقطت شهادته حتى يتوب توبة ظاهرة.

قال الشافعي: هو قبل أن يحد شر منه بعده؛ لأنَّ الحدود كفارات، فكيف
تقبل شهادته في شر حالته وترد في أحسن حالته؟!

قال أبو عمر: إنما جعل الله الذين يرمون المحصنات فاسقين برميهم لهنَّ لا
بجلدهم، والمحصنون في حكم المحصنات بإجماع، وكذلك كل مؤمن محمول
على العفاف حتى يصح غيره، وقذف المؤمن من الكبائر، فمن قذفه سقطت
شهادته حتى تصح براءته، والله أعلم.



أقول:

أولاً/ الحافظ ابن عبد البر رحمه الله نقل الخلاف في مسألة "رد شهادة القاذف" إذا طُلِبَ منه الشهادة في قضية أخرى قبل إقامة الحدِّ عليه، ليس لأنه فاسقٌ ساقطُ العدالة!، وإنما التوقف في شهادته وعدم قبولها حتى تثبت براءته في قضية القذف، فلا ينبغي التغافل عن هذا.

ثانياً/ ذكر رحمه الله المذهبين في المسألة وذكر من قال بكلٍّ منهما، وعلّق على كلٍّ منهما بما يقوّيه، فكيف يُنسب له أحدُ القولين دون الآخر؟! أليس هذا من البتر والتحريف ونقل بعض كلام العالم؟! خاصة أنّه على مذهب الإمام مالك رحمه الله من حيث الأصل، والإمام مالك يُرجّح قبول شهادة القاذف قبل الجلد!.

ثالثاً/ كلام الإمام الشافعي رحمه الله أراد به الردّ على الأحناف الذين قالوا: تقبل شهادته قبل الجلد، ولا تقبل شهادته بعد الجلد حتى لو تاب!، ونقل ذلك عنهم الحافظ ابن عبد البر قبل صفحة من هذا الكلام، والحق أنّ شهادته بعد الجلد تقبل إذا تاب وهذا قضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه كما ذكره أيضاً الحافظ ابن عبد البر، فلا يُعترض علينا بكلام الإمام الشافعي رحمه الله، فلا وجه له هنا.

رابعاً/ قول الحافظ ابن عبد البر: "إنما جعل الله الذين يرمون المحصنات فاسقين برميهم لهنَّ لا بجلدهم ... فمن قذفه سقطت شهادته حتى تصح براءته"، هذا خلاف الآية، فالآية ذكرت رد الشهادة والفسق بعد الجلد وبعد العجز عن الإتيان بالبينة والشهداء، ولو كان رد الشهادة بمجرد الرمي لما كان لذكر الإتيان بالشهداء ولا بذكر الجلد فائدة هنا!، لأنه يكون مردود الشهادة ساقط العدالة سواء أتى بالبينة أو لم يأت بها وأُقيم عليه الحد أو لم يقم!، بل لازم هذا القول: أنه لا يؤدِّي الشهداء الأربعة شهاداتهم إلا في مجلس القضاء جميعاً في وقت واحد!، وإذا تأخر أحدهم ردت شهادة الثلاثة الآخرين؛ لأنَّهم رموا محصناً دون اكتمال الشهادة!، وقد التزم بهذا بعض أهل الفقه، فهل يلتزم هؤلاء بهذا اللازم؟!

ويكفي في رد قول الحافظ ابن عبد البر الذي يستدلُّ به هؤلاء ما قاله نفسه في أول كلامه: ((لأنه على أصل عدالته، وربما أقام البينة بما قال، أو اعترف له مقدوفه، وهو حقٌّ لا يجب إلا حين يطلبه صاحبه، فلا وجه لإسقاط شهادته))، وكذلك ما ذكرناه من الاستدلال بكتاب القضاء الذي كتبه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه.

الوجه السادس: لو حكمت المحكمة على الشيخ محمد بن هادي حكماً نهائياً بأنه قاذف، وتمّ جلده حقاً، وسقطت عدالته وردّت شهادته، فهل يخرج من السلفية بهذا؟! وهل يكون القاذف أشدّ من أهل البدع؟! وهل يُمتحن الناس بالظالم الفاسق الكاذب، على فرض ثبوت ذلك، بل يُحذّر من كل من توقّف فيه أو سكت عنه؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع (٢٠/١٠٣)]: ((إِنَّ أَهْلَ الْبِدْعِ شَرٌّ مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي الشَّهْوَانِيَةِ بِالسَّنَةِ وَالْإِجْمَاعِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقِتَالِ الْخَوَارِجِ، وَنَهَى عَنْ قِتَالِ أُمَّةِ الظُّلْمِ، وَقَالَ فِي الَّذِي يَشْرَبُ الْخَمْرَ: "لَا تَلْعَنَهُ فَإِنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ").

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في [المحجة البيضاء]: ((إِذَا الْبِدْعُ عِنْدَهُمْ أَكْبَرُ مِنْ كِبَارِ الْمَعَاصِي وَالذُّنُوبِ، وَأَهْلُهَا أَخْطَرُ عَلَى دِينِ اللَّهِ مِنَ الْعَصَاةِ وَالْفَجَارِ؛ لِأَنَّ الْعَاصِي وَالْفَاجِرَ يَعْتَرِفُ بِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِأَمْرِ اللَّهِ مَرْتَكِبٌ لِمَنْهَاهِ.

أما المبتدع فيمارس بدعه الشريرة المسخّطة لله تقرباً إلى الله، وإذا دعا الناس إليها فيقول لهم بلسان حاله ومقاله: "هذا دين الله!!"، وينكر ما يقابلها من الحق الذي شرعه الله في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، ويرمي بذلك الحق وأهله بالضلال، فأَيُّ خطر على الإسلام أشد من هذا؟، ومن هنا رأى كثير من أئمة الإسلام: أَنَّ خطر أهل البدع على الإسلام أشد من خطر الكفار)).

فكيف يُقال بأنَّ القاذف (وهو فاعل كبيرة) أشد من المبتدع؟!
أم كيف يُقال بأنَّ محمد بن هادي أشد من الحدادية لأنه قاذف؟! والحدادية
مبتدعة كما هو معلوم، والقاذف فاعل كبيرة ليس بمبتدع.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع (٣/ ٤١٣)] حول
امتحان المسلمين — (يزيد بن معاوية): ((ومع هذا، فإن كان فاسقاً أو ظالماً:
فإنَّ الله يغفر للفاسق والظالم لا سيَّما إذا أتى بحسنات عظيمة...، فالواجب
الاقتصار في ذلك، والإعراض عن ذكر يزيد بن معاوية، وامتحان المسلمين به،
فإنَّ هذا من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة)).

فامتحان السلفيين (مشايخ وطلبة علم وعوام) بالشيخ محمد بن هادي
على فرض أنه قاذف (فاسق، كاذب، ظالم)، وإلحاقهم به!، والتحذير منهم ومن
الحضور إلى دروسهم!، والمفاصلة والهجر وتفريق السلفيين وإقامة الولاء
والبراء على ذلك!، وكتابة البيانات في ذلك، هذه بدعة ظاهرة مخالفة لما عليه أهل
السنة والجماعة، فليعلم هذا.

ثم لو ثبت أنَّ الشيخ محمد بن هادي قاذف بحكم المحكمة وأقاموا عليه
الحد، فهل (أصل الخلاف) مع هؤلاء الذين ساهم الشيخ محمد صعافقة هو
"مسألة القذف"؟! وهل الخلاف معهم في عدالة الشيخ محمد بن هادي؟!!

من المعلوم أنَّ أصل الخلاف معهم في (أخطاء كبيرة صدرت من عرفات وأعوانه) وعلى ذلك أدلة تدينهم، فحصر القضية في "مسألة القذف" التي جاءت عرضاً من غير قصد في محاضرة الشيخ محمد بن هادي هذه محاولة بائسة يائسة من قبل هؤلاء قصدوا بها غلق ملف أخطائهم الظاهرة وصرف الأنظار عن حقيقة الخلاف معهم!.

ثم لو سقطت عدالة الشيخ محمد بن هادي من جهة المحكمة فهذا لا يعني سقوط الأدلة التي أقامها في بيان انحراف هؤلاء فضلاً عن سقوط الأدلة التي أقامها غير الشيخ محمد بن هادي!.

بل لو مات الشيخ محمد بن هادي أصلاً فهل تموت القضية بموته؟! بل سيخرج ألف رجلٍ من السلفية يقيم هذه الأدلة ويُحذّر من أخطاء هؤلاء ومنهجهم الخطير، وهذا ما نلاحظه اليوم، فالشيخ محمد بن هادي توقف عن سرد الأدلة وبيان أخطاء هؤلاء مفصلة التي وعد بها في سلسلة "آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته" لأسباب كثيرة، أبرزها: أنَّ بعض هؤلاء فزعوا إلى السلطان والمحاكم لإسكات الشيخ محمد، ومنها استغناؤه حفظه الله بكتابات غيره التي كشفت أخطاء هؤلاء بالأدلة وقرّظها الشيخ محمد نفسه.

فالشيخ محمد توقف لهذه الأسباب وغيرها، لكن هل توقف السلفيون عن ذلك؟ كلا، خرجت رسائل وكتابات ومنشورات وشهادات وبيانات واعترافات كثيرة تدين هؤلاء وتبين سوء طريقتهم وتدُلُّ على صدق ما قاله

الشيخ محمد فيهم، فالخلاف إذاً لا يدور حول الشيخ محمد بن هادي وجوداً وهدماً، فليعلم هذا.

وأما كون المحكمة تارة تحكم المحكمة الجزائية بإدانة الشيخ محمد بن هادي وتارة تحكم المحكمة الاستئنافية ببراءة الشيخ محمد، فلا بد أن نعلم أن المحكمة الجزائية فيها قاض واحد والمحكمة الاستئنافية فيها ثلاثة قضاة، والقضية تصعد إلى الاستئنافية وترجع إلى الجزائية أكثر من مرة لأسباب معلومة وأسباب خفية، وهذا يدلُّ على أنَّ القضية محتملة وليست قطعية، فعجباً لمن يخوض في هذه القضية برأيه وعقله!.

وأعجب من ذلك ما يُنقل عن الشيخ ربيع حفظه الله لما قيل له: القضية ما زالت في الاستئناف وقد يكسب القضية محمد بن هادي؟

فكان جوابه: ((ما شاء الله!، ما شاء الله!، يكفيك قول الله تعالى في إدانة من يقذف، ألِّي عنده دين ما يحتاج محاكم))!.

وإذا كان الذي عنده دين ما يحتاج إلى محاكم فهذا يعني إلغاء دور المحاكم والقضاء وإقامة الأحكام والحدود خارج دائرة القضاء الشرعي!، وهذا ما لا يقوله الشيخ ربيع حفظه الله قطعاً وإن كان هو لازم كلامه.



الوجه السابع: كيف يتعامل أهل الحق والإنصاف مع العدول الثقات إذا صدرت منهم كلمة تفيد القذف تصريحاً أو كنايةً أو تعريضاً؟

لا بدّ أن يعلم القارئ أولاً أنّ القذف عند أهل العلم قد يكون بـ (تهمة الفاحشة) وقد يكون بـ (نفي النسب).

وقد جاء الأثر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من قوله: ((لا حدّ إلا في اثنين: قذف محصنة، ونفي رجل من أبيه)).

وهذا الأثر ضعفه الشيخ الألباني رحمه الله في [الإرواء] لأن السند منقطع بين القاسم وبين ابن مسعود، وقد وجدتُ الإسناد في مصنف ابن أبي شيبة (موصلاً) قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ جَابِرٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ (أَبِيهِ) قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "لَا حَدَّ إِلَّا عَلَى رَجُلَيْنِ: رَجُلٌ قَذَفَ مُحْصَنَةً أَوْ نَفَى رَجُلًا مِنْ أَبِيهِ؛ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ أَمَةً".

قال القرافي في [الذخيرة]: ((وإن قال لعربي: لست من بني فلان لقبيلته التي هو منها حدّ)).

وقال ابن قدامة في [المغني]: ((فصل: "وإذا نفى رجلاً عن أبيه فعليه الحد" نصّ عليه أحمد، وكذلك إذا نفاه عن قبيلته، وبهذا قال إبراهيم النخعي وإسحاق، وبه قال أبو حنيفة والثوري وحماّد)).



أقول:

وقد تقدّم كلام الشيخ ربيع حفظه الله في دفاعه عن الصحابي الجليل (أبي بكره الثقيفي) رضي الله عنه ورده على محمد سليمان الأشقر الذي أسقط عدالة هذا الصحابي وأسقط شهادته ورد مروياته بسبب ما صدر منه في قضية القذف التي جُلِدَ بها، ولم يتفرد بهذا الشيخ ربيع، بل سبقه في هذا الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله، وبين الردين تشابه كثير، وسبقهم أئمة وعلماء كثر وكلامهم مدون في رديهما.

وكذلك تقدم دفاع العلامة عبد الرحمن المعلمي رحمه الله عن أبي الحصين لما قذف الأعمش وعن محمد بن مسلم أبي الزبير أو محمد بن الزبير لما أغاظه رجل فقذفه فترك شعبة الرواية عنه، ولم يترك جمهور الأئمة الرواية عنه كما قال الذهبي.

وكذلك تقدم قذف الخليفة المتوكل لإسماعيل بن عليه رحمه الله، وكيف اعتذر له الإمام أحمد والشيخ عبد اللطيف آل الشيخ والشيخ ربيع ولم يعدوه قاذفاً فضلاً عن فاسق أو كاذب.

ولعله يدخل في ذلك قصة الرجل الأعرابي (ضمضم بن قتادة من بني فزارة) الذي استنكر ولده وعرض بأهله، فقد أخرج البخاري في باب [إِذَا عَرَّضَ بِنْفِي الْوَلَدِ] وباب [مَا جَاءَ فِي التَّعْرِيزِ] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وُلِدَ لِي غُلَامٌ أَسْوَدُ؟

فَقَالَ: "هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا أَلَوَائُهَا؟" قَالَ: حُمْرٌ، قَالَ: "هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟"، [قال الحافظ في الفتح: "والأورق: الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغبرة"] قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَأَنَّى ذَلِكَ؟"، قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ، قَالَ: "فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ".

وعند مسلم رواية بلفظ: ((فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَإِنِّي أَنْكَرْتُهُ))، وفي رواية أخرى: ((فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَتْ امْرَأَتِي غُلَامًا أَسْوَدَ؛ وَهُوَ حِينَنَدٌ يُعَرِّضُ بِأَنْ يَنْفِيَهُ)).

قال الإمام الشافعي رحمه الله في [كتاب الأم]: ((وفي الحديث دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ امْرَأَتَهُ وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ وَهُوَ لَا يَذْكُرُهُ إِلَّا مُنْكَرًا لَهُ، وَجَوَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ وَضَرْبُهُ لَهُ الْمَثَلُ بِالْإِبِلِ: يَدُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ مِنْ إِنْكَارِهِ وَتُهْمَتِهِ الْمُرَاةَ، فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْفَزَارِيِّ تِهْمَةً الْأَغْلَبِ مِنْهَا عِنْدَ مَنْ سَمِعَهَا أَنَّهُ أَرَادَ قَذْفَهَا أَنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ أَسْوَدَ، فَسَمِعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَرَهُ قَذْفًا يَحْكُمُ عَلَيْهِ فِيهِ بِاللَّعَانِ أَوْ الْحُدِّ؛ إِذَا كَانَ لِقَوْلِهِ وَجْهٌ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَكُونَ أَرَادَ بِهِ الْقَذْفَ مِنَ التَّعَجُّبِ وَالْمُسْأَلَةِ عَنْ ذَلِكَ لَا قَذْفَ امْرَأَتِهِ، اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ فِي التَّعْرِيزِ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى السَّامِعِ أَنَّ الْمُعَرِّضَ أَرَادَ الْقَذْفَ إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ يَحْتَمِلُهُ، وَلَا حَدَّ إِلَّا فِي الْقَذْفِ الصَّرِيحِ)).

وقال أيضاً: ((وَالْأَغْلَبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ الْفَزَارِيَّ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ" وَعَرَّضَ بِالْقَذْفِ أَنَّهُ يُرِيدُ الْقَذْفَ، ثُمَّ لَمْ يُحَدِّثْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذْ لَمْ يَكُنْ التَّعْرِیْضُ ظَاهِرًا قَذْفٍ، فَلَمْ يَحْكَمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ حُكْمَ الْقَازِفِ)).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في [الفتح] في شرح الحديث: ((ويؤخذ منه: أَنَّ التَّعْرِیْضَ بِالْقَذْفِ لَيْسَ قَذْفًا، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ)).

وقال أيضاً: ((وفيه: أَنَّ التَّعْرِیْضَ بِالْقَذْفِ لَا يَثْبِتُ حُكْمَ الْقَذْفِ حَتَّى يَقَعَ التَّصْرِيحُ خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ، وَأَجَابَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّ التَّعْرِیْضَ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْقَذْفُ عِنْدَهُمْ هُوَ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ الْقَذْفُ كَمَا يُفْهَمُ مِنَ التَّصْرِيحِ؛ وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِدَفْعِ ذَلِكَ: فَإِنَّ الرَّجُلَ لَمْ يَرُدْ قَذْفًا، بَلْ جَاءَ سَائِلًا مُسْتَفْتِيًا عَنِ الْحُكْمِ لَمَّا وَقَعَ لَهُ مِنَ الرِّيبَةِ، فَلَمَّا ضُرِبَ لَهُ الْمَثَلُ أَذْعَنَ، وَقَالَ الْمَهْلَبُ: التَّعْرِیْضُ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ السُّؤَالِ لَا حَدَّ فِيهِ وَإِنَّمَا يَجِبُ الْحَدُّ فِي التَّعْرِیْضِ إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمُوَاجَهَةِ وَالْمُشَاتَمَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: الْفَرْقُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي التَّعْرِیْضِ أَنَّ الْأَجْنَبِيَّ يَقْصِدُ الْأَذِيَّةَ الْمُحْضَصَةَ وَالزَّوْجَ قَدْ يُعْذَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صِيَانَةِ النَّسَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)).

وقد يُعَارَضُ الِاسْتِدْلَالُ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِمَا جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي [الموطأ] عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَتْ: ((أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: "وَاللَّهِ مَا أَبِي بِرَّانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَةٍ"، فَاسْتَشَارَ فِي

ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ قَائِلٌ: مَدَحَ أَبَاهُ وَأُمُّهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ مَذْحٌ غَيْرُ هَذَا، نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ الْحَدَّ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَمَانِينَ)).

قال الإمام مالك بعده: ((لَا حَدَّ عِنْدَنَا إِلَّا فِي نَفْيٍ، أَوْ قَذْفٍ، أَوْ تَعْرِيزٍ يَرَى أَنَّ قَائِلَهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ نَفْيًا أَوْ قَذْفًا، فَعَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْحَدَّ تَامًا)).

وواضح من كلام الإمام مالك أنه لا يعدُّ التعريض قذفًا مطلقًا، وإنما أعمل في هذه القصة قاعدة "سد الذرائع"، وكذلك كلام أصحابه المتقدم في قصة الفزاري مداره على الإرادة والقصد.

والجواب عن الاستدلال بقضاء أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فيما قاله الإمام الشافعي في [الأم]: ((وَأُبْطِلَ الْحَدُّ فِي التَّعْرِيزِ بِالِدَّلَالَةِ، فَإِنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِذَا تَشَاتَمَ الرَّجُلَانِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: "مَا أَبِي بِرَّانٍ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَةٍ" حُدَّ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَهُ عَلَى الْمُشَاتَمَةِ فَلَا غَلْبُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ قَذْفَ أُمِّ الَّذِي يُشَاتِمُ وَأَبِيهِ، وَإِنْ قَالَهُ عَلَى غَيْرِ الْمُشَاتَمَةِ لَمْ أَحُدَّهُ إِذَا قَالَ لَمْ أُرِدْ الْقَذْفَ، مَعَ إِبْطَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُكْمِ التَّعْرِيزِ فِي حَدِيثِ الْفَزَارِيِّ الَّذِي وَلَدَتْ أُمُّرَأَتُهُ غُلَامًا أَسْوَدَ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ عُمَرَ حَدَّ فِي التَّعْرِيزِ فِي مِثْلِ هَذَا؟ قِيلَ: وَاسْتَشَارَ أَصْحَابَهُ فَخَالَفَهُ بَعْضُهُمْ، وَمَعَ مَنْ خَالَفَهُ مَا وَصَفْنَا مِنَ الدَّلَالَةِ)).

وأقول:

أريد أن أذكر هؤلاء الذين بالغوا في هذه المسألة "مسألة القذف" مع الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، وجعلوها محور الخلاف اليوم، لا من أجل تعظيم الطعن في الأعراض وتحريم القذف!، وإنما لإسقاط الشيخ محمد بن هادي أو لإسكاته عن الكلام فيهم أو لصرف الناس عن الأخذ بكلامه، أن الشيخ عبيد الجابري حفظه الله صدر منه قولان لو بالغ فيهما السلفيون في ذلك الوقت كما بالغ هؤلاء مع الشيخ محمد بن هادي لعدوه قاذفاً أيضاً، وحاشاه.

القول الأول: في أبي عبد الحق عبد اللطيف بن أحمد الكردي

قال فيه بصوتية منشورة: ((اللهم لا شماتة [كررها ثلاثاً]، هتك الله ستره، وقع بسوء الفاحشة)) لما أخبر بما انتشر عن الكردي من تسجيلات صوتية يخاطب فيها امرأة بكلام لا يليق وما قيل عنه من تخبيب امرأة على زوجها. وكلمة (الفاحشة) لم ترد في الآيات والأحاديث إلا في فاحشة الزنا أو فعل قوم لوط، نعم الفواحش تُطلق على عموم المنكرات والمعاصي، وإنما كلامنا هنا إذا قيلت مفردة معرّفة غير منعوتة.

نقل القرطبي في [جامع البيان] فقال: ((وقال قوم: الفاحشة إذا وردت معرفة فهي الزنى واللواط، وإذا وردت منكراً: فهي سائر المعاصي، وإذا وردت منعوتة: فهي عقوق الزوج وفساد عشرته)).

القول الثاني: في أسامة بن عطايا العتيبي

حيث نفى الشيخ عبيد في أكثر من مجلس أنَّ أسامة بن عطايا يُنسب إلى قبيلة عتيبة حتى قيل فيه: "دعي عتيبة!!"، بل قال عنه أحمد أبو بكر الترباني الذي تصدر لهذه القضية بأنه "زним"!!.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في [تفسيره]: ((وإنما الزنيم في لغة العرب: هو الدَّعي في القوم؛ قاله ابن جرير وغير واحد من الأئمة، قال: ومنه قول حسان بن ثابت يعني يذم بعض كفار قريش:

وأنت زنيم نيط في آل هاشم ... كما نيط خلف الراكب القدح الفرد
وقال آخر:

زنيمٌ ليس يُعرفُ مَنْ أبوه ... بغِيُّ الأمِّ ذو حسبٍ لئيمٍ)).

ونقل عن سعيد بن المسيب رحمه الله أنه قال: ((هو الملقب بالقوم ليس منهم)).

وقال: ((سُئِلَ عكرمة عن الزنيم؟ قال: هو ولد الزنا)).

قال ابن كثير رحمه الله: ((والأقوال في هذا كثيرة، وترجع إلى ما قلناه، وهو أنَّ الزنيم هو: المشهور بالشر الذي يُعرف به من بين الناس، وغالباً يكون دعيّاً وله زنا، فإنه في الغالب يتسلط الشيطان عليه ما لا يتسلط على غيره)).

ومع كلِّ هذا يكتب الترياني في "موقعه الخاص به" مقالاً بعنوان [رد كلام الأثيم المعارض على وصف المدعو {أسامة عطايا الكوكبي} بالزنيمة]، والشيخ عبيد وبطانة الشر الذين حوله يعتمدون على مقالة الترياني هذه ولا يُنكرون عليه!.

فهل قال السلفيون لما سمعوا هذا من الشيخ عبيد حفظه الله هو "قاذف"؟! وهل رفعوا عليه دعوى في المحكمة بهذا الخصوص؟! وهل جعلوا هذا الكلام هو محور الخلاف والمفاصلة كما تفعل بطانة السوء وأذناهم اليوم؟! إذا القضية ليست "قضية قذف" ولا "قضية حرمة انتهاك الأعراس" التي رفعوها شعاراً في الظاهر وخدعوا بها بعض الناس!، وإنما هي "مؤامرة" استغلَّت بطانة السوء فيها زلة عالم سبق لسانه بكلمة لم يقصدها فحاولوا إسقاطه وإبعاده عن طريقهم، لأنه عرفهم جيداً، وتكلَّم فيهم بشجاعة وصدق، فليعلم هذا.

أقول:

وفي جلستنا مع د. عبد الله البخاري جرَّنا الكلام إلى "قضية القذف". فقال د. عبد الله البخاري: محمد بن هادي فاسق وكاذب وساقط العدالة ولا تقبل شهادته بنص القرآن لأنه قذف مسلماً وقال عنه: "أبو أيوب الهولندي العاهر الفاجر".

فقلتُ له: يا شيخ هذه القضية هي الآن في المحكمة، نترك الكلام فيها حتى يصدر الحكم، فهذه الأحكام التي ذكرتها سلفاً لا تترتب على "مجرد القذف" -هذا لو ثبت أنه من نوع القذف الصريح- وإنما تترتب على العجز عن الإتيان بالشهود الأربعة وإثبات الإحصان للمقذوف ووقوع الجلد فعلاً وعدم توبة القاذف بعد ذلك كله، فكيف تقول عنه: فاسق كاذب؟ وكيف تلزم الآخرين بهذا قبل أن تحكم المحكمة؟!.

فقال د. عبد الله البخاري: يا شيخ سواء حكمت المحكمة أو لم تحكم هو فاسق كاذب، فالمحكمة قد تحكم بغير ما أنزل الله كما يحصل عندكم في العراق وفي بلدان أخرى يحكمون بغير ما أنزل الله.

فاستغربنا لهذا الكلام جداً كيف يصدر من شيخ سلفي؟! ثم أراد د. عبد الله البخاري أن يؤكد لنا ذلك فأخرج لنا "رسالة" له في جواله يتكلم فيها عن قضية د. إبراهيم الرحيلي، وأنَّ القاضي حكم له ضد الشيخ محمد بن هادي، وأنه كان مع الشيخ محمد في تلك القضية، ثم قرأ لنا د. عبد الله البخاري كلاماً له في جواله وفيه أنَّ د. عبد الله البخاري وصف القاضي في قضية الرحيلي بـ "قاضي السوء"!!.

ثم أخبرنا د. عبد الله البخاري أنه قام بسحب ملف الدَّعوى في "قضية د. إبراهيم الرحيلي"، وطلب من وكيل الهولندي (وهو عبد الإله الرفاعي) أن يضمَّها إلى ملف "قضية القذف"!!، وذلك لبيان أنَّ الشيخ محمد بن هادي عنده

سابقة وأنه لا يستحق الشفاعة وذكر أشياء من هذا القبيل بمساعدة أحد أقربائه ومعارفه!.

فتعجبنا من صنيعه أكثر فأكثر، كيف يتكلّم عن القاضي في قضية د. إبراهيم الرحيلي ويصفه بقاضي السوء ثم يستخدم هذه القضية في قضية أخرى!، فهذا دليل على التحامل والبغي والهوى، نعوذ بالله من ذلك.

ومما قاله لنا في هذه الجلسة أيضاً: نحن وراء محمد بن هادي لا نتركه حتى يجلد ونخلص منه!.

فعرفنا أنّ الخلاف فيه تحامل شديد من د. عبد الله البخاري الذي كنا نحسن به الظنّ ونعتقد أنّ عرفات وأعوانه لبّسوا عليه كما لبّسوا على بقية المشايخ، فتبيّن لنا في هذه الجلسة أنه معهم في هذه الأعمال المشينة، بل هو مأوى هؤلاء الذي يأوون إليه ويتقوون به.

وعرفنا أنّ القضية ليست دفاعاً عن عرض مسلم ولا قضية قذف، وإنما قضية إقصاء الشيخ محمد بن هادي وإقصاء كل من يقف معه أو يسكت عنه من المشايخ السلفيين في عموم البلدان، واتهامهم بأنهم محادّون لله ورسوله!.

لماذا يفعلون ذلك؟!

لأنّ الشيخ محمد بن هادي يعرفهم جيداً وتفطنّ لمكرهم وينكر عليهم ولم يكن لهم سيقة في هذه المؤامرة الكبيرة ضد السلفيين ودعوتهم ومشايخهم، والله المستعان.

الدليل العاشر: تلاعب القوم في قضية (اسم مطعم سندشهباز) هي خيانة

عظيمة تمسُّ التوحيد

لما جاء الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا رحمه الله مع أحد المرافقين له إلى الشيخ ربيع حفظه الله، وكَلَّمُوهُ في هذه الفتنة، طالبهم الشيخ ربيع بأدلة الشيخ محمد بن هادي حفظه الله.

فجاء الشيخ حسن إلى بيت الشيخ محمد فكَلَّمَهُ بذلك، فلم يعطه الشيخ محمد شيئاً، لأنَّ الشيخ محمد بن هادي عرض دليلين من الأدلة على الشيخ ربيع بنفسه فلم يقبلها وكَذَّبَ الشهود، ولأنَّ الشيخ محمداً -بعد كلام الشيخ ربيع فيه بهذه الأوصاف الشديدة وتحذيره منه ودفاعه عن القوم بهذه الطريقة ورفضه أن يطلع على الأدلة- يعتقد أنَّ الشيخ ربيعاً أصبح طرفاً في القضية فلا تُعرض عليه الأدلة، لكن إن كان ولا بد فتُعرض على سماحة المفتي أو الشيخ الفوزان ونتحاكم عند أحدهما.

فخرج الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا مع الأخ أبي أسامة هدي كوري المغربي -وهو أحد المقرين من الشيخ محمد-، فرأى الأخ أبو أسامة أن يُسلم الشيخ حسن عبد الوهاب البنا عدة أوراق فيها كتاب "نذير الصَّاعِقَةِ في كَشْفِ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَدِلَّةِ التي تُدِينُ الصَّعَافِقَةَ"^(١)، وغيره، ومن ضمن هذه الأوراق قضية سند شهباز، وقال الأخ أبو أسامة: نريد أجوبة الشيخ ربيع على هذه الأدلة.

(١) رابط الكتاب:

<https://ia601803.us.archive.org/4/items/NatheerAlSa3eqa/NatheerAlSa3eqa.pdf>

وقد سُئِلَ الشيخ محمد بن هادي حفظه الله بتاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠١٧: شيخنا الفاضل، هل تأذنون بنشر قصة "سند شهباز" وموقف عرفات وأصحابه منها، لأنهم يُطالبون بالأدلة المفسرة لجرحهم لهم؟! فكان جواب الشيخ محمد: "توكل على الله".

ودونكم قصة اسم (سند شهباز) وكيف تلاعب القوم فيها بما يدلُّ على أنَّ تلاعبهم وتليبهم وكذبهم ليس له حدود ولو مسَّ جناب العقيدة والتوحيد، نعوذ بالله من الخذلان.

مطعم سند شهباز هو مطعم في الإمارات في إمارة الشارقة وله أفرع، يزعم محمد غالب العمري اليمني (وهو من أصحاب عرفات المحمدي، ومن المقربين جداً من الشيخ عبيد الجابري، وانتقل من المدينة إلى الإمارات للتدريس في جامعة جميرا في دبي، وسكنه قريب من هذا المطعم) في منشور له: أنَّ المطعم كان شراكة بين رجلين، أحدهما: هندي مشرك اسمه (سند)، والثاني باكستاني مسلم اسمه (شاه باز)، فسميا المطعم بجمع اسميهما (سند شاهباز)، و(سند) هو الإقليم المعروف (باكستان)، و(شاه باز) وصف يُراد به (الملك الصقر).

ثم اشترى هذا المطعم رجل قريب من (محمد غالب) يُدعى (عرفان الباكستاني) من عبدالرحمن حافظ (وهو صاحب مكتبة الفرقان سابقاً) بواسطة أبي عمار ياسر الباكستاني، وياسر هو أخ سلفي كان يسكن في المدينة ثم انتقل إلى الإمارات.

فطلب ياسر من عرفان تغيير الاسم لأنَّ (شهباز) اسم لضريح في باكستان يُعبد من دون الله!، يقصده الهندوس والسيخ والمجوس والقبوريون من الصوفية والرافضة في الهند وباكستان وأفغانستان وإيران وغيرهم.

ويُذكر في ترجمة صاحب الضريح أنه كان علوياً في أول أمره يدعو إلى وحدة الأديان، ولد في إيران وجاء إلى النجف والتقى بغلاة الصوفية في العراق فأصبح من دعاة الطريقة القلندرية ومن دعاة وحدة الوجود والحلول!، ثم جاء إلى السند ومات فيها، وبنوا على قبره ضريحاً كبيراً يزوره آلاف الناس ويعبدونه.

واسمه الحقيقي "عثمان بن حسن المروندي" ويُلقَّب بـ "لعل شهباز قلندر"، و(لعل) هو الياقوت الأحمر لأنه كان يلبس عباءة حمراء، و(قلندار) هو وصف لصاحب الضريح، وهي مرتبة من مراتب الصوفية، قيل: معناه هو الرجل الذي هو من أهل الزهد والتجرد عن اللذائذ البشرية، وقيل: معناه هو السانح في عشق المعبود، و(شاهباز) اسم إله عند الإيرانيين، ويُراد به الملك الصقر.

ومن يبحث في جوجل في قسم (الصور) عن اسم (سند شهباز) أو اسم (لعل شهباز قلندر) يرى الصور للضريح نفسه!، مما يدلُّ على أنَّ الاسمين يُطلقان على ضريح واحد، لا كما يزعم محمد غالب أنه اسم آخر غير اسم الضريح!.

ولقد تردد (عرفان) في تغيير الاسم، أحياناً يعترف أنه أخطأ وأنه تائب من ذلك، وأحياناً يجادل في ذلك بتأثير صاحبه الزبير عباسي ويحتج بكلام محمد غالب، الذي كان يستقبل ضيوفه في هذا المطعم!، ويزعم عرفان أن تغيير الاسم يُكَلِّفه أموالاً من العقد الجديد ورسوم البلدية وغير ذلك، ويزعم أن المطعم له زبائن كثيرة وله أكثر من فرع في عدة مناطق فيصعب تغيير الاسم ويقل الربح!. وكان الأخ ياسر يحتج عليه بكلام عبد الله الظفيري وعبد الباري ابن الشيخ حماد الأنصاري، وأن هذه التسمية لا تجوز.

ثم اتفقا عرفان وياسر على كتابة سؤال لأهل العلم في حكم تسمية المطعم بهذا الاسم، فكتب عرفان سؤالاً في ١١ ديسمبر ٢٠١٤، ونشره في المجموعات العامة والخاصة، وأرسله إلى ياسر وبعض أصدقائه، وصيغة السؤال بما كتبه عرفان بنفسه: ((اشترينا مطعمًا باسم "سند شهباز" قبل سنوات بالشارقة، وقد أخبرنا قبل أكثر من ثلاث سنوات أن الاسم له علاقة بالضريح بباكستان، وهذا يستلزم تعظيم القبور والأضرحة، ولا يخفى علينا أن الناس من العوام والسلفيين يربطون هذا الاسم بالضريح!، لأنهم يسألوننا: هل سميت المطعم باسم ضريح شهباز قلندر الذي بالسند؟! وشهباز قلندر كان ولياً في السند، ومطعمنا باسم: سندشهباز، والسند: اسم منطقة، وشهباز: اسم عام في باكستان، ولكن إذا رُكِّبَ (سند شهباز) فيراد منه ضريح شهباز قلندر!، وإذا ذكر هذا الاسم فيتبادر إلى أذهان "أغلب" الباكستانيين أنه يتعلق بهذا الضريح

الذي بباكستان!، وإنا لما سميننا مطاعمنا بهذا الاسم كان مقصودنا هو الربح والتجارة فقط لا تعظيم القبور!، ومعلوم أنَّ المطعم في الشارقة وأكثر سكانها باكستانيون وأغلبهم من منطقة ذلك الولي!، فما نصيحتكم لنا؟ وهل نأثم إذا أبقينا المطعم على هذا الاسم؟ وهل يجب تغيير اسم المطعم؟)).

وشهد القوم أنَّ محمد بن غالب هو من أوصل السؤال إلى الشيخ عبيد حفظه الله وقرأه عليه فكان جواب الشيخ عبيد: ((بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد: فبناءً على ما ذكر، فإنه لا مانع أولاً من بقاء المطعم بهذا الاسم!، ما دام أنه مركب من منطقة معروفة في باكستان واسم معروف وهو شاه باز، فلا مانع.

وثانياً: يجوز الأكل منه، ولا بأس به، ومن أنكر هذا فلا حجة له، فهو إما جاهل ليس عنده علم يسوِّغ له الإفتاء ويحيز له الإفتاء، أو أنه متعالم يجب أن يتكلم في كل شيء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أملاه عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري المدرس بالجامعة الإسلامية سابقاً وكان بعد عشاء الخميس العشرين من جمادى الآخرة عام ١٤٣٦هـ الموافق التاسع من إبريل عام ٢٠١٥)).

والملاحظ أنَّ جواب الشيخ عبيد بناه على ما ذكره محمد غالب وصاحبه الزبير عباسي لا على ما جاء في سؤال عرفان وبيان ياسر المفصَّل!.

فقد قال محمد غالب في مقاله [دفعاً للباطل وبياناً لقضية مطعم سند شهباز] الذي كتبه بتاريخ ٤ رجب ١٤٣٩ هـ: ((هذا المطعم أول ما تم إنشاؤه اجتمع على الشراكة فيه رجلان: أحدهما اسمه سند، والآخر شهباز، فسمي باسميهما)).

وقال الزبير عباسي الباكستاني في مقاله [البيان لما في كلام ياسر من البهتان] الذي كتبه بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ: ((المطعم قبل ذلك كان شراكة بين صاحبين: أحدهما هندي مشرك سِنْد، وآخر باكستاني مسلم شاه باز، فسميا المطعم بانضمام اسميهما: مطعم سِنْد شاه باز، وعبد الرحمان غَيْر "سِنْد" كونه اسم مشرك إلى "سِنْد" وهو اسم المنطقة المعروفة في باكستان، فأصبح مطعم سِنْد شاه باز)).

وهذا من تلبيس القوم على المشايخ، ومن رجع إلى ترجمة صاحب الضريح يجد الأمر كما قاله الأخ ياسر الباكستاني لا كما قاله الزبير عباسي ولا محمد بن غالب.

فجاء الأخ ياسر الباكستاني إلى عبد الله بن صلفيق الظفيري فأخبره بذلك، وكان ابن صلفيق مع ياسر يرى حرمة التسمي بهذا الاسم، وذهب معه إلى الشيخ عبيد، وأخبره بأن الاسم لإله عند الإيرانيين المجوس، ويُعبد من دون الله في إيران والهند وباكستان وأفغانستان، فقال الشيخ عبيد: "سأراجع عن فتواي التي تتضمن جواز تسمية المطعم بسند شهباز".

وكتب عبد الله بن صلفيق الظفيري رسالة صباح يوم الجمعة بعد مجلس الشيخ عبيد بيوم قال فيها: ((الحمد لله الذي أظهر الحق وتبين للشيخ عبيد حقيقة الأمر))، وقال: ((إنَّ الشيخ سيسحب فتواه الأولى، وسيفتي بتحريم هذا الاسم)).

قال الأخ ياسر: ((وهذا الكلام لم يجد ترحيباً عند صهر الشيخ عبيد المدعو عادل بن عارف الأمريكي، وهو واحد من هؤلاء المؤيدين لهذا الاسم الطاغوتي!، وقد اجتمعوا جميعاً على الباطل وتحزبوا تحزباً شيطانياً، فأخذ يدافع عن الاسم بكل قوة، ويقول: إنَّ الذين يقولون إنَّ الاسم له علاقة مع الضريح هم قلة!، وصاحب المطعم كتب العكس في سؤاله!)).

قال الأخ ياسر الباكستاني معقّباً على كلام عادل الأمريكي: ((إنَّ صاحب المطعم أكّد بأنَّ أكثر الناس ظنهم أنَّ المطعم له علاقة بالضريح!، فلماذا يكذب عارف الأمريكي؟! والجواب معلوم للعقلاء!).

ولما تبين له أنَّ كذبه فشلت أراد إرادة شيطانية ماهرة خادعة تحويل موضوع المجلس من سند شهباز إلى قضية أخرى، وهي الغيبة والبهتان مكرراً وكيداً، فقال بدون حياء ولا خجل: إنَّ ياسراً يتكلم في المجالس في أسرار أهل فلان!، وقصده إضعاف القضية التي عُقد المجلس من أجلها، وإفساد العلاقة بيني وبين فلان المذكور كذباً وزوراً، وهكذا تفعل الحزبية والأهواء بأهلها، ثم يتسترون بلباس السلفية، والسلفية بريئة من أفعالهم المشينة، ويستغلون صحبة

الشيخ عبيد، ثم يتبرأون منه!، ويلقون جميع وزرهم على الشيخ كما هي عاداتهم!!).

وقال الأخ ياسر معلقاً على فتوى الشيخ عبيد: ((فانتظرنا ثلاثة أيام فلم تنزل!، ثم أرسل إليّ الظفيري رسالة قال فيها: اكتب أنت: "أخبرني الشيخ عبدالله بن صلفيق الظفيري أنه قابل شيخنا الشيخ عبيد الجابري حفظه الله وأخبره بأن اسم المطعم مشابه لاسم لولي يُعبد قبره من دون الله، وأنَّ الشيخ لما علم بذلك تراجع عن فتواه في جواز تسمية المطعم بسند شهباز"))، ورسالة ابن صلفيق محفوظة مصوّرة.

وفرّح الأخ ياسر فأرسل رسالة عبر الواتساب إلى عرفات المحمدي (وكانا صديقين، وكان عرفات يُدرّس في بيت ياسر لما كان في المدينة مرتين في الأسبوع) أنَّ الشيخ عبيداً تراجع عن الفتوى الأولى، وأنه نشر تراجع الشيخ عبيد بإذن من عبد الله بن صلفيق الظفيري، ظناً منه أنَّ عرفات سيقف معه ويفرح بذلك.

لكنَّ عرفات أنكر ذلك وقال: "لم يتراجع ونرجو الصبر والهدوء ونحن نسعى!"

وقال: "لا، الشيخ عبيد لم يتراجع، ولم يسحب الفتوى الأولى، ومن أذن لك بالنشر!!".

فأجابه الأخ ياسر: أذن لي الشيخ عبد الله بن صلفيق.

فقال عرفات: وهل أذن له الشيخ عبيد بنشر التراجع؟! قال الأخ ياسر: كان الشيخ الظفيري عندي فسألته فقال خائفاً: "لم يأذن لي أحد!!".

وقال عرفات: "الشيخ عبيد لا يريد أن يكتب شيئاً يتضمن تراجعه!!". وقال: "الصبر وترك العجلة وسنرى الذي جرى". ثم عقّب منكرًا على الأخ ياسر: "لماذا امتنعت من الجلوس مع الشيخ محمد بن غالب في دبي؟!".

وهذه مراسلات محفوظة دونها الأخ ياسر مصورة في ملف بعنوان [تحریم العلماء التسمية بـ "سند شهباز" وبيان موقف الصعافقة المخزي] (١). وقال له عرفات في اتصال بينهما: "أنا أريد الخير لكم، وأنا أخلص الموضوع، ولا يدخل أحدٌ غيري في الموضوع".

وهنا بدأ تدخل (عرفات المحمدي) انتصاراً لصديقه الحميم (محمد غالب العمري) في هذه المسألة العظيمة التي تمسُّ جناب التوحيد!! واستطاع عرفات فعلاً أن يُراجع الشيخ عبيد في (فتوى التراجع) حتى استقرَّ كلام الشيخ عبيد على عدم سحب الفتوى الأولى!، فسجّل الشيخ عبيد كلمةً بصوته قال فيها:

(١) متوفر على الرابط التالي:

<https://up.top4top.net/downloadf-776228sm1-pdf.html>

((بسم الله والحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فإني لم أسحب الفتوى السابقة التي تتضمن جواز إبقاء المطعم باسم سند شهباز، لأنه تبين لي أنه مجرد اسم، وأضيف هنا فأقول: هذا الاسم له حالتان:

إحداهما: أن يكون مقترناً بمحذور كما يقال في إيران بأنه اسم للإله، أو مثلاً مقترناً بطاغوت مثل قلندر، ففي هاتين الحالتين لا يجوز استعماله، ثم الحالة الثالثة: أن يكون مجرد اسم؛ فهذا لا بأس باستعماله.

فيتلخص أنه لو أراد إيراني أن يفتح مطعماً باسم شاهباز فإننا لا نقره على ذلك، ولو كان إيراني صاحب سنة؛ لأنه في منطقتهم في قطرهم مقترن باسم إله عندهم هذا أولاً.

وثانياً: بالنسبة لباكستان والمناطق التي تستعمل فيها هذا مجرد اسم، فلا مانع من استعماله، أما إذا اقترن به طاغوت فاستعماله محرم. هذا ما تلخص لدي.

وقد بلغني أن الإخوة الذين فتحوا مطعماً باسم "سند شهباز" ساعون في تغييره إلى اسم آخر، وهذا يشكرون عليه جزاهم الله خيراً.

ووصل إليّ منهم سؤال أنهم لو كتبوا الاسم القديم وقالوا هكذا: تغير اسم المطعم من سند شهباز إلى مطعم آخر باسم آخر فلا مانع من كتابة هذين

الاسمين، لأنه يفهم الزائر لهذا المطعم والناظر أنَّ الاسم قد تغيَّر، وكذلك لا مانع من الأكل فيه سواء بقي على الاسم الأول أو بقي على الاسم الجديد. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أملاه عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري ضحى يوم السبت ٢٧ رجب ١٤٣٦ هـ الموافق لـ ١٦ مايو ٢٠١٥ م)).

وهذه الفتوى عليها عدة ملاحظات:

أهمهما التفريق بين استعمال اسم الإله المعبود بالباطل من بلد إلى آخر، وهذا تفريق باطل بيقين، خاصة أنَّ المطعم الذي في الشارقة كُتب عليه أنه يُقدَّم مأكولات: أفغانستاني، باكستاني، هندي، عربي، ويرتاده هؤلاء وأكثرهم يعرفون هذا الاسم وأنه الضريح الموجود في السند كما اعترف بذلك صاحب المطعم (عرفان)، بل ويسكن في الإمارات أكثر من خمسمائة ألف إيراني، وبقرب هذا المطعم أكبر مسجد للرافضة في الشارقة!، والشيخ عبيد أقرَّ أنه إله عند الإيرانيين المجوس!.

والملاحظة الثانية: أنَّ الشيخ عبيداً حفظه الله جعل (قلندار) هو اسم الإله وليس (شاهباز)؛، وهذا خطأ واضح لمن عرف ترجمة صاحب الضريح، وقد تقدَّم أنَّ (قلندار) وصف ومرتبة، وأنَّ (شاهباز) هو اسم الإله عند الإيرانيين،



وخطأ الشيخ عبيد هذا سببه محمد غالب وأصحابه، فهؤلاء يحاولون التفريق جاهدين بين (لعل شهباز قلندر) وبين (سندشهباز)!.
قال محمد غالب في مقاله المذكور آنفاً: ((اسم الطاغوت كما هو منشور ومعروف "لعل شهباز قلندر"))).

وقال: ((جاءني صاحب المطعم وسألني عن التسمية وما أثاره البعض من كون هذا الاسم هو اسم طاغوت في باكستان، ويّين لي الفرق بين اسم الطاغوت وهو (لعل شهباز قلندر) وبين اسم المطعم الذي هو عبارة عن اسمين مشهورين مركبين، فقلتُ منهاً وناصحاً: "كيف وقد قيل، لا بد من التغيير وغلق الباب، ومن ترك شيئاً لله عوضه الله خيراً منه"))).

أقول:

أما صاحب المطعم فقد كتب بنفسه السؤال الموجه إلى الشيخ عبيد وفيه: ((إذا رُكِّبَ (سند شهباز) فيراد منه ضريح شهباز قلندر!، وإذا ذُكِرَ هذا الاسم فيتبادر إلى أذهان "أغلب" الباكستانيين أنه يتعلق بهذا الضريح الذي بباكستان!))، فلا عطر بعد عروس كما يُقال.

وأما قولك "وقد قيل"، فنعم كان أكثر أصول الذين يسكنون حول هذا المطعم هم من منطقة ذاك الضريح كما اعترف صاحب المطعم!، وكان بعض الزبائن يسأل: ((هل سميتم المطعم باسم ضريح شهباز قلندر الذي بالسند؟!))

وشهباز قلندر كان ولياً في السند، ومطعمنا باسم: سندشهباز)) كما في سؤال صاحب المطعم عرفان!.

وقد قال نايف بن صالح العمري الحربي -وهو أحد طلاب الشيخ عبيد والمقربين إليه- للشيخ عبيد في زيارته مع عبد الله بن صلفيق الظفيري: "يا شيخ، سألتُ العدد الكثير من الباكستانيين عن سند شهباز فاتفقت أقوالهم بأنه ضريح يُعبد من دون الله".

وأما نصيحتك وتنبهك، فيدلان على حتمية تغيير الاسم لغلق الباب، بينما فتوى الشيخ عبيد وأنه لا بأس من استعمال هذا الاسم لهذا المطعم ما دام أنه ليس في إيران ولا هو مقترن باسم قلندار تدلُّ على خلاف ذلك، فكيف توقعون الشيخ عبيداً بهذه الورطة ثم تزعمون أنكم ترون لزوم تغيير الاسم؟!!

ثم نصيحتك هذه تخالف موقفك من الأخ ياسر الذي طالبكم بتغيير الاسم، ووصفته أنت بـ (المفتري الكاذب) ودعوتَ السلفيين إلى هجره!، فما هو السبب إذاً؟!!

أم أن نصيحتك هذه كانت في طي الكتمان في بادئ الأمر ثم اضطررتم إلى إخراجها كعادتكم بعد أن انفصح أمركم في هذه القضية عند الشيخ ربيع حفظه الله؟!!

والملاحظة الثالثة على فتوى الشيخ عبيد: أنَّ قوله حفظه الله: ((ووصل إليَّ منهم سؤال أنهم لو كتبوا الاسم القديم وقالوا هكذا: تغير اسم المطعم من سند شهباز إلى مطعم آخر باسم آخر فلا مانع من كتابة هذين الاسمين، لأنه يفهم الزائر لهذا المطعم والناظر أنَّ الاسم قد تغير)).

أقول:

وهذا ما سعى له القوم بعد أن انكشف أمرهم عند الشيخ ربيع حفظه الله فأرادوا كتابة الاسمين معاً، وفعلوا ذلك حقاً، الاسم الأول بخط كبير واضح باسم (ناياب هاندي) أي الطبق المميّز، وتحتة باسم صغير لا يمكن ملاحظته إلا عن قرب باسم (سند شهباز)؛، وكأنهم أُشربوا في قلوبهم هذا الاسم المشؤوم، ولا يمكنهم الانفكاك عنه!

ولم يكن سبب الجمع بين الاسمين كما ذكره للشيخ عبيد: "لأنه يفهم الزائر لهذا المطعم والناظر أنَّ الاسم قد تغير"، وإنما السبب أنَّ الزبائن قلُّوا لما تغير الاسم وخسر المطعم الكثير من الربح، لأنَّ الكثير من المحيطين بهذا المطعم يأتون إليه تبركاً باسم هذا الضريح وتعظيماً له!

وقد نقل الأخ ياسر عن (مهند البتار) لما زار الإمارات ورجع إلى المدينة كان يقول لبعض الإخوة الباكستانيين والهنود ومنهم عبد الستير وعبد الباسط: "أن اذهبوا معي إلى الشيخ ربيع، واشهدوا عنده أنَّ الضريح غير موجود، وأنَّ

ياسر ظلم صاحب المطعم في تغيير الاسم، ويجب إعادة اسم المطعم السابق، لأنه قلَّ زبائنه وقلَّ ربحه حتى لا يكاد يبلغ نصفه"، وقد شهد شخص يُدعى عبيد على مهند بهذا في مجلس الشيخ ربيع، فقال الشيخ ربيع: "ما يخاف الله؟! أنا أكلمه، لماذا يفعل؟!"، وفي ذلك مراسلة مصورة في ملف الأخ ياسر.

ولما عُرِضَتْ هذه الفتوى على الشيخ ربيع حفظه الله أفاد بقوله: إذا كان الأمر كما جاء في الفتوى إذاً يجوز للعجم أن يسموا مسمياتهم باللات والعزى ومناة!، وهذا معلوم بالضرورة أنه في غاية البطلان، كما نقل عنه ذلك الأخ ياسر الباكستاني.

وكذلك قال الشيخ ربيع: ((لأبد كلهم يتراجعون، وعفا الله عما سلف، ولا فرق بين أسماء الأصنام من مكان إلى مكان)).

وقال الشيخ علي ناصر الفقيهي لما قيل له البعض يفرِّق بين أسماء الآلهة المعبودة بالباطل من بلد إلى بلد: ((هذا اتباع الهوى؛ لأنَّ دين المسلمين واحد، ومنهجهم واحد)).

وقال الشيخ عبد الرزاق البدر: ((لا يجوز؛ لأنَّ أسماء الآلهة محرمة)).
والتسمي بأسماء الأصنام محرَّم، فقد جاء في فتوى اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ ابن باز رحمه الله وعضوية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله والشيخ صالح الفوزان حفظه الله والشيخ عبد الله الغديان رحمه الله:



((الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فقد اطلعت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء على الكتاب الوارد
إلى سماحة المفتي العام من فضيلة مدير عام فرع الرئاسة العامة لهيئة الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة عسير، محمد بن أحمد الأحمد، رقم
(٢٤/٩/٦٠٠) وتاريخ ١٣/٢/١٤١٨هـ والمحال إلى اللجنة من الأمانة
العامة لهيئة كبار العلماء، برقم (١٢٢٥) في ٢٤/٢/١٤١٨هـ. وقد جاء في
خطاب فضيلته ما نصه:

نبحث لكم برفقه الأوراق المنتهية بخطاب رئيس هيئة مدينة أبها رقم
(٢٩/٩٧) في ١٠/٢/١٤١٨هـ المتضمن وجود محل لخياطة الملابس الرجالية،
يحمل اسم (مناف) نأمل من سماحتكم الاطلاع والتوجيه بما ترون حيال جواز
التسمية بالاسم المذكور.

واطلعت اللجنة على ما جاء في خطاب رئيس مركز هيئة شمسان: خالد
بن سليمان آل هادي، والذي جاء فيه ما نصه:

أفيدكم أنه من خلال اطلاعنا على التقارير اليومية المقدمة من الأعضاء،
فقد تم ملاحظة محل لتفصيل الثياب الرجالية، يسمى (مناف للخياطة الرجالية)
وبعد البحث في (القاموس المحيط) للفيلسوف أبي حنيفة، الجزء الثالث صفحة ٢٠٩،
طبعة دار الجيل، وجد أن هذا اسم صنم، علماً أن للمحل أكثر من فرع في مدينة
أبها.

وبعد دراسة اللجنة للاستفتاء أجابت بأنَّ (مناف) اسم لصنم، وبه سمي عبد مناف بن قصي بن كلاب، والد هاشم، وكانت أمه قد أخذته هذا الصنم. وعلى هذا لا يجوز التسمي بأسماء الأصنام، مثل: مناف واللات والعزى ومناة ونحوها، لما فيه من إظهار هذه الأصنام وتعظيمها وإجلالها، وهذا محرم، فيجب أن يغير مسمى المحل إلى اسم لا محذور فيه، قطعاً لوسائل الشرك وسداً لذرائعه، وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم)).

وسئلت اللجنة الدائمة برئاسة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله وعضوية الشيخ صالح الفوزان حفظه الله والشيخ عبد الله الغديان رحمه الله: ما هو حكم الشرع في التسمية باسم (راما) حيث ذكر البعض أنه لا يجوز؛ لأنه يوجد اسم معبد في الهند، وكذلك أسماء أشخاص من غير المسلمين، وأنا متوقف على هذه الفتوى لتغيير الاسم؟ وجزاكم الله خيراً.

فأجابت: ((لا بأس بالتسمية بما ذكر، لأنَّ الأصل في الأسماء الإباحة، إلا ما عبّد لغير الله، لكن إن ثبت أنَّ الاسم المذكور اسم معبد يعبد فيه غير الله، فإنه لا يجوز التسمية به؛ لأنَّ ذلك يكون من تعظيم ذلك المعبد، وترويج ذكره)).

وهنا سؤال يتبادر إلى الأذهان وفيه إلزام لهؤلاء القوم: هل يجوز أن يسمّي صاحب مطعم - لا يسكن في مكة ولا في المملكة عامة، وإنما في بلد مسلم آخر - باسم (مطعم اللات)؟! فإن أجابوا بنعم فلا كلام لنا معهم لأنه لا يقول بهذا من

عرف أصول الشرك وذرائعه، وإن أجابوا: بلا، ظهر تناقضهم وتبين بطلان الفتوى التي نشروها وفرحوا بها في التفريق بين البلدان في تسمية الآلهة الباطلة. ثم اقترح نايف بن صالح العمري على الأخ ياسر أن يعرض القضية على د. عبد الله البخاري قائلاً: ((إنَّ الشيخ البخاري سوف ينصر الحق إن شاء الله!!)).

وسجّل نايف مقطعاً صوتياً لبعض العوام من باكستان والهند يسألهم عن "سند شهباز"؟ فأجابوا: "أَنَّ هذا ضريح عندنا"، ونشر المقطع. وشهد نايف عند د. عبد الله البخاري أَنَّ الحق مع الأخ ياسر.

يقول الأخ ياسر في حكاية جلسته مع د. عبد الله البخاري: ((وعندما أتيتُ الشيخ البخاري كنتُ على أمل ويقين أنه سينصر الحق بكلّ قوة - وكان هذا المجلس بعد فتوى الشيخ عبيد وقبل جلسة الشيخ ربيع - لكن للأسف حينما دخلتُ على الشيخ البخاري أحسستُ شيئاً منه، ولما بدأتُ أتكلّم كان غير مستعد أن يسمع مني شيئاً، وكان ينبغي للشيخ البخاري أن يسمع مني، كوني أنا من أهل البلد، وأهل مكة أدري بشعابها، لكن للأسف قال لي: أنا سمعتُ كلَّ شيء من محمد غالب!، وأنَّ هذا الاسم عادي لا بأس به!، هذا اسم يشبه اسم مدينة "مزار شريف"!، فقلتُ: كيف هذا؟ سند شهباز اسم المطعم، وشهباز طاغوت يُعبد من دون الله في منطقة السند، وقلت له: هذا اسم مركب، وهذا ترويح لهذا الضريح وتعظيم له.

فبدأ البخاري يقول لي -وكانه يهدّني-: "لا نخاف منك يا ياسر، بل نخاف عليك من التكفير، لأنّ كلامك هذا يلزم منه التكفير، لأنّ المدافع عن الطاغوت فهو طاغوت!!".

قلتُ: لا إله إلا الله، الذي يدافع عن التوحيد يدافع عن أعظم حقٍّ من حقوق الله، هل يخشى عليه من التكفير؟!!

أنا أقول: إنّ محمد بن غالب يدافع عن اسم الطاغوت لمصالحه الدنيوية، ومحمد غالب أفسد توبة صاحب المطعم ثلاث مرات.

ثم قلتُ له: انظر إلى خيانة محمد غالب في فتوى الشيخ عبيد؟! أين السؤال المقدّم للشيخ عبيد؟!!

لكن للأسف لم يرض الشيخ البخاري أن يسمع مني أي شيء في ابن غالب وعرفات!، ويقطع كلامي ويسكّطني!، ثم بدأ يكلمني عن الشيخ أحمد بازمول والشيخ عادل منصور، وقال: لهؤلاء حملات وكذا وكذا...

وأنا جئتُه أستفتيه عن "اسم سندشهباز"، وهو يكلمني عن الشيخ أحمد بازمول وعادل منصور!.

ثم قال البخاري لي: ماذا تريد مني؟!!

قلتُ: أريد منك فتوى بتحريم هذا الاسم الطاغوتي.



فرفض، وألزمي بالسكوت، وترك هذا الموضوع، رغم بقاء الفتوى التي تحارب أصل التوحيد وتبيح بقاء هذا الاسم الطاغوتي؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أتيت بالأدلة الموثقة في ابن غالب وعرفات فقال مستهزئاً: "كلُّ هذا كتبته في هذه القضية؟!".

وعندما خرجتُ من بيت الشيخ البخاري قلتُ للأخ: لم يعجبني كلامه، ولن أسكت على الباطل أبداً.

وبدأ البخاري يأمر الطلاب بهجري، ولا أبالي، والله الحمد، ولكن أقوله من باب الخبر.

وأقول: لماذا يأمر بهجري؟! لأنني أدافع عن التوحيد، ولم أرض أن أكون مروّجاً لاسم الطاغوت).

وكلام د. عبد الله البخاري في هذه القضية يدلُّ على أنه مأوى لهؤلاء القوم وهم يتقوون به وهو ينصرهم ويدافع عنهم ويهدد ويتوعّد كل من يكشف حالهم ويفضح كذبهم ولو في هذه المسألة العظيمة التي تمس جناب التوحيد والعقيدة!.

فلما رأى الأخ ياسر الباكتاني تناصر القوم وجداهم في هذه القضية قرر أن يعرض الأمر على الشيخ ربيع حفظه الله، فجلس مع الشيخ عدة جلسات.

يقول الأخ ياسر: ((قد قررتُ أن أعرض المسألة على العلامة ربيع بن هادي حفظه الله ورعاه، كي يحكم بيننا وبين هذا الحزب الملبّس، وبالفعل تم تحديد موعد مع الشيخ بغير علم هذا الحزب!).

١- وذهبتُ مع إسماعيل بن الشيخ شمس الدين الأفغاني رحمه الله، واستمر "المجلس الأول" مع الشيخ قرابة ساعتين، وكانت جلسة خاصة، وطرحنا فيها القضية على الشيخ بتمامها، وقدّمنا له سؤال صاحب المطعم، والرسالة كتبناها في الرد على هذا المسمّى الطاغوتي، فقرأها حرفاً حرفاً، وأخذ الشيخ يعلّق عليها، ويصحّح بعض الأخطاء فيها، وكان يقول رافعاً صوته: "هذا حرام لا يجوز، ووسيلة إلى الشرك، وهؤلاء كلهم سيتوبون، وعفا الله عما سلف، وهذه خيانة عظيمة من محمد غالب، وأنا سأتصل به وأكلّمه".

ثم طلب منا فتاوى اللجنة الدائمة والإمام ابن باز رحمه الله، فأعطيناها له حفظه الله، وطلب أن نعدّل الأخطاء التي صحّحها بيده ونكتبها مرة ثانية ثم نسلمها إياها، وتعليقات الشيخ التي كتبها بخطّ يده محفوظة لدينا، ففعلنا ذلك.

٢- وأعطينا له البحث بعد التصويب في "مجلس تال"، فقال: تعالوا غداً.

٣- فجئناه حسب الموعد فقال: "الفتوى عندي جاهزة، لكن أضيف

عليها كلام ابن تيمية وابن القيم"، ثم قال مغضباً: "لماذا لا تخبرون حاكم الشارقة حتى يذلّ هذا الرجل ويهينه؟".

وعندما علم هذا الحزب أننا رجعنا إلى الشيخ العلامة ربيع حفظه الله، وطرحنا القضية عليه، وعلموا أنَّ عوراتهم ستتكشف عند الشيخ ربيع وأنَّ حقائقهم ستتضح، أخذوا يتصلون بنا ويهدِّدون قائلين: "لا تذهبوا إلى الشيخ ربيع، ولا تطرحوا عليه القضية، ولو ذهبتم إليه لنُحذِرَنَّ منكم، و، و، و... إلخ!".

وبدأ عبد الله بن صلفيق الظفيري يتصل بي فلم أَرِدْ عليه، حتى اتصل بالأخ إسماعيل بن شمس الدين، وبدأ يُهدِّده ويحذِّره من الذهاب إلى الشيخ ربيع، ويقول له: "إذا ذهبتم عند الشيخ ربيع سوف أُنذِرُ الناس منكم!". سبحان الله!، "أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ"، يقول هذا وهو يعلم أنَّ عرفات وزمرته في الوقت نفسه يذهبون عند العلامة ربيع، فلماذا يمنعنا نحن؟!.

٤- وفي "المجلس الرابع" طلب الشيخ ربيع منا شهوداً من "طلبة الجامعة" يشهدون أنَّ هذا الضريح موجود بالسند وأنه يُعبد من دون الله.

٥- فأحضرنا ستة شهود في "المجلس الخامس" كلهم شهدوا على أنَّ هذا الضريح يعبد من دون الله، وأنه لا يزال موجوداً.

ولم يجد هذا الحزب سفيراً لهم يدلُّس ويلبِّس على الإمام ربيع أحسن من عرفات، فتفاجأنا بدخول عرفات وزمرته، ومنهم عبد الواحد المدخلي، رغم أنَّ الموعد كان موعدنا، وليس لهم أي حق في دخولهم حين موعدنا، ولكن الحمد لله بأنَّ الله نصر الحق وأيده.

أولاً بدأ الشيخ يسمع من الشهود، ثم تكلمنا، ففجأة قال عرفات: "إنهم غيَّروا اسم المطعم"، فلم يلتفت إليه الشيخ، لأنه عرف كذبتهم، إلا أنه قال: من قال؟، قال عرفات: محمد غالب يقول!، فقال الشيخ ربيع: "اترك محمد غالب!".

فبادر الأخ إسماعيل بن الشيخ شمس الدين الأفغاني وقال للشيخ: "يا شيخنا إنهم دلَّسوا عند الشيخ عبيد حفظه الله، والآن يكذبون عندك بأنَّ المطعم غيَّر اسمه!".

٦- ثم بعد يوم أتينا بالفيديو، وقدَّمناه للعلامة ربيع حفظه الله، وكان فيه أنَّ المطعم باق على اسمه الطاغوتي ولم يُغيَّر!، ثم ما وجدوا لأنفسهم مهرباً ولا سبيلاً إلا أنهم قالوا: "الاسم تحت التغيير ولم يغير إلى الآن، وصاحب المطعم سيغيِّره!".

لأنه من كذب مرة يكذب ألف مرة، ولأنَّ الكذب يهدي إلى الفجور، ومن ردَّ الحقَّ واستكبر وتمادى في الباطل أهانه الله في الدنيا والآخرة. وفي آخر المجلس غضب الشيخ ربيع على عرفات وقال له: "هذه خيانة عظيمة وغش للمسلمين إما منك وإما من محمد غالب!".

ثم قلت للشيخ: يا شيخ هذا عرفات ذو الوجهين يقول لي: "إنَّ الاسم محرم لا يجوز"، ثم إذا خلى إلى حزبه وقف معهم ودافع عن الاسم الطاغوتي وانتصر له!.

ولما سُقِطَ في أيديهم، ورأوا غضب العلامة الشيخ ربيع حفظه الله ورعاه وأوجعهم إنكاره عليهم بشدة وحزم، وعلموا أنَّ أسرارهم قد انكشفت، لم يجدوا مخرجاً إلا أن يُحمِّلوا مكرهم على الشيخ عبيد!، فأخذوا يتبرأون من فتوى الشيخ عبيد ويقولون: "لا علاقة لنا بالفتوى، والشيخ هو الذي أفتى بجوازه"، فأنكروا جميع ما فعلوه من التلبيسات والخيانات، ولم يستطيعوا أن يقولوا شيئاً في الدفاع عن هذا الاسم بل قالوا كذباً وزوراً: "إنهم غيَّروا اسم المطعم".!

ثم لما تفرقوا وخرجوا عن مجلس الشيخ ربيع أخذوا ينتصرون لهذا الاسم ويدافعون عنه مرة ثانية بدون خجل وحياء، فلو كانوا رجالاً وأصحاب حق وصدق لتكلموا أمامنا في مجلس الشيخ!.

ومعلوم أنَّ فعلهم هذا خلق قبيح سيء كما في الحديث "أشر الناس ذو الوجهين: الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه"، بل فتنوا بعض مَنْ كانوا يعتقدون تحريم هذا الاسم، حيث أمروهم أن يهجرونا يوماً بعد يوم، وقد استجابوا للأسف، بعضهم طمعاً في الدنيا، وبعضهم خوفاً من البخاري وعرفات ومحمد غالب، بل كانوا يخوِّفونهم بالشيخ عبيد!)).

وقال الأخ ياسر: ((ثم الأسوأ من هذا: أنهم لما اضطروا إلى تغيير اسم المطعم الطاغوتي بأمر من الشيخ ربيع على رغم أنوفهم!، وقع لهم ما كانوا يحذرونه ويخافونه: أنَّ الزبائن قلَّ حضورهم وقلَّ بالتالي الربح، أخذوا يحاولون



من جديد الدفاع عن الاسم الطاغوتي والانتصار له، وحاولوا إعادته مرة أخرى!.

ولما رجع مهتد من الإمارات قال لبعض الطلبة: إن ياسراً ظلم صاحب المطعم؛ لأنه غيّر الاسم، وهذا التغيير تسبّب في قلة الزبائن، رغم أنه كان موجوداً لما غضب العلامة ربيع على عرفات ومحمد غالب، وكان يعلم حقيقة الاسم ولكن همّة كبقية زمرة الانتصار لحزبهم)).

وقال الأخ ياسر: ((ولما كانت الدورة في حفر الباطن - وقد حضر الشيخ عبيد والبخاري - فقلت للظفيري: سأرسل شخصاً من الإمارات - إماراتي الجنسية - وهو معروف لديك، يشهد أمام الشيخ عبيد والبخاري بأنه سأل الباكستانيين في الإمارات "ما هو سند شهباز؟"، فقالوا: إنه ضريح في باكستان، فاتفقنا على هذا الأمر.

ثم جاء الأخ من الإمارات فلم يشاركه الظفيري في المجلس!، فأين الوفاء بالعهد؟!.

وبعد كلّ ذلك حدث للظفيري يوماً أمراً ما، فاضطر أن يتصل بي، فقال في حديثه: "أنت تمشي مع بازمول وحزبه؟!"، فقلت له: وأنت تركت الحق وتمشي مع عرفات ومحمد غالب مع علمك بحالهما!، وقد قال لي عبد الله الظفيري عدة مرات: "هؤلاء - محمد غالب وعرفات ومن معهما - ليس فيهم صدق وإخلاص، وهم أهل أهواء!!".

أقول:

يتبيّن لنا من كلام د. عبد الله البخاري وعبد الله بن صلفيق الظفيري أنّ السبب الحقيقي في وقوفهم مع عرفات المحمدي ومحمد غالب ضد الأخ ياسر الباكستاني هو أنه يمشي مع الشيخ أحمد بازمول والشيخ عادل منصور، وهذه يعدونها طامة أكبر من هذه القضية التي تمس التوحيد!.

وقال الأخ ياسر في آخر شهادته: ((والخلاصة: إنّ عرفات هو رأس الفتنة، وأنا أعرف عرفات جيداً، لأنه كان يدرس في بيتي مرتين كل أسبوع مدة كبيرة، وكنا نتكلم في الموضوع دائماً، وكان موقفه غير واضح، لأنه يكذب كثيراً، ولكن في بيت العلامة ربيع ظهرت حقيقته تماماً حينما بدأ يدافع عن هذا الاسم، ويقول له الشيخ ربيع: إنّ فتوى العلامة ابن باز رحمه الله موجودة بأنّ مجرد اسم الإله محرم.

وعرفات كان يعلم حقيقة شهباز، وأنه اسم إله يعبد من دون الله، لكن الرجل لتعصّبه لصديقه محمد غالب حدث عنده خلل في عقيدته!.

وقد أعطيته كما ذكرتُ كتاباً كاملاً في هذا الموضوع: "سند شهباز"، لكنه حريص أن يجعل الحق باطلاً والباطل حقاً، وقد صبرتُ عليه أكثر من سنة لعله يتوب لكن زاد شرّه، وبدأ عرفات يكذب عليّ وينشر أنّ الاختلاف بيني وبين صاحب المطعم كان لعدم قبوله لي للمشاركة!، فطلبتُ منه ولا زلت أطلبه إن



كان محققاً أن يثبت صحة دعواه، وليستعد للمباهلة، ولن يستطيع، لأنه يعلم علم اليقين أنه كذاب.

وأما محمد غالب فإنه خائن، وقد كان يدافع عن الاسم الطاغوتي لغرض دنيوي خسيس، لأنَّ المطعم قريب من بيته، وكان يستقبل ضيوفه في هذا المطعم، وكذلك خليله خالد باقيس كان يريد أن يفتح فرعاً لهذا المطعم في جدّة، كما أخبرنا عبد الله الظفيري بذلك.

ومحمد غالب كان سبباً في إفساد توبة صاحب المطعم!، وهو الذي عرض السؤال في المرة الأولى على الشيخ عبيد، وقد زعم أنه عرض السؤال على ما أراد صاحب المطعم!)).

ومن تدخل في هذه القضية أحمد الزهراني حيث أرسل شخصاً إلى الشيخ ربيع حفظه الله يناقشه وقد أساء الأدب مع الشيخ وتناول ثم قال: "هؤلاء يريدون ضرب صاحب المطعم!"، فغضب عليه الشيخ ربيع وقال: "أنت جاهل، ولا تعرف الموضوع، واسمع منهم، وصاحب المطعم خبيث"، كما نقل ذلك الأخ ياسر في ملفه المفصل.

وأما شهادة الأخ إسماعيل ابن الشيخ شمس الدين الأفغاني رحمه الله، فهي مؤكدة لشهادة الأخ ياسر، فقد سجّل مقطعاً صوتياً بتاريخ ٧ شوال من عام ١٤٤١ هـ قال فيه:

((ملخص شهادتي بما يتعلّق بقضية سندشهباز وما ارتكبه هؤلاء الصعافقة من خيانات عظيمة وتدليس وغش في دفاعهم عن الشرك وما يتعلّق عن الحديث الذي دار بيننا وبينهم في مجلس الشيخ ربيع حفظه الله وما قاله الشيخ ربيع في حقهم:

فهؤلاء الصعافقة قبل أن يصفهم الشيخ محمد بن هادي حفظه الله بهذا الوصف كنتُ أصفهم بـ "الحزب الملبّس"، لما رأيت من تحزبهم وخیانتهم وغشهم وكذباتهم ومناصرة بعضهم في بعض بالباطل ودفاعهم عن الشرك ووسائلهم وتحذيرهم من كل من لم يقل بجواز هذا الاسم الطاغوتي.

وقضية سند شهباز معروفة ما نطوّل الكلام فيها إلا أننا نذكر بعض ما جرى في مجلس الشيخ ربيع حفظه الله، الشيخ ربيع حفظه الله لما علم خیانتهم وغشهم للمسلمين خاصة في مسألة مهمة تتعلق بالتوحيد والشرك، فغضب وردّ عليهم بشدة.

ولا شك أنّ عرفات كان من أكثر من يدافع عن هذا الاسم الطاغوتي، عرفات المحمدي وعبد الواحد ومهند وغيرهم، ولهذا قال الشيخ ربيع حفظه الله لعرفات: هذه خيانة عظيمة وغش للمسلمين منك أو من فلان [محمد

غالب]، وذكر اسم فلان، وهذا في مجلس الشيخ ربيع حفظه الله وكان في اجتماع كبير أكثرهم صعافقة، قرابة خمسة عشر شخصاً والله أعلم.
ثم هؤلاء لما عرفوا أنهم فُضحوا أمام الشيخ ربيع وأمام الملاء، أخذوا يتبرأون من فتوى الشيخ عبيد.

وقال عبد الواحد المدخلي: يا شيخ، هذا كلام الشيخ عبيد، يعني في الدفاع عن الشرك، وما لنا أي علاقة، ولا نعلم بالموضوع.
ثم إِنَّ الشيخ ربيع حفظه الله كان قد كتب الرد على هؤلاء وقال لي: سأعطيك هذا الرد وتنشره، وتعال غداً، ولما جئته وجاء الصعافقة هؤلاء وكان المجلس مليئاً منهم.

فقال عرفات للشيخ ربيع: يا شيخ نحن كلنا تبنا ورجعنا وانتهى الموضوع، ولم نكن نعرف حقيقة الموضوع، والشيخ عبيد أيضاً تراجع، وسننشر تراجعنا وتراجع الشيخ عبيد، ولا تنشر كلامك يا شيخ، وما في حاجة الآن.
فقلتُ للشيخ ربيع: يا شيخ هؤلاء يكذبون لم يتراجعوا ولم يتوبوا، بل لازالوا يدافعون عن هذا الاسم.

فأصر هؤلاء الصعافقة على الشيخ ربيع، عرفات يتكلم، وعبد الواحد يتكلم، وفلان يتكلم، لا يا شيخ انتهى الموضوع وأعلننا التوبة ورجعنا ولا تنشر يا شيخ كلامك ما فيه حاجة.



لكن إلى الآن لم يُعلنوا شيئاً، هكذا هم يكذبون، ما يستحون لا من الله ولا من الناس، فليصنعوا ما يشاءون.

وكان الشيخ ربيع حفظه الله يُكثر من هذا يقول: هذا حرام لا يجوز وسيلة إلى الشرك كلكم توبوا.

ثم اتصل بي بعض هؤلاء ولا حرج أذكر اسمه وهو الشيخ عبد الله بن الظفيري وكان غاضباً: يا فلان لا تذهبوا إلى الشيخ ربيع اتركوا القضية إذا ذهبتم إليه لنحذر منكم ونفعل كده وكده وكلام نسيْتُ أكثره.

وهذا كان ملخص كلام الشيخ عبد الله الظفيري، هذا باختصار شديد فيما يتعلّق بهؤلاء الصعافقة في قضية سندشهباز).

ثم ذكر الأخ إسماعيل شهادته في بيان طريقة هؤلاء القوم في منعه من الدخول على الشيخ ربيع، وكان عبد الواحد المدخلي يمنعه من الدخول بدعوى أنّ الشيخ ربيع متعب وما يقدر، وكان الشيخ ربيع يسأل عن الأخ إسماعيل ويعاتبه على التأخر، فيكذب هؤلاء على الشيخ ربيع ويزعمون أنّ الأخ إسماعيل لم يأت لعله مشغول!

وهذا رابط الصوتية:

<https://www.youtube.com/watch?v=zOuqpSTnwuc>



أقول:

إذا كان القوم يتعاملون بهذه الطريقة الماكرة في قضية تمس التوحيد وفيها ترويج للشرك وتعظيم من أجل انتصار بعضهم لبعض وتواطئهم على الباطل وكذبهم على المشايخ وتلبيسهم وغشهم للمسلمين وخيانتهم، فماذا بقي بعد هذا؟! وهل لخياناتهم وتلبيساتهم وكذباتهم من حدود؟! وإذا كان هذا الدليل لا يقنع به مريد الحق فلا يقنع أبداً ولو أتيناه بألف دليل، والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل.

الدليل الحادي عشر: التلاعب بالأصول والكيل بمكيالين

من الأدلة التي يُدان بها عرفات المحمدي وعبد الله بن صلفيق الظفيري وعبد الإله الرفاعي وغيرهم أنهم يتلاعبون بالأصول السلفية والقواعد العلمية بحسب أهوائهم، ويكيلون بمكيالين في التعامل مع الأحداث والمواقف والأحكام والأشخاص، فمن انساق معهم في مخططاتهم مدحوه ورفعوه ولو كان من المنحرفين أو الكاذبين!، ومن لم يقبل أن يكون سيقّة لهم ذمّوه وأسقطوه ولو كان سلفياً صادقاً!.

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في محاضراته المشهورة [آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته وأن ينثر شيئاً من كناناته]: ((فالعالم قد يقول القول اليوم على ما ظهر ويرجع عنه غداً، فالتزكية على ما تظهر، وإذا جاء الجرح المفسّر فهو مقدّم على التعديل المبهم، كانوا يقولون في تغريداتهم -وهي عندي سآتي إن شاء الله بها وأريكم إياها- يوم أن كان الشيخ ربيع بمكة، والمجرحون يجرحون هنا في المدينة!، الجارحون من هنا يُجرحون، فكان يقول قائلهم في هذا الباب: "الجرح مقدّم على التعديل ولو عدّل ألف عالم"، هذا حقٌّ، لكن ما بالهم اليوم لا، اليوم القاعدة "ما فعل أبوك بحماره؟" قال: باعه!، قال لماذا قلت: باعه؟! هذا فعل، يعني الفعل ما يُجرُّ، الجرُّ من خصائص الأسماء، طبعاً هو ما قال له هكذا بالعبرة، لكن قال: لماذا قلت بحماره؟! قال: الباء حرفٌ جرٌّ، قال: ما شاء الله! باؤك تجرُّ وباءي لا تجرُّ؟! آه، هذا هو، فالقضية أن يكون الباء باءهم هم،

فهي جَارَّة، أما باء غيرهم ليست جَارَّة، فجرحهم هم وإن كان بالكذب - بالصدق مقبول نُطَاطِيء له رؤوسنا - لكن وإن كان بالكذب فهو الذي يَجْرُ، وأنت لو تأتي بحروف الجرِّ كلها ما تجرُّ!، ما يجوز لك أن تجرَّ، أين هم من هاني بن بريك اليوم؟! فين الحمية للسنة يا ابن صلفيق يا صاحب السيوف والأسنة؟! بل فين الأخ عبد الله البخاري؟ وأقولها بصراحة: لماذا لم نسمع له كلمة في الذَّبِّ عن السنة وانتقاد هاني بن بريك!، والانتقاد لمن خالف أصول أهل السنة؟!)).

وقال: ((لقد وضعتكم مكيالاً أنتم بأنفسكم لن نكيل لكم إلا به، فإذا كِلنا لكم به فلا تزعلوا، لأننا رضينا أن نكتال منكم به، ف "مهما طعنتم في معروف عندنا نعرفه بالصدق والعدالة والديانة والأمانة والله لا نقبل حتى تأتوننا بالدليل الصحيح الصريح الذي لا يحتمل التأويل"، كما قرره فضيلة الشيخ عبيد حفظه الله، ولو كان ألفَ عالم، و "ردُّنا له لا يعني الطعن فيه"، كما قرر ذلك أخونا صاحب الفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحيم البخاري، جزاهم الله خيراً، إذاً نكتال من مكيالكم الذي وضعتموه أنتم، ونكيل لكم به، فإن لم ترضوا به معاشر الصعافقة ف "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ. الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ. وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ. أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ. لِيَوْمٍ عَظِيمٍ. يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ")).

وقال: ((فأقول: تعجب يا جَوْنَة من المدافعين عن محمد بن هادي بالحقِّ إن شاء الله، تعجب من هؤلاء؟! لماذا لا تعجب من هاني بن بريك الذي هدم أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة؟! ولماذا لم تجرّد سِنَانَك للردِّ عليه؟! ولماذا لا تُطلق عَنَانَك للتغريد فيه وتحذير الناس من منهجه الباطل الذي ارتكبه؟! أم أنك تُبصرُ القَذَاةَ في عين أخيك وتُغمضُ عينيك عن الجذع في عينيك؟! إن كنتَ صادقاً فيجب عليك أن تعجب -قبل أن تعجب مني ومن المدافعين عني- أن تعجب من الكاذب الصفيق الشيخ عبد الله بن صلفيق الذي يدافع عن هاني بن بريك ويعتذر له ويطعن في من تكلم فيه؟! يزيكه ويدافع عنه وقد ارتكب منهج الخوارج، ويعتذر له ويطعن في من ينتقده بحقّ مدافعاً عن أصول أهل السنة والجماعة!، أليس هذا يا جَوْنَة أولى بك أن تتعجب من دفاعه عن المبطلين؟! أم أنك لا تُبصر ذلك وقد أعماك هواك؟!)).

وقال: ((وركب هاني مذهب الخوارج، وابن صلفيق يقول عنه: "مسلم سني"، بالله لو قالها غير هاني كيف ستُوجَّه السهام إليه؟! والله ليُمزِّقه الصعافقة حتى يُكسِّروا عظامه ويذروها في الرياح، لكن هاني لا، لا ذكر له، مسلم سني!)).

وقال: ((أم أنها القاعدة: "إذا كنتَ معهم فأنت سلفي ولو كنتَ مبتدعاً كهاني بن بريك!، وإذا كنتَ معهم فأنت عدلٌ برٌّ ولو كنتَ فاجراً عريداً من أصحاب الحانات والخمّارات كأبي أيوب المغربي"!!)).

وقال في خاتمة وريقات [كشف النقاب]: ((وأنا أنتظر منكم الردَّ حتى يعلم الناس ميزانكم في الجرح والتعديل، الذي هو: "فقط أن يكون الشخص معكم سيقَّةً لكم تُسيِّرونه كما تشاؤون؛ فإن كان معكم فهو أصدقُ الناس وإن كان أكذبُ الناس وأفجرَ الناس، وإن لم يكن معكم فهو عندكم أكذبُ الناس وإن كان أتقى الناس وأصدقُ الناس")).

وقال في رده مقولة [ردُّك لجرحِ العالمِ جرحٌ فيه] في "صوتية منشورة ومفرغة": ((ويكفيكم على بطلان هذه القاعدة: أنَّ الذين قالوها جهلة، والدليل على جهلهم أنهم هم اليوم تنكَّروا لها!، فيكفيك أنَّ صاحب المقالة قد تنكَّر لها، وقد بدأ يتملَّص منها، فهذا من أعظم الأدلة وأكبر الشواهد على بطلانها.

فكانوا من قبل يقولون هذه المقالة «ردك لجرح العالم جرح فيه»، وإذا بهم اليوم يقولون: «ردك لجرح العالم لا يعني الطعن فيه»!، وذلك لأنهم قالوها بهوى فتركوها لهوى!.

قالوها أول ما قالوها لأنهم أرادوا بها أن يمرِّروا توثيقاً أو جرحاً في من يهون، وإن كان الجرحُ في غير محلِّه، وإن كان الجرحُ غير صحيح، أو كان التوثيق غير صحيح، ولكن يريدون الجرح، لأنه جرح في من يريدون جرحه!، وإن لم يكن صحيحاً، فقالوا فيه في ذلك اليوم لما طُلب التفسير -أي هو لا يردُّ الجرح!- لكن طلب التفسير من بعضهم للناس!، قالوا: أين الأدلة في جرح

فلان وفلان؟! ما نعلم عنهم ما نعرف إلا الخير في ظاهرهم، فقالوا: "انتبه" هكذا!، هكذا في "تغريداتهم" وهي موثقة عندنا والله الحمد ما يستطيعون التنصل منها: «انتبه: ردُّك لجرح العالم جرحٌ فيه»، ورتوت هذا، هذا توتر بها [أي غرَّد بها] والآخر رتوت بها [أي أعاد تغريدها]، الأول متوتر!، والثاني مُرتوت!. فيكفيكم على بطلان هذه القاعدة: تملُّصُ أهلها منها وتركهم إياها، فهذا "دليل واضح" بل هو من أوضح الأدلة على بطلانها، فهذه تغريداتهم دالة عليها وشاهدة عليهم.

واليوم جاءتنا صوتياتهم وجاءتنا تغريداتهم تقول: «إنَّ ردَّك لجرح العالم ليس يعني ذلك أنك تطعن فيه»، يا لله العجب!، لما كانوا بالأمس يهوون أن يُجرح ذلك المجروح ولم يقدِّموا الدليل على الجرح لكنهم يهوون جرحه!، فلما طُوبِ من بعض الناس -وآخرون سكتوا- لكن من بعض الناس طُوبِوا فهاجوا وماجوا مثل الأباعر الهائجة فقالوا هذه "المقالة الجاهلة" حتى يرهبوا الناس ويُلَبِّسوا على العوام وعلى من لا علم عندهم بهذه الكبيرة العظيمة، ويصوِّرون للناس أنهم يطعنون في العالم!.

وإذا بهم اليوم حينما كان الجرحُ في من يهوون هم ولا يريدون الجرح فيه ردُّوا جرح العالم!، فترى من يقول: «إنَّ ردَّ جرح العالم ليس يعني الطعن فيه»!.

فلا إله إلا الله، يكفيك في تناقض هذا القول تناقض أهله!، بالأمس كانوا يقولون به والآن تنكروا له!، وبعضهم يتملص منه، والله أعلم، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فعليه التكلان وهو المستعان سبحانه)).

ودونكم أمثلة على هذه التناقضات وهذا التلاعب عند القوم:

١ - مقولة: "ردك لجرح العالم جرح فيه"، وقاعدة: "الجرح المفسر مقدّم على التعديل المجمل"

لما تكلم الشيخ عبيد الجابري في (أسامة عطايا وأحمد بازمول) بعد أن نُقِلَ إليه بعض الأمور من قبل البطانة التي حوله وعلى رأسهم عرفات المحمدي ومحمد غالب، دافع الشيخ ربيع عن (أحمد بازمول وأسامة عطايا)، وأثنى عليهما، وزكّاهما، ونصح بهما.

لكن عرفات وأعوانه ما يزالون مع الشيخ عبيد جاهدين حتى قال في أحمد بازمول وأسامة عطايا بصوته: ((أحمد بن عمر بن سالم بازمول وأسامة بن عطايا: كلاهما فتن، لا يوثق منهما، إلا أن أسامة كذاب، مغرور، لا عهد له ولا وعد، ويشترك الاثنان في مُهيجَة الفتن، وأنها من شيوخ الفجأة الذين مضت عدة سنين ولم يعرفوا!، هذا ما تلخص عندي من حال الرجلين، فلا تغتروا بهما، ولا تغتروا بمن زكّاهما، فلا يزكيهما إلا رجل لا يعرف حالهما أو أنه يعجبه حالهما!، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، ١١ المحرم ١٤٣٦ هـ)).

ومعلوم أنَّ الذي زكَّاهما ودافع عنهما هو الشيخ ربيع الذي يعرفهم أكثر من الشيخ عبيد، فكيف يُقال: "ولا تغتروا بمن زكَّاهما، فلا يزيكها إلا رجلٌ لا يعرف حالهما، أو أنه يعجبه حالهما؟!؟".

وبعد ثلاثة أيام أي في ليلة الجمعة ١٤ المحرم ١٤٣٦ هـ نصح الشيخ ربيع السلفيين أن لا يخوضوا فيما حصل بين الشيخ عبيد من جهة وأحمد بازمول وأسامة عطايا من جهة أخرى، وأن يترثثوا ويتركوا هذا الأمر لأهل العلم، وذهب الشيخ ربيع بنفسه إلى الشيخ عبيد وطلب منه أن يسكت عنهما، فسكت الشيخ عبيد، كما نقل هذا الخبر الشيخ ربيع.

قال الشيخ ربيع حفظه الله: ((نصيحة الشيخ ربيع أسكت الشيخ عبيد، سكت لأنه يرى الشيخ ربيع على الحق، فلماذا هم يتكلَّمون؟!؟

السائل: كيف؟

الشيخ ربيع: قل لهم "الشيخ عبيد سكت واقتنع بنصيحة الشيخ ربيع، فلماذا أنتم تتكلَّمون؟!؟" قل لهم هكذا، الشيخ ربيع يؤكِّد النصيحة بالتآخي والتآلف بينكم وتتركون هذه الأشياء، بارك الله فيكم، والشيخ عبيد اعترف وسكت، وفي هذا السكوت اعتراف بأنَّ الشيخ ربيع على الحق)).

والكلام موجَّه إلى الذين يحيطون بالشيخ عبيد حفظه الله وأعني بهم عرفات المحمدي ومحمد بن غالب العمري وغيرهما الذين لم يسكتوا بعد سكوت الشيخ عبيد!.

وفي هذا الوقت أعاد عرفات المحمدي تغريدة غريبة جاء فيها: ((انتبه: "ردُّك لجرح العالمِ جَرَحٌ فيه"، وتقديمك لجرحٍ مفسِّرٍ على تعديلٍ هو ما أجمع عليه أهل العلم)).

ومعنى كلامه:

أ- أنَّ جرح الشيخ عبيد لـ (أحمد بازمول وأسامة عطايا) يجب قبوله وإلا عاد الجرح إلى الشيخ عبيد نفسه!، مع أنَّ الذي ردَّ الجرح في ذلك الوقت هو الشيخ ربيع!، لكنهم أرادوا إلزام السلفين بجرح الشيخ عبيد بهذه المقولة.

ب- أنَّ عرفات ومن معه يزعمون أنَّ جرح الشيخ عبيد هو جرحٌ مفسِّر، وتعديل الشيخ ربيع هو تعديلٌ مجملٌ، ويجب تقديم الجرح المفسِّر على التعديل المجمل، أي تقديم كلام الشيخ عبيد على كلام الشيخ ربيع، ومن لم يفعل ذلك فقد خالف الإجماع.

هكذا كان القوم يقررون في تلك الفتنة، مع أنَّ الشيخ عبيداً حفظه الله حذَّر من مشتهرين بالسلفية (أحمد بازمول وأسامة عطايا)، وفاجأ السلفين بهذا، وكان الشيخ ربيع حفظه الله يدافع عنهما ويذكرهما، ومع هذا جرحهما الشيخ عبيد بألفاظ شديدة ولم يذكر أسباب الجرح ولا أدلته!، فكيف يلزمون السلفين بهذا الجرح بدعوى الجرح المفسِّر مقدَّم على التعديل المجمل؟! واليوم بعد أن جرح الشيخ محمد بن هادي حفظه الله عرفات المحمدي ومن ناصره، وحذَّر منهم، وذكر الأسباب والأدلة، ردَّ القوم هذا الجرح!

قلنا لهم: ألم تقررُوا أنَّ ردَّك لجرح العالم جرح فيه؟! فلماذا تردون هذا

الجرح؟! الجرح

قالوا: لأنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله ردَّه ولم يقبله.

قلنا لهم: ولكنَّكم قلتم هذه المقولة لما جرح الشيخ عبيد بعض المشتهرين بالسلفية من المقربين إلى الشيخ ربيع، وردَّه الشيخ ربيع ولم يقبله كذلك، وقلتم: الجرح المفسر مقدم على التعديل المجمل، فلماذا لا تعملون بهذه الأصول التي استدللتم أنتم بها؟! استدللتهم أنتم بها؟!

فلا تجد لهم جواباً إلا أنَّ الشيخ ربيعاً ردَّ هذا الجرح وأنه قرأ الأدلة حرفاً حرفاً وقال: محمد بن هادي لا يوجد عنده أدلة!.

طيب والشيخ ربيع قال في تلك الفتنة: الشيخ عبيد سكت لأنه عرف أنَّ الحق مع الشيخ ربيع، فلماذا لم تقبلوا كلام الشيخ ربيع آنذاك؟! إذاً هو الكيل بمكيالين والتلاعب بالأصول بحسب الهوى لا غير. أو كما يُقال: باؤهم تجرُّ وباء غيرهم لا تجرُّ.

٢- مسألة العالم يُصيب ويُخطئ ولا يَطَّلِع على كل الأمور ومن علم حجة

على من لم يعلم

لما سُئل عرفات المحمدي عن صالح البكري اليمني بتاريخ ٢٦ محرم ١٤٣٥ هـ بعد تزكية الشيخ ربيع حفظه الله له، كان من جوابه: ((وأما إن ثبتت

تزكية الشيخ ربيع - إن ثبتت وإلا لا ندري هذا عن الشيخ ثابت؛ يعني شيء مسموع أو مطبوع - فمن علم حجة على من لم يعلم، الشيخ ربيع عالم من علماء الأمة لا شك ولا ريب لكنه كغيره من العلماء يصيب ويخطئ))، واحتج بكلام الشيخ الوصابي رحمه الله وكلام مصطفى مبرم وهو صاحب عرفات!.

وأما تزكية الشيخ ربيع لصالح البكري فهي منشورة في [موقع صالح البكري الرسمي] بتاريخ ٢٤ رجب ١٤٣٤هـ، وقد قال فيه الشيخ ربيع: ((صالح البكري لا غبار عليه، له كتابات جيدة، ردّ على الحجوري ردّاً جيداً، بينه وبين المشايخ خلاف لا يُلتفت إليه)).

ولما ألحَّ السائل على الشيخ ربيع في قوله: يقولون المشايخ مستاءون منه؛ فهل تنصح بالاستفادة منه؟! فقال الشيخ ربيع مستنكراً: ((تريدون أن تبدّعوه؟! يُستفاد منه، وكتاباته طيبة)).

وفي جواب آخر لعرفات حول صالح البكري قال فيه "بصوته" بتاريخ ٧ جمادى الآخر ١٤٣٥هـ: ((الشيخ ربيع عالم لكن لا يطلع على كل الأمور، ولا يعني كل من زار الشيخ يصير ممن يزكى وممن يثنى عليه وأنَّ الشيخ أثنى عليه لأنه زاره؛ لا هذا غير صحيح)).

أقول:

لو قال قائل منا اليوم: الشيخ ربيع عالم من علماء الأمة لكنه كغيره يصيب ويخطئ ولا يطلع على كل الأمور ومن علم حجة على من لم يعلم، لذا نقدّم كلام الشيخ محمد بن هادي في عرفات المحمدي ولو زكّاه الشيخ ربيع والشيخ عبيد، لأنه ذكر أدلة تثبت في عرفات الكذب والخيانة والتلبيس والفجور في الخصومة والطعن في المشايخ المعروفين وإثارة الفتن وتفريق السلفيين، والشيخ محمد يعرف عرفات جيداً، ومن علم حجة على من لم يعلم، فهل يقبل هؤلاء هذا الكيل الذي يكيلون به؟! وهل يخضعون لهذه الأصول التي يقررونها؟! أم يعدون ذلك طعنًا في الشيخ ربيع؟!!!

٣- مسألة أنّ العالم السلفي قد تؤثر عليه بطانة السوء ويكون عرضة

للتلبيس من المقربين له

قال الشيخ ربيع حفظه الله بصوته في [لقاءه مع الفلسطينيين من أتباع الحلبي]: ((الشيخ عبدالمحسن ما يقرأ، ما يقرأ أبداً؛ عنده بطانة مجرمة تزين الباطل، أنا قال لي: ما أقرأ)).

وسئل الشيخ عبيد حفظه الله في [لقاءه مع بعض طلبة العلم من المغرب العربي يوم الأحد بتاريخ ٣٠ شعبان ١٤٢٤ هـ]: أحسن الله إليكم، وبارك فيكم، هذا سائل يسأل ويقول: هل يُشترط في الرد على المخالف والتحذير منه

أن يجتمع على التحذير منه والكلام فيه أهل العلم؟! أم يكفي عالم واحد فقط؟!.

فكان جوابه: ((هذه قاعدة الجرح والتعديل، وملخصها أن «من علم حجة على من لم يعلم»، فإذا حذر عالم من رجل وأقام عليه الدليل بأنه من أهل الأهواء أو من الجهّال الذين لا يستحقون الصّدارة في العلم والتعليم، وكان هذا العالم معروفاً بين الناس بالسنة والاستقامة عليها وتقوى الله سبحانه وتعالى، فإننا نقبل كلامه ونحذر من حذرنا منه وإن خالفه مئات، ما دام أنه أقام الدليل وأقام البينة على ما قاله في ذلكم المحذّر منه، فهذا وسعنا، بل هو فرضنا والواجب علينا، وإلا ضاعت السنة.

فإن كثيراً من أهل الأهواء يخفي أمرهم على جمهرة أهل العلم، ولا يتمكنون من كشف عوارهم وهتك أستارهم لأسباب منها:

- البطانة السيئة التي تحول بين هذا العالم الجليل السني القوي وبين وصول ما يهتك به ستر ذلك اللّعاب الماكر الغشاش الدّساس، البطانة السيئة، لا يمكن أن يصل إليه شيء، حتى إنها تحول بينه وبين إخوانه الذين يحبهم في الله، فلا يستطيع أن يقرأ كلّ شيء.

- ومنها أن يكون ذلك العالم ليس عنده وقت، بل وقته كله في العلم والتعليم.

- ومنها أن يكون بعيداً عن هذه الساحة، يكون هذا الشخص مثلاً في مصر أو الشام أو المغرب، عندكم ما تزعلون علينا، أو مثلاً اليمن، وهذا العالم الذي في السعودية، ما وصل، يعني لا يدري عما يجري في تلك الساحة، ما بلغه ثقةً بما يجري في تلك الساحة أو الساحات، فهو جاهل بهذا.

- ومنها أن يكون هذا العالم قد نما إلى علمه وتعلّق في فكره أن ذلك الرجل ثقة عنده، ثقة عنده، فما استطاع أن يصل إلى ما كشفه غيره من أهل العلم للأسباب المتقدمة وغيرها، لكن نما إلى علم سابق أنه صاحب سنة وأنه يدعو إلى الله، وكان أمامه يُظهر السنة وحب أهل السنة والدعوة إلى السنة، ويذكر قصص من حياته ومصارعته للأفكار الفاسدة والمناهج الكاسدة، ويأتي له بكتب سليمة، وما درى عن دسائسه.

فإذاً ماذا نصنع؟

نعمل على كلام ذلك العالم الذي أقام الدليل وأقام البيئة التي توجب الحذر من ذلك الرجل، من كتبه ومن أشرطته ومن شخصه، وأما ذلك العالم الجليل فهو على مكانته عندنا لا نجرحه ولا نحطُّ من قدره ولا نقلل من شأنه، بل نعتذر له، نقول: ما علم، ما علم هذا، لو علم ما علمنا لكان عليه مثلنا أو أشدّ منا، والله أعلم)).

وقال الشيخ عبيد كما في [مجموعة الرسائل الجابرية (المجموعة الأولى) ص ٢٢٥]: ((والعالم من أهل السُّنَّة السلفي بَشَرٌ يذهل وينسى، ويكون عُرْضة للتلبس من بطانة سيئة، أو كان قد وثق بذلك الرجل المجروح؛ فلبس عليه، والشواهد على هذا كثيرة.

فكثيرٌ من السقط والذين هم في الحقيقة حربٌ على السنة وأهلها، يأتون بنماذج من كتبهم، يقرؤونها على علماء أَجَلَّة، مشهودٍ لهم بالفضل والإمامة في الدين، ويُخفي ذلك اللعابُ الماكرُ عن ذلكم العالمِ الجليلِ الإمامِ الفذِّ الجهيدِ ما لو عَلِمَه لسقط عنده، فهذا العالم يُزَكِّي بناءً على ما سمع، فإذا طُبِع الكتاب وانتشر، وتناقلته الأيدي، وذاع صيته، وإذا بالمجادلين يقولون: زكاه فلان!. فهؤلاء العلماء رحمة الله عليهم معذورون، ومن التَّبعة سالمون إن شاء الله تعالى في الدنيا والآخرة؛ وإنما هذا لعاب، أخفى ولبس على ذلك العالم.

إذن ماذا بقي؟

نُقيم على ذلك الملبسِ اللعابِ الدسَّاسِ الماكرِ البينة من كتبه، ومن جادلنا فيه نقول: خذ هذا هو قوله، هل تظن أنه عَرَضَه بهذه الصورة على من سمينا من أهل العلم، ومن هو على نفس النهج فأقروه؟ فالجواب: كلا، إذاً يجب عليك أن تكون مُنصفاً متجرّداً من العاطفة الجياشة المندفعة، ومن الهوى الذي يُعمي، ويجب عليك أن تكون طُلُبْتُكَ الحَقَّ)).

وقال الشيخ عبيد في أثناء حديثه عن (سيد قطب) وأصناف الناس فيه كما في [شريط كلام الشيخ عبيد في محمد حسان]: ((وإن احتجَّ أحدُّ بأنه لا يزال أناسٌ يُبجِّلون سيد ابن قطب ويمدحونه ويشنون عليه ويشيدون به، أنا أقول: نعم ولكنهم ثلاثة أصناف:

- صنفٌ لا يعلمون عن سيد قطب ما علمه غيرهم ممن أبان حاله وكشف ضلاله، وإنما يعلمون عنه أموراً في التعداد في حكم من النكاح مثلاً في البر والصلة، وهذه أمور يمكن لكل مسلم أن يتكلم فيها.

- الثاني: عالمٌ ربَّاني لكنه ابتلي ببطانة سوء حجت عنه أقوال إخوانه من علماء السنة الذين انبروا لسيد قطب وغيره من أئمة الضلال.

- الثالث: صاحب الهوى؛ وهذا لا غرابة أن يبجِّله ويشني عليه ويشيد بمنهجه لأنه يخدمه وهو سُلمٌ له ومعبرٌ له إلى من ليس عنده فقه في السنة.

وخاتمة القول: إنَّ من خَبَرَ "معالم في الطريق" وهو من أشهر كتب الرجل يستبين له - إن كان متجرداً للحق - أنَّ سيد قطب حامل لواء التكفير في هذا العصر بلا منازع)).

وقال الشيخ عبيد كما في [الموقف الحق من المخالف]: ((أَنَا تَبَيَّنَ لِي الْآنَ أَنَّ سَيِّدَ قُطْبٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ، وَأَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ، وَلَا يَصِفُهُ الْآنَ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ إِلَّا ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ:

- صِنْفٌ: لَيْسَتْ عِنْدَهُ دِرَايَةٌ وَلَا يَعْرِفُ عَنْ سَيِّدِ قُطْبٍ إِلَّا أَشْيَاءَ، يَعْرِفُ الْأَدَبَ فِي كَذَا، وَلَيْسَ عِنْدَهُ فُرْقَانٌ، فُكُلٌ مَا وَقَفَ عَلَى شَيْءٍ طَيِّبٍ قَالَ: هَذَا شَيْءٌ طَيِّبٌ، وَاللَّهِ إِنَّ سَيِّدَ قُطْبٍ طَيِّبٌ دَاعِيَةٌ إِسْلَامِيٌّ مُفَكِّرٌ إِسْلَامِيٌّ.

- الصَّنْفُ الثَّانِي: عَالِمٌ رَبَّانِيٌّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَمِنْ هَذَا الصَّنْفِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي، لَكِنَّهُ مُلَبَّسٌ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، أَحَاطَتْ بِهِ بَطَانَةٌ سُوءٌ فَلَبَّسَتْ عَلَيْهِ الْأَمْرَ وَقَلَّبَتْ عَلَيْهِ الْأُمُورَ فَانْطَلَى عَلَيْهِ أَمْرُهُ: إِمَّا لِضَعْفِ شَخْصِيَّتِهِ مَا اسْتَطَاعَ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْ هَذِهِ الْبَطَانَةِ، أَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْبَطَانَةُ مَوْثُوقَةً عِنْدَهُ وَلَا يَعْرِفُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ مِنَ الرَّادِّينَ فَقَبِلَ قَوْلَهُمْ؛ يَعْنِي عُدُولٌ عِنْدَهُ، هَذَا مَعْدُورٌ.

- الثَّالِثُ: صَاحِبُ الْهَوَى الَّذِي يُوَافِقُ مَشْرَبَهُ مَشْرَبَ سَيِّدِ قُطْبٍ؛ فَهَذَا هُوَ الضَّالُّ الْمُضِلُّ.

فَالْأَوَّلُ: جَاهِلٌ، وَالثَّانِي: عِنْدِي مَعْدُورٌ، وَالثَّالِثُ: هُوَ مُحَلُّ الْخَطَرِ)).

وقال الشيخ عبيد في محاضرة [فضل العلم والعلماء] بتاريخ ٢٠ المحرم ١٤٤٠ هـ، أي بعد حصول هذه الفتنة التي فَرَّقَتِ السُّلَفِيَّينَ: ((الْعُلَمَاءُ بَشَرٌ وَلَا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ، وَقَدْ تَكُونُ حَوْلَ الْعَالَمِ أَنْاسٌ يَثِقُ فِيهِمْ وَهُمْ بَطَانَةٌ سُوءٌ، لَكِنْ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ خَالِصًا لِلَّهِ سَيَهِيئُ اللَّهُ لَهُ خَلَفًا مِنْ هَذِهِ الْبَطَانَةِ السَّيِّئَةِ)).

وهذا الذي ذكره الشيخان الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله من كون العالم السلفي الرباني قد يُلبس عليه ملبس قد وقع للشيخين أنفسهما كما صرّحا هما بذلك:

سُئِلَ الشيخ ربيع كما في [شريط وقفات في المنهج]: نسمع بمحمود الحدّاد، ومن الناس من يكثر الاستدلال بكلامه في الطعن في فضيلتكم، فهل هو تلميذكم؟! ونريد أن نعرف شيئاً من منهجه.

فكان جوابه: ((اذهبوا وابحثوا عن الحدّاد واسألوه هل قرأ عليّ كلمة واحدة؟! وهو يعتزُّ بأنه ما طلب العلم على أحد أبداً، هذا شيء واضح، هو يعرف هذا، والناس يعرفون هذا، ما قرأ عليّ ولا كلمة واحدة، ما هو تلميذي ولا زميلي، تعرّف عليّ ولبس عليّ فظننتُ أنه سلفي، والرجل آتٍ بالمشاكل، ففضحه الله، وكتبنا فيه كتاباً، واتضح أمره، والحمد لله)).

وسُئِلَ الشيخ ربيع: هل القاعدة التي تقول "الجرح المفسّر مقدّم على التعديل المبهم" مجمع عليها عند علماء الجرح والتعديل؟ وهل يمكن تطبيقها على الجماعات الإسلامية؟ حيث أنّ بعض أهل العلم عدّلوا هذه الجماعات، وبعضهم جرحوها؛ فهل يقدّم المجرّح على المعدّل لأنّ عنده زيادة علم؟

فكان جوابه: ((نعم هذا المنهج قائم ومستمر إلى يوم القيامة إن شاء الله؛ لأنه منهج إسلامي وصحيح تقوم عليه حياة المسلمين ويقوم عليها دينهم

ويحمي به دينهم وتحمي به أعراضهم وتحمي به أموالهم، فهذا منهج عظيم لا يحطُّ من شأنه إلا إنسان منحرف ساذج التصور والتفكير.

فنعم هذا المنهج ما شي الآن في الجماعات.

فقد يزكي الرجل - وهو فاضل - بناءً على الظاهر ولا يعرف حقيقة ما عليه القوم، فيأتي إنسان يدرس كتبهم ويدرس واقعهم فيجد أنَّ هذا الذي زكَّاهم قد وقع في خطأ من حيث لا يدري، فزكاهم بناءً على هذا الظاهر، فهذا شيء حصل للأئمة الكبار.

فكم من إنسان زكَّاه الإمام أحمد، فقال تلاميذه الذين لا يصلون إلى شيء من فضله: عرفوا ما عند هؤلاء وما فيهم من قدح وما فيهم من جرح فأسقطوهم؛ وإن كان قد زكاهم أحمد رحمه الله.

وزكَّى الشافعي أناساً وجرحهم آخرون؛ وقُدِّم جرح هؤلاء المفسر القائم على معرفة الحقيقة على أقوال الأئمة الذين زكوا بناءً على ما ظهر لهم.

لأنه قد يأتي إنسان يعني عنده طلب علم يتظاهر بالدين والنسك والأخلاق الطيبة ويلازمك أيام فتبنيه على الظاهر.

أنا والله زكَّيتُ أناساً في هذا العام، والله لازمونني، وما شاء الله تنسك، وكذا، وكذا، وكذا، ثم ظهر لي جرحهم، أنا إذا صليتُ معي وزكى وكذا وذكر الله وسافر معي وإلى آخره؛ أشهدُ بناءً على ما رأيتُ، لا أزكي على الله أحداً، لكن يأتي إنسان آخر عرفه أكثر مني، كشف عنه أخطاء، وكشف عنه أشياء تقدح في

عدالته، فيجرحه بعلم ويبرهن على جرحه بالأدلة ويفسّر جرحه، فيُقدّم جرحه على تعديلي، وأنا أستسلم صراحة، قدّم الأدلة على جرح هذا الإنسان، أقول: خلاص الحق معك)).

وفي جواب آخر قال: ((يعني الضعف العلمي يؤدّي إلى مثل هذه التفاهات، قال فلان!، قال فلان!، عندنا منهج يُميّز به أهل الحق وأهل الباطل، فلو أنّ أحمد بن حنبل جاء الآن وزكّي فلاناً وفلاناً، ثم وجدنا أنّ هذا الإنسان لا يستحق هذه التزكية من أقواله وأعماله وكتابات وأشرطته، هل يجوز لنا أن نتعلّق بما زكّاه به ذلك الإمام ابن باز أو الألباني أو أحمد ابن حنبل أو غيرهم؟!).

الجرح مقدّم على التعديل، الجرح المفسّر مقدّم على التعديل المبهم، هذه القواعد لا بد من تطبيقها في ميدان الجرح والتعديل، فمثلاً زكى الألباني يوماً من الأيام فلاناً، ثم تبين له أنه لا يستحق التزكية فقال عنه: خارجي، وابن باز في يوم من الأيام زكّي فلاناً وفلاناً، وتبين له خطأهم فقال عنهم: دعاة باطل، يأتي أهل الباطل ويشيعون تزكيتهم ويدفنون الجرح!).

لو فرضنا أنّ ابن باز والألباني استمروا على التزكية إلى أن ماتوا؛ ما عندهم إلا هذه التزكية، هل يلزم الناس أن يأخذوا بتزكيتهم ويغمضون عيونهم ويقفلوا عقولهم عن أخطاء فلان وفلان الذين زكّاهم الألباني أو ابن باز؛ الأخطاء واضحة، والجرح واضح؟! فهل يجوز لمسلم أن يتعلّق بتزكية فلان وفلان، والجرح واضح في هذا المزكّي؟ الجرح واضح)).

وقال الشيخ عبيد بعد أن زكَّى بعض الشباب في [مركز حذيفة في لندن]:
 ((أقول لكم يا إخواني وأبنائي: أنا أو غيري يزكي بناءً على ما يظهر له من حال
 المرء الحاضر، أو الثناء عليه ممن هم أهلٌ عند المزكي للتركية في الماضي، فهو
 يزكي بناءً على هذا. فأنا الآن في هذه الليلة -ليلة الاثنين الثامن عشر من ربيع
 الثاني عام ١٤٣٨ هـ- أعتبر هذه التركية لا قيمة لها؛ لأنَّ القوم لبَّسوا علينا، فكنا
 نظنُّ أنهم أهلٌ لذلك)).

أقول:

إذاً العالم السلفي قد يكون عرضةً للتلبيس من بطانة السوء أو يُلبَّس عليه
 ملبسٌ كان يثق به ويحسن به الظن، وهذا ما قرره الشيخ ربيع والشيخ عبيد، بل
 قرره كذلك بعض المتصدرين من هؤلاء القوم:

فقد قال نزار بن هاشم السوداني في [مقطع صوتي]: ((الشيخ ربيع إمامٌ،
 وجبلٌ، وإمامٌ في السنة ما عندنا شك في ذلك، لكن قد يُلبَّس عليه الملبَّس)).
 ولما انتقَد على هذا الكلام قال معقّباً كما في [منشور] في قنوات القوم: ((ما
 الإشكال أصلاً في مثل هذا المقام؟! فإنَّ كلَّ ذي حكم وعلم قد يأتيه من يكون
 ألحن وأكذب ومتلاعب فيحكي ما يحكي ويحسن به الظن لعدم ظهور حاله
 فيكون سبباً في التلبيس على الفاضل؛ لأنَّ الفاضل ليس بمعصوم لا في سماعه
 ولا في قوله، لأنه بشر يُخطئ ويصيب ويجهل فيقع في خطأ، ولا ينقص هذا

مطلقاً من قدره ومكانه، لأنه لا يريد هوى ولا باطلاً، لأنه لو استبان له الحجج يقضي بها ويترك خطأه وقوله للحق المبين)).

وقال أيضاً: ((وكم وكم من الكذابين من يدخل على أهل العلم بكذبه وتليسه الذي قد يخفى أمره لحسن ظن به أو عدم ظهور حقيقته فيكون سبباً في الفتن بصناعة الكذب؛ كما ذهب أحدهم ملبساً مفترياً إلى شيخنا العلامة ربيع حفظه الله، والشيخ كان يظن فيه خيراً لأنه كان يدخل عليه كثيراً)).

وقال مستغرباً: ((فما الإشكال؟! فإن العيب ليس على الشيخ ربيع مطلقاً، ولا على أهل العلم حفظهم الله، وإنما المعاب والمذموم ذاك الملبس بتليسه، وإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في شأن المتخاصمين: "لعل أحدكم يكون ألحن بحجته من أخيه فأقضي له بحسب ما أسمع، فإنما هي جمرة من النار أخذها أو تركها"، أو كما قال صلى الله عليه وسلم، فكيف بغيره صلى الله عليه وسلم!!)).

وقال علي الشرفي اليمني المعروف بـ (علي الحذيفي) في رده [الكواشف الماحقة] ص ٨-٩ وهو يستنكر ما قام به الأخ أبو أسامة الكوري من نشر تحذير الشيخ عبيد حفظه الله من هاني بن بريك مع أنه استأذن الشيخ عبيداً بالنشر وأذن له الشيخ بذلك، ومع هذا كله يقول علي الحذيفي كما في رده [الكواشف]: ((وهناك ثلَّةٌ من الناس أصحاب فتن، يشعلون الفتن، ويضرمون النار فيها،

ويوسَّعون الخلاف، ويتَّخذون من قريهم من المشايخ وسيلةً لضرب الآخرين
وتصفيات الحسابات معهم)).

أقول:

إذا كان الأمر كذلك، فماذا يعدُّ هؤلاء من يقول: أنَّ عرفات المحمدي
وعبد الإله الرفاعي وعبد الله بن صلفيق الظفيري وأحمد بن يحيى الزهراني
وغيرهم لبَّسوا على الشيخ ربيع أو الشيخ عبيد، ومن يقول: أنَّ الشيخين الشيخ
ربيعاً والشيخ عبيداً حولهما بطانة سوء يثقون بهم ويحسنون الظن بهم، وهم
لبَّسوا عليهما في هذه الفتنة القائمة بين السلفيين؟ ألا يعدُّون ذلك طعنًا صريحاً في
الشيخين؟!.

بل أصبح هؤلاء يقررون قواعد غريبة مثل: "الطعن في بطانة العالم طعنٌ
فيه"، و"الطعن في طلاب العالم طعنٌ فيه"، و"الطعن في الأصحاب طعن في
المصاحب"، و"الطعن في ابن العالم طعنٌ فيه"!!، وهذا كله من أجل أن يدفعوا
عن أنفسهم المؤاخذات التي أخذت عليهم وأن يُحصَّنوا أنفسهم من الانتقادات.
فمن أراد أن يتكلَّم فيهم بالأدلة الواضحة ويكشف حالهم ويرد على
مخالفاتهم رفعوا في وجهه مثل هذه القواعد التي أسسوها لحماية أنفسهم من
النقد والجرح، وأما من يخالفهم فيطعنون فيه ويحذرون منه ولو كان من بطانة
العالم نفسه الذي يتسترون خلفه ويتحصَّنون به ولو كان أحب وأقرب إلى هذا



العالم منهم، وكذلك يطعنون في طلاب العالم نفسه الذين يخالفونهم ولو كانوا أعلم منهم وأفضل، ويطعنون في ابن العالم الذي يخالفهم ولو كان ابنه الأكبر والأعلم، فهذا كله يدل على مدى التلاعب والكيل بمكيالين في مواقف هؤلاء القوم.

ويكفي في نقض هذه القواعد الغريبة ما قاله الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله كما في [مقدمة شرحه على (قرة عيون الموحدين)]: ((وهذه نقطة مهمة ينبغي أن ينتبه لها العاقل: الإنسان مهما يكون عالماً وعاقلاً وليباً البطانة تؤثر فيه؛ لأنه يثق في البطانة، يجعل فيهم الثقة فتؤثر)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله كما في [نصيحة الشيخ لأبنائه في بلاد اليمن بتاريخ ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ]: ((الآن اثنان يتناحran، لا ينبغي، والسبب في هذا هو تدخل أهل الفتن لإشعال نار هذه الفتنة، ادركوا هذا بارك الله فيكم، وقد اتصل عليّ الشيخ مقبل مرة قال: بلغني أنك تقول في حلقاتنا حزيون؟! فقلت: أنا ما أذكر أنني قلت هذا، لكن أقول لك: نعم أوكد لك هذا، فإن أهل الفتن يجعلون بطانة لكل شخصية مهمة، فجعلوا للشيخ الألباني بطانة، وللشيخ ابن باز بطانة، والرجال الأمراء بطانة، وكل عالم جعلوا له بطانة، ليتوصلوا إلى أهدافهم من خلال هذه البطانات، فلا نأمن الدسّ يا إخوة، أن يكون هناك ولو اثنين، ثلاث في كل جبهة، اثنين ثلاثة من أهل الفتن مدسوسين)).

وقال كما في [الذريعة إلى بيان مقاصد كتاب الشريعة (٢/ ١٠١)]: ((هذا الأسلوب من أساليب أهل البدع والفتن، لا بد أن يتستروا من وراء شخصية من الشخصيات البارزة: فالقدريّة تستروا بالحسن البصري، وكتبوا وأشاعوا وألّفوا الرسائل ينسبون القول بالقدر إلى الحسن كذباً وزوراً وهو ليس منهم، والخوارج كانوا يتسترون وراء شخصية عظيمة أخرى أبو الشعثاء جابر بن زيد أحد كبار تلاميذ ابن عباس الفقهاء الكبار يتستر به الخوارج.

فهذه من ألعيب أهل البدع، لأنّ بدعهم لا تروج إذا لم يتستروا من وراء أئمة الإسلام، وهكذا يفعل كثير من الناس، القطبية ما راجت إلا بهذا التستر من وراء ابن تيمية وابن القيم وابن باز والألباني وابن عثيمين وغيرهم من الشخصيات المعتمدة المقبولة عند الناس في العالم، فيقولون: نحن تلاميذ ابن باز، نحن على منهج السلف، ومن تلاميذ الألباني، نحن تلاميذ ابن عثيمين، ويوهمون الناس أنّ هؤلاء الأئمة معهم، فتنتلي ألعبيهم على كثير من الشباب الذين يحبون العلم ويحبون العلماء ويحبون الإسلام ويحبون الحق، لكن ألعيب هؤلاء تخدع كثيراً من الناس فيقعون في حبالهم)).

وقال: ((واحذروا من المدسوسين، لأنّ الأحزاب الشيطانية المعادية لهذا المنهج تدسّ في صفوفها من يبذر بذور الفرقة والعداوة والبغضاء، يفعلون هذا، وهذا معروف عنهم، ومكائدهم كثيرة وتحتاج إلى عقول ذكية وحكيمة ومدرّكة، قد يُجنّد إليها المخلص يُجنّد لهدف من أهداف هذه الدعوة فيفتك فيمزق من



حيث لا يدري ولا يقصد، وحسن النية والطيبة لا تنفع إذا كانت ضارة يجب اجتناب ذلك)).

٤ - مسألة جهالة الكاتب هل تمنع من قبول كلامه إذا أقام عليه الأدلة

الثابتة الواضحة؟

قال عبد الله بن صلفيق الظفيري: ((سأرسل لكم مقالة لا أعرف صاحبها ولكنها نقولاتٌ صحيحة وتنزيلٌ في محله، وهذه هي المقالة ... [وذكر المقالة بطولها] كتبه: عبد السلام الصالح، [ثم قال]

ملاحظة: قد قرأتُ اليوم تغريدةً ومنشوراً عن بعضهم، فأحدهم يُكذِّب فيه مقال الكاتب وما نقله عن محمد بن هادي، وهذا ردٌّ مبنيٌّ على التخرُّص والظنّ وهو يُلقي الكلام على عواهنه كعادتهم وباندفاع!، وحاله في رده هذا الكلام حال المتعصب المندفع وقد فلت أصبعه مرة فكتب عن سبب دفاعه عن محمد هادي: "حبك للشيء يعمي ويصم"، وهذا حقيقة الأمر!.

وهناك من رده بحجة "جهالة الكاتب"، فأقول:

أولاً: لعله أخفى اسمه حفاظاً على عرضه من كلام السفهاء الذين يُكذِّبون الخبر مباشرةً دون تحرٍّ وثبت، ولم يمثلوا أمر الله بالتثبت على ما يرد من أنباء.

وثانياً: يُردُّ عليهم بما قاله بن هادي نفسه؛ عندما سُئل عن مثل ذلك، وأن قلَّ ما نُشر عن محمد بن هادي، وهو الآتي: "فعرضتُ هذا السؤال على الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله: السؤال: أحسن الله إليكم، هناك كلام في الرد على بعض الدعاة الذين ظهر كذبهم وافتراءهم ومخالفاتهم، لكن صاحبه لم يسم نفسه لمصلحة ظهرت له علماً أنَّ كلَّ ما في رسالته حق، بل لكلامه شواهد تشهد له، وله متابعات قوية، ومتن الكلام حق لا غبار عليه، فأنا أنشره من باب الاستئناس وتنبية العقلاء، حتى يقضي الله أمراً كان مقضياً، فهل عليّ شيءٌ، علماً أنَّ هناك من ينتقدي بدعوى (جهالة الكاتب) فيردها متناً وسنداً، وأنه لا ينبغي علي أن أنشر هذا الكلام؟ المرجو نصيحة لي ولهم، وجزاكم الله خيراً، جواب الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله: لا ينبغي لهم الإنكار عليه، من أراد أن يأخذ يأخذ، ومن أراد يترك، قد يقوم قائم للشخص على ألا يصرح باسمه من خوف إلحاق الضرر به، هناك رسالات جامعية قدمت ولا يعرف صاحبها، رسائل قدمت وقبلت في الملل والعقيدة في الجامعة الإسلامية، وهذا ابن أبي العز الذي هو شارح العقيدة الطحاوية سنين وهو مخفي اسمه، ويشرح الكتاب مخافة على نفسه، وما عرف إلا مؤخراً إلى وقت الشيخ أحمد شاكر، شوف كم من سنة؟ من القرن الثامن ما عرف، المهم ما يحق لهم أن ينكروا عليه مادام المتن صحيحاً، كتاب ابن أبي العز ما كان صاحبه معروفاً، ومع ذلك ما منع العلماء الاستفادة منه، شرح العلماء كتاب ابن أبي العز ولم ينكر أحد، فقد يقوم القائم على عدم

ذكر الاسم لمصالح" وكتبه: إسماعيل بن حمو أبو زيد المغربي، تاريخ جواب الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله، هو يوم الأحد ٢٤ المحرم ١٤٣٩ الموافق ١٥ أكتوبر ٢٠١٧)).

وهذا الكلام الذي قرره عبد الله بن صلفيق الظفيري هنا وكذلك نشره لمقالة باسم مستعار "عبد السلام الصالح" مع جهالة كاتبها وعدم ذكر اسمه الصريح بدعوى أنه أخفى اسمه حفاظاً على عرضه من كلام السفهاء الذين يُكذِّبون الخبر مباشرةً دون تحرٍ وثبت، ثم تأييده لكلام الشيخ محمد بن هادي حفظه الله وفيه عدم الإنكار على من لم يصرح باسمه إذا خشي على نفسه الضرر أو كان في ذلك مصلحة، هذا كله يدلُّ على تعامل القوم بمكيالين.

فالقوم يقبلون المقالات بأسماء مستعارة أو مع جهالة كاتبها إذا وافقت أهواءهم، مع كونها خالية من الأدلة والشهادات!، وإنما هي مجرد نقل من طريق مجهول!، ويردون المقالات الأخرى التي مُلئت بالأدلة الواضحة والشهادات الثابتة من صوت المتكلم أو شهادة أصحابه المعروفين أو صورة تغريدة أو منشور من حساب معتمد، بدعوى أنَّ كاتبها مجهول، لماذا؟! لأنها خالفت أهواءهم!.

والغريب أنَّ ما نسبته ابن صلفيق لهذا الكاتب المجهول كذَّبه الكاتب نفسه في مقاله [التكذيب لما لَفَّقَه الصفيق بن صلفيق]، قال في أوله: ((وكل هذا والله كذب، فإني أشهدُ الله وملائكته والناس أجمعين: أني ما كتبتُ شيئاً من هذا ببيان

ولا نطقته بلسان!، وأنني لم أسمع من الشيخ محمد شيئاً من هذا لا من قريب ولا بعيد!، وأنني ما حدثتُ عبد الله الظفيري ولا غازي العرماني بشيء من هذا!، ولا يعرفني أحدٌ منهما!، ولا التقيت بهما أصلاً!، ولم أغيّر موقفي في الدفاع عن شيخنا وقرّة عين الدعوة السلفية الشيخ محمد بن هادي حفظه الله تعالى)).

فلينظر القارئ إلى صنيع هؤلاء ينقلون كلاماً لا يعرفون صاحبه ومع هذا فهو مكذوب عنه!، وإذا ردّ عليهم أحدٌ أو كشف أخطاءهم وبيّن كذباتهم قالوا: كاتب مجهول!، وقالوا: التستر بالأسماء المستعارة والكتابة بأسماء مجهولة هذه طريقة الحدادية كما قال الشيخ ربيع!، وبهذا يمنعون أتباعهم من مطالعة الأدلة الواضحة في هذه المقالات المدعمة بالأدلة الواضحة والبراهين القاطعة.

ومنهم من يقرر قاعدة لا يُرد على المجهول ولا يؤخذ من مجهول ولا ينصح ولا ينشر بكلام صادر من مجهول، هكذا على الإطلاق!، وهذا من جهلهم.

نعم الأصل أن يكتب الكاتب اسمه الصريح ولا يستعمل الأسماء المستعارة أو المجهولة، لكن قد تكون هناك مضرة يُخشى وقوعها أو مصلحة يخشى فواتها في عدم ذكر الاسم، فهنا لا بأس في عدم ذكر اسمه الصريح، بشرط أن لا تكون الغاية من إخفاء اسمه الصريح لتعمية حاله قاصداً التمويه والتلبيس، أو ليتحرر من تبعية كلامه إن أراد أن ينشر باطلاً أو يطعن في أناس أبرياء، أو ليشوّه سمعة غيره بمشابهة كنيته أو اسمه. أما إن قصد إحقاق الحق

وإبطال الباطل بالأدلة الصريحة والبراهين القاطعة ويخشى من ذكر اسمه الصريح أن يكون مانعاً من قبول هذا الحق ورد ذلك الباطل أو كان في ذكر اسمه مضرة من نكايه حاقده أو شكايه مخادع أو مصلحة من نصرة معتقد صحيح أو نشر كتاب نافع فلا حرج عليه من عدم ذكر اسمه الصريح.

قال الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله في رسالته [رجم أهل التحقيق والإيمان في الرد على مكفري حسن خان ص ٢٦]: ((وأما قوله: "ولم أزل متعجباً من راقم هذه الرسالة وملي هذه الجهالة، كيف لم يذكر اسمه فيها ولم يوضح رسمه؟" فأقول: نعم لم أذكر اسمي في جوابكم ولم أرقمه في خطابكم لعلمي أنكم إذا التحمت الهُراهرز [وهي السيوف] ولبس لامته المبارز؛ تدعون النكايه وتفزعون إلى الشكايه، كيف وقد وقع ذلك منكم؟!))

ثم أنا إذ ذاك في ولاية من نخاف سطوته ونحاذر ضغطته، فهذا هو الموجب لذلك، وستعلم إن لم تكن قد علمته، وإني لأظنك كاذباً، وستنكص على عقبيك إن شاء الله خاسئاً راهباً)).

وسئل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله كما في كتاب [فتاوى إسلامية جمع وترتيب محمد بن عبد العزيز المسند (٤/ ٣٧٠)]: ما حكم الكتابة بالاسم المستعار في الصحافة كأن يكتب الشخص مقالاً بغير اسمه الحقيقي؟

فأجاب الشيخ: ((إذا كان فيه مصلحة فلا بأس، وتكون الأسماء صادقة، كأن يكتب مسلم بن عبد الله، أو عبد الله بن عبد الرحمن، وهكذا)).

وقال الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله في [الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة ص ٦٣-٦٤]: ((وضعتُ حاشيةً على كتاب "كشف الشبهات لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب" وطبعتها ونشرتها، ولكنني استعملتُ في ذكر اسمه ما يسمى في مصطلح الحديث بـ "تدليس الشيوخ"، وهو جائز بل مستحسن إذا أريد به الإصلاح.

وذلك أنَّ الشيخ يكون له اسمان اشتهر بأحدهما ولم يشتهر بالآخر، فيذكره الراوي عنه بالاسم الذي لم يشتهر به لمصلحة في ذلك. أما إذا فعل ذلك ليوهم الناس علوَّ سنده و ترفعه عن الرواية عنه، ليوهم الناس أنه لا يتنزل للرواية عن مثله لصغر سنه أو عدم شهرته وغير ذلك من حظوظ النفس الأمارة فهو مذموم.

وقد سميتُ الشيخ محمد بن عبد الوهاب "محمد بن سليمان الدرعي"، فنسبته إلى جده، ثم نسبته إلى الدرعية، وذلك حقٌّ فهي بلدته، ولكن لم يشتهر بذلك، وزاد الأمر غموضاً أنَّ في المغرب كورة تسمى "درعة"، والنسبة إليها درعي.

فنجحتُ فيما قصدته من ترويج الكتاب، فقد طبعتُ ألفَ نسخةٍ فبيعت في وقت قصير، ولم يتفطن أحدٌ لذلك حتى الشيخ أحمد بن الصديق مع سعة اطلاعه وعلو همته في البحث وكثرة ما في خزائنه من الكتب بقي في حيرة، لأنه

بحث في تاريخ المنسويين إلى درعة فلم يجد أحداً منهم بذلك، ولا أثر عنه هذا الكتاب، فبعث إليّ يسألني عن هذا المؤلف من هو فأخبرته بالحقيقة.

ولما اطلع العالم الأجل مفتي المملكة العربية السعودية وشيخ شيوخها محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه على هذا العمل استحسنته كلّ الاستحسان.

وإنما فعلت ذلك لأنّ المتأخرين من رجال الدولة العثمانية حرّضوا شرار العلماء في جميع البلاد الإسلامية على تشويه سمعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكذبوا عليه، وأوهموا أتباعهم أنه جاء بدين جديد، وأنه يتنقص جانب النبي الكريم ويكفر المسلمين، إلى غير ذلك من الأكاذيب.

وقد تبين لأكثر الناس بطلان تلك الدعوى وعلموا علم اليقين أنّ محمد بن عبد الوهاب من كبار المصلحين الذين فتح الله بدعوتهم عيوناً عمياً وآذاناً صماً، و أنه أحيا العمل بكتاب الله وسنة رسوله في جزيرة العرب بعدما كاد يندثر.

وإلى الآن لا يزال بعض الغربان ينعمون بسببه كالغراب الذي تقدم ذكره، و ذلك لا يضره: إن كانوا مسلمين فإنّ سبهم له يجعل حسناتهم في صحيفته، وإن كانوا مشركين فإنّ الله يزيدهم عذاباً.

ولما طبع هذا الكتاب غضب عباد القبور وأصحاب الطرائق وخطب كثير من أئمة المساجد خطبة الجمعة ونبهوا المستمعين إلى ما في هذا الكتاب من

الضلال بزعمهم؛ لأنَّ توحيد الله عندهم أعظم الضلال، ولكن لم يستمع لهم أحد.

أما العلماء المحققون كالأستاذ محمد الطنجي والأستاذ المجاهد عبدالسلام المرابط والأستاذ العبقري عبد الله كنون فإنهم رحَّبوا بطبع هذا الكتاب وأثنوا عليه وعلى مؤلفه وناشره، ولا يضر السحاب نبج الكلاب.

ما ضر بدرُ السما في الأفق تنبحه ... سوّد الكلاب وقد مشى على مهل
ثم طبعتُ رسالةً "زيارة القبور" مع حواشي قليلة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم بن عبدالسلام بن تيمية وسميته "أحمد بن عبد الحلیم الحراني"، ولم أذكر لفظ "ابن تيمية" للعلة السابقة الذكر، فراج الكتاب وانتشر ونفع الله به المسلمين، ولما بعثتُ من كل من الكتابين نسخة إلى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه فرح بنشرهما واستحسن الطريقة التي سلكتها لبعد نظره ووفور عقله و(حكّمته)).

ومن ذلك أيضاً كتاب [شرح العقيدة الطحاوية]، فقد جاء في مقدّمة [شرح الطحاوية في العقيدة السلفية] بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وبتكليف سماحة المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهما الله: ((أما بعد: فحيث إنَّ مؤلِّفَ هذا الشرح الحافل الجليل وجامع هذا السفر العديم المثل لم يجعل لكتابه المذكور اسماً ولم يذكر اسم نفسه، كما هو عادة غالب الشراح والمؤلِّفين، إما تواضعاً منه رحمه الله وهضماً لحقوق نفسه، وإما لغير ذلك من المقاصد الحسنة.

وقد نُسب الشرح المذكور في عنوان النسخة الخطية التي بأيدينا إلى أحد تلامذة ابن كثير صاحب التفسير بلا تعيين، اعتماداً على ما صرح به الشارح نفسه في موضعين أو ثلاثة من شرحه حيث يقول: "قال شيخنا العمدان ابن كثير". فحرصاً على الوقوف على حقيقة الشارح وخدمة للعلم وقياماً بواجبه، راجعنا ما في أيدينا من كتب التراجم والفنون، فلم نجد ما يمكننا معه الجزم بنسبته لشخص بعينه)).

وكذلك كتاب [عقائد الثلاث وسبعين فرقة] لأبي محمد اليميني، لا يُعرف اسمه الصريح، لكنه سلفي المعتقد من القرن السادس على ما قاله محقق كتابه من خلال سبر عقيدته في هذا الكتاب.

وسُئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في [فتاوى في العقيدة والمنهج الحلقة الأولى] وهو منشور في موقع الشيخ: هل كتاب "الحيدة" لعبد العزيز الكناني ثابتٌ عنه أم لا؟

فكان جوابه: ((بعضهم قال: أنه لم يثبت عنه، لكن الأمة تلقت هذا الكتاب بالقبول، لما تضمنه من الحجج والبراهين التي تدحض أباطيل أهل القول بخلق القرآن، أباطيل المعتزلة ومن جرى مجراهم من الجهمية الذين يقولون: "القرآن مخلوق"، فيها حجج دامغة، فيها نصرّة لسنة الرسول عليه الصلاة والسلام والذبُّ عن دينه، فجزى الله المؤلّف خيراً.



لعل المؤلفَ من كبار علماء السنة، ولا شك أنه عالم بارع، ولا نستبعد أنه من تلاميذ الشافعي، ولا نستبعد أنه هذا الكناني عبد العزيز.
لكن سواء أثبتناه لهذا الإمام أولم نشبهه، فإن كاتبه عالمٌ ضليعٌ ومتعمِّقٌ في اللغة ومتعمِّقٌ في معرفة أسرار القرآن وطرق الاحتجاج به، فهذا مما يُنصر به.
فمن يطعن في هذا الكتاب أخشى أن فيه نزعةً بدعيةً يُريد أن يوهن حجج أهل السنة والجماعة.

فنحن نقول: هذا ألفه عالم، قد يكون ما استطاع أن يُظهر اسمه لأن السلطة كانت بأيدي الجهمية، فخاف أن يُنال بالأذى بالقتل وغيره، كما أودى أهل السنة وامتحنوا بالقول بخلق القرآن، فخشي على نفسه فألف هذا الكتاب.
فإما أن يكون هو الكناني، وإما أن يكون غيره، ولا شك أنه من علماء السنة ومن أئمتها النوابع، رحمه الله وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً)).

وقال سعيد بن حازم السويدي في كتابه [تاريخ السلفية في العراق ص ٥١] وهو يتكلم عن العلامة الشيخ محمود شكري الآلوسي رحمه الله: ((ومن أهم مؤلفاته في هذا الباب: "غاية الأمان في الرد على النبهاني" وهو أعظم كتبه في تحرير مسائل التوحيد الخالص وتصحيح العقائد والآراء الإسلامية وتحبيذ الاجتهاد وما إلى ذلك من القضايا الخطيرة المؤثرة في الحياة العقلية عند المسلمين، وناضل فيه عن شيخ الإسلام ابن تيمية زعيم الإصلاح الديني الأكبر نضالاً رائعاً، نشره الآلوسي باسم مستعار وهو "أبو المعالي

الحسيني السلامي " ليحتاط لنفسه ويتفادى إلقاءها في التهلكة وينجو من بطش الاستبداد الغالب الذي ما زالت وطأته يومئذ شديدة على الفكر والمفكرين)).

وأما الرد على ما يكتبه المجهولون فقد يقوم المقتضى لذلك دفعاً لأباطيله وكشفاً لكذباته، قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقدمة كتابه [بيان فساد المعيار حوار مع حزبي متستر]: ((ومنها هذا الكتاب "المعيار" لمؤلف مجهول أو مؤلفين مجهولين، ولكنه يجري ويركض في ميدان هذه المدرسة، ومن نهرها الفاسد يعب، ومن سمومها يرتوي، ولتحقيق أهدافها بذلت جهود، ولو شئت أن أسمى أبطال هذه المهزلة لسميت)).

وكتب الشيخ أحمد النجمي حفظه الله رداً على أحد المجهولين بعنوان [الرد الشرعي المعقول على المتصل المجهول].

والأصل أن الحق يُقبل من الكافر والمبتدع فكيف لا يقبل من مجهول؟! قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع (٥/ ١٠١-١٠٢)]: ((وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ -مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ- يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ؛ وَلَكِنَّ الْحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَكَانَ مُعَاذُ بَنِي جَبَلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: "اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَوْ قَالَ فَاجِرًا، وَاحْذَرُوا زِيغَةَ الْحَكِيمِ"، قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: "إِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا" أَوْ قَالَ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ)).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [لقاء الباب المفتوح (١٢٧) ص ٢٣]:
 ((أما ما يقوله من الحق بقطع النظر عن إضافته إليه فيجب قبوله؛ لماذا؟ لأنَّ
 الحقَّ يجب أن يُقبَلَ من أي أحد تكلم به، فالله عز وجل قبل قول المشركين لما
 قالوا حين يفعلون الفاحشة: "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا"، قبل قولهم:
 "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا" لأنه حق، فقال الله تعالى في جوابهم: "قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ
 بِالْفَحْشَاءِ"، وسكت عن قولهم: "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا"، والنبي عليه الصلاة
 والسلام لما أخبره أبو هريرة بما أوصاه به الشيطان أن يقرأ آية الكرسي كل ليلة؛
 ولا يزال عليه من الله حافظ؛ ولا يقربه شيطان حتى يصبح قال النبي عليه
 الصلاة والسلام: "صَدَقَ وَهُوَ كَذُوبٌ"، ولما حدث خبر اليهود أنهم وجدوا
 في التوراة: أَنَّ اللَّهَ يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ، والأرضين على إصبع؛ ضحك
 النبي عليه الصلاة والسلام مقرأً هذا القول ومصدقاً له.

فالمهم؛ أَنَّ الحق يجب قبوله من أي شخص؛ لكن إذا خفت أن تنسب هذا
 إلى قائله -وهو رجل بدعة- وخِفتَ أن يَغْتَرَّ النَّاسُ بِهِ وَيُعْجَبُوا بِهِ فَلَا تَفْعَلْ؛
 لأنَّ درء المفسد أولى من جلب المصلح)).

وقال رحمه الله في [شرح رياض الصالحين] تحت حديث "أصدق كلمة
 قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل": ((وفي هذا الحديث:
 إشارة إلى أَنَّ الحق يقبل حتى ولو كان من الشعراء، فالحق مقبول من كل أحد
 جاء به، حتى لو كان كافراً وقال بالحق فإنه يقبل منه، ولو كان شاعراً أو فاسقاً

وقال بالحق فإنه يقبل منه، وأما من قال بالباطل فقلوه مردود ولو كان مسلماً، يعني العبرة بالمقالات لا بالقائلين، ولهذا يجب على الإنسان أن ينظر إلى الإنسان من خلال فعله لا من شخصه)).

وقال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله كما في [المقترح ص ١١٧]: ((أنت تأخذ الحق ممن جاءك، النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقرّ الشيطان على كلمة الحق، لما قال الشيطان لأبي هريرة: "إنك إذا قرأت آية الكرسي عند نومك لا يقربك شيطان"، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لقد صدقت وهو كذوب"، وفي سنن النسائي بسند صحيح عن قتيلة امرأة من جهينة أنّ يهودياً أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: "إنكم تندّدون، وإنكم تشركون؛ تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: وربّ الكعبة، ويقولون: ما شاء الله ثم شئت، فالمسلم يقبل الحق ممن جاء به)).

وبعض الناس لا يفرّق بين "أخذ العلم عن مجهول" و"الرواية عن مجهول" وبين "أخذ الحق من أي كان ولو كان مجهولاً"، فكون أهل العلم يرون وجوب أخذ الحق ولو كان قائله مجهولاً لا يلزم من هذا أن يؤخذ عنه العلم ويدرس عنده أو تقبل روايته أو يُقبل خبره، فهذا شيء وذاك شيء آخر، فتأمل ولا تتعجل.

ومن غرائب القوم أنهم كانوا يكتبون بأسماء مجهولة أو مستعارة في وقت من الأوقات، فقد كان خالد الظفيري الكويتي يكتب في شبكة سحاب باسم (أبي عبد الله المدني)، وكان عرفات المحمدي يكتب باسم (البرمكي) ردوداً على يحيى الحجوري، وعبد الباسط المشهداني يكتب مقالات باسم (أبي محمد الهاشمي)، وأبو حارث المشهداني باسم (أبي الحسين الحسيني)، وحسن مرداوي باسم (أبي معاذ العراقي)، والأمثلة كثيرة، بل حتى في هذه الفتنة كان عبداللطيف المغربي يكتب باسم (أبي خالد المغربي)، وكانت ردوده تُعرض على الشيخ ربيع بهذا الاسم ويأذن بنشرها!، ولم نجد من القوم إنكاراً على هذا الفعل، فهذا من الكيل بمكيالين.

٥- مسألة "الحق مع الأكابر"، و"رد الصغير على الكبير"، و"تخطئة العالم والرد عليه هل يُعدُّ من الطعن فيه؟"

هذه من المسائل التي يكيل بها القوم بمكيالين أيضاً، ودونكم هذا المثال: كتب أحدهم (وهو عبد القادر أبو حمزة) في حسابه على الفيس بوك: ((أخبرنا اليوم أحد إخواننا الطيبين قال: كنا في زيارة للشيخ ربيع حفظه الله، ودخل عليه اثنان من المفرقة [يقصدون ممن لا يقبل الطعن في الشيخ محمد بن هادي ولا في مشايخ الجزائر الكبار!] لمناقشته، وقال له: أتيالك بالأدلة التي تدين مشايخ الإصلاح، فقال الشيخ ربيع: هاتها صوتيات نسمعها أو أشياء كتبوها

تدينهم نقرأها، فقال المفرّق: ليست كذلك، لكنها كتابات الشيخ عبد المجيد جمعة فيهم، فقال الشيخ ربيع: جمعة يكتب ما يشاء وكلامه ليس دليلاً نريد أدلة واضحة، ثم قال لهم: أنتم مع أي طرف؟ فقالوا: "نحن مع الأكابر"، فقال لهم الشيخ ربيع: من الأكابر؟ فقالوا: الشيخ فركوس والشيخ عبدالمجيد جمعة، فقال الشيخ ربيع: وإذا ظهر لكم الحق؟ مَنْ تتبعون؟ الحق أم الأكابر؟! فقال أحدهما: نتبع الأكابر!، فقال الشيخ ربيع: وتركون الحق؟!، فخرجنا من عند الشيخ ربيع يختصمان، فقال أعقل الرجلين: أخرجتنا وفضحتنا أمام الشيخ ربيع بإجابتك هذه، وأخذنا يتلاسنان حول الواقعة. إنها تربية جمعة الكذاب ولزهر الجاهل، يمشون مع فركوس وجمعة ولا يمشون مع الحق، ولو يأذن لي صاحب الواقعة في تسمية المفرقين لسميتهما)).

أقول:

بغض النظر عن صحة الواقعة ودقة الكلام المنقول فيها، المتابع لأحداث المدينة وأحداث الجزائر، يلاحظ أنها بدأت في وقت واحد، ففي المدينة سعوا إلى إسقاط الشيخ محمد بن هادي ومن يدافع عنه من المشايخ ومن لا يوافقهم في طريقتهم، وفي الجزائر سعوا إلى إسقاط الشيخ فركوس وإخوانه المشايخ، وهذا يدلُّ على أنَّ المحرِّك لهاتين الفتنتين هو واحد، وأنَّ المقصود منهما تفريق السلفيين واستبدال الكبار الراسخين في العلم بالصغار المتعالمين المتهورين.

لكن من العجائب أنَّ ردود هؤلاء المتعلمين الصغار الذين يردون على مشايخ الجزائر الكبار تصلح في الرد على أصحابهم في المدينة الذين يرددون أنَّ الحق مع الأكابر وأنه لا ينبغي أن يرد الصغير على الكبير وأنَّ المفرقة يقصدون إسقاط الأكابر بهذه الردود، وفي الوقت نفسه تجد في ردود المتعلمين في الجزائر نقض هذه التأصيلات.

بل يجد القارئ المتابع في بيانات القوم أنها لا تخلو في الغالب من عبارة "نحن مع الأكابر" و "لزوم الأكابر" وإذا أرادوا إلزام السلفيين بما يقوله الشيخ ربيع والشيخ عبيد و د. عبد الله البخاري في التحذير من الشيخ محمد بن هادي والشيخ سليمان الرحيلي وغيرهم من المشايخ وطلبة العلم قالوا: "الحقُّ مع الأكابر".

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في محاضرة بعنوان [التعليق على أثر الإمام مفضل بن مهلهل في التحذير من طُرُق أهل البدع، بتاريخ ١٥ صفر ١٤٣٩هـ]: ((وستكشف لكم الأيام ما عليه هؤلاء الصعافقة الفراريج الذين ظهروا علينا في هذه الأزمان، وفي هذا الزمن خاصة، في كل مكان ظهروا، هؤلاء الصعافقة الأغمار الصغار الأحداث، أحداث الأسنان وسفهاء الأحلام. ويتظاهرون بلزوم المشايخ أو القرب من المشايخ، وإذا ما جاء طالب العلم وجلس إليهم لن يبدأوه بهذا، لن يبدأوه بنشر ما عندهم من الباطل، وإنما يتظاهرون بأنهم مع الأكابر ومع العلماء ومع الشيوخ؛ وهم كذّابون، والله

كذَّابُونَ، طَعَّانُونَ فِي الْعُلَمَاءِ، فِي مَجَالِسِهِمُ الْخَاصَّةِ يَطْعَنُونَ فِيهِمْ وَيَلْمِزُونَهُمْ، إِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ، وَقَدْ ابْتُلِينَا بِصَنْفٍ مِنْ هَؤُلَاءِ، فَاحْذَرُوهُمْ مَعَشَرَ الْأَحِبَّةِ.

فَإِذَا وَرَدْتُمْ عَلَى بِلَادِ الْعِلْمِ فَلَا تَجْلِسُوا إِلَّا إِلَى الْعُلَمَاءِ، إِلَى الْكِبَارِ، إِلَى الْمَشَايِخِ، وَاحْذَرُوا هَؤُلَاءِ الصَّعَافِقَةَ الَّذِينَ يَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ عَلَيْكُمْ.

فَلَهُمْ شَبَهَةٌ الْآنَ قَرِيبَةٌ مِنْ شَبَهَةِ أَهْلِ الْبَدْعِ: "لِزُومِ الْأَكْبَارِ"، وَ"نَحْنُ مَعَ الْأَكْبَارِ"، وَهُمْ كَذَّابُونَ، "وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بِغَيْظِكُمْ"، يَطْعَنُونَ فِي الْعُلَمَاءِ وَفِي الْمَشَايِخِ فِي مَجَالِسِهِمُ الْخَاصَّةِ.

وَهَؤُلَاءِ شَرُّ عَلَى طُلَّابِ الْعِلْمِ، وَشَرُّ عَلَى طُلَّابِ السَّنَةِ، وَشَرُّ عَلَى أَبْنَاءِ السَّنَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي تَوَاصُلِهِمْ مَعَهُمُ الْبَلَاءُ الْعَظِيمُ، عَنْ طَرِيقِ وَسَائِلِ التَّوَاصُلِ فِي "تَوَيْتِر" أَوْ فِي "الْفَيْسْبُوك" أَوْ فِي "انْسْتِجْرَام" أَوْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ "بِالْوَاتْسَاب" أَوْ نَحْوِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْجَدِيدَةِ الْحَادِثَةِ.

فَإِنَّ الْمَشَايِخَ كَانُوا فِي السَّابِقِ يَنْظُرُونَ وَيَسْمَعُونَ، وَبَعْضُهُمْ يَتَابِعُ الْمَوَاقِعَ فَيَسْمَعُ مَا فِيهَا، أَمَّا الْآنَ فَمَعَ وَسَائِلُ التَّوَاصُلِ وَأَدَوَاتُ التَّوَاصُلِ هَذِهِ الْجَدِيدَةُ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عِنْدِهِ، فَمَتَى لَعَلَّكَ تَتَابِعُ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا؟!

وَلَكِنْ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا فَضَحَ هَؤُلَاءِ وَأَخْرَجَ خَبِيئَتَهُمْ فِي "تَغْرِيدَاتِهِمْ" وَفِي "رَتَوَيْتَاتِهِمْ" وَفِي "تَوَتْرَاتِهِمْ" وَفِي "فَسْبَكَاتِهِمْ" وَفِي "وَاتْسَابَاتِهِمْ" وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أظهرهم الله على حقيقتهم، فهم مجموعة من الصعافقة، ومجموعة من الجهلة، ولعل بعضهم قد اندسَّ في أهل السنَّة، والعلم عند الله جل وعلا، بعضهم لم يُعرفوا إلا من سنين قريبة، سنتين أو ثلاثة أو نحو ذلك، فجاءوا بعد ذلك يحكِّمون على أهل العلم، ويطعنون في أهل العلم، ويتكلمون في أهل العلم، ويقطعون الطريق على طلبة العلم في الوصول إلى أهل العلم.

فاحذروهم معشر الأحبة، فإنهم والله فيهم شبه كبير من هؤلاء الذين ذكرناهم قبل قليل، لأنكم إذا جلستم معهم لن يحدثوكم بما هم عليهم في بُدُو أمرهم، وإنما يتكلَّمون بذلك إذا استثبتوا منكم ورأوا مَيْلَكُمْ إليهم واستحكموا الأمر وعلموا من قلوبكم أنها قد اطمأنَّت إليهم، فإذا ركتهم إليهم أرسلوا إليكم سهامهم ورشقوكم بها، وافرغوا فيكم سمومهم.

فاحذروهم كلَّ الحذر معشر الأحبة، ولا تنظروا في مواقعهم، ولا تستمعوا إلى كلماتهم، فإنهم والذي لا إله إلا هو شرُّ على المسلمين وعلى أهل السنة عامة في كل مكان.

فاحذروهم غاية الحذر، لأنهم والله لا يستفيد منهم إلا أعداء الدعوة السلفية، فإنهم قد جاءوا بالفضائح والقبائح، وأهل السنة إذا ما اطلعوا على مقالاتهم عرفوا جهالاتهم، ولكن الذي لم يطلع لا يعرف، ومن علم حجة على من لم يعلم.

ولْيُعْلَمَ أَنَّهُمْ قَدْ أَصْبَحُوا حِجَّةً لِلْمُبْطِلِينَ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ، فَأَصْبَحُوا يَسْتَدْلُونَ بِهِمْ، وَعَلَى أَنَّهُمْ هُمْ تَلَامِيذُ الْمَشَايِخِ وَعَلَى أَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ بِاسْمِ الْمَشَايِخِ، لَا وَاللَّهِ كَذَبُوا وَرَبَّ الْكَعْبَةِ، فَلَا تَأْمَنُوهُمْ وَلَا تَسْمَعُوا لَهُمْ وَلَا تَأْخُذُوا عَنْهُمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ قِطَاعُ الطَّرِيقِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ، قِطَاعُ الطَّرِيقِ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ، يَقْطَعُونَ الطَّرِيقَ فِي مَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

فاحذروا حفظكم الله أهل الأهواء، واحذروا من المتشبهين بطلبة العلم والعلماء، فإنهم متشبهون وليسوا منهم في الحقيقة؛ هؤلاء شرُّ وبلاء، ويوشك الله جل وعلا أن يفضحهم ويهتك سترهم ويفضح أمرهم ويظهر خزيهم على رؤوس الأشهاد، نسأل الله العافية والسلامة.

فاحذروا معشر الأحبة من الرُّكُونِ إِلَى هَؤُلَاءِ كَمَا تَحْذَرُونَ مِنَ الرُّكُونِ إِلَى أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فَإِنَّ فِي ذَلِكَ الْخَيْرَ الْكَثِيرَ وَفِي ذَلِكَ دَفْعَ الشَّرِّ كُلِّهِ بِإِذْنِ اللَّهِ عَنْكُمْ وَعَنِ الدَّعْوَةِ وَعَنِ أَهْلِ السَّنَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فاحذروا و تنبَّهوا حفظكم الله، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا وإياكم.

وعليكم إذا نزل بكم الأمر أن تأخذوا عن أئمة الهدى في السابق، عن علماء الهدى والإسلام والسنة في هذا العصر في اللاحق، وإياكم أن تأخذوا عن هؤلاء الأغمار الأغرار، الذين هم في الحقيقة حدثاء الأسنان سفهاء الأحلام، الذين يقولون ما لا يفعلون، نسأل الله العافية والسلامة.

أحرصوا كل الحرص على أن يكون التفافكم حول أهل العلم والمشايخ، فإن الناس لا يزالون بخير ما جاءهم العلم من قبل كبرائهم وشيوخهم، فإذا جاءهم من قبل سفهائهم وصغارهم وأشرارهم هلكوا، كما قال ذلك ابن قتيبة في تفسيره لأثر ابن مسعود وابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

فاحذروا كل الحذر معشر الأحبة، احذوا كل الحذر من هؤلاء الصعافقة، الذين خرجوا علينا في هذه الفترة وفي هذه الآونة، وملأوا الدنيا ضجيجاً وضُراخاً وعويلًا، وهم والله ليسوا على شيء، فأحذركم معشر الأحبة، واعلموا أنَّ الخير كلَّ الخير في لزوم ركب أهل العلم، ولزوم غرز أهل العلم، والعودة إلى كلام أهل العلم، واحذروا كل الحذر من المبتدعة ومن يجالسهم ومن يتشبه بهم في طريقتهم وإن ادَّعى أنه على السنة؟)).

أما إذا قيل لهم: من هم الأكابر الذين يرجع السلفيون إليهم في قضايا المنهج والنوازل؟!!

فالجواب عند القوم: الشيخ ربيع والشيخ عبيد و د. عبد الله البخاري، هؤلاء الثلاثة فقط الذين تجدهم ينصحون بهم ويحتجون بكلامهم!.

فأين الشيخ صالح الفوزان، والشيخ صالح اللحيدان، والشيخ عبدالمحسن العباد، والشيخ سليمان الرحيلي، والشيخ عبد الرحمن محي الدين، وغيرهم من المشايخ الكبار؟! لا تجد القوم ينصحون بالرجوع إليهم إلا نادراً

على سبيل الدعوى لا التطبيق!، بل تجد فيهم من يلزم بهؤلاء المشايخ ومنهم من لا ينصح ببعضهم أو يُحذّر منهم.

وهؤلاء القوم أصبحوا في الفترة الأخيرة يستخرجون كلمات من الشيخ ربيع والشيخ عبيد وينسبونهما إليهما وأنها ينصحان بعدهما بـ د. عبد الله البخاري، وعرفات المحمدي، وفواز المدخلي، وعبد الله بن صلفيق الظفيري، وعبد الإله الرفاعي، وعبد الواحد المدخلي، وعبد المعطي الرحيلي، وبندر الخيري، ومهند البتار، وأمثال هؤلاء.

وأصبح هؤلاء ينصحون أتباعهم بلزوم المشايخ الكبار وطلابهم الكبار!، فأضافوا كلمة "طلابهم الكبار" تمهيداً وتوطئة بعد رحيل الشيخين!.

فهؤلاء القوم لا ينصحون إلا بالشيخ ربيع والشيخ عبيد و د. عبد الله البخاري وطلابهم وأتباعهم في عموم البلدان كالذين تقدّم ذكرهم وكذلك نزار بن هاشم السوداني ورائد عبد الجبار المهداوي وسعد الزعتري وأسعد الزعتري وفؤاد الزنتاني وطارق درمان وخالد حمودة ومحمد مرابط ومنير السعدي وصلاح كنتوش، وغيرهم.

قال محمود يوسف الزوبعي العراقي في منشوره بعنوان [قضية الواضحين]: ((إذا ما وجدتُم كلام عند الشيخ ربيع عند الشيخ عبيد عند الشيخ عبد الله البخاري، هؤلاء أنا أقصد الكبار، إذا لم تجدوا لهم كلاماً في فلان، فلا تسألوا غيرهم))!!.



وقال في منشوره نفسه: ((هذا هو منهجنا في ربط الناس بأهل العلم الكبار، العلماء، فإن لم يتيسر الوصول إلى العلماء الكبار الراسخين: فعن طريق طلابهم المشايخ الموثوق بهم بالعلم والاستقامة!، هذا هو المنهج)). وأصبحوا يتلاعبون بكلمة (العلماء الكبار) فمن وافقهم أصبح من العلماء الكبار!، ومن خالفهم أصبح من المشايخ ولا يقبل كلامه إذا عارض كلام المشايخ الكبار!، فمثلاً جعلوا (عبد الله البخاري) من الكبار، و(محمد بازمول) ليس من الكبار عندهم، والشيخ محمد بازمول هو المشرف على رسالة د. عبد الله البخاري!.

وأحياناً يفعلون ذلك مع العالم الواحد!، كما فعلوا مع الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا رحمه الله فجعلوه من الكبار لما وافقهم في أول هذه الفتنة، ثم لما راجع المقالات بنفسه وسمع الصوتيات واطلع على حقيقة القوم وتنظيمهم وتهديداتهم عرف أنه أخطأ فكتب بيانات ونصائح تدل على مخالفته للقوم، فضرب القوم هذه الكتابات كلها بدعوى أن الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا من المشايخ لكن لا يقبل كلامه لأن المشايخ الكبار يخالفونه!، والمشايخ الكبار في مصطلح القوم يراد به الثلاثة فقط!.

وأما رد الصغير على الكبير أو تخطئة الصغير للكبير بعلم وأدب فهذا لا يُنكره أهل العلم والدين، فقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله: هل لطالب العلم الردُّ على العالم إذا رأى منه خطأ؟ وما هو الأسلوب الأمثل في ذلك؟ فكان

جوابه كما في [الذريعة إلى بيان مقاصد كتاب الشريعة]: ((والله له الحقُّ في ذلك بأدب وبشرف، والله إذا كان الحقُّ ظاهراً للطالب فله ذلك، إذا كان الكبار ما يُبَيِّنون الحقُّ؛ مثلاً: بعيدين، ما انتبهوا، لهم عذر من الأعذار، وهذا عرف الحقِّ، وأنَّ هذا الشيخ الكبير أخطأ، فبيِّن له خطؤه بلطف وبالحجة، بشرط أن لا يتعالى، بشرط أن لا يكون واهماً مبطلاً ويرى نفسه على الحقِّ؛ لأنَّ بعض الناس يرى نفسه على الحق وهو على الباطل، فإذا كان طالب العلم بصيراً على حقيقة أنَّ هذا قد أخطأ، والحق معه؛ فليقدِّم ما عنده من ملاحظة بالشروط التي ذكرتها)).

وسُئِلَ الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: أحسنَ اللهُ إليكم، ذكر بعض الدعاة: أنَّ العالم لا يردُّ على خطئه إلا عالمٌ مثله؟ لأنَّ الصغارَ ربما انتقدوا قولاً للعالم ويكون من باب: وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم؟

فكان جوابه: ((أنا أجبتُ عن هذا، قلتُ: إذا كان الإنسان عنده علم؛ يعرف كيف يردُّ، ويعرف تشخيصَ الخطأ، ويعرف كيف يردُّ عليه، وطريقة الردِّ عليه تكون بحكمة، تكون بلباقة بحسن عرض؛ لا بأس بذلك)).

بل هذا الحافظ ابن رجب رحمه الله في رسالته [الفرق بين النصيحة والتعير] يقول: ((ولهذا نجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير وشروح الحديث والفقه واختلاف العلماء وغير ذلك: ممتلئة بالمناظرات

وردد أقوال من تُضَعَّفُ أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادعى فيه طعناً على من ردد عليه قوله ولا ذمّاً ولا نقصاً؛ اللهم إلا أن يكون المصنّف ممن يُفحش في الكلام ويُسيء الأدب في العبارة: فيُنكّر عليه فحاشته وإساءته دون أصل رده ومخالفته؛ إقامة للحجج الشرعية والأدلة المعتبرة.

وسبب ذلك: أن علماء الدين كلّهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا، وكلّهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين. فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم)).

ويقول: ((وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدّب في الخطاب وأحسن الرد والجواب: فلا حرج عليه ولا لوم يتوجّه إليه، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته: فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: "كذب فلان"، ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: "كذب أبو السنابل"، لما بلغه أنه أفتى: أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً لا تحل بوضع الحمل حتى تأتي عليها أربعة أشهر وعشراً.



وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردّها
أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها
ويبالغ في ردّها عليهم، هذا كله حكم الظاهر.

أما في باطن الأمر: فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبين الحق ولئلا يغتر
الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته فلا ريب أنه مثاب على قصده ودخل بفعله
هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بيّن الخطأ صغيراً أم كبيراً؛ فله أسوة بمن ردّ من العلماء
مقالات "ابن عباس" التي يشذ بها وأنكرت عليه من العلماء مثل: المتعة،
والصرف، والعمرتين، وغير ذلك.

ومن ردّ على سعيد بن المسيّب قوله في إباحته المطلقة ثلاثاً بمجرد العقد،
وغير ذلك مما يخالف السنة الصريحة، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على
المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج، وعلى طاووس قوله في
مسائل متعددة شدّ بها عن العلماء، وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على
هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم، ولم يعد أحدٌ منهم مخالف فيه في هذه
المسائل ونحوها طعنًا في هؤلاء الأئمة ولا عيباً لهم.

وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات
وما أشبهها مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من



أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات ما كان بمثابة شيء كثير ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جداً.

وأما إذا كان مرادُّ الرادِّ بذلك إظهار عيب من ردِّ عليه وتنقصه وتبيين جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك: كان محرماً؛ سواء كان ردُّه لذلك في وجه من رد عليه أو في غيبته، وسواء كان في حياته أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه، وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل أيضاً في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يؤمن بقلبه: لا تؤذوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته"، وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين.

فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم: فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم؛ تحذيراً من الاقتداء بهم، وليس كلامنا الآن في هذا القبيل والله أعلم)).

فكلام هؤلاء العلماء يُبَيَّن بوضوح جواز أن يردَّ طالب العلم الصغير إذا كان مؤهلاً على العالم الكبير ولو كان راسخاً إذا ثبت خطأه؛ بشرط أن يكون عالماً بالموضوع الذي يتكلَّم فيه، ويرد بالحجج والبراهين، ويرد بأدب وتقدير، لا يطعن بالعالم همزاً ولا لمزاً، ولا يفحش في الخطاب، ولا يشنع بالعبارات، ولا يُغلظ بالكلام؛ إلا إذا فحش الغلط فتجوز الشدة والغلظة بحسب ذلك.

وأما دعوى أَنَّ تَخْطِئَةَ الْعَالَمِ تَعُدُّ طَعْنًا فِيهِ أَوْ تَوْدِّي إِلَى زَعَزَعَةِ ثِقَةِ النَّاسِ بِهِ أَوْ تَعَارُضٍ تَعْظِيمِهِ وَتَنَاقُضٍ تَوْقِيرِهِ، فَهَذِهِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَهْلِ فَاضِحٍ وَتَقْلِيدٍ وَاضِحٍ.

قَالَ ابْنُ خَلِيلٍ فِي [الْقَدَحِ الْمُحَلَّى فِي إِكْمَالِ الْمُحَلَّى ص ٣٤٣]: ((وَأَمَّا تَخْطِئَةُ مَنْ أَخْطَأَ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَيْسَتْ التَّخْطِئَةُ نِيلاً مِنْهُمْ، وَلَا يَعُدُّهَا نِيلاً مِنْهُمْ إِلَّا جَاهِلٌ أَهْمَقُ!، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمْنَا قَطْعًا أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يُخْطِئُ وَيَصِيبُ إِلَّا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ تَعَالَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ، وَإِذَا قَالَ قَائِلٌ عَمَّنْ أَخْطَأَ فِي شَيْءٍ وَهُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ قَدْ أَخْطَأَ فَهُوَ إِخْبَارٌ بِحَقٍّ وَصَدَقَ، وَلَوْ قَالَ غَيْرُ ذَلِكَ لَكَانَ كَاذِبًا)).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَعْلَمِيُّ الْيَمَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي [آثَارِ الْمَعْلَمِيِّ]: ((إِنَّ تَضْعِيفَ قَوْلِ الْعَالَمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الطَّعْنَ عَلَيْهِ وَلَا إِسَاءَةَ الْأَدَبِ فِي حَقِّهِ وَلَا انْتِهَاكَ حُرْمَتِهِ)).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي خَاتِمَةِ [مَقْدَمَةِ صِفَةِ الصَّلَاةِ]: ((ثُمَّ إِنَّ هُنَاكَ وَهْمًا شَائِعًا عِنْدَ بَعْضِ الْمُقَلِّدِينَ يَصْدَهُمُ عَنْ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ الْمَذَاهِبَ عَلَى خِلَافِهَا؛ وَهُوَ ظَنُّهُمْ أَنَّ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ يَسْتَلْزِمُ تَخْطِئَةَ صَاحِبِ الْمَذْهَبِ، وَالتَّخْطِئَةُ مَعْنَاهَا عِنْدَهُمُ الطَّعْنُ فِي الْإِمَامِ!، وَلَمَّا كَانَ الطَّعْنُ فِي فَرْدٍ مِنَ الْأَفْرَادِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ؛ فَكَيْفَ فِي إِمَامٍ مِنْ أئِمَّتِهِمْ؟!)

والجواب: أنَّ هذا المعنى باطل، وسببه الانصراف عن التفقه في السنة؛ وإلا فكيف يقول ذلك المعنى مسلم عاقل ورسول الله صلى الله عليه وسلم هو القائل: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد" البخاري ومسلم، فهذا الحديث يرد ذلك المعنى، ويبين بوضوح لا غموض فيه أنَّ قول القائل: "أخطأ فلان" معناه في الشرع: "أُثِبَ فلانُ أجرًا واحدًا"، فإذا كان مأجورًا في رأي من خَطَّأه فكيف يتوهم من تخطَّئته إياه الطعن فيه؟!، لا شك أنَّ هذا التوهم أمر باطل يجب على كل من قام به أن يرجع عنه، وإلا فهو الذي يطعن في المسلمين وليس في فرد عادي منهم بل في كبار أئمتهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وغيرهم.

فإننا نعلم يقيناً أنَّ هؤلاء الأجلَّة كان يُخطئ بعضهم بعضاً ويردُّ بعضهم على بعض؛ أفيقول عاقل: إنَّ بعضهم كان يطعن في بعض؟! بل لقد صحَّ أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم خطأ أبا بكر رضي الله عنه في تأويله رؤيا كان رآها رجل فقال صلى الله عليه وسلم له: "أصبتَ بعضاً وأخطأتَ بعضاً" البخاري ومسلم؛ فهل طعن صلى الله عليه وسلم في أبي بكر بهذه الكلمة؟!.

ومن عجيب تأثير هذا الوهم على أصحابه أنه يصدِّهم عن اتباع السنة المخالفة لمذهبه، لأنَّ اتباعهم إياها معناه عندهم الطعن في الإمام!، وأما اتباعهم إياه ولو في خلاف السنة فمعناه احترامه وتعظيمه!، ولذلك فهم يصرون على تقليده فراراً من الطعن الموهوم!.

ولقد نسي هؤلاء - ولا أقول: تناسوا - أنهم بسبب هذا الوهم وقعوا فيما هو شر مما منه فروا، فإنه لو قال لهم قائل: إذا كان الاتباع يدل على احترام المتبوع ومخالفته تدل على الطعن فيه؛ فكيف أجزتم لأنفسكم مخالفة سنة النبي صلى الله عليه وسلم وترك اتباعها إلى اتباع إمام المذهب في خلاف السنة، وهو غير معصوم، والطعن فيه ليس كفراً؟! فلئن كان عندكم مخالفة الإمام تعتبر طعناً فيه فمخالفة الرسول صلى الله عليه وسلم أظهر في كونها طعناً فيه بل ذلك هو الكفر بعينه والعياذ بالله منه!، لو قال لهم ذلك قائل لم يستطيعوا عليه جواباً اللهم إلا كلمة واحدة - طالما سمعناها من بعضهم - وهي قولهم: إنما تركنا السنة ثقةً بإمام المذهب وأنه أعلم بالسنة منا!.

وجوابنا على هذه الكلمة من وجوه يطول الكلام عليها في هذه المقدمة، ولذلك فإني أقتصر على وجه واحد منها، وهو جواب فاصل بإذن الله فأقول: ليس إمام مذهبكم فقط هو أعلم منكم بالسنة، بل هناك عشرات - بل مئات - الأئمة هم أعلم أيضاً منكم بالسنة، فإذا جاءت السنة الصحيحة على خلاف مذهبكم وكان قد أخذ بها أحد من أولئك الأئمة فالأخذ بها والحالة هذه حتم لازم عندكم؛ لأنَّ كلمتكم المذكورة لا تنفق هنا، فإنَّ مخالفكم سيقول لكم معارضاً: إنما أخذنا بهذه السنة ثقة منا بالإمام الذي أخذ بها، فاتباعه أولى من اتباع الإمام الذي خالفها، وهذا بينٌ لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى)).

وسُئِلَ رحمه الله كما في شريط [آداب الإسلام]: أحياناً يُبَيِّنُ الإنسانُ خطأ العالم، لكن بعض العلماء قد يفهمونه سباً؛ وهذا ليس من السب في شيء؟ فكان جوابه: ((إن كان هذا هو المقصود فبئس ما قصد؛ تخطئة الإنسان لآخر هذا أمر واجب في الإسلام، والتخطئة لا تعني نقداً ولا طعناً فضلاً عن أن تعني شتماً وسباً، وإنما بيان الحق...، لكن هذا من تأخر المسلمين في ثقافتهم الإسلامية وابتعادهم عن اللغة الشرعية.

والحقيقة أنَّ المتأخرين حتى من الفقهاء -أو لعل الأصح أن نقول المتفكرين- يتحاشون مثل هذه العبارة!؛ لأنهم هم أنفسهم قد انقلبت عليهم هذه الحقيقة، فهم قد يتصورون -والعامة تبعاً لهم في ذلك- أنه إذا قيل "أخطأ فلان" فهذا طعن ولمز في هذا المخطئ!، والأمر كما سمعتم ليس كذلك، وهذا أمر لا يحتاج إلى كبير بيان، فحسبنا هذا القدر)).

وسُئِلَ رحمه الله كما في [جلسة مسجلة منشورة]: يتهمونك بأنك لا تأخذ بأقوال الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، أو إن صح التعبير: باجتهاداتهم الفقهية، فما صحة ذلك؟

فكان من جوابه: ((ثم لا بدَّ هنا من التنبيه إلى أنَّ هذه الطريقة التي نسلکہا نحن لعدم التعصب لإمام على إمام هي الطريقة التي خطَّها ونهَّجها نفس الأئمة الأربعة وغيرهم، خَطُّوها للمسلمين؛ لأنَّ ذلك هو الذي يقتضيه الكتاب والسنة، ألاَّ نقلد شخصاً معيناً؛ لأنَّ الشخص المعين معرَّض للخطأ

والصواب، ونحن حين نقول: خطأ، لا نعني الغمز ولا اللمز ولا الطعن كما يتهمنا أولئك الناس!، وإنما نعني: أنه أي: المجتهد من هؤلاء المجتهدين إما أن يؤجر أجريْن، وإما أن يؤجر أجراً واحداً، فإذا أُجرَ أجراً واحداً فذلك يساوي عندنا "أخطأ"، وأخطأ يساوي عندنا أُجرَ أجراً واحداً.

فالناس من جملة ما اضطربوا في المفاهيم وخرجوا عن الفهم الصحيح للكتاب والسنة: أنَّ المسلم إذا قال في حق رجل عالم: "أخطأ" اعتبر هذا طعنًا في الذي قيل فيه أنه أخطأ، وهذا جهل!!).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله كما في مقاله [وقفات مع القائلين بأصل حمل المجمل على المفصل]: ((وَأَنَّ الْعَالَمَ الْمُجْتَهِدَ الْمَخْلَصَ يَصِيبُ وَيَخْطِئُ، فَيُقْبَلُ صَوَابُهُ وَيُرَدُّ خَطَاؤُهُ مَجْمَلًا كَانَ أَوْ مَفْصَلًا، وَلَوْ كَانَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ أَوْ كِبَارِ الْأُئِمَّةِ، مَعَ احْتِرَامِهِ وَحِفْظِ مَكَانَتِهِ، وَلَا يَعْدُ رَدُّ خَطَاؤِهِ تَنْقِصًا لَهُ، وَالَّذِي يَقْبَلُ خَطَاؤُهُ وَيَرَى أَنَّ رَدَّ خَطَاؤِهِ تَنْقِصًا لَهُ إِنَّمَا أُتِيَ مِنْ جَهْلِهِ وَهَوَاهُ، فَإِنَّ الْحَقَّ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنَ الرِّجَالِ مَهْمَا بَلَّغُوا مِنَ الْمَنْزِلَةِ)).

ولو أردنا أن نذكر أمثلة من تخطئة الأئمة والعلماء الكبار لطال بنا المقال، ويكفينا مثال واحد وهو كتاب [بيان خطأ الإمام البخاري في تاريخه] لابن أبي حاتم، ومعلوم أنَّ الإمام البخاري أرفع مقاماً وعلماً من الإمام ابن أبي حاتم، ولم يقل أحدٌ: أنَّ هذا الكتاب يزعزع ثقة المسلمين بالإمام البخاري!، ولا أنَّ بيان



خطأه سيفتح باباً للطعن في الأحاديث التي خرَّجها في صحيحه!، فهذه ليست من طريقة السلف أبداً.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في كتابه [ردُّ كلِّ المنكرات والأهواء والأخطاء؛ منهجٌ شرعيٌّ في كلِّ الرسائل وسار عليه السلف الصالح الأجلاء ص ١١]:
((لم يقف أئمة السنة عند نقد واستنكار ضلالات أهل الضلال، بل تجاوزوا ذلك إلى نقد العلماء وعلى رأسهم كبار علماء السنة والحديث في أخطائهم.

فقد انتقد الإمام الليث بن سعد الإمام مالكا في مسائل مشهورة.

بل انتقد الإمام الشافعي شيخه الإمام مالكا في مسائل كثيرة.

وانتقد أحمد إسحاق والشافعي وغيرهما.

بل انتقد أبو حاتم وأبو زرعة الإمام البخاري في كتابه "التاريخ" في عشرات الأسماء.

وانتقد الدارقطني الإمامين البخاري ومسلماً في حوالي متني حديث.

وانتقد البيهقي الطحاوي في كثير من المسائل.

وكما انتقد أبو الحسين بن القطان الفاسي في كتابه "بيان الوهم والإيهام" -

الذي يبلغ خمس مجلدات - الإمام عبد الحق الإشبيلي في كتابه "الأحكام".

كما انتقد أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الدمشقي في كتابه "عجالة الإملاء

المتيسرة" - في خمس مجلدات - انتقد فيها الحافظ المنذري في كتابه "الترغيب

والترهيب".

وهذه أمور لا تحصى.

وهذا المنهج هو الذي عليه أئمة الدين سلفاً وخلفاً)).

ومن الغريب أننا نرى جملة من الردود التي ملئت بسوء الأدب وفحش العبارة والطعن الصريح من قبل بعض الأصاغر الأغمار في الشيخ محمد بن هادي وغيره من المشايخ الكبار ولا نجد من هؤلاء القوم إنكاراً لهذه الردود، بل العكس هو الذي نراه، نراهم يشنون على هذه الردود وينصحون بنشرها!.

ولقد اعترف أحدهم وهو عبد العزيز سير المباركي أن ردوده على الشيخ محمد بن هادي كانت فيها مخالفات وتجاوزات وكانت انتصاراً لنفسه ومع هذا كانت تُعرض على الشيخ ربيع كما تزعم البطانة التي حوله ويقولون له: قرأها الشيخ ربيع وأذن بنشرها!.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [شرح العقيدة الواسطية]: ((ومن أعظم أئمة المسلمين: العلماء، والنصيحة لعلماء المسلمين هي نشر محاسنهم والكف عن مساوئهم، والحرص على إصابتهم الصواب، بحيث يرشدهم إذا أخطأوا، ويبين لهم الخطأ على وجه لا يخذش كرامتهم ولا يحط من قدرهم، لأنَّ تخطئة العلماء على وجه يحطُّ من قدرهم ضرر على عموم الإسلام، لأنَّ العامة إذا رأوا العلماء يضلل بعضهم بعضاً سقطوا من أعينهم)).

بل نرى من هؤلاء القوم الجرأة على تخطئة كبار الصحابة وكبار الأئمة وكبار العلماء في مجالسهم ودروسهم، ولكن إذا قيل لهم: هل أخطأ الشيخ ربيع

في كذا وكذا؛ وهم لا يوافقونه في هذا الخطأ؟! لا يجيبونك!، وإذا ألححت عليهم وحاصرتهم بالحجة والدليل قالوا: كلامه فيه إشكال!، أو جانب الصواب!، أو خلاف الراجح!، أو أنا لا أقول بهذا!، يفرُّون بهذه الكلمات من قول: أخطأ الشيخ ربيع!، وإذا ألححت عليهم بشدة بعد اللتيا والتي قالوا: نعم أخطأ! لكن بصوت منخفض!، وقد يخرج من هذا الإحراج بالكلية ويغير قوله فيقول: أقول به لأنَّ الشيخ ربيعاً قال به!.

وهذا والله ما جرى معي في جلستي مع جماعة من هؤلاء لما عرضتُ عليهم ما يُنقل عن الشيخ ربيع حفظه الله من ألفاظ شديدة في الشيخ محمد بن هادي أو فيما ينقله عنه القوم من تحذير بالجملة كقوله: "كل من دافع أو توقف في محمد بن هادي: فقد حادَّ الله ورسوله"، و"كل من لا يزال مع محمد بن هادي بعد صدور حكم المحكمة الأول: فقد خرج من السلفية"، و"لم يبق مع محمد بن هادي إلا الفجَّار"!

ومن التربية السيئة التي تعلَّمها القوم أنَّ الدليل لا يكون دليلاً ما لم يُعرض على الشيخ ربيع حفظه الله ويقبله، فأصبح الدليل ليس حجةً بنفسه وإنما يكون حجةً بقبول الشيخ ربيع له!.

فإذا قال الشيخ ربيع مثلاً: لا يوجد عند محمد بن هادي ذرة دليل، قال هؤلاء تبعاً له: لا يوجد عنده ذرة دليل!، ولو رأوا بأعينهم عشرات الأدلة!.

وإذا قال الشيخ ربيع: قرأت الأدلة كلها حرفاً حرفاً، قال القوم تبعاً له:
الشيخ ربيع قرأ الأدلة حرفاً حرفاً وقال محمد بن هادي ما عنده ذرة دليل!.
مع أنَّ العبارة الأولى تنفي وجود أدلة!، والعبارة الثانية تثبت وجود
الأدلة!.

ولما رأى البعض هذا التناقض بين العبارتين حاول أن يخرج بمخرج من
ذلك فقال: نعم توجد أدلة لكنها أدلة لا تستحق التحذير!.
ولما قيل لهم: كيف عرفتم أنها لا تستحق التحذير؟!
قالوا: لأنها لو كانت تستحق التحذير لأخذ بها الشيخ ربيع وحذر منهم.
إذاً مدار القضية عند القوم: أن يُعرض الدليل على الشيخ ربيع؛ فإن رده
فلا يكون حجةً بل لا يكون دليلاً أصلاً!.

ومنهم من يُقرر أنَّ الشيخ ربيعاً لم يُخطئ أو لا يوجد له خطأ ويدَّعي أنَّ
هذا ما قاله الشيخ الألباني رحمه الله، وهذا غير صحيح، بل الشيخ الألباني قال:
لا أعلم له خطأً في المنهج الذي نسير معه فيه، ثم رأى أنه أخطأ في بعض الشدة
التي قد تكون سبباً في نفرة جمهور الأتباع والمدافعين عن المتكلم فيه.

ومنهم من يقرر تقريراً خطيراً فيزعم أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله قد يُخطئ
في التعديل والتزكية لأنَّ مدار ذلك على حسن الظن وظاهر الحال، وأما في
التجريح والتحذير فلا يُخطئ لأنَّ مدار ذلك على سبر أحوال الرجال، والشيخ
ربيع عنده اطلاع تام في أحوال من تكلم فيهم!، هكذا زعموا، وهذا قول باطل،



فأئمة الجرح والتعديل قد أخطأوا في التجريح، وهذا أمر مشهور ومعروف، فهل الشيخ ربيع أعلم منهم؟! أم أنكم تفرقون بين (الرواية) و(البدعة) كما قرر فالح الحربي من قبل؟!!

ومنهم من إذا ضاق عليه النقاش ولم يقدر الرد قال: نعم أنا أقُلُّد الشيخ ربيعاً في هذه الفتنة!، هكذا بصريح العبارة.

ومنهم من يستدل بكلام للعلامة ابن القيم رحمه الله في [إعلام الموقعين] في أنَّ الكلام في الجرح والتعديل من قبيل التقليد، وهذا كذب على ابن القيم رحمه الله وتحريف لكلامه، بل ابن القيم ردَّ هذا الكلام الذي أراد به المثبتون للتقليد إلزام النافين!، ويبيِّن رحمه الله أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال من قبيل أخبار الثقات وهي ملزمة لأنَّ الدليل أثبت وجوب الأخذ بخبر الثقة، لكن هذا فيما لم يعارضه عالم آخر عارف بأسباب الجرح والتعديل وما لم يكن كلامه في معروف بالديانة ومشتهر بالعدالة، فإن كان كذلك فلا يؤخذ كلامه إلا بالدليل الصحيح الذي لا يقبل التأويل ولا يُمكن دفعه، وهذا ما قرره الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله، ولكنَّ هؤلاء القوم لا يقررون ذلك إذا كان الجرح في غيرهم، وأما إذا كان الجرح فيهم فيقررون ما يقرره الشيخان!، ودونكم مثال واضح في تقليد القوم:

قال (محمد عليان المصري) في حسابه في الفيس بوك: ((أشهدكم يا إخوة أنني مع الشيخ "ربيع بن هادي" حفظه الله في كلامه وتقريراته وأحكامه

وتحذيره وبيانه، وأنني أقبل الأحكام الصادرة عنه سواءً بالتبديع والتكفير وغير ذلك أو بالتحذير والتنفير، كل ذلك أقبله جملة وتفصيلاً وأقرُّ بصحته سواءً نظرتُ في أدلته أم لم أنظر، سواءً علمتُ وجه الكلام أم لم أعلم، والله لو حذّرني من أبي وأمي وعيالي لقبلتُ منه!، ولو تكلم عن شيوخي كلهم لقبلتُ منه، ولا أقول ذلك الكلام عن هوى أو تعصب أو إدعاء عصمة!، حاشا وكلا، بل أقول ذلك عن علم وبصيرة!، بل ذلك ما قرره العلماء وسار عليه العدول ورضيه من رضيه من أهل السنة!، وهذا ليس بجديد بل هو قولي منذ أن هداني الله للمنهج السلفي لم أغیره قديماً ولن أغیره أبداً إن شاء الله، هذا قولي المجمل ولسوف أنشر تفصيله فيما بعد إن شاء الله وقدر)).

وقال أيضاً: ((ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ فِي "الْكَفَايَةِ" فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْعِرَاقِيُّ وَالسَّخَاوِيُّ قَالَ: "إِنْ كَانَ الَّذِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ عَدْلًا مُرَضِيًّا فِي إِعْتِقَادِهِ وَأَفْعَالِهِ عَارِفًا بِصِفَةِ الْعَدَالَةِ وَالْجُرْحِ وَأَسْبَابِهِمَا، عَالِمًا بِاخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ فِي أَحْكَامِ ذَلِكَ قَبْلَ قَوْلِهِ فَيَمَنْ جَرَحَهُ مُجْمَلًا وَلَا يُسْأَلُ عَنْ سَبَبِهِ"، هذا هو المنهج في علماء الجرح والتعديل الذي يجهله المصنفقة الهبل المجانين.

طبقاً لكلام أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبِ وَالْعِرَاقِيِّ وَالسَّخَاوِيِّ وغيرهم أنه إذا قام الإمام ربيع بتبديع شخص أو جرح شخصاً أو تكلم في أحدٍ أو حذّر من أحدٍ أو اشتدَّ على أحدٍ أن نقبل هذا منه ولا نسأله لا عن دليله ولا عن سببه!.

فما بال النوكى الهبل المخاييل يردون كلام الشيخ وأحكامه ولا يقبلونها بالرغم من أنَّ الشيخ يذكر أدلة جرحه وأسبابه، ويسIRON خلف محمد بن هادي العاري عن كل دليل بل ولا ذرة دليل كما قال الربيع: "قرأتُ كلامه حرفاً حرفاً لم أجد نصف دليل ولا ذرة دليل"!!، ومع ذلك يؤيدونه ويعظمونه)).

أقول:

أما دعواه أنَّ كلام العارف بأسباب الجرح والتعديل في الرجال يُقبل على إطلاقه ولا يُسأل عن الدليل ولا عن السبب، فهذا ما قرره فالح الحربي، وردّه الشيخ ربيع حفظه الله في عدة كتابات.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [نصيحته لفالح الحربي]: ((إنكم سُئِلْتُمْ عن أشخاص معينين مشهورين عند الناس بالسلفية والدعوة إليها - وفيهم علماء في نظر الناس - فأخرجتهم من السلفية، وهذا الإخراج جرحٌ شديد فيهم، يحتاج إلى أدلة، فإذا لم تأتِ بالأدلة وأسباب هذا الجرح رأى الناس أنك قد ظلمتهم وتعدّيتَ عليهم وطعنتَ في دينهم بغير وجه حق، فصرتَ متهماً عند الناس، فتحتاج إلى استبراء دينك وعرضك، فإن لم تفعل طعن فيك الناس، ولن ترضى أنت ولا غيرك بهذا الطعن، فتقوم الفتنة ويحصل الاختلاف بين السلفيين وتكثر الطعون المتبادلة، ولا يحسم ذلك إلا بذكر الأسباب المقنعة بهذا الإخراج، وقد تطالب أنت نفسك بذكر الأسباب إن جرحك أحدٌ أو أخرجك من السلفية)).

وقال: ((أقول: إِنَّ إصدار الأحكام على أشخاص ينتمون إلى المنهج السلفي وأصواتهم تدوي بأنهم هم السلفيون بدون بيان أسباب وبدون حجج وبراهين قد سبب أضراراً عظيمة وفرقة كبيرة في كل البلدان، فيجب إطفاء هذه الفتن بإبراز الحجج والبراهين التي تبين للناس وتقنعهم بأحقية تلك الأحكام وصوابها أو الاعتذار عن هذه الأحكام)).

وما نقله هذا المقلد عن الخطيب البغدادي والعراقي والسخاوي إنما قلّد فيه هنا (محمد خلف سلامة) في كتابه (لسان المحدثين)!!، ونقل كلامه بحروفه!.

وما ذكره عن علماء الحديث ليس على إطلاقه، بل قال الخطيب البغدادي في [الكفاية]: ((قُلْتُ: وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأُئِمَّةُ مِنْ حُفَظِ الْحَدِيثِ وَنُقَادِهِ؛ مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمِ بْنِ الْحُجَّاجِ النَّيْسَابُورِيِّ وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ الْبُخَارِيَّ قَدْ احْتَجَّ بِجَمَاعَةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الطَّعْنُ فِيهِمْ وَالْجَرْحُ لَهُمْ كَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّابِعِينَ، وَكَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ وَعَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ فِي الْمُتَأَخِّرِينَ، وَهَكَذَا فَعَلَ مُسْلِمُ بْنُ الْحُجَّاجِ فَإِنَّهُ احْتَجَّ بِسُوَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ وَجَمَاعَةٍ غَيْرِهِ، وَاشْتَهَرَ عَمَّنْ يَنْظُرُ فِي حَالِ الرُّوَاةِ الطَّعْنُ عَلَيْهِمْ، وَسَلَكَ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ هَذِهِ الطَّرِيقَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ بَعْدَهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْجَرْحَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ وَذِكِرَ مُوجِبُهُ)).

وأما دعواه أننا نسير خلف الشيخ محمد بن هادي حفظه الله مع عدم الأدلة، فهذه دعوى باطلة، وهذه الأدلة بين يدي القارئ، ولكن القوم مقلدون متعصبون وهم لا يشعرون.

٦ - مسألة الإفتاء في النوازل التي يترتب عليها القتال والدماء

فما أنكره القوم تدخل أسامة بن عطايا العتيبي في الشأن الليبي حتى استخرجوا كلاماً من الشيخ ربيع حفظه الله فيه، ولكن من الغريب أن عرفات المحمدي أفتى قبل الشيخين بالقتال في الشأن الليبي كما في تسجيل بصوته.

<https://www.youtube.com/watch?v=bk5dA6oEjuE>

ولم نجد أحداً من هؤلاء القوم أنكر عليه، بل الأعجب أن فؤاد عيسى الزنتاني كتب تغريدة قال فيها: ((كنتُ على اتصال هاتفي مع الشيخ عرفات المحمدي وسألته عن كلامه الذي انتشر حول قتال الخوارج في ليبيا مع حفتر؟ فقال لي: كنتُ مع الشيخ عبيد اليوم فعرضَ عليه كلامي فأقره، وأنَّ المناطق المسيطر عليها حفتر وأمر الجيش بالقتال أطاعوه في ذلك. كتبه: أبو سليمان الزنتاني ١٢ / شعبان / ١٤٣٥)).

بل أصبح القوم جميعاً - خاصة عبد الواحد المدخلي - يتدخلون في الشأن الليبي ويستخرجون فتاوى القتال المتضاربة والمتناقضة من الشيخين بما يثير العجب العجيب حقاً، حتى استقرَّت هذه الفتاوى أخيراً بانضمام السلفيين مع

المشير حفتر في القتال الدائر في ليبيا، وهذا ما كان يفتي به أسامة بن عطايا العتيبي، فما وجه الإنكار عليه في هذه المسألة؟! أم هو الكيل بمكيالين؟! وقد قال الشيخ ربيع حفظه الله كما في [النصيحة الثانية إلى فالح الحربي تحت موضوع: "حكم التقليد" بتاريخ ٢٤ صفر ١٤٢٥هـ]: ((النوازل العظيمة: لا ينهض لمواجهتها وإصدار الفتاوى فيها إلا العلماء الأفذاذ؛ ولكن ذلك لا يمنع غيرهم من طلاب العلم أن يعرفوا حججهم وبراهينهم التي استندوا إليها وانطلقوا منها في فتاواهم)).

وفي قوله تعالى: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْحُوفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ" قال الشيخ ربيع حفظه الله: ((قال المفسرون: ما كلُّ واحدٍ -حتى من أُولي الأمر- ما يستطيع أن يستنبط يعني الحلول للأمور السياسية والأمور الحربية وحالات الحرب وحالات السلم ما كلُّ واحدٍ يهتدي لهذا)).

فأين هؤلاء المتصدرون لفتاوى القتال من هذه الأقوال؟!

أم هو الكيل بمكيالين؟!

٧- مسألة الطعن في العلماء والمشايخ السلفيين

نسمع القوم في بعض مجالسهم أو حساباتهم يذكرون كلمةً في تعظيم العلماء والمشايخ وتوقيرهم ووجوب معرفة حقهم وقدرهم وفضلهم وضرورة

الدفاع عنهم، فتذهب أذهان بعض القراء الذين لا يعرفون القوم جيداً أنهم يقصدون كل العلماء والمشايخ السلفيين ولو كانوا ممن لا يوافقونهم في هذه الفتنة القائمة، وليس الأمر كذلك.

لا بدّ أن يعلم القارئ أنّ القوم لا يقصدون بـ (العلماء والمشايخ الكبار) الذين ينصحون بهم ويدافعون عنهم ولا يقبلون الطعن فيهم إلا ثلاثة (وهم الشيخ ربيع والشيخ عبيد و د. عبد الله البخاري)، ولو زعموا غير ذلك في بعض كتاباتهم ومجالسهم.

فهذا محمود يوسف الزوبعي العراقي مثلاً يقول في منشور له بعنوان [قضية الواضحين]: ((إذا ما وجدتم كلام عند الشيخ ربيع عند الشيخ عبيد عند الشيخ عبد الله البخاري، هؤلاء أنا أقصد الكبار، إذا لم تجدوا لهم كلاماً في فلان، فلا تسألوا غيرهم))!.

وهذه هي طريقة علي الحلبي - لكن مع الفارق الكبير بين الأسماء المذكورة - كما في مقدمة كتابه [التحذير من فتنة الغلو في التكفير] حيث قال: ((إنّ مشايخنا الأجلاء هؤلاء - الألباني، وابن باز، وابن عثيمين رحمهم الله تعالى - هم نجوم الهدى، ورجوم العدى؛ مَنْ تَمَسَّكَ بغيرهم فهو الناجي، وَمَنْ نَآوَاهُمْ وعاداهم فهو المظلم الداجي ..، فالحكم الذي يتفق عليه مثل هؤلاء الأئمة الكبراء والعلماء الفقهاء لا يبعد عن الصواب كثيراً مَنْ يدّعي أنه الإجماع، وأنه الحق، وأنه الهدى والرشاد؛ لأنهم أئمة الزمان، وعلماء العصر والأوان،

فلعلَّ المخالف لهم مفارق للجماعة، ومخالف عن حسن الاتباع وصواب (الطاعة)).

ويكفي في الرد على هؤلاء جميعاً ما قاله الحافظ الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٧)]: ((قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْه: "إِذَا اجْتَمَعَ (الثَّوْرِيُّ) وَ(الأَوْزَاعِيُّ) وَ(مَالِكٌ) عَلَى أَمْرٍ فَهُوَ سُنَّةٌ"، قُلْتُ (الذهبي): بَلِ السُّنَّةُ مَا سَنَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْإِجْمَاعُ هُوَ مَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ قَدِيماً وَحَدِيثاً؛ إِجْمَاعاً ظَنِيّاً أَوْ سُكُوتِيّاً، فَمَنْ شَدَّ عَنْ هَذَا الْإِجْمَاعِ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ تَابِعِيهِمْ لِقَوْلٍ بِاجْتِهَادِهِ اخْتُمِلَ لَهُ، فَأَمَّا مَنْ خَالَفَ (الثَّلَاثَةَ) الْمَذْكُورِينَ مِنْ كِبَارِ الْأُئِمَّةِ فَلَا يُسَمَّى مُخَالَفاً لِلْإِجْمَاعِ!، وَلَا لِلْسُّنَّةِ!)).

فإذا حصر الحق والصواب والمرجع في ثلاثة من العلماء هو من تحجير الواسع الذي لا ينبغي القول به، بل هو طريقة الحدادية الذين يتسترون ببعض العلماء.

قال الشيخ ربيع في [شرح عقيدة السلف] وهو يُحذّر من الحدادية: ((ولا يعترفون إلا بشخص واحد تقريباً وهو الشيخ صالح الفوزان فقط!، ليندسوا من ورائه، وليطعنوا في أهل السنة جميعاً)).

وقال أيضاً: ((الآن عند الحدادية علماء السلفية في المملكة سقطوا، وما بقي إلا اثنان أو ثلاثة، وهم يتسترون وراءهم)).

وبهذا نعلم أنَّ القوم إذا ذكروا فضل العلماء وحق العلماء أو الدفاع عن العلماء أو خطورة الطعن في العلماء إنما يقصدون الشيخ ربيعاً والشيخ عبيداً و د. عبد الله البخاري فحسب!.

ولهذا لما طعن أحمد بن يحيى الزهراني في العلامة الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله في مقدمته وحاشيته على كتاب الشيخ ربيع حفظه الله الذي عنوانه بـ [قرة العين بتوضيح معاني عقيدة الرازيين]، لم نسمع أحداً منهم يُخطئ الزهراني ويطالبه بالتراجع.

ومما قاله الزهراني في الشيخ العباد: ((ولكن أصحاب النفوس المريضة والأدواء الخفية لا ترتاح، لا بدَّ أن تكشف عن حقيقتها ومكوناتها من تعال! وحقِّد! وحسد! ونحو ذلك!، ويكفي اللبيب في وهاء هذه الفرية ...)). وقال: ((لا نسمع من هؤلاء المخذلين حركة، وكأنَّ الأمر لا يعينهم، وعندما يتحرك أهل السنة لنقد هذه الفواقير العظام ويردون بحق وصدق وعلم على من يقرر ذلك؛ يتحرك هؤلاء المخذلة الذين حذَّر منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم)).

وقال: ((هذه الأفعال والأقوال التي تصدر من هؤلاء المخذلة حذَّر منها سلفنا الصالح)).

وقال: ((السكوت وهذه المواقف المخزية والمخالفة للمنهج السلفي هي التي تُفرق وتُشتّت الشباب وتعطي صورة غير صحيحة للمنهج السلفي، ولكن الله الموعد)).

وقال: ((هؤلاء المخذلة الذين ليس لهم جهد ولا همٌّ إلا التشويش على أهل السنة الصادقين بالكذب والتلبيس والتهم الفاجرة والباطلة، ولا أدري أي سلفية يدعون إليها كما يزعمون؟!)).

ومع كلّ هذا يأتي (صلاح إبراهيم علي) في منشوره [كشف الحقيقة والرد على بويران] مدافعاً عن أحمد الزهراني قائلاً: ((وهل يصح السكوت على من يلهث بهذه المقولة بحجة أنّ الشيخ العباد حفظه الله تعالى قالها؟!)).

ويقول: ((وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ هؤلاء المراجع يسكتون دائماً عن الطعون التي تصدر في حق الشيخ ربيع وأصحابه، فها هم اليوم يدفنون رؤوسهم في التراب بحجة أنّ قائل هذه العبارة هو الشيخ العباد حفظه الله تعالى متنكرين لأهمية الربيع حفظه الله تعالى وجهوده!!)).

ويقول: ((الدفاع عن الإمام ربيع بن هادي حفظه الله تعالى أوجب علينا من الدفاع عن غيره من العلماء؛ لأنّ الطعن فيه أضّر على السنة وأروج للبدعة)).

ويقول: ((الطعن في الشيخ الزهراني -المعتني بمشروع كتب الشيخ- ودار الميراث النبوي سلماً فقط للوصول إلى التشكيك في كتب الشيخ ومؤلفاته

وإسقاطها!!، وهذا مسلك من مسالك المراجيح - وغيرهم من أهل الأهواء -
أنهم يتخذون من الطعن في بطانة الربيع طريقاً للوصول إلى الربيع نفسه!!)).
وهذا يؤكّد الشهادة التي نقلها بعض من كان يُصاحب عرفات المحمدي،
ومنها قوله: ((الحزبيون اتخذوا عبد المحسن العباد مطرقة يضربون بها أهل
السنة!!)).

فاعترض عليه أحد الجالسين: أنت بهذا تُسقط الشيخ العباد؟!
فقال عرفات: ((أنا لم أسقطه هو أسقط نفسه!!)).
وقال: ((ما أفسد أحد الدعوة السلفية مثل العباد!!)).
وكذلك شهادة (فهمي العدني) الذي كان من أشدّ الناس حباً لعرفات
حيث شهد بأنّ عرفات المحمدي كان يُقلّل من علم الشيخ عبد المحسن العباد
في شروحاته وتعليقاته في دروسه، ويُزهد جلساءه في حضورها.
ولا تجد من القوم إلا الدفاع عن الزهراني وعرفات وتكذيب هذه
الشهادات!!.

ولما طعن د. عبد الله البخاري في العلامة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله
حيث صرّح أنّ كتاب [ضوابط تكفير المعين] الذي قرّظه الشيخ الفوزان ونصح
به أنه كتاب سيء يُغذّي فكر الخوارج وفيه بتر لكلام العلماء وتزييف للحقائق في
بعض المواطن، علماً أنّ ما في هذا الكتاب يوافق ما عليه مذهب الشيخ صالح
الفوزان واللجنة الدائمة الحالية وبعض أئمة الدعوة النجدية وعلمائها في مسألة

العدر بالجهل والقوانين الوضعية، فكلام د. عبد الله البخاري يدخل فيه كل هؤلاء الأئمة والعلماء والمشايخ!.

ومما قاله د. عبد الله البخاري معتذراً لنفسه: ((كون بعض أهل العلم الفضلاء قد قرّظ للكتاب؛ فأنا أتهم هؤلاء الكتاب في أنهم لعلهم أخذوا وقدموا شيئاً، ثم لما أخذوا التقديم زادوا فيه وأنقصوا، هذا لا يؤمنون عليه)).!

ومثل هذا الكلام لو قيل في كتاب قرّظه الشيخ ربيع حفظه الله لصاح القوم بصوت واحد: هذا طعن شديد في الشيخ ربيع!.

ومع هذا لم نجد من يعترف بغلط د. عبد الله البخاري في كلامه هذا، بل العكس نجد من يؤيده ويؤكد كلامه.

فقد قال بندر الخبيري في تغريدة له: ((لله درُّ شيخنا البخاري لما قال: "هذا الكتاب يُغذي فكر الخوارج" لتعلم أن السلفيين أفقه الناس بالواقع)).
ولا أدري هل خرج الشيخ صالح الفوزان من السلفية لما قدّم لهذا الكتاب ونصح به؟!.

أم يُقال فيه: أنه يجهل فقه الواقع؟!.

وكتب (صلاح إبراهيم علي) منشوراً عنونه بـ [تأييد الشيخ عبد الله البخاري في تحذيره من كتاب ضوابط تكفير المعين]، قال فيه: ((لم يأت الشيخ حفظه الله تعالى ببدع من القول، فالتحذير من الكتب التي يُجمع فيها ما يقوي البدعة وأهلها طريقة العلماء الكبار))، فجعل د. عبد الله البخاري على طريقة

العلماء الكبار، وجعل الشيخ صالحاً الفوزان ممن يُقدّم الكتب التي يُجمع فيها ما يقوي البدعة وأهلها!.

وقال: ((أقول: وهذا الذي حصل تماماً مع كتاب "ضوابط تكفير المعين" فإنه قد جمع للمخالفين ما لم يُحسنوا أن يحتجوا به، كما أنه قد تقوّى به الخوارج بجميع أصنافهم على أهل السنة)).

وقال في آخر المنشور: ((المقصود هو وضع فكرة أن الكتاب يُغذي فكر الخوارج وتأييد الشيخ عبد الله البخاري حفظه الله تعالى)). وهذا يؤكّد ما جاء في شهادة أبي مقبل الغامبي (وهو خريج الجامعة الإسلامية في المدينة)، أن بعض هؤلاء القوم قالوا له: ((كتب الشيخ الفوزان وأشرطته مليئة بالتكفير))!، الرابط:

<https://youtu.be/A0KFIKdvOi4>

وكذلك طعن د. عبد الله البخاري في العلامة الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله في ثنائه على الشيخ ربيع حفظه الله ومقارنته به، وذلك في جلسته المنشورة مع بعض العراقيين، حيث زعم أن الشيخ صالحاً اللحيدان مرت به مشكلة معينة وتكلّم بعض السفهاء فيه، فلم يتحمّل الأذى واعتزل الناس وتأثر نفسياً بكلام هؤلاء الناس!، وأن الشيخ ربيعاً ليس كذلك!.

فهل بيان منزلة الشيخ ربيع لا تقوم إلا بالخط من منزلة الشيخ اللحيدان؟!.

وتكلّم د. عبد الله البخاري في الجلسة نفسها عن الجهات المعادية للإسلام وما تقوم به من زرع المدسوسين بين صفوف السلفيين، ثم قال: ((قد لا يكون الذي دخل معهم متأمرّاً معهم أو ماسونياً أو استخباراتياً، لكن لا يمنع أن يدخل عليه داخل فيبذر البذرة في ذهنه ويستقبل. جهيمان لما خرج واستباح البيت الحرام هو ومن معه ما كانوا يرون التكفير ولا يرون التفجير ولا استباحة الحرم ولا غيره، كانوا يظهرون طلبة علم ويجلسون إلى المشايخ كالشيخ عبدالعزيز بن باز وغيره من أهل العلم، حتى دخل فيه أربعة أو ستة من المصريين من جماعة التكفير والهجرة، هم الذين لقنّوهم هذا الفكر، هذا حرام، والتصوير حرام!، لازم ننكر، لازم نفسّق حتى خرجوا هناك في المسجد الحرام)).

ثم ذكر د. عبد الله البخاري أنّ جهيمان وجماعته كانوا من طلاب الشيخ مقبل الوادعي والشيخ بديع السندي فقط، ويرون بقية العلماء كلهم أنهم منافقون ومداهنون، والكثير منهم كانوا من طلاب الجامعة الإسلامية، وأكثرهم من طلاب الشيخ مقبل ويجلسون في بيته لما كان يدرس فيه!، وأنه تأثر بهم كثيراً وطعن في الدولة السعودية وملكها، وذكر كلام الشيخ مقبل في "المخرج من الفتنة" الذي تراجع عنه، وأنه هو الذي أشاع عن الملك فهد بأنه خائن الحرمين!، وأنه تاب بعد ذلك من هذا وتبرأ من طعوناته في الملك والمملكة وأمر بحذف كل ما يتعلّق بهذا.

فأين دعوى الطعن في بطانة العالم طعن فيه؟!
 ودعوى أن العالم لا يتأثر أبداً بالبطانة التي تحيط به؟!
 ودعوى لا يجوز الطعن بطلاب الجامعة وأصحاب الشهادات؟!
 ولقد طعن د. عبد الله البخاري قديماً طعنة شديدة في العلامة الشيخ مقبل
 الوادعي رحمه الله ولما انكشف أمره ادّعى التراجع البارد، ثم عاد إلى الكلام في
 الشيخ مقبل رحمه الله فيما تاب منه وتراجع.
 فقد قال د. عبد الله البخاري: ((الشيخ مقبل رجل صالح تاب قبل أن
 يموت بشهرين)).
 وقال فيه: ((كنا نظن أن الناس هكذا أفكارها متأثرة بشيخها أنهم
 خوارج في هذا الفكر)).
 وقال في طلاب الشيخ مقبل: ((هل كل من جاء من دماج أو مرّ عليها
 صار سنياً سلفياً؟! في عهد مقبل ما كانت كذلك)).
 وقال: ((في ذلك العهد ما أحسن الظن بكل من جاء من هذه الدار ولا
 أسأنا الظن بكل من جاء، نتوقف في أمره ما ندري ايش يكون)).
 كل هذه الطعنون ولم نسمع أحداً من القوم يُخطئ د. عبد الله البخاري في
 كلامه هذا؟!!

فأين فضل العلماء وتوقيرهم؟!
 وأين وجوب الدفاع عنهم والذب عن أعراضهم؟!!

وكل هذا في علماء كبار من علماء هذا العصر، وأما كلام القوم في غيرهم من العلماء والمشايع كالشيخ سليمان الرحيلي والشيخ صالح العصيمي والشيخ صالح السحيمي والشيخ عبد الرحمن محي الدين والشيخ عبد الرزاق البدر والشيخ محمد علي فركوس والشيخ محمد سعيد رسلان والشيخ محمد بازمول وغيرهم، فهذا معروف ومنشور عن هؤلاء القوم، وقد اختلفوا في هؤلاء المشايخ على فرقتين: فرقة (أدعياء الوضوح) الذين لا ينصحون بهؤلاء أو يحذرون منهم أو قد يُدَّعون بعضهم ويخرجونهم من السلفية!، وفرقة (المغممة) الذين يتوقفون في هؤلاء المشايخ في العلن ويتكلمون فيهم في مجالسهم الخاصة، وأحياناً يتكلمون فيهم على طريقة أدعياء الوضوح!.

لهذا أنبه القارئ أنَّ هؤلاء القوم إذا تكلموا مجملًا في فضل العلماء ومعرفة قدرهم ووجوب الدفاع عنهم والحذر من الطعن فيهم إنما يقصدون المشايخ الثلاثة فقط (الشيخ ربيعاً، والشيخ عبيداً، و د. عبد الله البخاري)، وأما من سوى هؤلاء فلا ينصحون به ولا يدافعون عنه.

ودونكم مثال واضح على ذلك من تغريدات عبد الباسط المشهداني العراقي:

فقد كتب عدة تغريدات قال فيها:

١- ((العلماء الربانيون هم: ورثة الأنبياء بحق، والواجب على الأمة:

تقديرهم واحترامهم وعدم الإساءة لهم بقول أو فعل؛ وذلك: لاحترام ما

يحملونه من ميراث النبوة أولاً، ولما قدموه للأمة من خير وفضل وعلم. ومن أساء لهم أو أساء التصرف معهم فقد أساء وتعدى وظلم)).

٢- ((من أعظم سمات منهج السلف: توقيُّرُ العلماء وحفظُ حقوقهم والتأدُّبُ معهم وإعطاؤهم حقَّهم وإنزالهم منازلهم، وأنَّ البركة مع أكابر العلماء، وأنَّ الواجب في النوازل أن يلتفتَّ طلاب العلم حول العلماء الكبار ويرجعوا إليهم ويصدروا عن أقوالهم ومشورتهم، ولا يزال الناس بخير ما أتاهم العلم من قبل كبرائهم)).

٣- ((من لم يعرف قدر العلماء ولم يتأدب في مجالسهم ولم يعرف حق الله فيهم لم ينتفع من علمهم؛ بل كان ذلك سبباً في الانحراف عن المنهج القويم والصراط المستقيم، كما في الحديث الصحيح: "لَيْسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ لَمْ يُجِلَّ كَبِيرَنَا وَيَرْحَمْ صَغِيرَنَا وَيَعْرِفَ لِعَالِمِنَا حَقَّهُ")).

٤- ((امتاز السلفيون عن المأربي وإبراهيم الرحيلي والحلي وأتباعهم؛ بمواقفهم تجاه كبار العلماء؛ فالسلفيون: يحترمون العلماء، ويعرفون قدرهم، ويرجعون إليهم، ويدافعون عنهم، ويتنفعون من علمهم وعباداتهم وأدبهم، ولا يتقدمون في الكلام بين أيديهم، ومن خالف هذا الأصل؛ فقد شابه هؤلاء المخالفين)).

٥- ((خطر الطعن في العلماء: الطعن في العلماء طعن في دين الله تعالى، الطعن في العلماء من الصد عن سبيل الله تعالى، الطعن في العلماء طعن في ميراث

النبي صلى الله عليه وسلم، الطعن في العلماء من البغي والظلم، الطعن في العلماء عاقبته وخيمة يتلى صاحبه بموت القلب، الطعن في العلماء مآله الذل والخسران)).

٦- ((من علامة أهل البدع في كل زمان ومكان: الطعن في العلماء السلفيين، وبث الشبه لنشر بدعهم، وصد الناس عن المنهج الحق، ومن علامة أهل السنة في كل زمان ومكان: الدفاع عن العلماء الربانيين، والرد على شبه المبتدعين والمنحرفين، فامتاز أهل السنة بالسنة والصدق، وامتاز أهل البدع بالبدعة والكذب)).

٧- ((علامة البدعة: الطعن في علماء أهل السنة والانتقاص من علمهم، وما انحرف منحرفاً إلا كان بسبب طعنه في العلماء وتجروءه عليهم والتقدم بين أيديهم)).

٨- ((من عادة أهل البدع قديماً وحديثاً: الطعن في العلماء الربانيين، والانتقاص من قدرهم، والتقليل من شأنهم، وصرف الناس عنهم، يحاربون بذلك دين الله، وَيَصُدُّونَ النَّاسَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ)).

فمن يطلع على هذه التغريدات يظنُّ أنَّ صاحبها يقصد كلَّ العلماء الربانيين والمشايخ السلفيين، لكنَّ الحقيقة ليست كذلك، إنما يقصد هؤلاء بهذا الكلام الشيخ ربيعاً، أو الشيخين (الشيخ ربيعاً والشيخ عبيداً)!.

فقد كتب عبد الباسط المشهداني تغريدات أخرى أفصح عن كلامه المجلد السابق، ويبيّن من يقصد بكلامه، فقال:

١- ((الواجب على السلفيين أن يعرفوا للشيخ ربيع حفظه الله مكانته وقدره وفضله، وأن ينشروا علمه، وأن يردوا على من طعن فيه أو أساء إليه، فبفضل الله ثم بفضل جهاده ثبت الله السلفيين على المنهج السلفي، وبه نجّى الله السلفيين من فتن الحزبين والمنحرفين، فجزاه الله عن السلفيين خير الجزاء)).

٢- ((فعلمائنا الكبار من أمثال الشيخ ربيع المدخلي والشيخ عبيد الجابري وغيرهما هم من أعلم الناس في هذا الزمان وأحرصهم على بيان الحق وأنصحهم للخلق)).

٣- ((الشيخ ربيع من أكثر العلماء المعاصرين إنصافاً في أحكامه على الرجال، فمنهجه قائم على العلم والعدل والإنصاف، وكل من طعن في الشيخ ربيع وفي منهجه فهو حقوق حاسوب محارب لمنهج أهل السنة والجماعة)).

٤- ((الشيخ ربيع حفظه الله ردّ كلام ابنه الدكتور محمد لما تكلم بكلام غير مرضي في حق الشيخ ابن باز والشيخ الألباني، وما استطاع أحد أن يؤثر عليه، أفمن المعقول أن يؤثر عليه غيره؟! والله لا أظنكم تعرفون قدر الشيخ الإمام ربيع، فإنه إمام في العلم والسنة)).

٥- ((من ادّعى أن الشيخ ربيعاً أو الشيخ عبيداً يتأثران في إصدار الأحكام ببطانتها فعليه: أن يبين الوقت الذي تأثرا فيه، وأن يذكر الأحكام التي

أصدرها متأثرين فيها بالبطانة، وأن يأتي بالدليل الواضح على ما يدعيه، وإلا كان كاذباً أفاكاً، وهذا هو الواقع، فإنَّ كلَّ من جالس الشيخين ظهر له كذب هذا الادعاء)).

٦- ((الشيخ ربيع حفظه الله من أكثر العلماء متابعة للدعوة السلفية في أغلب البلدان؛ فهو يتابع بنفسه حال الدعاة السلفيين، ويعرف مشاكلهم، وي بذل جهداً كبيراً في مناصحتهم ومتابعة أحوالهم، وطريقة الشيخ في معالجة الأخطاء طريقة علمية ربانية يعتمد فيها على: العلم، والحكمة، والصبر، والنصح)).

٧- ((من أساليب أهل البدع: الطعن في العلماء الربانيين واختلاق الأقاويل الباطلة عليهم، فقد طعنوا في الإمام البخاري واتهموه في مسألة اللفظ وهو منها براء، ويطعنون اليوم في الشيخ ربيع واتهموه بمسائل هو منها بريء، وهذه عادة أهل البدع في كل زمان ومكان)).

٨- ((قَيَّضَ اللهُ الشيخ ربيعاً للدفاع عن السنة، فأبان للناس المناهج المخالفة وردَّ على المخالفين، وكلُّ من خالفه إنما يخالفه بالجهل والهوى، والعلم مع الشيخ)).

٩- ((الطاعن في الشيخ ربيع لا يطعن في شخصه، لأنَّ شخصه لا يمكن أن يطعن فيه: لعظيم صفاته، وجليل قدره، عرفه العلماء فأثنوا عليه وزكوا علمه ونصحوا به)).

١٠- ((لا بد أن يعلم أن أحكام الشيخ ربيع إنما قامت على حسب: اطلاعه التام واستقراءه الكامل لأحوال من تكلم فيه، والواجب على الناس أن: يسمعوا له، ويقبلوا أحكامه، ولا يعترضوا عليه، ولا يُردُّ كلامه إلا بالأدلة الواضحة البينة، ولا بد أن يعلم بأنه لا يجوز رد كلامه بالهوى أو العاطفة أو العصبية)).

١١- ((الشيخ ربيع من أعرّف الناس في عصرنا بمناهج الأشخاص والجماعات، ولم يتكلم في رجل إلا وتبين صدق قوله، والعلماء والواقع شهود على صحة ذلك، والحمد لله)).

١٢- ((من شُبّه أهل البدع والمنحرفين قديماً وحديثاً: أنّ العلماء يُلقّنون، أنّ العلماء محاطون بمن يدّلس عليهم ويكذب عليهم، أنّ العلماء كبار في السن وضعفاء في الحفظ والعلم، أنّ العلماء تغيب عنهم الأدلة والحجج)).

١٣- ((من طعن في علماء أهل السنة ووصف تلاميذهم المقربين بالسوء فقد شابه اليهود والرافضة، فإنّ العالم الرباني يختار تلاميذه لينشر علمه ويربي من جالسهم)).

١٤- ((الحلبيون اهتموا الشيخ عبيداً بأنه يتلقّن لأنه ضرير ولا يستطيع أن يعرف الحقائق، ولم يجرأوا جرأة بعض السلفيين اليوم، ورد عليهم السلفيون رداً عظيماً ذابن عن السنة وأهلها، والآن بعض السلفيين يقررون أن الشيخين صاروا ألعوبة بيد بعض طلابهم وجلسائهم، ولم يقدرُوا العلماء حق قدرهم)).

ومن تأمل في هذه التغريدات لاحظ فيها غلوّاً واضحاً في الشيخ ربيع حفظه الله، فصاحب التغريدات يعتقد أنّ الشيخ ربيعاً حفظه الله لا يُخطئ في باب الجرح أبداً!، ولا يتكلم في رجل إلا وتبين صدق قوله!، وعنده اطلاع تام واستقراء كامل لأحوال من يتكلّم فيهم!، ولا تغيب عنه الأدلة!، ويجب قبول أحكامه مطلقاً ولا يجوز الاعتراض عليه!، وكل من يخالفه إنما يخالفه بهوى وجهل!، ولا يستطيع أحد أن يؤثر عليه أو يلبس عليه!.

ولازم هذا الكلام ادّعاء العصمة للشيخ ربيع ودعوة صريحة إلى تقليده والتعصب لأقواله وأحكامه، ثم يأتي صاحب التغريدات ويقول: ((والسلفيون لا يدعون العصمة لأحد غير النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يتعصبون لأحد من العلماء مهما علت منزلته، بل يتبعون الحق ويدعون الناس إليه)).

ولا أدري هل أصبح الشيخ ربيع في نظر هؤلاء أعلم من الإمام أحمد بن حنبل والإمام يحيى بن معين؟!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله كما في [الإجابات الجلية ص ٧٥]: ((وقد وجدنا يحيى بن معين وهو يقال من أشدّ الناس في الجرح وجدنا فيه تساهلاً، ووجدنا العلماء يخالفونه ممن هم أعلى منه وممن هم دونه، فكم جرّح وخالفوه، وكم عدّل وخالفوه، وأحمد بن حنبل جرّح وعدّل وخالفوه في التعديل والتجريح)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في [الذريعة]: ((والآن واقع الناس إلا من رحم الله على خلاف هذا الميزان، إذا نصَّبوا شخصاً يكون هو الميزان، وأقواله هي الميزان، ولا يجوز الاعتراض عليه، ويا ويل من يعترض على هذا الإنسان، ويا ويل من يقول أخطأ، وهذه والله هي الفتن التي تضيع الأمة، وهذا هو الغلو المهلك)).

وأخيراً:

فهذه مجموعة من المسائل ذكرتها على سبيل التوضيح لا الحصر قصدتُ بها بيان أن هؤلاء القوم يتلاعبون بالأصول بحسب أهوائهم ويكيلون بمكيالين في القضايا والأحداث بحسب الانسياق معهم، وهذا دليل من الأدلة التي ذكرها الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في إدانتهم.
والله الموفق.

الدليل الثاني عشر: أخطاء القوم في العقيدة والصفات والصحابة

قال الشيخ محمد بن هادي المدخلي في [صوتية منشورة]: ((والآن والله الحمد قد رأى العالم كله بعض الدلائل التي كانت عندي، والذي جدد والله ما كان عندي من قبل، وقد صدقنا الله جلَّ وعَلا بما جدد من كلامهم في أنهم فعلاً صعاقة؛ فظهرت دلائلنا أو بعض دلائلنا الأولى، والذي أظهر منها في بعض الكتابات ما هو إلا شيء منها وليست كلها، وشهادات الناس عليهم وكتابات الناس معروفة، ولكن هذه التي جددت، حتى لا يُقال: إنَّ محمد بن هادي جاء بالدلائل ولم يكن عنده من قبل، لا والله، إنما هذه التي جاءت وجددت الآن من صوتياتهم التي خرجت إنما زادتنا قوةً إلى قوتنا، وأظهرت صدقنا زيادةً، ونحن صادقون والله الحمد، أظهرت صدقنا فيهم.

وإلا كيف يكون لأمثال مَنْ يتصدى للدعوة وهو يرى أنَّ الميزان من صفات الله!، وأعظم من ذلك: أن يرى أنَّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يُبصر عنك حينما يأتي إلى حديث: "وما تقرب إليَّ عبدي بشيءٍ أحبُّ إليَّ مما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافلِ حتى أُحِبَّهُ؛ فإذا أُحِبَّته، كُنْتُ سَمْعَهُ الذي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ"، فيقول أي حينما جاء إلى قوله: (وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ) قال: أي إنَّ الله هو الذي يُبصر عنك!، أي ضلال بعد هذا الضلال؟!!

ولكن والله لا نضلّهم، بل هم عندنا معذورون؛ لأنهم جهلة، ولو أخذوا الشهادات!، فالعلم ما هو بالشهادة!، وشيخنا الشيخ ربيع نفسه وجميع المشايخ يعلمون: أنَّ العلم ليس بالشهادات، إنّما العلم بالحقيقة والواقع من المتكلم، والعلم بالدلائل لا بعظم القائل؛ فظهرت جهالاتهم.

والآخر: "إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ"، يقول: هَذَا دليل على نزول الرحمن تبارك وتعالى!.

وهكذا من الجهالات التي طلعت، فما هَذِهِ الجهالات هي أدلتنا؛ لأنها والله لم تكن عندي أول الأمر، وأكون معكم صادقاً، ولو أردتُ أن أقول لكم: عندي، لصدقني من يُحسِنُ الظنَّ بي؛ ولكن أين الذهاب من الله جَلَّ وَعَلَا؟! أين المفر؟ وأين منه المهرب؟ سبحانه وتعالى، لا والله، إنّما هي جَدَّتْ في هَذِهِ الأيام.

وقد ظَنَّنَ بعض هؤلاء إنني أتبعهم، وأنا والله لا أعرف مواقعهم، ولا رأيتها عينا في هَذِهِ الوسائل، ولا وقفتُ عليها ثانية من الثواني، وإنّما سمعتُ بها لما نُشِرَتْ، وانتهت إليّ، ومع هَذَا لم آخذها حتى تأكدتُ منها وسمعتها بنفسي، وأُعيدت إلى أصولها، فأخذت سباقها ولحاقها؛ فهذه الأشياء أظهرت جهالات هؤلاء، وأظهرت صدقنا، بل زادت ظهورَ صدقنا فيهم، نسأل الله العافية والسلامة.



فقد كان شيخنا [الشيخ ربيع] يقول حفظه الله لكل مَنْ جاءه: هات.

هل عندهم أخطاء في العقيدة؟

عندهم في الصفات؟

عندهم في الصحابة؟

هَذِهِ ظَهَرَتِ الْآنَ، الْآنَ ظَهَرَتْ، وَمِنْ أَوَّلِ شَهَادَاتِ الشُّهُودِ عَلَيْهِمْ
بِانْحِرَافَاتِهِمْ، وَبَعْضُ أَخْطَائِهِمُ الَّتِي عِنْدِي فِي حِسَابَاتِهِمْ؛ وَلَكِنْ هَذِهِ تَضَافُ إِلَى
تِلْكَ، حَتَّى يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّنَا صَادِقُونَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَنَّا لَا نَخَافُ إِلَّا
مِنْ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي يُجَازِي الْعِبَادَ، وَهُوَ الَّذِي
يَجْمَعُهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُمَيِّزُ الصَّادِقَ مِنَ الْكَاذِبِ.

فَنَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَهْدِيَ ضَالِّ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى أَنْ يُبَصِّرَ مَنْ لَمْ يَتَبَصَّرْ فِي حَالِ هَؤُلَاءِ.

وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَ هَؤُلَاءِ لِلرَّجُوعِ لِلْحَقِّ وَأَنْ يَرْزُقَهُمُ
التَّوَاضُعَ وَأَنْ يَعِينَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَأَنْ يُبْعِدَ عَنْهُمْ النِّزَاجَاتِ؛ نِزَاجَاتِ الشَّيْطَانِ،
إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

كَمَا أَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يُوفِّقَنَا جَمِيعاً لِسُلُوكِ الْجَادَةِ، وَأَنْ يَحْمِيَنَا جَمِيعاً
وَيَعِصِمَنَا جَمِيعاً أَنَا وَإِيَاهُمْ وَإِيَاكُمْ وَأَنْتُمْ مِنْ مَضَلَّاتِ الْفِتَنِ).

أقول:

كلام الشيخ محمد بن هادي حفظه الله يتضمن عدة أمور:

١- لقد ظهر لهؤلاء القوم أخطاء في العقيدة وأخطاء في باب الصفات وطعن في الصحابة، وهذه الأخطاء لم تكن معروفة عند الشيخ محمد بن هادي حفظه الله لما أراد أن يعرض أدلته، وإنما ظهرت بعد أن خرج الشيخ محمد بن هادي عن صماته وتكلم في هؤلاء القوم.

٢- الشيخ محمد بن هادي طلب أن تُضاف هذه الأدلة الجديدة إلى أدلته.

٣- هذه الأخطاء من الأدلة التي تدلُّ على جهالات القوم وأنهم لا يستحقون التصدر فضلاً عن التدريس.

٤- لم يقتنع الشيخ ربيع حفظه الله ببعض الأدلة التي عُرِضت عليه أو اطلع عليها والتي تدلُّ على كذبات القوم وخياناتهم وتليساتهم وجهالاتهم وإثارتهم الفتنة في البلدان وتفريقهم للسلفيين وطعوناتهم بالعلماء والمشايع وطلبة العلم المعروفين والسعي في إسقاطهم، وكان يُطالب الذي يتكلم فيهم أن يأتي بأخطاء لهم في العقيدة والصفات والصحابة على وجه الخصوص، ولقد صدَّق الله عزَّ وجلَّ الشيخ محمد بن هادي ومن وقف معه ضد هؤلاء القوم فظهرت أخطاء القوم في العقيدة والصفات والصحابة من شخصيات بارزة فيهم، ودونكم البيان والتفصيل:

أ- جهالات فواز المدخلي

١ - من أشدَّ جهالاته: دعواه أَنَّ الله ليس من الأسماء الحسنى!

وكلامه بحروفه كما في [الصوتية المنشورة] قال: ((وعلى هذا فإنك تقول: الرحمن الرحيم، العليم الخبير، ونحوها من أسماء الله الحسنى، ولا تقول: "الله" من الأسماء الحسنى!، [كررها مرتين!]، لأنَّ الأسماء الحسنى كلها ترجع إلى لفظ الجلالة "الله"، لكن بقية الأسماء تقول: الرحمن الرحيم العليم الخبير من أسماء الله الحسنى، ولذلك جاء في الحديث: "إِنَّ لله تسعةً وتسعين اسماً"، فلم يذكر في هذا الحديث إلا لفظ الجلالة "الله"، وأدلة هذا الاسم الكريم كثيرة في القرآن الكريم، وأول دليل البسملة بسم الله الرحمن الرحيم، الله لا إله إلا هو الحي القيوم)).

وقد سئل الشيخ ربيع حفظه الله في [صوتية مسجلة منشورة]: مَنْ كثرت أخطاؤه في العقيدة هل يُدرّس عليه؟

قال: لا.

ثم قال الشيخ ربيع: مثل ايش هذه الأخطاء؟

قال السائل: مثلاً الذي يقول: "إِنَّ الله ليس من الأسماء الحسنى"؟!

فضحك الشيخ ربيع وقال: ((الله ليس من أسماء الله الحسنى!، من أي

الأسماء إذا؟!)).

قال السائل: الله أعلم، مثلاً يا شيخ.

فقال الشيخ ربيع: ((سفاهة هذه، هذا كلام خطير جداً)).

وهذا الخطأ يدل على جهل فواز الفاضل لا مجرد (سبق لسان) صدر منه كما يدَّعي!.

وقد صرَّح هو في تراجمه أنه كان يقرأ من كلام الشيخ زيد المدخلي رحمه الله في [الأفنان الندية]!.

يعني تصوَّروا أيها القراء أنَّ الشرح بين يديه وأمام عينيه ومع هذا لا يُحسن الفهم له بل لا يُحسن القراءة منه أصلاً!، فهل مثل هذا يؤتمن عليه في تدريس الشباب السلفي عقيدة السلف؟!.

والشيخ زيد المدخلي [صاحب الشرح] رحمه الله قال في [الشرح]: ((وعلى هذا فإنك تقول: الرحمن الرحيم العليم الخبير ونحوها من أسماء الله الحسنى، ولا تقول: الله من أسماء الرحمن الرحيم))، لماذا؟ لأنَّ الله تعود إليه الأسماء الحسنى كلها، ولا يعود هو إلى اسم من هذه الأسماء.

وفواز المدخلي بسوء فهمه وشدة جهله حرَّف كلام الشيخ زيد الذي بين يديه وقال: ((ولا تقول: الله من الأسماء الحسنى))!، وكررها مرتين!، بينما كلام الشيخ زيد: ((ولا تقول: الله من أسماء الرحمن الرحيم)).

والعجيب أنه كان يذكر الاسم "الله" بـ "لفظ الجلالة" ويتحاشى من جعله من الأسماء!، إلا لما عاد للقراءة من كلام الشيخ زيد فقال: "وأدلة هذا الاسم الكريم كثيرة"!.



فتقريره إذن مبنيٌّ على أَنَّ الله هو لفظ الجلالة وليس اسماً!.
بل علَّل فواز تقريره هذا واستدلَّ له بحديث كما تقدَّم من كلامه!، وفهم
من الحديث أَنَّ الله ليس من الأسماء الحسنَى!، فهل هذا كُلُّه من سبق اللسان؟!

٢- ومن جهالاته: عدم التفريق بين صفة عيني (المسيح عيسى بن مريم)

و عيني (المسيح الدجال)!.

حيث قال بصوته وهو منشور: ((لماذا سُمِّيَ المسيح ابن مريم مسيح؟ قيل:
لأنَّ إحدى عينيه ممسوحة!، وقيل: لأنه يمسح الأرض يطوف الأرض إلى
أمِّه)).

قَبَّحَ الله الجهل وأهله!

إذا كان فواز في هذا الزمان وهو يخلط بين (المسيح عيسى عليه السلام)
و(المسيح الدجال)، فكيف به في زمن الدجال؟!

وإنما سُمِّيَ عيسى عليه السلام بالمسيح لأنه كان إذا مسح بيده على الأكمه
والأبرص عافاه الله، فهو يُبرئ الأكمه والأبرص بإذن الله، وأما الممسوح العينين
فهو المسيح الكذاب والأعور الدجال.

٣- ومن جهالاته: نسبة استراق السمع للملائكة لا للشياطين!

حيث جعل في صوتية له منشورة أنَّ الذين يسترقون السمع هم الملائكة!، وزعم أنَّ من فوقهم يُلقي الكلمة المسروقة إلى من تحتهم حتى يلقيها آخرهم على لسان الساحر أو الكاهن!، ومعها مائة كذبة!.

ومعلوم أنَّ الذين يسترقون السمع هم طائفة من الشياطين وليس الملائكة!، قال تعالى: "وحفظناها من كل شيطان رجيم. إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين".

٤- ومن جهالاته: أنه قال: ((النبيُّ صلى الله عليه وسلم رأى الجنة

ودخلها، ورأى النار ودخلها!))!

فزعم هذا الجهول الغشوم أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم دخل النار؟! وهذا من أبطل الباطل، وإنما رآها ووصف للصحابة ما رأى.

٥- ومن جهالاته: أنه قال وهو يقرر صفة نزول الله عزَّ وجلَّ: ((أدلة

صفة النزول هذه ثابتة في القرآن الكريم وفي السنة وفي الإجماع منها قوله تعالى: "إنا أنزلناه في ليلة القدر"!!).

ومعلوم أنَّ النزول هنا هو (نزول القرآن) لا (نزول الرحمن)!، فهذه الآية لا يستدل بها على نزول الله.

وزعم هذا الجهول في تراجمه أنه من سبق اللسان وأنه خطأ غير مقصود!.

٦- ومن جهالاته: أنه لا يميز الاستعاذة بكلام الله، فقد قال في صوتية: ((هل القرآن مخلوق؟ لا، القرآن منزل، "إنا أنزلناه في ليلة القدر"، فهو منزل غير مخلوق، فلا يجوز الاستعاذة به)).

ومعلوم أنَّ الاستعاذة بكلمات الله جائزة بالنص، فقد كان صلى الله عليه وسلم يتعوذ قائلاً: "أعوذ بكلمات الله التامات من شرِّ ما خلق". والعجيب أنَّ دعيَّ العلم هذا قرر في (أول كلامه) أنَّ الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، وقرر أنَّ القرآن غير مخلوق، ثم تحبَّط ولم ير جواز الاستعاذة بالقرآن!. ولعلَّ خطأه هنا من (سبق لسانه) حقاً وأنه أراد بكلامه الأخير أنَّ الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، أو سبب خطأه ما يحصل له من لخبطة بين (كلامه) وبين (شرح المتن) الذي بين يديه ولا يحسن التنسيق بينهما ولا القراءة منه!.

٧- ومن جهالاته: قوله في درس له: ((إسلامُ أبي لهب فقد شاءه الله عزَّ وجلَّ كوناً ولم يشأه شرعاً، أحسنت، طيب))!، فتدخل أحدُ الحاضرين لإصلاح الغلط له، فأصبح فواز يترنَّح، تارة يقول: لم يقع شرعاً، وتارة يقول: لم يقع كوناً، وتارة يفرُّ بالتعميم ويقول: لم يُقدَّر له!، وتارة يقول: لم يقع ويسكت!، لا يقول شرعاً ولا كوناً!.

ومعلوم أنَّ إسلام الكافر شاءه الله شرعاً ولم يشأه كوناً، ولو شاءه كوناً لوقع لا محالة.

والمشيئة قسماً: كونية وشرعية، وما شاء الله كوناً أي تقديرًا وخلقاً يقع لا يمكن دفعه وقد يكون مشروعاً محبوباً وقد لا يكون، وما شاءه شرعاً أي تشريعاً ودينياً هو محبوب إلى الله عز وجل وقد يقع في الكون وقد لا يقع. فهذا هو الفرق بين المشيئتين، ويظهر أن فوازاً المدخلي يجهل هذه الفروق ولهذا تلخبط ولخبط في كلامه هذا.

٨- ومن جهالاته: قوله: ((وحدة الوجود، أي يقولون: الله عز وجل غير

موجود)).

لم يُفرّق هذا الجهول بين (الاتحاد) و(الإلحاد)، وهذا من شدة جهلة. عقيدة الاتحاد عقيدة غلاة الصوفية ومن تأثر بهم يعتقدون أن لا وجود حقيقة إلا وجود الله، وأنَّ المخلوق لا وجود له في الحقيقة، وأنَّ وجود المخلوق هو عين وجود الخالق، فجعلوا الخالق والمخلوق واحداً لا فرق بينهما!. أما الإلحاد والملاحدة فهم الذين ينفون وجود الله بالكلية فلا يقرون لهذا الكون خالقاً، ولالإلحاد صور أخرى.

٩- ومن جهالاته: أنه أراد أن يقسم الدعاء إلى (دعاء عبادة) و(دعاء

مسألة)، فماذا فعل؟!

قسم العبادة إلى (عبادة دعاء) و(عبادة مسألة)؛ ثم انتبه على «شرح» المتن الذي بين يديه ومع هذا لا يحسن قراءته؛ فقال: دعاء العبادة أن تدعو الله؛ وجعل دعاء المسألة نوعاً من الاستعانة الجائزة!.

١٠- ومن جهالاته: أنه لا يفرق بين الاسم والصفة وينسب إلى الله أسماء

لم يقل بها أحدٌ من الناس، فقال: ((إذن من أسماء الله الخلق والخالق))، وقال: ((والولاية هذه اسم من أسماء الله عز وجل ورد في سورة الحج "نعم المولى ونعم النصير"))، وفي قوله تعالى: "ولا يؤوده حفظهما" قال فواز: ((أي: لا يثقله ولا يكثره ولا يثقل كاهله))، فأثبت صفة "الكاهل" لله!.

وقد سئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في [درس فتح المجيد ١٩ رجب ١٤٤٠هـ]: أحسن الله إليكم فضيلة الشيخ، هذا سائل يقول: ما حكم قول "إنَّ الله لا يثقل كاهله شيء"؟ فكان جوابه: ((هذا كلام باطل، هذا كلام باطل، ولا يوصف الله بكاهله، نعم)).

فهذه بعض جهالات فواز في العقيدة والصفات ظهرت وعرفها السلفيون، ولعلَّ ما أخفي عليهم كان أعظم.

والغريب أنَّ فوازاَ هذا في [منشور] له يقول متعجباً: ((من وقع في هذه الطوام العقدية وغيرها التي يعرفها أدنى طالب علم ... هل يصلح أن يتصدَّر للتدريس وللإساحة السلفية؟)).

حقاً على نفسها جنت براقش!، وعلى نفسه حكم فواز المدخلي.
والبعض يحاول أن يُصوِّر أخطاء فواز المدخلي من قبيل (زَلَّات اللسان)!)، من باب تهوين أغلاطه!، وهذا غير صحيح، فهي من جهالاته في العقيدة، ومثل هذا الجهل لا يصلح معه التدريس والتصدُّر أبداً.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله: [قاعدة نصِّح ولا نهدم عند أبي الحسن]: ((انظر إلى هذا التهوين من البدع والضلالات فيسميها زلةً أو زلاتٍ!، فهل هذا منطق السلف؟!، ولقد كان الرجل يزُلُّ زلةً واحدةً في العقيدة على عهد السلف فيُسْقِطُهُ أئمةُ السلف والحديث!، فهل هم هَدَّامون مفسدون أعداء الدعوة السلفية؟!)).

ماذا فعل الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بصبيغ؟! كم كان عند صبيغ من البدع والأصول الفاسدة؟! لقد جمع له هذا الخليفة الراشد بين عقوبات أربع: ١- السجن ٢- والضرب ٣- والنفي ٤- والأمر بهجرانه سنة حتى ظهر حسن توبته)).

والبعض يقول: ما دام أنه يتراجع باستمرار فهو على خير ولا حرج عليه!.

وقد سُئل د. عبد الله البخاري: هل تنصحون بالجلوس وطلب العلم عند من كثرت أخطاؤه؟ مع العلم أنه يُخطئ ويتراجع باستمرار.

فكان جوابه بصوته: ((ذكر ابن مهدي رحمه الله عَمَّن يُتْرَك، قال: "ومن فَحَشْ غَلَطُهُ وَكَثُرَتْ أَخْطَاؤُهُ: تُرِكَ"، كيف تجلس عند واحد كثرت أخطاؤه!، تقول: ويتراجع باستمرار، خَلَّه يُدَقِّقُ وَيُحَقِّقُ ويتعلَّم، ما في داعي المجالسة، مذاكرة العلم معه أو مع غيره من إخوانك، مذاكرة العلم، مدارس العلم، بينك وبينه: هذا لا بأس به، أمَّا تجلس معه لِيُدْرِّسَكَ، وأنت تشهد عليه بأنَّه كثير الأخطاء، ماذا يُدْرِّسَكَ؟! يُدْرِّسَكَ الأخطاء؟! مدارس العلم لا حرج منها بين الإخوة، أمَّا التصدُّر للتدريس فلا)).

وإذا كان فواز بهذا الجهل الفاضح وهذا التخبط الواضح:

فكيف يُقال فيه: "فواز المدخلي خير من محمد بن هادي في (العلم) و(الفضل)" كما ينقل القوم عن الشيخ ربيع حفظه الله؟! أم كيف يوصف ثباته في الفتنة بـ (الجمال الراسيات)؟!!

لكن حسبنا ما قاله الشيخ عبيد حفظه الله عن أثر بطانة السوء على العالم الرباني: ((فإذا حَذَّرَ عالمٌ من رجل، وأقام عليه الدليل بأنه من أهل الأهواء أو من الجُهَّال الذين لا يستحقون الصِّدْارة في العلم والتعليم، وكان هذا العالم معروفاً بين الناس بالسنة والاستقامة عليها وتقوى الله سبحانه وتعالى، فإنَّنا نقبل كلامه، ونحذِّر من حَذَرنا منه وإن خالفه مئات، ما دام أنه أقام الدليل وأقام



البَيِّنَةُ عَلَى مَا قَالَه فِي ذَلِكَمُ الْمَحْذَرِ مِنْه، فَهَذَا وَسَعُنَا، بَلْ هُوَ فَرَضُنَا وَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا، وَإِلَّا ضَاعَتِ السَّنَةُ.

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ يَخْفَى أَمْرُهُمْ عَلَى جَمَهَرَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَلَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ كَشْفِ عَوَارِهِمْ وَهَتَكَ أَسْتَارِهِمْ لِأَسْبَابٍ مِنْهَا: "الْبَطَانَةُ السَّيِّئَةُ" الَّتِي تَحُولُ بَيْنَ هَذَا الْعَالَمِ الْجَلِيلِ السَّنِيِّ الْقَوِيِّ وَبَيْنَ وَصُولِ مَا يَهْتِكُ بِهِ سِتْرَ ذَلِكَ اللَّعَّابِ الْمَاكِرِ الْغَشَّاشِ الدَّسَّاسِ، "الْبَطَانَةُ السَّيِّئَةُ"، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ شَيْءٌ!، حَتَّى أَنَهَا تَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَانِهِ الَّذِينَ يُجِبُهُمْ فِي اللَّهِ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْرَأَ كُلَّ شَيْءٍ)).

وَمَعَ هَذَا كُلُّهُ مَا تَجَدَّ أَحَدًا مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ إِلَّا وَيُثْنِي عَلَى فَوَازِ الْمَدْخَلِيِّ أَوْ عِنْدَهُ تَوَاصَلَ مَعَهُ أَوْ يَقُومُ بِتَدْرِيسِهِمْ أَوْ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ فِي التَّزَكِيَّاتِ وَالْمَسَائِلِ الْكِبَارِ حَتَّى بَعْدَ أَنْ ظَهَرَتْ جَهَالَاتُهُ هَذِهِ!، سَوَى بَعْضِ التَّغْرِيدَاتِ الَّتِي ظَهَرَتْ لـ (عَبْدِ الْعَزِيزِ سِيرِ مَبَارَكِي) وَ(بَنْدَرِ الْخَيْبَرِيِّ) تَطَالِبَ بِمَنْعِ فَوَازٍ مِنَ التَّدْرِيسِ، وَلَكِنْ لَا مَجِيبَ لَهَا.

ب- جَهَالَاتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَلْفِيْقِ الظَّفِيرِيِّ

١ - مِنْهَا إِثْبَاتُ أَنَّ الْمِيزَانَ صِفَةُ اللَّهِ!

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَلْفِيْقِ الظَّفِيرِيِّ فِي [شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ لِابْنِ الْقِيَمِ] فِي دَرْسِهِ الثَّانِي عَشَرَ فِي الدَّقِيقَةِ (٤٠: ١١) فِي إِذَاعَةِ مِيرَاثِ الْأَنْبِيَاءِ فِي ١٩ جُمَادَى

الأولى ١٤٣٩ هـ: ((وزعمت أن العدل في الأخرى بها *** رفع وخفض وهو بالميزان]، فيه إثبات العدل، وأن الله يخفض ويرفع. [وهو في الميزان] أي إثبات صفة الميزان لله سبحانه وتعالى!، إثبات صفة الميزان له سبحانه وتعالى!)).

فجعل الميزان من صفات الله!، وهذا من الجهل الفاضح.

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في محاضرة منشورة في [الدعوة السلفية الأبيار]: ((تكتب العلم وتلقي في سَفَط *** ثم لا تحفظ لا تفقه قط، إنما علمك ما تحفظه *** مع فهم وتوق من غلط. لو لم يكن التوقي من غلط يأتينا الميزان من صفات الله جلّ وعلا؟! ما شاء الله، أول مرة نسمع بهذه الصفة من صفات الباري!، الميزان من صفات الله؟! والله أظن حتى جدتي ما تقول بهذا القول لو أنها حيّة!، الميزان من صفات الله؟! من أين؟!)).

وقال في محاضرة أخرى: ((كما نسمع بعضهم يقول: الميزان من صفات الله جلّ وعلا!، أنا ما أدري الميزان من صفات الله هل هي من صفات الله الفعلية أو الذاتية؟! شوف الجهل، جهل مركب...، هذا الذي ينطبق على صاحبه وأمثاله قول القائل:

قال حمار الحكيم توما *** لو أنصفوني لكنت أركب

لأنني جاهل بسيط *** وصاحبي جاهل مركب

الحمار جاهل بسيط، لكن هذا يظن نفسه أنه عالم وهو جاهل ولا يعلم أنه

جاهل، فالجاهل المركب هو الذي لا يدري ولا يدري أنه لا يدري!.



إذا كنتَ لا تدري ولستَ كَمَن درى *** فمن لي أن تدري بأنك لا تدري
هذا صعب جداً أن تُعلِّمه.

يَظُنُّ الْغَمْرُ أَنَّ الْكُتُبَ تَهْدِي *** أَخَا جَهْلٍ لِإِدْرَاكِ الْعُلُومِ
وَمَا عَلِمَ الْجَهْلُ بَأَنَّ فِيهَا *** مَدَارِكَ قَدْ تَدُقُّ عَلَى الْفَهْمِ
وَتَلْتَبِسُ الْأُمُورَ عَلَيْكَ حَتَّى *** تَكُونَ أَضَلَّ مِنْ تَوْمًا الْحَكِيمِ
وَمَنْ أَخَذَ الْعُلُومَ بِغَيْرِ شَيْخٍ *** يَضِلُّ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ
وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا *** وَافَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
فالعلوم معشر الأحبة لا تؤخذ إلا عن أربابها)).

ولما انتشرت صوتية الشيخ محمد بن هادي التي يُنكر فيها على من قال:
"الميزان صفة لله سبحانه وتعالى"، خرج علينا عبد الله بن صلفيق بمقالٍ ملاءه
بالطعون الشديدة في الشيخ محمد بن هادي ومن معه بدعوى أنهم كذبوا عليه في
نسبة هذا القول إليه كما في مقاله المنشور في شبكة سحاب بعنوان [الرد على ما
افتراه محمد بن هادي والمتعصبة معه في زعمهم أنني أقول: بأن الميزان صفة لله]،
ولم يخرج كلام ابن صلفيق بعد!

فلما خرجت الصوتية التي يصرِّح فيها بهذا القول وسمعها الناس كتب
ابن صلفيق كلاماً بعنوان [جديد] بتاريخ ٢٢ شوال ١٤٣٩ هـ زعم فيه أن هذا
القول صدر منه من سبق لسان!، وأنه لم ينف نسبة هذا القول له وإنما أراد
بالتكذيب في "مقاله الأول" شناعة هذا المعتقد الذي لا يخفى على طالب علم

مبتدئ لا تكذيب من نسب هذا القول له!، حيث قال فيه: ((أَنَّ التَّكْذِيبَ الْحَاصِلَ مِنِّي إِنَّمَا هُوَ لَشَنَاعَةِ الْقَوْلِ الَّذِي لَا يَقُولُ بِهِ طَالِبُ عِلْمٍ مُبْتَدِئٌ))، شهد على نفسه!، وكفى بها شهادة، وقال: ((أَنَّ سَبَقَ اللِّسَانِ أَمْرٌ يَدُلُّ عَلَى نَقْصِ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا الْمُؤَاخَذَةُ بِهِ فَهُوَ سَبِيلُ اللَّثَامِ))، وقال: ((وَاضِحٌ أَصْلًا أَنَّ كَلَامِي هُوَ سَبَقَ لِسَانِ مِنِّي وَلَيْسَ تَقْرِيرًا)).

وهاتان كذبتان ظاهرتان.

كيف يكون من سبق اللسان وقد كرر الكلام في درسه مرتين؟! طبعاً إلا إذا أخذه النعاس في درسه الذي كان بعد صلاة الفجر! أو لعلَّ سبب غلطه يرجع إلى ما دار في ذهنه في تلك اللحظة: أَنَّ المِيزَانَ هُوَ الْعَدْلُ، فجعل إثبات صفة الميزان لله بدلاً من إثبات صفة العدل لله!. والميزان الذي يوضع يوم القيامة هو ميزان حقيقي له كفتان ولسان يوزن به العامل وعمله وصحائفه، ولا يقال هو ميزان معنوي ولا يُقال أَنَّ المِيزَانَ هُوَ الْعَدْلُ كما تقوله المعتزلة!، وإن كان الميزان المقرون بالكتاب في آيات القرآن يُراد به إقامة العدل، فهذا شيء آخر.

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي [المجموع ٤/ ٣٠٢]: عَنْ الْمِيزَانِ؛ هَلْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ الْعَدْلِ؟ أَمْ لَهُ كِفَتَانِ؟

فَأَجَابَ: ((الْمِيزَانُ: هُوَ مَا يُوزَنُ بِهِ الْأَعْمَالُ، وَهُوَ غَيْرُ الْعَدْلِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: "فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ"، "وَمَنْ خَفَّتْ

مَوَازِينُهُ"، وَقَوْلِهِ: "وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ"، وَقَالَ عَنْ سَاقِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: "كُلُّهُمَا فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ أَحَدٍ"، وَفِي التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ حَدِيثُ الْبِطَاقَةِ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمَا: "فِي الرَّجُلِ الَّذِي يُؤْتَى بِهِ فَيُنْشَرُ لَهُ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مِنْهَا مَدُّ الْبَصَرِ فَيُوضَعُ فِي كِفَّةٍ وَيُؤْتَى لَهُ بِبِطَاقَةٍ فِيهَا شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَطَاشَتْ السَّجَلَاتُ وَثَقُلَتِ الْبِطَاقَةُ"، وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ مِمَّا يُبَيِّنُ أَنَّ الْأَعْمَالَ تُوزَنُ بِمَوَازِينٍ تَبَيَّنَ بِهَا رُجْحَانُ الْحَسَنَاتِ عَلَى السَّيِّئَاتِ وَبِالْعَكْسِ فَهُوَ مَا بِهِ تَبَيَّنَ الْعَدْلُ، وَالْمُقْصُودُ بِالْوِزْنِ الْعَدْلُ كَمَوَازِينِ الدُّنْيَا، وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ تِلْكَ الْمَوَازِينِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَيْفِيَّةِ سَائِرِ مَا أُخْبِرْنَا بِهِ مِنَ الْغَيْبِ)).

وَأَمَّا دَعْوَاهُ أَنَّ التَّكْذِيبَ هُوَ لَشَنَاةِ الْقَوْلِ، فَهَذَا كَذِبٌ مِنْهُ، بَلْ أَرَادَ ابْنُ صَلْفِيْقٍ بِهِ تَكْذِيبَ الْقَائِلِ الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ!، وَمَنْ أَطْلَعَ إِلَى عَنَوَانِ مَقَالِهِ فَقَطْ عَرَفَ أَنَّهُ كَذَّبَ مِنْ نَسَبِ إِلَيْهِ أَنَّ الْمِيزَانَ صِفَةُ اللَّهِ، وَهَذَا عَنَوَانُهُ "الرَّدُّ عَلَى مَا افْتَرَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ هَادِي وَالْمَتَعَصُّبَةُ مَعَهُ فِي زَعْمِهِمْ أَنِّي أَقُولُ: بِأَنَّ الْمِيزَانَ صِفَةُ اللَّهِ!".

كما زعم عبد الله بن صلفيق أَنَّ هَؤُلَاءِ (الذين أنكروا عليه) بَتُوا كلامه وقطعوه من سياقه بدعوى أنه قال فيه: ((فيه إثبات صفة العدل وَأَنَّ الله يخفض ويرفع بالميزان)).

وهذا كذبة ثالثة، فمن عاد إلى الدرس في إذاعة [ميراث الأنبياء] وجد فيه قول عبد الله بن صلفيق صريحاً بحروفه: ((وهو في الميزان، أي إثبات صفة الميزان لله سبحانه وتعالى، إثبات صفة الميزان له سبحانه وتعالى)).

ونشر ابن صلفيق كلاماً بعنوان [تنبيه] في يوم الجمعة ٢٢ شوال ١٤٣٩ هـ قال فيه: ((فإنَّ الكلام كان في معرض ذكر صفات الله؛ ومنها العدل، وليس فيه ذكر لموضوع الميزان بتاتاً)).

وهذه كذبة رابعة!، فالمتن [الكافية الشافية] ذكر فيه ابن القيم رحمه الله (العدل) و(الميزان)، وشرح عبد الله بن صلفيق لهذا المتن ذكر فيه (العدل) و(الميزان) أيضاً.

فما أقبح الكذب؟! كل ذلك ليدفع عن نفسه ما قاله بجهله، "ظُلِّمَاتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَاهَا".

ولما عجز عبد الله بن صلفيق أن يخدع القراء بما تقدَّم من كلامه وأن يخرج من هذه الورطة التي تدلُّ على فرط جهله أو تخبطه، قام بتوجيه اللوم إلى الناقدين وَأَنَّ الواجب عليهم أن يعتذروا له ويرجعوا إلى ما كتبه من (كلام قديم) كتبه قبل أربع سنوات!.

فقال في منشور له بعنوان [أما آن لك أن تعقل وترعوي يا ابن هادي أنت والمتعصبة معك وتتركون المكر والكيد واللؤم]: ((وفعل محمد بن هادي هذا ومتعصبته الذين يصيدون له الأخطاء والزلات يبرهن أن محمد بن هادي ومتعصبته أصحاب مكر وكيد ويبحثون عن الزلات، وأنهم أهل شماته وليسوا أهل نصح، وأنهم لا يلتمسون للمسلم العذر الذي يجب شرعاً، والذي هو مقتضى الإيمان والأدب وسلامة القلب، قال أبو قلابة رحمه الله: "إذا بلغك عن أخيك شيء تكرهه فالتمس له العذر جهدك، فإن لم تجد له عذراً فقل في نفسك: لعل لأخي عذراً لا أعلمه"، ذكره الأصبهاني في حلية الأولياء (٢/ ٢٨٥)، وقد قال صلى الله عليه وسلم: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، رواه البخاري في صحيحه.

ولو كانوا صادقين في نصحهم لله تعالى لماذا لم يرجعوا إلى ما كتبتة وقررتة في كتابي من أن الميزان فيه إثبات صفة العدل وأن الله وضعه لميزان العباد وأعمالهم، والذي كان عند ابن هادي من أربع سنوات، وكانت قبل ذلك من سنوات دروس من كتاب أصول السنة للإمام أحمد ألقياها لأهل كركوك، وأما هذه الصوتيات كانت من دروس الفجر في مسجدي قبل أشهر من هذا العام، فقاتل الله أهل الكيد والمكر)).

أي يطلب منا ابن صلفيق إعمال قاعدة [حمل المجمل على المفصل]!، فماذا ترك القوم من طريقة أبي الحسن المأربي في مراجعته أو قل تلاعباته؟!

يعني ابن صلفيق له كلام جديد وله كلام قديم، كلامه الجديد: إثبات صفة الميزان لله!، فهل هذا كلام مجمل؟! أم كلام مفصّل؟ وكلامه القديم: أنّ الميزان فيه إثبات صفة العدل، هل هذا مفصّل؟! بل هذا مجمل، فالمعتزلة أيضاً تقول: الميزان هو العدل، ولا يثبتون ميزاناً حقيقياً له كفتان ولسان!.

أقول:

لماذا لا يكتب ابن صلفيق بياناً مفصلاً يتراجع فيه عن غلظه ويتوب، ويقرر كلام السلف: أنّ الميزان الذي يضعه الله عزّ وجل يوم القيامة له كفتان ولسان، توزن فيه أعمال العباد وكذلك يوزن فيه العامل وصحائفه، على خلاف في ذلك، فمن ثقلت موازينه كان من المفلحين ومن خفّت موازينه كان من الخاسرين، ووضع الميزان يدل على كمال عدل الله سبحانه وأنه لا تضيع عنده مثقال حبة من خردل؟

لماذا لا يفعل ذلك خير له من هذه المنشورات التي أساء بها أيما إساءة؟!.

٢- ومنها تأويل حديث الولي تأويلاً باطلاً.

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في محاضرة له: ((وإلا كيف يكون لأمثال مَنْ يتصدّى للدعوة وهو يرى أنّ الميزان من صفات الله؟!، وأعظم من ذلك: أن يرى أنّ الله سبحانه وتعالى هو الذي يُبصر عنك حينما يأتي إلى حديث:

"وما تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَكِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَكِنْ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِذَّنَّهُ"، فيقول أي حينما جاء إلى قوله: (وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ) قال: أي إن الله هو الذي يُبصر عنك!، أي ضلال بعد هذا الضلال؟!)).

أقول:

كلام ابن صلفيق في تأويل هذا الحديث يتضمن أمرين:

الأول: أن وليَّ الله لا يُدرك ولا يتحرك بنفسه!

الثاني: أن الله عزَّ وجلَّ ينوب عن الولي بالإدراك والحركة!

ولازم هذا الكلام عقيدة الحلول والاتحاد!، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع ٢ / ٢٢٥]: ((والاتحادية يزعمون أن قُرْبَ النَّوَافِلِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْحَقِّ عَيْنَ أَعْضَائِهِ، وَأَنَّ قُرْبَ الْفَرَائِضِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ عَيْنَ وَجُودِهِ كُلِّهِ، وَهَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ، بَلْ كُفْرٌ صَرِيحٌ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ)).

وقال في [الجواب الصحيح]: ((وفي يسمع وفي يبصر وفي يبطش وفي يمشي)).

يمشي "وعلى قول هؤلاء: الرب هو الذي يسمع ويبصر ويبطش ويمشي)).

وقال في [الرد على البكري]: ((ثم قال "فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به" إلى آخره، فلم يقل كنت إياه، ولا فيه أن فعل أحدهما هو فعل الآخر)).

ولو أن ابن صلفيق رجع إلى تمام الحديث في الرواية الأخرى عرف معناه الصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع]: ((وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: "وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعُهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرُهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدُهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلُهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا"، وَفِي رِوَايَةٍ: "فَبِي يَسْمَعُ وَبِي يُبْصِرُ وَبِي يَبْطِشُ وَبِي يَمْشِي"، فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْمَعُ بِالْحَقِّ وَيُبْصِرُ بِهِ)).

وقال: ((وَقَدْ بَيَّنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْمُتَقَرَّبَ لَيْسَ هُوَ الْمُتَقَرَّبُ إِلَيْهِ، بَلْ هُوَ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ مَا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ عَبْدُهُ بِمِثْلِ أَدَاءِ الْمُفْرُوضِ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَقَرَّبُ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى يَصِيرَ مُحِبًّا لِلَّهِ فَيَسْمَعُ بِهِ وَيُبْصِرُ بِهِ وَيَبْطِشُ بِهِ وَيَمْشِي بِهِ)).

وقال: ((فَأُثْبِتَ عَبْدًا يَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِالْفَرَائِضِ ثُمَّ بِالنَّوَافِلِ، وَأَنَّهُ لَا يَزَالُ يَتَقَرَّبُ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى يُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحَبَّهُ كَانَ الْعَبْدُ يَسْمَعُ بِهِ، وَيُبْصِرُ بِهِ، وَيَبْطِشُ بِهِ، وَيَمْشِي بِهِ)).

وقال: ((فهؤلاء الذين أحبوا الله محبة كاملة تقربوا بما يحبه من النوافل بعد تقربهم بما يحبه من الفرائض، أحبهم الله محبة كاملة حتى بلغوا ما بلغوه، وصار أحدهم يدرك بالله ويتحرك بالله)).

وفرق واضح بين (يُبصر به) و(يبصر عنه)، فالعبد هو الذي يُبصر، فإذا كان من أولياء الله أبصره الله الحق وسدد بصره ووفقه فينظر بنور الله، وأما على كلام ابن صلفيق فالعبد لا يُبصر وإنما الله الذي يُبصر عنه!.

ج- د. عبد الله البخاري يردُّ الحديث الصحيح بعلّة نكارة المتن خشية

التشبيه

السائل: جزاك الله خيراً، شيخنا ما صحة حديث النبي عليه الصلاة والسلام أنه قرأ: "سميعاً بصيراً" وأشار إلى أذنه وبصره؟!.

جواب د. عبد الله البخاري: ((هذا حديث منكر لا يصح، أقول: هذا حديث منكرٌ باطل لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لِيُشَبَّه صفات الله جلَّ وعلا بالمخلوقين)).

أقول:

د. عبد الله البخاري في كلامه هذا يؤصّل أصلاً فاسداً على طريقة أهل النفي والتعطيل من الجهمية والمعتزلة، وهو رد الحديث دون النظر إلى إسناده بعلّة نكارة المتن خشية التشبيه!

ولا أدري كيف سيرد د. عبد الله البخاري على الذين ينفون الصفات ويردّون الأحاديث بدعوى أن متونها توهم تشبيه الخالق بالمخلوق، وهو قد سلك طريقتهم حذو القذة بالقذة؟!

والحديث المشار إليه في السؤال أخرجه الإمام أبو داود رحمه الله في سننه تحت عنوان [باب في الجهمية] وقال: ((حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ النَّسَائِيُّ - الْمَعْنَى - قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ - يَعْنِي ابْنَ عِمْرَانَ - حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ سُلَيْمُ بْنُ جُبَيْرٍ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا" إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى "سَمِيعًا بَصِيرًا"، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى أُذُنِهِ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى عَيْنِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُهَا وَيَضَعُ إِبْصَعَيْهِ، قَالَ ابْنُ يُونُسَ قَالَ الْمُقَرِّي يَعْنِي "إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ" يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ سَمْعًا وَبَصَرًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا رَدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ)).

فلينتبه القارئ إلى قول الإمام أبي داود رحمه الله في آخر الحديث "وَهَذَا رَدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ"، لأنّ الجهمية هم الذين يُعطّلون الصفات خشية التشبيه، فجاء د.

عبد الله البخاري فوقف في صف الجهمية فردّ هذا الحديث وأنكر متنه وزعم أنه يوهم تشبيه صفات الله بالمخلوقين!.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقي في سننه وقال في آخره: ((قُلْتُ: وَالْمُرَادُ بِالْإِشَارَةِ الْمُرُوءِيَّةِ فِي هَذَا الْخَبَرِ تَحْقِيقُ الْوَصْفِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَأَشَارَ إِلَى مَحَلِّ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِنَّا لِإِثْبَاتِ صِفَةِ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ لِلَّهِ تَعَالَى، كَمَا يُقَالُ قَبَضَ فُلَانٌ عَلَى مَالٍ فُلَانٍ وَيُشَارُ بِالْيَدِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ حَازَ مَالَهُ، وَأَفَادَ هَذَا الْخَبَرُ أَنَّهُ سَمِعَ بَصِيرٌ لَهُ سَمْعٌ وَبَصَرٌ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عَلِيمٌ، إِذْ لَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ لَأَشَارَ فِي تَحْقِيقِهِ إِلَى الْقَلْبِ، لَأَنَّهُ مَحَلُّ الْعُلُومِ مِنَّا، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ إِثْبَاتُ الْجَارِحَةِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ شَبِّهِ الْمَخْلُوقِينَ عُلُوءًا كَبِيرًا)).

عَقَّبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ الْمُبْتَدِعُ الضَّالُّ الْمَعْرُوفُ فِي [تَعْلِيقَاتِهِ] السَّيِّئَةِ قَائِلًا: ((٢). [حَرْمَلَةٌ] هُوَ الْحَاجِبُ وَقَدْ انْفَرَدَ بِهِ!، لَوْ صَحَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَمَا تَشَدَّدَ عَالَمُ دَارِ الْهَجْرَةِ ذَلِكَ التَّشَدُّدُ فِي الْمَنْعِ مِنَ الْإِشَارَةِ كَمَا فِي الشِّفَا لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ... ٣. وَنَحْنُ نَضَعُ حَيْثُ يَضَعُهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُ! مِنْ غَيْرِ أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ كَانَ يَضَعُهَا لَكُذَا وَكُذَا حَذَرًا مِنْ تَقْوِيلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامَ مَا لَمْ يَقُلْهُ، وَأَفْصَحَ مِنْ نَطْقٍ بِالضَّادِ مَا كَانَ لِيَعْجِزَهُ عَنِ اللفظِ الْمَفْصُوحِ عَنِ الْمُرَادِ حَتَّى يَقُولَ بِإِشَارَتِهِ مَا لَمْ يَنْطِقْ بِهِ لِسَانَهُ)).

وما أحال إليه الكوثري من كلام القاضي عياض في [الشفاء] عن الإمام مالك رحمه الله هو: ((وقال: من وصف شيئاً من ذات الله تعالى وأشار إلى شيء من جسده يد أو سمع أو بصر قطع ذلك منه؛ لأنه شبه الله بنفسه)). وبهذا يتبين لنا أن الكوثري ردَّ الحديث لأنه فهم أن الإشارة تدلُّ على التشبيه!، وهذا ما سلكه د. عبد الله البخاري تماماً!.

وما ذكره الكوثري عن القاضي نقلاً عن الإمام مالك ليس صريحاً في التشديد من منع الإشارة مطلقاً ولو كان على سبيل تحقيق الوصف وتأكيده، وإنما أراد رحمه الله إذا أشار بذلك على سبيل حكاية الصفة وتنزيلها على صفة المخلوق، وهذا هو فعل أهل التشبيه.

وعلى فرض أن الإمام مالك صحَّ عنه المنع من الإشارة مطلقاً، لعدم بلوغ الأحاديث له، فقله مردود بالأحاديث الصحيحة الصريحة في ثبوت الإشارة عنه صلى الله عليه وسلم عند ذكر بعض الصفات، ومنها هذا الحديث الصحيح، والإمام مالك رحمه الله هو القائل: "كلُّ يؤخذ من قوله ويردُّ إلا صاحب هذا القبر" وأشار إلى قبره صلى الله عليه وسلم.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في رسالته [قصة المسيح الدجال]: ((وإسناد حديث أبي هريرة صحيح على شرط مسلم، وكذا قال الحاكم والذهبي والحافظ (٣١٨/١٣)، وقد أعلَّه الكوثري في تعليقه على "الأسماء" بدون حجة كعادته في أحاديث الصفات)).

كما أنَّ طريقة رد الأحاديث الصحيحة بطريقة نقد المتون دون النظر إلى الإسناد والرجال هي طريقة المليبارية في هذا العصر، فهل تأثر د. عبد الله البخاري بهم؟! أم ماذا؟!

علماً أنَّ المليبارية ينقدون الأحاديث الصحيحة التي في بعض أسانيدنا رجل أو رجال مختلف فيهم بين علماء الجرح والتعديل أو في سندها علة غير قاذحة، فيحتجون بأي كلام لرد الحديث من جهة إسناده أو رجاله بعد رد متنه أصلاً!، وأما د. عبد الله البخاري فقد ردَّ حديثاً صحيحاً لم يسبقه أحد من علماء أهل السنة في الكلام عليه بحسب اطلاعنا، وإنما سبقه بذلك الكوثري!، فهل هو سلفه في هذا الرد؟!

وبهذا نعرف أنَّ د. عبد الله البخاري في جوابه هذا فتح باباً لأهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة وباباً للمليبارية، بل فتح باباً للمستشرقين والمتأثرين بهم من المفكرين في رد الأحاديث الصحيحة إذا أنكروا متونها بعقولهم وأفكارهم!. وأما تراجع د. عبد الله البخاري، فمن سمع جوابه عرف أنه صرف الأذهان عن خطأه الحقيقي وهو التأصيل العقدي الفاسد إلى الكلام عن تصحيح وتضعيف الحديث!.

فزعم د. عبد الله البخاري أنه جمع طرق الحديث وتبين له صحته، فرجع من تضعيفه إلى صحته، وأنه لا غضاضة في هذا التراجع، فعلماء الحديث يُصحِّحون الأحاديث أحياناً ثم يرجعون فيضعفونها، وقد يضعفونها ثم



يرجعون فيصححونها، وأنَّ المسألة من مسائل الاجتهاد، وذكر قصة بين الشيخ الألباني والشيخ ابن باز رحمهما الله في تصحيح حديث "نهى أن يتعل الرجل قائماً" وتضعيفه، وقال: إِنَّ الإشارة التي جاءت في الحديث ليست من باب التشبيه وإنما من باب تأكيد الصفة بالفعل بعدما أكَّدها صلى الله عليه وسلم بالقول.

أقول:

تراجعه هذا يتضمن عدة أمور:

الأول: أنَّ د. عبد الله البخاري لم يرجع عن تقريره الفاسد، وهو استنكاره متن الحديث ورده خشية أن يفهم منه التشبيه!، وهذا هو أصل الخطأ.

الثاني: أنَّ كلام د. عبد الله البخاري عن تصحيح الحديث وجمع الطرق في تراجع هذا إنما يُقبل منه لو كان رده للحديث بسبب ضعفه!، وليس كذلك، فقد ردَّ الحديث لنكارة متنه بدعوى أنَّ يتضمن تشبيه صفات الخالق بالمخلوقين!، فهذا لا يُعدُّ تراجعاً، بل هو إلى التلاعب أقرب.

الثالث: أنَّ د. عبد الله البخاري في جوابه الأول كان يجهل أنَّ هذه الإشارة من باب التأكيد لا من باب التشبيه، وفي تراجع هذا علم ذلك!، وهذا حقيقة أمر معيب في حق شخص يُقال فيه (علامة) و من (العلماء الكبار)!، كيف يجهل

مثل هذا؟! ومن أين جاءه هذا المعنى الفاسد؟! وهل يكفي أن يقرر الصواب في
تراجعه دون إقراره بالخطأ في جوابه الأول؟!

الرابع: مسألة تصحيح الأحاديث وتضعيفها وأنَّ أهل العلم يجتهدون
فيها وقد يصيبون وقد يُخطئون، لا علاقة لهذه المسألة في موضوعنا، لأنه كما تقدّم
أنَّ د. عبد الله البخاري ردَّ الحديث لكون متنه يوهم التشبيه لا لكون الحديث فيه
علة أو فيه مجروح أو فيه انقطاع أو غير ذلك، فلا حاجة إلى إطالة الكلام في هذه
المسألة ولا الاعتذار لنفسه بها.

وأما دفاع عرفات المحمدي عن د. عبد الله البخاري فلا يختلف كثيراً عن
طريقة د. عبد الله البخاري!.

قال عرفات في أول دفاعه: ((أما بالنسبة لتراجع الشيخ العلامة عبد الله
البخاري حفظه الله فقد تكلم وتراجع تراجعاً واضحاً، أنه تبين له أنَّ الحديث
صحيح، وأثبت ما يتعلّق بحقيقة الصفة، وذكر أنَّ الحديث أثبت الإشارة من
باب التأكيد وليس من باب التشبيه فقال: "ما قلته سابقاً فأنا راجع عنه مرجوع
عنه"، هكذا صرح بالرجوع، وهذا يكفي عند العقلاء وعند العلماء وعند طلاب
العلم)).

أقول:

هذا يكفي عندكم وعند أمثالكم!



فشيخك عبد الله البخاري لم يقر بفساد تقريره الذي أصّله في جوابه الأول، فأين التراجع الواضح؟! وكونه صحّح الحديث بعد تضعيفه، فهذا ليس هو أصل الإنكار على شيخك كما تقدّم!.

وكون شيخك أثبت حقيقة الصفة وأثبت الإشارة من باب التأكيد لا من باب التشبيه، فهذا يدلُّ على جهله بما لا يخفى على مبتدئ في الطلب!، كما أنّ هذا الإثبات لا علاقة له بجمع الطرق ولا بتصحيح ما ضعّفه شيخك، وإنما علاقته بتقرير فاسد في ذهنه ذكره في جوابه الأول، فيجب عليه أن يتوب أولاً من هذا التقرير الفاسد، وأن يُنكره بالحجة لئلا يغترّ به أحد يسمعه ولا يعلم تراجعه، ولئلا يفتح باباً لأهل الضلال يدخلون منه في رد الأحاديث الصحيحة ويحتجون بجواب شيخك الأول.

وأما قول عرفات في دفاعه: ((إذن صدق الشيخ عبد الله البخاري عندما قال: "جمعتُ فيه الطرق وغير ذلك فتبين لي أنه صحيح"، ولا شك أنه أخطأ في تضعيف الحديث، وقد رجع، وعلمنا أننا ليسوا معصومين، يضعفون ثم يتراجعون، يصحّحون ثم يتراجعون، وهو اعترف أنّ ما يتعلّق بالإشارة أنه راجع عنه، وأنّ هذا من باب تأكيد الصفة)).

مع أَنَّ المسألة ليست مسألة تصحيح حديث ضعّفه شيخك د. عبد الله البخاري، لكن لماذا لم يذكر شيخك طرق الحديث في تراجمه؟ أليس من شرط التراجع الصحيح التفصيل؟! فأين التفصيل في تراجمه؟!

وأما قول عرفات: ((وهو اعترف أَنَّ ما يتعلّق بالإشارة أنه راجع عنه))، شيخك د. عبد الله البخاري لم يعترف بالتراجع عن الإشارة وأنه أخطأ في تقريره أنها تستلزم تشبيه صفات الخالق بصفات المخلوقين!، وإنما تراجع عن رد الحديث وتعليقه وقرر أَنَّ الإشارة على سبيل التأكيد لا على سبيل التشبيه دون التصريح بغلظه الأول في كونها تقتضي التشبيه، فلا تراوغ ولا تكذب.

وأما ما ذكره عرفات المحمدي من طرق الحديث ليثبت صحة كلام شيخه وغلط من انتقده وردّ عليه، وليس دفاعاً عن الحديث نفسه الذي ردّه شيخه على طريقة أهل الضلال!، فالحديث صحيح لا كلام في سنده ولا في متنه، فهو حديث صحيح لذاته، فما هي الحاجة إلى جمع طرقه الآن؟!

كأنّ د. عبد الله البخاري والمدافع عنه عرفات المحمدي أرادا بذكر قضية (جمع طرق الحديث) تشويش ذهن القراء وصرف أفكارهم عن أصل الموضوع (قضية رد الحديث الصحيح خشية التشبيه)، فتأمل أيها القارئ ولا تنخدع.

لكن هل يعلم عرفات المحمدي أَنَّ جمعه لطرق الحديث بهذه الصورة يؤكّد لنا جهل شيخه د. عبد الله البخاري الذي أنكر متن الحديث وردّه؟! فإذا

كان الحديث بهذه الطرق التي جمعتها فأين شيخك وهو متخصص في الحديث عنها؟!

وملخص الطرق التي جمعها عرفات المحمدي:

حديث (أبي هريرة) رضي الله عنه، طرقة كالتالي:

١- طريق (رشد بن سعد) في الكامل لابن عدي، قال ابن عدي في آخر كلامه: ((ورشد بن سعد له أحاديث كثيرة غير ما ذكرت، وعامة أحاديثه عن من يرويه عنه ما أقلّ فيها ممن يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه)).

٢- طريق (ابن لهيعة) في التوحيد لابن مندة، ابن لهيعة فيه كلام معروف بعد احتراق كتبه وما حصل له من اضطراب وتلقين وسوء حفظ، فكان يقول رحمه الله: ((ما أصنع؟ يحيئونني بكتاب، فيقولون: هذا من حديثك فأحدثهم))، ولهذا بعض علماء الجرح والحديث ردّ رواياته بالكلية، وفرّق بعضهم بين رواية المتقدمين عنه ورواية المتأخرين أو رواية العبادلة عنه ورواية غيرهم، والعبادلة هم: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وهذه المتابعة التي ذكرها عرفات من رواية المقرئ عنه.

٣- طريق (المقبري) هي رواية ابن لهيعة نفسها المتقدمة.

وأما الشواهد:

فحديث (عقبة بن عامر) رضي الله عنه:

١- طريق ابن لهيعة الأول، هو ليس من طريق العبادلة عنه!، ومع هذا فلفظه: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْرَأُ الْآيَةَ فِي خَاتَمَةِ النُّورِ، وَهُوَ جَاعِلٌ أَصَابِعَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ يَقُولُ: "بِكُلِّ شَيْءٍ بَصِيرٌ".

٢- طريق رشدين، تارة يرويه عن عقبة بن عامر، وتارة يرويه عن أبي هريرة!، ورشدين تقدّم الكلام فيه.

٣- طريق ابن لهيعة الثاني، كذلك تارة يرويه عن أبي هريرة، وتارة عن عقبة بن عامر من طريقين عن أبي الخير.

وأما (حديث جابر) وكذلك حديث (ابن عمر) رضي الله عنهما فهما بلفظ: "مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ حَذَرَ أُمَّتَهُ الدَّجَالَ وَلَا أُخْبِرَنَّكُمْ مِنْهُ بِشَيْءٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ أَحَدٌ كَانَ قَبْلِي" ثم وضع يده على عينيه فقال: "أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ".

وقول عرفات: ((بل لو رجع إلى تفسير ابن كثير الذي هو في متناول عوامّ الناس وطلاب العلم لوجد هذا الشاهد ينقله ابن كثير عند هذه الآية نفسها "إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا"، ذكر الشاهد عن عقبة بن عامر، وساق الإسناد من تفسير ابن أبي حاتم يعني إسناد ابن أبي حاتم)).

أقول:

كلام ابن كثير رحمه الله في [تفسيره] ليس كما قال عرفات هنا!.
قال ابن كثير رحمه الله: ((وقوله: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا" أي: سَمِيعًا
لأقوالكم بصيراً بأفعالكم، كما قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة، حدثنا يحيى
بن عبد الله بن بكير، حدثني عبد الله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي
الخير، عن عقبة بن عامر قال: رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ
هذه الآية "سَمِيعًا بَصِيرًا" يقول: "بكل شيء بصير").

فأين الإشارة في هذا الطريق؟!

وأما قول عرفات: ((بل لو عاد إلى «فتح الباري» لوجد الحافظ ابن حجر
يذكر هذا الشاهد ويسوقه ويقول: "وسنده حسن").

أقول:

كلام ابن حجر رحمه الله نعم ذكر فيه أَنَّ البيهقي ذكر حديث عقبة بن عامر
كشاهد لحديث أبي هريرة وذلك في كتابه "الأسماء والصفات"، وإذا رجعنا إلى
المصدر نجد أَنَّ البيهقي لم يذكر هذا الشاهد!، فهل رجع عرفات إلى المصدر
بنفسه؟!.

فهذا حال الطرق والشواهد التي فرح بها عرفات المحمدي ليدَّعي بها هو
وشيخه عبد الله البخاري تصحيح ما ضعَّفه من الحديث الصحيح لذاته!.

قال عرفات: ((هذا الحديث له طرق، بل وله شواهد، إذن صدق الشيخ عبد الله البخاري عندما قال: جمعتُ فيه الطرق وغير ذلك فتبين لي أنه صحيح)).

أعجبُ والله من قوم يضعفون حديثاً صحيحاً لذاته وهو على شرط مسلم، لا كلام في رواته ولا في سنده!، ولم يسبقهم أحدٌ بتضعيفه!، ثم يرجعون ويصححونه بمثل هذه الطرق والشواهد التي لا تخلو من راوٍ ضعيف ولا تخلو من كلام في أسانيدھا!، فأصبح عندهم الراوي الضعيف يقوِّي الراوي الثقة، والحديث الصحيح لذاته يتقوى بالحديث الضعيف!.

فهل هذا هو العلم؟!

وهل هذه ثمار الشهادات؟!

وأما قول عرفات في دفاعه عن شيخه د. عبد الله البخاري: ((ماذا ستقول في الشيخ ابن عثيمين الذي ضَعَّف حديثاً في صحيح مسلم؟! اجتهد رحمه الله وأخطأ، وهو حديث الدجال، وقد حكم عليه الشيخ بالنكارة في متنه، حديث تميم الداري الذي أخرجه مسلم، ولا أعرف أن أحداً ضَعَّفه وسبق الشيخ في ذلك، ولا أعرف أنه رجع إلى هذه الساعة، لكن هذا اجتهاده، ما بدَّعه العلماء ولا طعنوا فيه)).

أقول:

سُئِلَ الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي [لِقَاءِ الْبَابِ الْمَفْتُوحِ]: فَضِيلَةُ الشَّيْخِ:
 مَا قَوْلَكُمْ فِي حَدِيثِ الْجَسَّاسَةِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؟
 فَكَانَ جَوَابُهُ: ((قَوْلُنَا فِيهِ: أَنَّ النَّفْسَ لَا تَطْمَئِنُّ إِلَى صَحَّتِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا فِي سِيَاقِ مَتْنِهِ مِنَ النِّكَارَةِ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ رَشِيدُ رِضَا
 فِي تَفْسِيرِهِ إِنْكَاراً عَظِيماً، لِأَنَّ سِيَاقَهُ يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ)).

السَّائِلُ: هَلْ قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ قَبْلَ مُحَمَّدِ رَشِيدِ رِضَا؟
 الشَّيْخُ ابْنُ عَثِيمٍ: ((لَا أَعْلَمُ، لَكِنْ لَا يَشْتَرِطُ، وَأَنَا لَمْ أَتَّبِعْ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ
 فِيهِ، لَكِنْ فِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ)).
 وَسُئِلَ رَحِمَهُ اللَّهُ: ذَكَرْتُمْ فِي الْفَتْوَى السَّابِقَةِ أَنَّ الدِّجَالَ غَيْرُ مُوجُودٍ الْآنَ،
 وَهَذَا الْكَلَامُ ظَاهِرُهُ يَتَعَارَضُ مَعَ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فِي الصَّحِيحِ عَنْ قِصَّةِ
 تَمِيمِ الدَّارِيِّ، فَتَرْجُو مِنْ فَضِيلَتِكُمُ التَّكْرِمَ بِتَوْضِيحِ ذَلِكَ؟
 فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: ((ذَكَرْنَا هَذَا مُسْتَدْلِينَ بِمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّهُ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ لَا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ
 مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهَا الْيَوْمَ أَحَدٌ"، فَإِذَا طَبَقْنَا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ صَارَ
 مُعَارِضاً لَهُ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ أَنَّ هَذَا الدِّجَالَ يَبْقَى حَتَّى يُخْرَجَ،
 فَيَكُونُ مُعَارِضاً لِهَذَا الْحَدِيثِ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَأَيْضاً فَإِنَّ سِيَاقَ حَدِيثِ

تيمم الداري في ذكر الجساسة في نفسي منه شيء، هل هو من تعبير الرسول صلى الله عليه وسلم أو لا)).

وقال: ((حديث الجساسة يخالف ما ورد في صفة الدجال في الصحيحين: أنه رجلٌ قصير، قَطَط، جعد الرأس، أشبه ما يكون بعبد العزى بن قطن، رجل من قحطان، والجساسة ليس على هذا السياق)).

وقال: ((وأما حديث الجساسة ففي النفس منه شيء، لا يظهر لي بأنه حديث صحيح، لما فيه من الاضطراب، وفي بعض ألفاظه نكارة)).

وقال: ((نحن نشكُّ في صحة حديث تيمم الداري في قصة الجساسة)).

وقال: ((وأما حديث الجساسة ففي نفسي من صحته شيء، لأنَّ فيه أشياء منكورة، ولأنَّ الرسول عليه الصلاة والسلام قال في آخر حياته في ما معنى الحديث: "لا يمر مائة سنة وفي الأرض ممن هو عليها اليوم أحد"، لكنه بشر يخلقه الله عز وجل في حينه)).

وكان أصرح من اعترض بهذا الاعتراض محمد رشيد رضا رحمه الله في [تفسير المنار (٩/ ٤١٢)] فقال: ((إنَّ صحَّ الحديث رواية فهذا التردد من النبي صلى الله عليه وسلم في مكان الجزيرة التي ذكرها تيمم الداري في أي البحرين هي، ثم إضرابه عنهما وجزمه بأنه في جهة المشرق إلخ، إشكال آخر في متنه، ينظر إلى اختلاف الروايات الأخرى في مكان الدجال بعين، وينظر إلى اختلاف الروايات في ابن صياد بالعين الأخرى، وينظر بالعينين كليهما إلى سبب هذا



التردد ومنافاته، لأن يكون كلامه صلوات الله وسلامه عليه في أمر الدجال عن وحي من الله تعالى)). .

بعد هذا أقول:

١- ما كان ينبغي لعرفات المحمدي أن يحتجّ بزلة العالم فضلاً أن يقيس عليها صنيع شيخه د. عبد الله البخاري.

أخرج الدارمي عن زياد بن حدير قال: قال لي عمر رضي الله عنه: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا، قال: ((يهدمه زلة العالم، وجدال المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين)). .

وأخرج أبو داود عن معاذ رضي الله عنه: ((وأحذركم زيغة الحكيم، فإنّ الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق)) فقال له أحد أصحابه: ما يدريني رحمك الله أنّ الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأنّ المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: ((بلى، اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال لها: ما هذه؟! ولا يثنيك ذلك عنه فإنه لعله أن يُراجع، وتلقّ الحقّ إذا سمعته فإنّ على الحقّ نوراً)). .

وفي رواية: ((في هذا المشبهات)) مكان المشتهرات.

وفي رواية: ((بلى ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أراد بهذه الكلمة؟!)). .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ٦ / ٩٢]: ((إِنَّ الرجلَ الجليلَ الذي له في الإسلامِ قدمٌ صالحٌ وآثارٌ حسنةٌ وهو من الإسلامِ وأهله بمكانةٍ عليا، قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل مأجور لا يجوز أن يتبع فيها، مع بقاء مكانته ومنزلته في قلوب المؤمنين...))

وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفقٌ عليه بين العلماء، فإنه ما من أحد من أعيان الأمة من السابقين الأولين ومن بعدهم إلا لهم أقوال وأفعال خفي عليهم فيها السنة، وهذا باب واسع لا يحصى، مع أَنَّ ذلك لا يغض من أقدارهم، ولا يسوغ اتباعهم فيها، كما قال سبحانه: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"، قال ابن مجاهد والحكم بن عتيبة ومالك وغيرهم: "ليس أحد من خلق الله إلا يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي صلى الله عليه وسلم"، وقال سليمان التيمي: "إن أخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله"، قال ابن عبد البر: هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً....

وهذه آثار مشهورة رواها ابن عبد البر وغيره، فإذا كنا قد حُذِّرنا من "زلة العالم"، وقيل لنا: أنها أخوف ما يخاف علينا، وأمرنا مع ذلك أن لا يرجع عنه، فالواجب على مَنْ شرح الله صدره للإسلام إذا بلغته مقالة ضعيفة عن بعض الأئمة أن لا يحكيها لمن يتقلد بها، بل يسكت عن ذكرها إلى أن يتيقن صحتها، وإلا توقف في قبولها، فما أكثر ما يحكى عن الأئمة ما لا حقيقة له، وكثير من المسائل يخرجها بعض الأتباع على قاعدة متبوعة مع أَنَّ ذلك الإمام لو رأى أنها



تفضي إلى ذلك لما التزمها، والشاهد يرى ما لا يرى الغائب، وَمَنْ علم فقه الأئمة وورعهم علم أنهم لو رأوا هذه الحيل وما أفضت إليه من التلاعب بالدين لقطعوا بتحريم ما لم يقطعوا به أولاً)).

٢- قياس عرفات ما قاله د. عبد الله البخاري على ما قاله الشيخ ابن عثيمين، قياس مع الفارق.

فالشيخ ابن عثيمين رحمه الله شكك في صحة الحديث ولم يقطع في رده وتضعيفه لكونه يعارض أحاديث صحيحة تخالف ما جاء في سياقه، وكذلك ما ورد في بعض ألفاظه مما ظنَّ رحمه الله فيه نكارة أو اضطراب.

وأما د. عبد الله البخاري فرد الحديث وأبطله بدعوى أنه يوهم تشبيه صفات الخالق بالمخالقين.

٣- عرفنا أنَّ سبب غلط الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هو تأثره بما قرره محمد رشيد رضا في تفسيره حول حديث الجساسة، ومحمد رشيد رضا أخذ مثل هذه التقارير من شيخه محمد عبده ومدرستهم المعروفة، فهلا يذكر لنا عرفات المحمدي من أين أخذ شيخه د. عبد الله البخاري تقريره؟!

٤- أنَّ ما ذكره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله من تعارض بين حديث تميم الداري والأحاديث الأخرى، وكذلك ما ذكره من نكارة واضطراب في حديث تميم الداري، أجاب عنه أهل العلم وشرَّاح الحديث بما لا مزيد عليه، فكون الدجال عظيم الخلق وجسماً لا يعارض كونه قصير القامة، وكون العور في عينه

اليمنى لا يعارض كونه في اليسرى، فكلتا عينيه معيبة، فاليمنى مطموسة واليسرى طافية، وكون لا أحد يبقى حياً على رأس المائة الأولى فهذا عام، وقد خرج منه المسيح عيسى عليه السلام بالنص القرآني وكذلك خرج منه المسيح الدجال بالنص النبوي، والدجال وإن كان من البشر لكن له خصائص وأحوال تحرق طبيعة البشر فلا يدخل في عموم الحديث المعارض، وكونه صلى الله عليه وسلم تردد في ذكر مكانه في حديث الجساسة تارة في بحر الشام وتارة في بحر اليمن ثم جزم أنه يخرج من المشرق، فلعلّ عارضاً طراً عليه ثم أعرض عنه وجزم بما لا يخالف الروايات الأخرى، وهكذا بقية الكلام.

فهل ذكر عرفات المحمدي ما يدفع هذا التعارض؟!

أم كان همه الوحيد هو الدفاع عن شيخه د. عبد الله البخاري ولو ألقى شبهة قد تستقر في قلوب بعض القراء ممن لا يعرف حقيقة هذه الزلة؟!.

د- طعن فواز المدخلي في أهل صفين وأهل الجمل بأنهم يريدون الفتنة ولا

يريدون المطالبة بدم عثمان

ذكر فواز المدخلي في صوتية له منشورة ما قام به عبد الله بن سبأ اليهودي من جمع الناس الغوغاء من العراق والشام واليمن واتفاقه معهم على الخروج على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في موسم الحج، فخرجوا عليه وقتلوه وهو يقرأ القرآن.



ثم قال فواز المدخلي: ((ثم بعد ذلك بدأت الفتن وظهرت، قام جماعة آخرون قالوا: نريد أن نقتص من الذي قتل عثمان بن عفان، فقال لهم علي بن أبي طالب: انتظروا حتى تتضح الأمور، فقالوا: لا، حصل خلاف، خرجوا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه يطالبون بدم عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهذا بزعمهم، هم لا يريدون الدم هم يريدون الفتنة!، المهم خرجوا على علي بن أبي طالب وهو رابع الخلفاء الراشدين، في معركة صفين ومعركة الجمل، وهذه من المعارك المعروفة)).

وهذا رابط كلامه:

<https://fb.watch/9G5Td6PnWL/>

ومعلوم أنَّ أهل صفين هم معاوية وأصحابه، وأهل الجمل هم عائشة وطلحة والزبير وأصحابهم، وفيهم من الصحابة جماعة.
فكيف يطعن فيهم فواز المدخلي جملة ويتهم نياتهم بأنهم أرادوا الفتنة والخروج، وأنهم ما أرادوا إقامة القصاص على قتلة عثمان رضي الله عنه؟!
أولاً أين هو من حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا"؟!

وأين هو من أصل أهل السنة والجماعة: "الإمساك عما شجر بين الصحابة"؟!

وأين هو من أصل أهل السنة والجماعة: سلامة القلوب والألسن لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!
 ألم يطلع على ما قاله الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله في [أصول السنة]:
 ((ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أبغضه بِحَدَثٍ كان منه أو ذكر مساوئه كان مبتدعاً، حتى يترحم عليهم جميعاً، ويكون قلبه لهم سليماً)).

وقال رحمه الله أيضاً كما في [طبقات الحنابلة]: ((ومن الحجة الواضحة الثابتة البينة المعروفة: ذكر محاسن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم أجمعين، والكف عن ذكر مساوئهم والخلاف الذي شَجَرَ بينهم، فمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحداً منهم أو تنقصه أو طعن عليهم أو عرّض بعيثهم أو عاب أحداً منهم: فهو مبتدع، رافضي خبيث، مخالف، لا يقبل الله منه صَرفاً ولا عدلاً، بل حبههم سنة، والدعاء لهم قرينة، والافتداء بهم وسيلة، والأخذ بآثارهم فضيلة)).

وقال الإمام أبو عثمان الصابوني رحمه الله في [عقيدة السلف أصحاب الحديث]: ((ويرون الكفَّ عما شجر بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً لهم ونقصاً فيهم)).
 ألم يطلع فواز على كلام الأئمة هذا؟!!



وأما ذكره فواز المدخلي عن أهل صفين وأهل الجمل فهو خلاف ما ذكره أهل السنة عنهم، من كون أهل الجمل أرادوا الإصلاح والاتفاق مع علي رضي الله عنه على إقامة القصاص على قتلة عثمان رضي الله عنه، وكذلك أهل الشام خرجوا للمطالبة بدم عثمان رضي الله عنه، والفتنة بين الصحابة إنما أحدثها الخوارج وقتلة عثمان، وكل الصحابة الذين شاركوا في هذا القتال ندموا على ما حصل بينهم من اقتتال، وكان الأولى الاعتزال وعدم المشاركة فيه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [منهاج السنة (٦/ ٢٤١) - (٢٤٢)]: ((وكذلك ما ذكره من التعريض بالطعن على طلحة والزبير وعائشة من غير أن يذكر لهم عذراً ولا رجوعاً، وأهل العلم يعلمون أن طلحة والزبير لم يكونا قاصدين قتال علي ابتداءً، وكذلك أهل الشام لم يكن قصدهم قتاله، وكذلك علي لم يكن قصده قتال هؤلاء ولا هؤلاء، ولكن حرب الجمل جرى بغير اختياره ولا اختيارهم، فإنهم كانوا قد اتفقوا على المصالحة وإقامة الحدود على قتلة عثمان، فتواطأت القتلة على إقامة الفتنة آخرًا كما أقاموها أولاً، فحملوا على طلحة والزبير وأصحابهما، فحملوا دفعاً عنهم، وأشعروا علياً أنها حملاً عليه، فحمل علي دفعاً عن نفسه، وكان كل منهما قصده دفع الصيال لا ابتداء القتال، هكذا ذكر غير واحد من أهل العلم بالسير، فإن كان الأمر قد جرى على وجه لا ملام فيه فلا كلام، وإن كان قد وقع خطأ أو ذنب من أحدهما أو كليهما

فقد عرف أنَّ هذا لا يمنع ما دَلَّ عليه الكتاب والسنة من أنهم من خيار أولياء الله المتقين وحزبه المفلحين وعباده الصالحين وأنهم من أهل الجنة)).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في [المجموع (٣٥ / ٥٦)]: ((فَمَنْ سَوَّى بَيْنَ قِتَالِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ اقْتَتَلُوا بِالْجَمَلِ وَصَفِينَ وَبَيْنَ قِتَالِ ذِي الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِيِّ وَأَمْثَالِهِ مِنْ الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ وَالْحُرُورِ الْمُعْتَدِينَ، كَانَ قَوْلُهُمْ مِنْ جِنْسِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْجَهْلِ وَالظُّلْمِ الْمُبِينِ، وَلَزِمَ صَاحِبَ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَصِيرَ مِنْ جِنْسِ الرَّافِضَةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ أَوْ يُفَسِّقُونَ الْمُتَقَاتِلِينَ بِالْجَمَلِ وَصَفِينَ، كَمَا يُقَالُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْخَوَارِجِ الْمَارِقِينَ؛ فَقَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ فِي كُفْرِهِمْ عَلَى قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى الثَّنَاءِ عَلَى الصَّحَابَةِ الْمُقْتَتِلِينَ بِالْجَمَلِ وَصَفِينَ وَالْإِمْسَاكِ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، فَكَيْفَ نُسِبَهُ هَذَا بِهَذَا؟!)).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في [البداية والنهاية]: ((ولما استقرَّ أمرُبيعة علي دخل عليه طلحة والزبير ورؤوس الصحابة رضي الله عنهم وطلبوا منه إقامة الحدود والأخذ بدم عثمان، فاعتذر إليهم بأنَّ هؤلاء لهم مدد وأعوان، وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا)).

وقال: ((قام في الناس معاوية وجماعة من الصحابة معه، يحرصون الناس على المطالبة بدم عثمان ممن قتله من أولئك الخوارج، منهم عبادة بن الصامت وأبو الدرداء وأبو أمامة وعمرو بن عبسة وغيرهم من الصحابة)).



وسُئِلَ عمر بن عبد العزيز رحمه الله عن القتال الذي بين الصحابة؟ فقال:
((تلك دماء طهر الله يدي منها أفلا أظهر منها لساني)).

وقال المروزي: جاء يعقوب رسول الخليفة يسأل الإمام أحمد رحمه الله فيما
كان بين علي ومعاوية؟ فقال: ((ما أقول فيهم إلا الحسن)).

وسأل أحمد بن الحسن الترمذي الإمام أحمد رحمه الله: ما يقول فيما كان من
أمر طلحة والزبير وعلي وعائشة؟ فقال رحمه الله: ((من أنا حتى أقول في
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ كان بينهم شيء الله أعلم به)).

وقال رحمه الله كما في رواية حنبل: قال الله تعالى: "تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا
كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ".

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله في [الباعث الحثيث]: ((أما ما شجر بينهم
بعده عليه الصلاة والسلام: فمنه ما وقع عن غير قصد كيوم الجمل، ومنه ما كان
عن اجتهاد كيوم صفين، والاجتهاد يخطئ ويصيب، ولكن صاحبه معذور وإن
أخطأ، ومأجور أيضاً، وأما المصيب فله أجران اثنان، وكان عليٌّ وأصحابه أقرب
إلى الحق من معاوية وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين)).

وقال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله في [رسالته]: ((وأن لا يُذكر أحدٌ من
صحابة الرسول إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس
أن يلتبس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب)).

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [شرح عقيدة السلف]: ((لهذا نحن لا ندخل فيما جرى بينهم في الجمل ولا في صِفَيْن، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، فنحن نعتقد في الجميع أنهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنهم من أبعد الناس عن الأهواء والأغراض، وأن كلاً منهم مجتهد)).
فهذه عقيدة أهل السنة والجماعة فيما شجر بين الصحابة، فهل يجهل فواز المدخلي هذه العقيدة؟!!

وإذا كان يجهل ذلك فكيف يتصدّر للتدريس؟!
وأيّن هو تراجع عن طعنه هذا في هؤلاء الصحابة؟!
ولماذا لا يطلب منه القوم التوبة من هذا الطعن؟!
هل يوافقونه؟ أم يخالفونه؟
فلعلّ أحداً يُطلعني عن ذلك إن وجد.

هـ- طعن عرفات المحمدي في الطلقاء

قال عرفات المحمدي في درسه [شرح السيرة النبوية، شريط ٤٦ الدقيقة ٥٠] -في أثناء كلامه عن أسباب الهزيمة في غزوة حنين- وهو يُبيّن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة: ((ماذا كان يقول النبي عليه الصلاة والسلام من دعائه؟ كان يقول يوم حنين: "اللَّهُمَّ إِنِّ شِئْتُ أَنْ لَا تُعَبِّدَ بَعْدَ الْيَوْمِ".

هذه قالها في غزوة بدر وقالها في غزوة حنين، كما جاء عند أحمد بسند صحيح. "اللهم إن شئت ألا تعبد بعد اليوم": وهذا صحيح كما ذكر ذلك الشَّراح:

• لأنَّ معظم المسلمين أو كلهم -إلا القليل منهم- كان حاضراً مع النبي عليه الصلاة والسلام.

• وأهل مكة يومئذ لم يستحكم الإيمان فيهم ولم تخالط كذلك بشاشته قلوبهم:

- بل كانوا ما بين مؤلَّف؛ يعني من المؤلفة قلوبهم.

- ومنهم من كان مستأمنًا.

- ومنهم من أظهر الإيمان على مضمض؛ كما ذكر ذلك العلماء.

• والعرب كانت معظمهم في ذلك اليوم يُقاتلون النبيَّ عليه الصلاة والسلام مع هوازن، أو كانت هوازن تجمَّعت مع غطفان، وقبائل كذلك قد تألَّبت لقتال النبي عليه الصلاة والسلام.

فقال العلماء: إذا لم يُنصر أو لم ينصره الله ولم ينصر دينه ولم يؤيِّد محمداً عليه الصلاة والسلام ويعز جنده ويكبت الكفار كذلك ويخذلهم في ذلك اليوم لحصل أنَّ النفاق سينجم ويظهر الكفر والشقاق ويحصل ما يحصل)) انتهى كلامه.

أقول:

عرفات في هذا الكلام يريد أن يوضح معنى حديث "اللَّهُمَّ إِنَّ شِئْتَ أَنْ لَا تُعْبَدَ بَعْدَ الْيَوْمِ"، ولا يريد هنا أن يُبين سبب الهزيمة في "حنين" في أول الغزوة كما نشر عنه بعض من لم يرجع إلى المحاضرة أصلاً!

فهو يتكلم عن مسلمة الفتح (الذين بقوا) في مكة لا يتكلم عن (الذين خرجوا) مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة، أقول هذا من باب الإنصاف.

لكن هل هذا يعفي عرفات من الانتقاد؟!

لا، بل هذا يزيد الطين بلة كما يقال، **وذلك لعدة أمور:**

الأول: أن وصف (أهل مكة) في ذلك الوقت - وفيهم الطلقاء وغيرهم ممن جاء من المدينة - بهذه الأوصاف غلطٌ كبيرٌ منه.

ويفهم من كلامه التشكيك في صحة إيمانهم أو التشكيك في تمكُّن الإيمان في قلوبهم من غير استثناء أحد منهم!.

ويفهم منه أنه لو حصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في حنين شيء من انتصار الكفار عليهم فإنه سيظهر النفاق في صفوف الذين دخلوا الإسلام!.

وزعم عرفات أن هؤلاء الطلقاء دخلوا في الإسلام من أجل المال كالمؤلفة قلوبهم، أو خوفاً من السيف كالمستأمنين والمكرهين.

وكفى بكلامه هذا قبحاً وذنماً وطعنًا.

ولو كان (الطلقاء) بهذا الوصف الذي ذكره عرفات لما خرج منهم ألفان

مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الغزوة كما سيأتي بيانه؟!!

الثاني: أن العلماء ماذكروا في شرح هذا الدعاء مثل هذا السبب الذي ذكره

عرفات!، ولو ذكروا ذلك لاعترض عليهم معترض بمن بقي من الصحابة في

المدينة وفي غيرها من البلدان والمدن من الذين أسلموا قبل الفتح!، وهم خلق

كثير أضعاف ممن خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين، فما هو مصير

هؤلاء عند عرفات؟! وما حكمهم؟! هل تنطبق عليهم الأوصاف نفسها؟!!

الثالث: أن هذا الدعاء: "اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ أَنْ لَا تُعَبِّدَ بَعْدَ الْيَوْمِ"، قال

عرفات في درسه: قاله النبي صلى الله عليه وسلم في (بدر) وفي (حنين)، وأزيد

عليه: وفي (أحد) كما قال الحافظ ابن حجر في [الفتح]: ((ووقع عند مسلم من

حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا الكلام أيضاً يوم أحد)).

فهل يفهم من هلاك المقاتلين في هذه الغزوات الثلاث لو حصل: أن من لم

يخرج معهم يوصف بواحد من الأوصاف التي وصف بها عرفات أهل مكة كما

تقدّم؟!!

هذا من أبطل ما يكون، لأنه يلزم منه الطعن في إيمان أهل المدينة الذين لم

يخرجوا في غزوة بدر وفي غزوة أحد أيضاً!.

فهل يلتزم عرفات بهذا؟!!

إِنْ التَّزَمَ بِهِ طَعَنَ فِي غَالِبِ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَزِمْ بِهِ دَلٌّ عَلَى تَنَاقُضِهِ وَبَطْلَانِ كَلَامِهِ.

الرابع: أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ: "اللَّهُمَّ إِنْ شِئْتَ أَنْ لَا تُعْبَدَ بَعْدَ الْيَوْمِ" هُوَ عَلَى مَنَوَالِ دُعَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَدْرِ: "اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعَصَابَةُ لَا تَعْبُدْ فِي الْأَرْضِ" كَمَا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ فِي شَرْحِهِ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الدُّعَاءِ هُوَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ خَرَجَ مَعَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْغَزَوَاتِ هُمْ خِيَارُ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهُمْ الطَّائِفَةُ الَّذِينَ عَلَيْهِمْ مَدَارُ نَشْرِ هَذَا الدِّينِ عِلْمًا وَفَقْهًا وَنَصْرَتَهُ قُوَّةً وَجِهَادًا، فَلَوْ حَصَلَ أَنَّهُمْ هَلَكُوا جَمِيعًا لَحَصَلَتْ فِتْنَةٌ عَظِيمَةٌ فِي صُفُوفِ أَهْلِ الْإِيمَانِ لَعَلَّهَا أَعْظَمُ مِنْ فِتْنَةِ الرَّدَةِ الَّتِي حَصَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لَضَعْفٍ مِنْ يَقُومُ بِنَشْرِ هَذَا الدِّينِ بِالدُّعْوَةِ وَنَصْرَتِهِ بِالسَّيْفِ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ بَعْدَ هَلَاكِ هَذِهِ الْعَصَابَةِ، فَضْلًا عَنْ قُوَّةِ الْكُفَّارِ وَكَثْرَتِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْفَهْمَ مَا جَاءَ فِي حَدِيثٍ: "مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَلَا تَزَالُ عَصَابَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَكَذَلِكَ رَوَايَةٌ: "لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الدِّينُ قَائِمًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عَصَابَةُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ"، وَكِلَاهُمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

فما دام أنَّ هذه العصابة التي تقاتل على الحق موجودة فإنَّ هذا الدِّين قائم ظاهر إلى يوم القيامة، وهذه من الأسباب التي جعلها الله عزَّ وجلَّ لحفظ دينه وعباده، فهذا هو المقصود.

فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يخشى إن هلكت هذه العصابة في هذه الغزوات وانتصر الكفار أن يصبح الدين ضعيفاً لا قبل لأهله بمواجهة الأعداء، وبالتالي يهلك أهل الإيمان، فلا يُعبد الله عز وجل في الأرض.

وعرفات المحمدي لم يكتف بالطعن في أهل مكة بل أضاف سبب الهزيمة في حنين إلى (الطلاق والأعراب)، فقال في [شرح السيرة النبوية، شريط ٤٦ الدقيقة ٣٨]: ((ومن الأسباب التي جعلت المسلمين ينهزمون: أنَّ مسلمة الفتح -وهم حديثوا عهد بجاهلية- والذي عبَّر عنهم البراء بن عازب بقوله "سرَّعان الناس"، هكذا كان يقول رضي الله عنه، لأنه سُئل: أكنتم ولَّيتم يوم حنين يا أبا عِمارة؟ فقال: أشهد على أنَّ نبي الله صلى الله عليه وسلم ما ولَّى، ولكنه انطلق -وسياًتي الكلام حول انطلاق النبي عليه الصلاة والسلام وحول هجومه عليه الصلاة والسلام على المشركين- وفي رواية عجَّل سرعان الناس، والمقصود بسرعان الناس: هم الذين يتسارعون إلى الشيء ويقبلون عليه قبل الناس، إذن هذا الفرار الذي حصل كان بسبب هؤلاء!، وذكر العلماء أنهم مسلمة الفتح أي الطلقاء.

وحصل هذا الفرار أيضاً من الأعراب لأنهم شاركوا وهم سكان البادية!، فقد جاء في صحيح مسلم من حديث أنس: "فلم نلبث أن انكشفت خيلنا وفرّت الأعراب ومن نعلم من الناس"، إذن حصل أيضاً أن الأعراب فرّت، وحصل أن الطلقاء فروا وانهزموا كما جاء في صحيح مسلم من حديث أم سليم رضي الله عنها)).

والذي قاله عرفات هنا هو عين ما قاله قبله أبو الحسن المأربي تماماً. قال أبو الحسن المأربي كما في [شريط جلسة في مأرب رقم ٥ الوجه ١]: ((قلت: أن هناك في معركة بدر في معركة حنين مع ثقيف حصل في المسلمين مسلمة الفتح الجدد الذين لم يثبت الإسلام في قلوبهم وهم جدد، فأول ما حصل شيء انكشفوا، ولما انكشفوا انكشف معهم بعض الصادقين، انكشف مسلمة الفتح والأعراب)).

ويكفي في الردّ على عرفات ما قام به الشيخ ربيع حفظه الله في الردّ على أبي الحسن المأربي كما في المجموع [١٣ / ٤٠٣ - ٤٠٤]: ((انظر إلى هذا التماهي والجدال الطويل دون خجل أو ندم، أليس لهذا دلالات؟!))

ثم كيف علمت أن الإسلام لم يثبت في قلوبهم؟! ثم إنه لا يعرف عن أحد من المفسّرين أو المحدثين بل ومن الصحابة من قال: إن سبب الهزيمة في حنين هم مسلمة الفتح ولا الأعراب!، بل قالوا في

تفسير قول الله: "ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم..." الآية، إِنَّ قائلها رجلٌ، وفي قول: أبي بكر، وفي قول: أهل مكة والمدينة، قالوا: الآن اجتمعنا على قتال الكفار، فهل يقال في أبي بكر أو المهاجرين والأنصار: إنهم غثاء؟! وهل الذين فأوا فوراً واجتلدوا مع المشركين حتى هزموهم يقال فيهم دون هذا الوصف؟!)).

ثم إِنَّ عرفات نفسه ذكر أَنَّ الصحابة في غزوة حنين كانوا (١٢) ألف صحابياً، منهم عشرة آلاف من المهاجرين والأنصار وألفان من الطلقاء (مسلمة الفتح)، وهذا هو الصحيح، وذكر أَنَّ الثابتين مع النبي صلى الله عليه وسلم كانوا أقل من (١٠٠) من الصحابة في أكثر الروايات.

فإذا عرفنا هذا عرفنا أَنَّ رمي اللوم في الهزيمة على الطلقاء غير صحيح، علماً أَنَّ أحد الطلقاء وهو (أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب) كان من الذين ثبتوا مع النبي صلى الله عليه وسلم!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في رده على المأربي في المجموع [١٣ / ٤٠١]: ((إن كان وصفك إياهم بالغثائية لأنهم انكشفوا أمام العدو؟ فالصحابة الصادقون - حسب تصنيفك - انكشفوا معهم!، فبماذا تصفهم والعياذ بالله؟! ووالله إنهم جميعاً لصادقون)).

وأما السبب الحقيقي في التولي في هذه الغزوة (حنين) في أول الأمر فقد ذكره الله عزَّ وجلَّ في كتابه العزيز بقوله: "إذ أعجبتكم كثرتكم" أي (الإعجاب

بكثرة جيش المسلمين)، وقول القائل في تلك الغزوة: "لن نغلب من قلة"، يعني ما غلبنا ونحن قلة فكيف نغلب ونحن كثرة؟!.

قال الإمام الطبري رحمه الله في تفسيره: ((يُخْبِرُهُمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَّ النَّصْرَ بِيَدِهِ وَمِنْ عِنْدِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِكَثْرَةِ الْعَدَدِ وَشِدَّةِ الْبَطْشِ، وَأَنَّهُ يَنْصُرُ الْقَلِيلَ عَلَى الْكَثِيرِ إِذَا شَاءَ، وَيُخْلِي الْقَلِيلَ فِيهِزِمُ الْكَثِيرُ)).

وزعم عرفات في كلامه السابق أَنَّ "سَرَّعَانَ النَّاسِ" هم الطلقاء وهم مسلمة الفتح!، وهذا خطأ كبير منه، فقد جاء بيان هذا في الرواية التي في صحيح مسلم: فَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عِمَارَةَ أَفَرَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخْفَأُوهُمْ حُسْرًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ، فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاءً لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمَعَ هَوَازِنَ وَبَنِي نَصْرٍ، فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ: "أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"، ثُمَّ صَفَّهُمْ.

فهذه الرواية تفسر رواية: قَالَ رَجُلٌ: لِلْبَرَاءِ يَا أَبَا عِمَارَةَ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَكِنْ وَلَّى سَرَّعَانَ النَّاسِ، تَلَقَّيْتُمْ هَوَازِنُ النَّبْلِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ

الْبَيْضَاءِ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ أَخَذُ بِلِجَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ: أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

قال المباركفوري في [تحفة الأحوذى]: (("وَلَكِنْ وَلَّى سَرَعَانُ النَّاسِ" ، قَالَ فِي النَّهْيَةِ: السَّرَعَانُ بَفَتْحِ السِّينِ وَالرَّاءِ أَوَائِلُ النَّاسِ الَّذِينَ يَتَسَارَعُونَ إِلَى الشَّيْءِ وَيُقْبِلُونَ عَلَيْهِ بِسُرْعَةٍ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُ الرَّاءِ انْتَهَى)).

فسرعان الناس هم شباب الصحابة الذين خرجوا لمواجهة العدو في أوائل الناس بسرعة مع قلة سلاحهم، وهؤلاء الصحابة لم يكونوا مستعدين لهذا الكمين الذي نصبته هوازن لهم في وادي حنين، فلا غرابة أن يولّوا مدبرين بسبب ذلك، لأنَّ في بقائهم في ذلك الحال مهلكة محتمة.

فالبراء بن عازب رضي الله عنه اعتذر للصحابة بهذا الاعتذار، بينما عرفات المحمدي ومن قبله أبو الحسن الماربي يذمون هؤلاء بأوصاف السوء ولا يعتذرون لهم!.

قال الشيخ ربيع في [تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتّي هي أحسن]: ((فهذا اعتذار شريف في غاية الشرف: شباب حسر، وسارعوا إلى لقاء جمع كبير هوازن وبني نصر، وهم رماة لا يكاد يسقط لهم سهم، فرشقوهم رشقاً ما يكادون يخطئون، فأقبلوا على رسول الله ولم يقل "فروا"، وجاءت كلمة "أخفاء" التي يمنع من قصد الذم بها هذا السياق الممتلئ احتراماً وإكراماً لهم وذباً عن

أعرضهم، وانظر إلى لطف وأدب قوله: "فأقبلوا على رسول الله" رداً لقول السائل أفرتم؟)).

ولابد أن يعلم القارئ أن التقليل من شأن الطلقاء (وهم مسلمة الفتح) فيه نزعة رافضية، فقد كان الرافضة ولا يزالون يعيبون على بعض الصحابة بقولهم: "فلان من الطلقاء"، أو "فلان طليق ابن طليق"، ويقصدون التشكيك في إيمانه وذمه والتقليل من شأنه!.

ومع الأسف سار على هذا أبو الحسن المأربي وتبعه عرفات المحمدي، كما يلاحظ السامع لكلام عرفات في "غزوة حنين"!

ودونكم جملة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الثناء على هؤلاء الطلقاء رضي الله عنهم:

قال رحمه الله كما في [المجموع ٣٥ / ٦٤]: ((وأما معاوية بن أبي سفيان وأمثاله من الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكة كعكرمة بن أبي جهل والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وأبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب؛ هؤلاء وغيرهم ممن حسن إسلامهم باتفاق المسلمين، ولم يُتهم أحدٌ منهم بعد ذلك بنفاق)).

وقال في [المجموع ٤ / ٤٥٩]: ((وهؤلاء المذكورون دخلوا في قوله تعالى: "لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى"، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الطُّلُقَاءَ مُسْلِمَةَ الْفَتْحِ

هُمْ مِمَّنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ، وَقَدْ وَعَدَهُمُ اللَّهُ الْحُسْنَى، فَإِنَّهُمْ أَنْفَقُوا بِحَنِينٍ وَالطَّائِفِ وَقَاتَلُوا فِيهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُمْ أَيْضًا دَاخِلُونَ فِيمَنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: "وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ" ((.

وقال في [المجموع ٢٥٢ / ٧]: ((فَهَكَذَا كَانَ إِسْلَامُ غَيْرِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ أَسْلَمُوا رَغْبَةً وَرَهْبَةً كَإِسْلَامِ الطُّلُقَاءِ مِنْ قُرَيْشٍ بَعْدَ أَنْ قَهَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِسْلَامِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ مِنْ هَؤُلَاءِ وَمِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ لِرَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ كَانَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ هُمْ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ؛ بَلْ يَدْخُلُونَ فِي الْإِسْلَامِ وَالطَّاعَةِ وَلَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ تَكْذِيبٌ وَمُعَادَاةٌ لِلرَّسُولِ، وَلَا اسْتِنَارَتْ قُلُوبُهُمْ بِنُورِ الْإِيمَانِ وَلَا اسْتَبْصَرُوا فِيهِ؛ وَهَؤُلَاءِ قَدْ يَحْسُنُ إِسْلَامُ أَحَدِهِمْ فَيَصِيرُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ كَأَكْثَرِ الطُّلُقَاءِ، وَقَدْ يَبْقَى مِنْ فُسَاقِ الْمِلَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَصِيرُ مُنَافِقًا مُرْتَابًا...))

فَإِنَّ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْإِسْلَامِ ابْتِدَاءً لَا يَكُونُ قَدْ حَصَلَ فِي قَلْبِهِ الْإِيمَانُ لَكِنَّهُ يَحْصُلُ فِيهَا بَعْدُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: "كَانَ الرَّجُلُ يُسَلِّمُ أَوَّلَ النَّهَارِ رَغْبَةً فِي الدُّنْيَا فَلَا يَجِيءُ آخِرَ النَّهَارِ إِلَّا وَالْإِسْلَامُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ"، وَلِهَذَا كَانَ عَامَّةُ الَّذِينَ أَسْلَمُوا رَغْبَةً وَرَهْبَةً دَخَلَ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ ((.

وقال في [منهاج السنة ٤ / ٢١٥]: ((وأما قوله "إنه الطليق ابن الطليق" فهذا ليس نعت ذم، فإنَّ الطلقاء هم مسلمة الفتح الذين أسلموا عام فتح مكة وأطلقهم النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا نحواً من ألفي رجل.

وفيه من صار من خيار المسلمين كالحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل ويزيد بن أبي سفيان وحكيم بن حزام وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان يهجره ثم حسن إسلامه وعتاب بن أسيد الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة لما فتحها وغير هؤلاء ممن حسن إسلامه)).

وقال في [منهاج السنة ٤ / ٢١٨]: ((وأما قوله "كان معاوية من المؤلفة قلوبهم..."، فنعم وأكثر الطلقاء كلهم من المؤلفة قلوبهم كالحارث بن هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن حزام وهؤلاء من خيار المسلمين، والمؤلفة قلوبهم غالبهم حسن إسلامه، وكان الرجل منهم يسلم أول النهار رغبة منه في الدنيا فلا يجيء آخر النهار إلا والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس)).

فإذا عرفنا هذا بالتفصيل.

اعلموا أنَّ أحد الإخوة طلب من عرفات المحمدي أن يرجع عن قوله هذا في الصحابة فرفض ولم يقبل هذه النصيحة وحظره من متابعته!.

فقام أحد الإخوة البحرينين وهو أحمد يوسف القضبي من عرض قول عرفات على الشيخ ربيع حفظه الله دون أن يذكر اسم القائل، وذلك بتاريخ ١٨ شوال ١٤٣٩ هـ، فلما سمع الشيخ ربيع هذا الكلام قال: ((قاتله الله، قاتله الله، قاتله الله، هذه مقالة فيها رفض)).

ولما خرج الأخ البحريني من بيت الشيخ ربيع، قال الشيخ ربيع حفظه الله لبعض الحاضرين عنده: من قائل هذه المقالة؟ قالوا له: عرفات!.

فلما بلغ عرفات ذلك سارع في اليوم نفسه (١٨ شوال ١٤٣٩ هـ) بكتابة تغريدة أو منشور مختصر قال فيه: ((بسم الله الرحمن الرحيم، سألني محب عن قولي في أحد دروس السيرة: "أكثر المسلمين في ذلك اليوم -يعني في حين- كان حاضراً مع النبي صلى الله عليه وسلم وأهل مكة لم يكن قد استحکم الإيمان في قلوبهم ولم تخالط كذلك بشاشته قلوبهم بل كانوا ما بين المؤلفة قلوبهم والمستأمن ومنهم من أظهر الإيمان على مَضَض -أي كراهية- كما ذكر العلماء" انتهى، فقال: أشكل هذا الكلام علينا من جهة أن الصحابة لا يذكرون إلا بالجميل؟ فقلت: أراجع عن هذا، وسأحذفه إن شاء الله، وأستغفر ربي الغفور الرحيم)).

فهل حقاً تراجع عرفات وقام بحذف هذا الكلام؟!

كلا لم يفعل شيئاً من ذلك!.

جاء عرفات ومن معه ببعض الأقوال من كلام القاضي عياض والنووي وابن عثيمين في شرح حديث أم سليم رضي الله عنها في صحيح مسلم، عن أنس رضي الله عنه: ((أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خَنْجَرًا، فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خَنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟»، قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اقْتُلْ مَنْ بَعَدَنَا مِنَ الطُّلُقَاءِ؛ انْهَزَمُوا بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أُمَّ سُلَيْمٍ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ»)).

نقل عرفات عن القاضي عياض في [إكمال المعلم] قوله: ((وقول أم سليم: "اقتل من بعدنا من الطلقاء انهزموا بك"، استحقوا عندها ذلك لتهمتهم قصد ذلك لقرب إسلامهم، ومنهم من لم يكن أسلم بعد)).

وقال النووي في [شرحه]: ((قولها: "اقتل من بعدنا من الطلقاء"، هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح، سموا بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مَنَّ عليهم وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون، وأنهم استحقوا القتل بانهمزامهم وغيره)).

وقال الشيخ ابن عثيمين في [شرحه]: ((قولها رضي الله عنها "اقتل" هو فعل أمر، فهي تريد أن الرسول عليه الصلاة والسلام يقتلهم، لأنها شكّت في كونهم منافقين حيث انهزموا)).

فعرفات ومن جمع له هذا الأقوال أرادوا أن يُثبتوا جواز هذا الكلام في الطلقاء!.

ولا أدري ما فائدة التوبة التي نشرها عرفات إذن؟!

وأما الجواب عن حديث أم سليم وشرحه:

١- تقدم معنا أن الذين ولّوا مدبرين في غزوة حنين هم جمهور الصحابة في ذلك الوقت وليسوا الطلقاء فحسب، وعرفنا السبب في ذلك.

٢- اعتقدت أم سليم رضي الله عنها أن الطلقاء هم سبب الهزيمة الأولى وأن الناس تبعوهم على ذلك، ولعلها شكّت في إيمانهم وظنّت أنهم نافقوا، ولهذا رأت أنهم يستحقون القتل، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يصوّبها في هذا، إذاً لا حجة في قولها لعرفات وغيره!، ولهذا أجابها صلى الله عليه وسلم بالجواب المناسب فقال: "إن الله قد كفى وأحسن"، أي إن الله عزّ وجلّ كفانا مؤنة صد العدوان وأحسن عنا هزيمتهم ورد كيدهم.

٣- قال الشيخ ربيع حفظه الله في [تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتّي هي أحسن]: ((جاء أبو الحسن -الذي يحارب التقليد!- بكلام النووي والقاضي

عياض ليجعل منه حجة يهون بها من فظاعة إطلاقه كلمة غثاء!، ويؤكد مرة أخرى أن في حنين أناساً لم يكونوا في إيمانهم مثل الصحابة الكبار. نقول: نعم هم يتفاوتون في الإيمان والفضل، ولكن ليس فيهم غثاء، بل أدناهم إيماناً أفضل من الدنيا ومن عليها من رجال وجيوش، وأصفى من الذهب الخالص، وأشمخ من الجبال، وأفضل وأكمل من كبار التابعين فضلاً عن غيرهم)).

والله كأنَّ الشيخ ربيعاً يردُّ على عرفات لما قلَّد القاضي عياض والنووي!. وتأمل أيها القارئ تشابه الطعن والتقليد بين أبي الحسن المأربي وبين عرفات!.

وليس في كلام شراح الحديث حجة لعرفات، لأنهم بيَّنوا السبب الذي اعتقدت أم سليم رضي الله عنها أنهم يستحقون به القتل، ولا يلزم هذا أنهم يوافقون أم سليم في اعتقادها في هؤلاء الطلقاء!، فناقل الكلام لا يلزم أن يقول به، فأهل العلم هؤلاء نقلوا كلام أم سليم وبيَّنوا مرادها منه فقط، وقد تبين أنَّ أم سليم مخطئة، لأنَّ هؤلاء لا يستحقون القتل، والهزيمة سببها الاغترار بالكثرة كما نصَّ على ذلك القرآن.

ولم يكتفِ عرفات وأعوانه بهذه الطريقة في الاستدلال!، بل بحثوا في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فوجدوا بعضاً مما تقدَّم من كلامه في بعض من

دخل الإسلام من المؤلفة قلوبهم ومن دخل رغبة ورهبة ثم استنارت قلوبهم بالإيمان بعد ذلك، فظنَّ عرفات وأعوانه أنهم وجدوا بغيتهم!.

ومن تأمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله رآه عاماً في الطلقاء وغيرهم، وأنَّ بعض أهل الإسلام دخل الإسلام رغبة أو رهبة في أول النهار فلم يدخل عليه الليل إلا والإيمان تمكَّن من قلبه واستنار قلبه بالإيمان، وهذا يدلُّ على صدقهم وإخلاصهم.

ومن أولئك الصادقين المخلصين الطلقاء، وكلامنا مع عرفات في الطلقاء الذين في مكة بعد خروج النبي صلى الله عليه وسلم إلى حنين، ومنهم من خرج معه في هذه الغزوة، هل هؤلاء الطلقاء "لم يستحكم الإيمان فيهم ولم تخلط كذلك بشاشته قلوبهم"؟! وهل هؤلاء يُخشى عليهم النفاق والكفر إن انتصر الكفار في حنين لكونهم من المؤلفة قلوبهم ومنهم من أظهر الإيمان على مضض أو خوفاً من السيف؟!.

أليس في هذا تعيير لهم وذم؟!.

أم هو مدح وثناء؟!.

أما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فهو في سياق المدح والدفاع عنهم، وأما كلام عرفات وسياقه فهو في ذمهم والتقليل من شأنهم، ولا يخلط بين هذا وذاك إلا ملبس ماكر.

وزيادة في تلبيس عرفات وأعوانه جاءوا للشيخ ربيع حفظه الله بكلام للشيخ نفسه، وكذلك كلام غيره من أهل العلم في التعليق على حديث أبي واقد الليثي رضي الله عنه لما طلب بعض من كان حديث عهد بكفر في غزوة حنين من النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم ذات أنواط، فقال أبي واقد: "ونحن حدثاء عهد بكفر"، وأراد بهذا اللفظ أن يعتذر للصحابة الذين طلبوا هذا الطلب بهذا العذر، أي لأنهم كانوا قريبي عهد بالكفر لا زالت بعض الرواسب التي اعتادوا عليها في الجاهلية متبقية في نفوسهم ولهذا سألوا هذا المطلب، فهذا على سبيل الاعتذار لهم لا على سبيل الطعن فيهم كما هو واضح في سياق كلام عرفات.

فكلام أهل العلم في شرح قول الصحابي "ونحن حدثاء عهد بكفر" هو بيان لما تحمله هذه الكلمة من معنى صحيح، وهو أنَّ حديث العهد بكفر قد يجهل بعض أحكام الشريعة وقد يطلب أو يقول أو يفعل بعض ما يخالف الشريعة لعدم علمه بهذه المخالفة أو لوجود بعض الرواسب التي لم يعلم بطلانها بعد.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [القول المفيد]: ((قوله: "ونحن حدثاء عهد بكفر" معناه: أنه يعتذر عما طلبوا، حيث طلبوا أن يجعل لهم ذات أنواط، فهم يعتذرون لجهلهم بكونهم حدثاء عهد بكفر، وأما غيرهم ممن سبق إسلامه فلا يجهل ذلك.

وعلى هذا فنقول: إنه ينبغي للإنسان أن يقدم العذر عن قوله أو فعله حتى لا يُعرض نفسه إلى القول أو الظن بما ليس فيه، ويدلُّ لذلك حديث صفية حين شيعها الرسول صلى الله عليه وسلم وهو معتكف، فَمَرَّ رجلان من الأنصار، فقال: "إنها صفية بنت حيي" ((.

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في [إعانة المستفيد]: ((وأبو واقد كان من الذين أسلموا في هذا العام، ولهذا قال: "خرجنا مع رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى حُنَيْنٍ ونحن حُدَثَاءُ عهد بكفر" يعني: أنَّ إسلامهم كان جديداً متأخراً، وهو يريد بذلك بيان العذر مما وقع منهم أنهم كانوا جُهالاً لم يتفقهوا كما كان الصحابة الذين مع الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقهاء؛ عرفوا العقيدة ودرسوها، لكن هؤلاء أسلموا قريباً ولم يتمكنوا من التفقه في العقيدة، وكانوا آلفين لأشياء من دين الجاهلية لم يتخلَّصوا منها بعد.

قال العلماء: فهذا فيه دليل على أنَّ الإنسان إذا عاش في بيئة فاسدة ثم انتقل منها؛ أنه قد يبقى في نفسه منها شيء، فهذا كان في بيئة شركية وأسلم قريباً)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله في [مذكرة الحديث النبوي في العقيدة والاتباع]: ((كان في جيش رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين من دخل في الإسلام جديداً لم ترسخ قدمه في الإسلام ولم يتمكن من فهم الدعوة الإسلامية وفهم عقائدها ومبادئها لقرب عهده بالجاهلية والشرك، فمروا على قوم من المشركين يعكفون حول شجرة تبركاً بها وتعظيماً لها، فما إن رآهم هؤلاء

المسلمون الجدد يفعلون هذا حتى طلبوا من رسول الله أن يجعل لهم شجرة ينوطون بها أسلحتهم تبركاً بها لا عبادة لها، ظناً منهم أن الإسلام يسمح بهذا النوع من التبرك وأنهم بمثله يحرزون النصر على أعدائهم)).

وهذا هو كلام الشيخ ربيع الذي احتجَّ به عرفات وأعوانه على الشيخ نفسه!.

والفارق واضح بين كلام الشيخ ربيع وكلام عرفات المتقدم، فالشيخ ربيع كان يعتذر لهؤلاء الصحابة بعدم علمهم لهذه المخالفة العقدية لقرب عهدهم بالكفر، بينما عرفات كان يشكك في إيمانهم ولا يستبعد من ظهور نفاقهم لو انتصر الكفار في غزوة حنين!.

وقد ألحَّ هؤلاء القوم على الشيخ ربيع في هذا الموضوع حتى أخرجوا بياناً مطبوعاً غريباً نسبوه إلى الشيخ ربيع وزعموا أنه بتوقيعه -دفاعاً عن عرفات بعد كلام الشيخ ربيع: "قاتله الله، هذه مقالة فيها رفض"- وذلك بتاريخ ٢٢ شوال ١٤٣٩ هـ، وهذا نصُّ البيان: ((ظننتُ من سؤال السائل أنه يعني شخصاً ما زال يعتقد أنَّ الطلقاء لم يستحكم الإيمان في قلوبهم رضي الله عنهم وأنهم لم يحسن إسلامهم بعد، وأما من ذكر هذا في ذلك الوقت وهو يحكي حال تلك الغزوة وما وقع فيها ولا يقصد أنهم استمروا على هذا الاعتقاد؛ بل يعتقد أنهم حسن إسلامهم وأنهم من خيار الصحابة: فلا يثرَّب عليه، وواقع عرفات المحمدي ومنهجه يشهدان بهذا)).



وعلى فرض صحة نسبة هذا البيان للشيخ ربيع حفظه الله، فالسائل وهو الأخ أحمد يوسف البحريني عرض كلام عرفات على الشيخ ربيع بحروفه، والشيخ ربيع قال: "هذه مقالة فيها رفض"، فالكلام عن القول، فما الفرق بين عرفات وبين غيره؟!

ثم الكلام ليس عن استمرار هذا الاعتقاد من عدمه!، ولا في حكايته لتلك الغزوة من عقيدته الآن لهذا الكلام!، وإنما الكلام: هل يُقال في الطلقاء أنهم دخلوا في الإسلام ولم يستحكم الإيمان في قلوبهم، وأنهم دخلوا رغبة بالمال كالمؤلفة قلوبهم أو خوفاً من السيف كالمستأمنين ومن أظهر الإيمان على مضض، ولهذا لو انتصر الكفار على المسلمين في غزوة حنين لظهر النفاق والردة في هؤلاء الطلقاء ولم يُعبد الله في الأرض؟! هذا هو مفاد كلام عرفات وسياقه.

فهل يجوز أن يحكي المسلم مثل هذه الحكاية ولو لم يعتقد هذا الكلام في الصحابة الآن؟!

بالطبع لا يجوز.

فإذاً هذا البيان خطأ قطعاً ولو قاله من قال.

وهذا البيان لو ثبت نسبته إلى الشيخ ربيع حقاً فإنما يدلُّ على شدة تلبيس عرفات وأعوانه على الشيخ ربيع!، وهذا مثال واضح على هذا التلبيس، والله المستعان.

وهنا أتذكر ما قاله أبرز كتّاب القوم (عبد العزيز بن موسى سير المباركي) في تغريدة له بتاريخ ٧/٨/٢٠٢٠ - بعد أن شنّ جملة من الانتقادات لأصحابه - قال فيها: ((وأقسم بالله الذي شقّ سمعي وبصري: أنّ متصلاً يُحسب على أنه أقرب الناس إلى المشايخ، قال لي بعظمة لسانه متباهياً عن نفسه بعد أن استخرج كتابة من الشيخ ربيع حفظه الله: أصبح إخواننا يتعجبون من شدة تأثيرك على الشيخ حتى تساءلوا: من يؤثّر على الآخر؟ الشيخ على تلميذه؟ أم التلميذ على شيخه؟؟!!!!)).

وهذا البيان يخالف ما جاء في رد الشيخ ربيع على أبي الحسن المأربي كما تقدّم!.

بل هذا البيان فيه تقرير قاعدة لطالما حذّر منها الشيخ ربيع نفسه في رده على أبي الحسن المأربي وعلي الحلبي وغيرهما وهي قاعدة [حمل المجمل على المفصل]، أو تصويب العبارة وتخطئتها بحسب منهج وواقع قائلها.

قال أبو الحسن المأربي في [شريط رقم (١)] من أشرطته المسماة بالقول الأمين: ((يعني: كلمة واحدة تخرج من شخصين أحدهما مبطل بها والثاني محق بها، يعني كيف نحملها؟ على المعنى الحق؟ أو نحملها على المعنى الباطل؟ نرجع إلى سيرة هذا القائل وإلى طريقته ومنهجه الذي عرف به؛ فنحمل على الحق إن كان سنياً، ونحمل على الباطل إن كان مبتدعاً)).

ويكفي في بطلان هذه القاعدة قول ربنا عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ".

قال العلامة السعدي رحمه الله في [تفسيره]: ((كان المسلمون يقولون حين خطابهم للرسول عند تعلمهم أمر الدين {رَاعِنَا} أي: راع أحوالنا، فيقصدون بها معنى صحيحاً، وكان اليهود يريدون بها معنى فاسداً، فانتهزوا الفرصة، فصاروا يخاطبون الرسول بذلك، ويقصدون المعنى الفاسد، فنهى الله المؤمنين عن هذه الكلمة سداً لهذا الباب، ففيه: النهي عن الجائر إذا كان وسيلة إلى محرم، وفيه الأدب واستعمال الألفاظ التي لا تحتل إلا الحسن، وعدم الفحش وترك الألفاظ القبيحة أو التي فيها نوع تشويش أو احتمال لأمر غير لائق، فأمرهم بلفظة لا تحتل إلا الحسن فقال: {وَقُولُوا انظُرْنَا}، فإنها كافية يحصل بها المقصود من غير محذور)).

وكذلك ما قاله معاذ بن جبل رضي الله عنه لأحد أصحابه: ((وأحذركم زيغة الحكيم، فإنَّ الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق)) رواه أبو داود وصححه الألباني.

وقد قال الشيخ ربيع نفسه حفظه الله في [إبطال مزاعم أبي الحسن حول المجمل والمفصل]: ((وأقول إيراداً على أبي الحسن: إذا صدرت كلمة مجملَةٌ تتضمن سباً لله أو لرسوله أو كتابه أو لأحد الأنبياء أو الصحابة من سني ومبتدع؛ فهل تحمل من السني على الحق؟! ومن المبتدع على الباطل؟!، وإذا

صدر من رجلين سني ومبتدع أو سني ومنافق أو كافر كلمة تتضمن قذفاً؛ فهل تحمل من السني على الحسن والحق؟! وعلى غيره على القبح والباطل؟!، وإذا صدرت أي كلمة تتضمن الردة من رجلين سني ومبتدع؛ فهل تكون ردة من المبتدع؟! وحقاً وحسناً من السني؟!)).

ثم لما تكلم الشيخ محمد بن هادي في أحد محاضراته الصوتية فقال: ((ظهرت أخطاءهم في الصحابة))، بحث عرفات وأعوانه في كلام الشيخ محمد لعلمهم يجدون كلمة في الصحابة!، يعني على طريقة واحدة بواحدة!، وهذه طريقة المميلة المأربية والحللية، فعثروا على هذا الكلام وفرحوا به وشغبوا عليه: وهو قول الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في شرحه للـ [قواعد الأربع]: ((ونحن حدثنا عهد بكفر وللمشركين سدره" يعني: لو ساغ هذا لساغ منا، وعذرنا لأننا قريبون، الآن في الفتح وخرجنا، ولما يستقر الإيمان في قلوب بعضنا: فلا يزال عنده رواسب)).

فقال عرفات في [صوتية منشورة] له: ((يريدون نصرة رجل بعينه!، لو كانوا يريدون نصرة الحق لردوا عليه [يقصد الشيخ محمد بن هادي] عندما قال في الصحابة ما قاله "في قلوبهم رواسب"، لكن أراد الله أن يُبين حالهم في هذا المجلس، وبالحقيقة هم ملزمون، هذا اللازم لا ينفك عنهم: كما أنهم يقولون في قول عرفات وغيره أنه رفض وأنه لا يجوز وباطل، يجب أن يقولوا هذا الكلام في قول هذا المقرّظ الذي قال هذا الكلام!، في قوله: "أنَّ الإيمان لم يتمكّن في

قلوبهم، وأنَّ في قلوبهم رواسب"، فهذا لازم لا ينفكُّ عنهم!، إما أن يقولوا بالبطلان في الكلامين والقولين؟ وإما أن يرجعوا عن ذلك كله؟)).
فلينظر القارئ هل عرفات بهذا الكلام يعدُّ تائباً من كلامه في الصحابة؟!
هو يريد منا: إما أن نصحَّ طعنه في الصحابة!، وإما أن نقول الشيخ محمد يطعن في الصحابة أيضاً!.

وكلام الشيخ محمد بن هادي لا يختلف عن كلام أئمة الدعوة وأهل العلم في شرح هذه الكلمة [ونحن حدثاء عهد بكفر]، وأنَّ أهل العلم بينوا كما تقدَّم: أنَّ هذه الكلمة كانت على سبيل الاعتذار لما وقع من بعض هؤلاء، لكن عرفات يريد بهذا الدفاع عن نفسه والانتصار لنفسه ولو بالجدال الباطل ولو بالطعن في الصحابة!، نعوذ بالله من الزيغ والضلال.

وقد قال الإمام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في فوائد [كتاب التوحيد]: ((الثانية والعشرون: أنَّ المنتقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يؤمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادة، لقولهم: "ونحن حدثاء عهد بكفر")).

وقد نقل كلام الإمام المجدد أئمة دعوة التوحيد مثل الشيخ سليمان بن محمد عبد الوهاب رحمه الله في [تيسير العزيز الحميد]، والشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد عبد الوهاب رحمه الله في [قرة عيون الموحدين] و [فتح المجيد] وغيرهم.

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [القول المفيد]: ((قوله: "حدثاء" جمع حديث، أي: أننا قريبو عهد بكفر، وإنما ذكر ذلك رضي الله عنه للاعتذار لطلبهم وسؤالهم، ولو وقر الإيذان في قلوبهم لم يسألوا هذا السؤال)).

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله في [البيان المرصع شرح القواعد الأربع] في ذكر فوائد حديث "حدثاء عهد بكفر" الفائدة الثالثة والرابعة: ((وبهذا يُردُّ على شبهة من قال: كيف تكفروننا في اتخاذ ما نتخذ من العكوف عند القبور والتقرب إليها؛ والنبي صلى الله عليه وسلم لم يُكفِّر "حدثاء العهد"؟ فالجواب: أنهم لم يفعلوا ذلك، ولو فعلوه لكفروا، ولكنهم بقي فيهم -لقرب إسلامهم- شيءٌ من الرواسب؛ رواسب الجاهلية، فاقتلعه النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الزواجر "الله أكبر إنها السنن" إلى آخره)).

فهل يقول عرفات: هذا طعن في الصحابة؟!

أم سيقول: كلامي وكلام هؤلاء العلماء واحد؟!
وهذا باطل كما تقدّم مراراً.

لكن على فرض صحة هذه المقارنة، فلماذا تدّعي أنت وأصحابك أنك تراجعتَ عن الكلام في الصحابة؟!

وليعلم القارئ أنَّ عرفات لم يتراجع عن كلامه في الصحابة حقيقة ولم يحذفه من محاضراته حتى هذه الساعة!، بل لا يزال هو وأصحابه يجادلون في إثبات صحة هذا الكلام، ومن الأدلة على ذلك ما نشره مؤخراً من مقال

ب عنوان [موافقة تقرير العلامة ربيع بن هادي المدخلي المنشور لتقاريرات العلماء عن مسلمة الفتح "المؤلفة قلوبهم"].

لينظر القارئ إلى شدة تلاعب هؤلاء وتلبيسهم، فقد جعلوا خصمنا في هذه القضية الشيخ ربيعاً حفظه الله، وهذه عادتهم، فهم يتسترون خلفه!، وكأنَّ الشيخ ربيعاً هو القائل في الطلقاء: أنَّ الإيَّان لم يتمكَّن في قلوبهم ودخلوا رغبة ورهبة: إما من المؤلفة قلوبهم أو المستأمنين أو من أظهر الإيَّان على مضض وكره!، وأنَّ هؤلاء لو انتصر الكفار على المسلمين في غزوة حنين لأظهروا النفاق والكفر!، ولم يعبد الله أحد في الأرض.

قولوا لنا بكل صراحة ووضوح: هل الشيخ ربيع يقول بهذا؟!

إن قلتم: نعم، فأنتم من أكذب الناس على الشيخ ربيع.

وإن قلتم: لا يقول بهذا، فكيف جعلتم خصمنا الشيخ ربيعاً؟!

وخصمنا هو عرفات وأعوَّانه الذين يجادلون بالباطل في هذه القضية

ويحاولون تحريف كلام أهل العلم حتى يوافق كلامهم الباطل في الصحابة.

وصاحب هذه المقالة [موافقة تقرير ...] لم يأت بشيء جديد!، وإنما مجرد

جمع من هنا وهناك، على طريقة تكثير النقول ونسخ لصق!، في إثبات أنَّ مسلمة

الفتح وهم الطلقاء من المؤلفة قلوبهم، وفي أول دخولهم في الإسلام لم يتمكن

الإيَّان في قلوبهم، وحديث "نحن حديثوا عهد بكفر" وكلام أهل العلم فيه،

وقد تقدّم الجواب عن ذلك كله!، وعرفنا الفارق بين كلام عرفات وسياقه وبين كلام أهل العلم وسياقهم.

ثم قرن (الكاتب المجهول) بآخر مقالته الرد على من وصف الصحابة بـ (الغناء)، وهو أبو الحسن المأربي، واستدلّاه بكلام القاضي عياض والنووي، ورد الشيخ ربيع عليه، وكأنَّ صاحب المقالة يرد على نفسه بهذا!، وهو يريد بهذا أن يخدع القراء بأنه من المدافعين عن الصحابة!، من باب ذر الرماد في العيون والضحك على الذقون.

وهذا الكاتب قال في ص ٣: ((فمن اعتقد غير ذلك في الطلقاء، فيزعم: أنهم ليسوا بصحابه (أو) آمنوا نفاقاً (أو) أن إيمانهم لم يحسن بعد ذلك: فهذا هو الرفض والزندقة)).

ومعلوم أنَّ عرفات المحمدي قال: ((وأهل مكة يومئذ لم يستحكم الإيمان فيهم ولم تخالط كذلك بشاشته قلوبهم: بل كانوا ما بين مؤلّف؛ يعني من المؤلفة قلوبهم، ومنهم من كان مستأمنًا!، ومنهم من أظهر الإيمان على مضض!!)).
فما هو الفرق بين (آمنوا نفاقاً) وبين (منهم من كان مستأمنًا ومنهم من أظهر الإيمان على مضض)؟!!

خاصة وأننا رأينا عرفات وأعوانه وكاتب هذه المقالة يستدلون بكلام النووي رحمه الله في شرح حديث أم سليم رضي الله عنها في مسلمة الفتح، وفيه يقول النووي: ((فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون وأنهم استحقوا القتل

بانهزامهم وغيره))، وكلام الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: ((لأنها شكّت في كونهم منافقين حيث انهزموا)).

فهل هم منافقون حقاً؟!

أم أنّ الصحابة أم سليم أخطأت؟!

فإن قلتم الأول، فقد حكمتكم على أنفسكم بالرفض والزندقة!.

وإن قلتم الثاني، فكيف تحتجون به علينا؟! فهل يُحتجُّ بالخطأ؟!

وأحلاهما مرّاً!

طبعاً هؤلاء يريدون أن يصحّحوا ما ورد في البيان المنسوب إلى الشيخ ربيع!، وفيه تقرير خطير مفاده: من تكلم في الصحابة بدمٍّ وهو يريد حكاية حال كانوا عليه من قبل: فلا تثريب عليه!، ومن لا يزال يقول بهذا الدم واستمر على اعتقاده إلى وقته الحالي: فهو من أهل الرفض والزندقة!.

فإن كان كذلك، فهذه أم سليم رضي الله عنها اعتقدت أنهم منافقون - بحسب كلام العلماء الذي نقلتموه - في ذلك الحال الذي كانوا عليه، فهل نقول: لا تثريب عليها؟ أم نقول: أخطأت في ذلك؟!

ولما عجز عرفات وأعوانه من نصرّة باطلهم بمثل هذه الأساليب قالوا: الكلام الذي ذكره عرفات في محاضراته هو كلام السفاريني بحروفه!، لكن عرفات لم ينسبه له في درسه وإنما قال: "كما ذكر ذلك العلماء".

والجواب عنه أنَّ من بركة العلم أن ينسب القول إلى أهله، فالكلام بحروفه للسفاريني رحمه الله، فلماذا لم يذكر القائل؟! ثم كونه للسفاريني لا يجعله حقاً وصواباً، فكلام أهل العلم يحتاج له لا يحتاج به، وأبو الحسن المأربي أيضاً كان يقلد النووي والقاضي عياض في كلمة "غثاء"، ولم يقبل الشيخ ربيع منه هذا العذر، بل ردَّ عليه وجعله من أهل التقليد وطالبه بالتوبة والرجوع عن هذا الوصف.

والعجيب أنَّ صاحب مقالة [موافقة تقرير ...] ذكر في ص ١٣ أنَّ كلام عرفات هو كلام السفاريني نفسه، ثم ذكر مباشرة في ص ١٤ تنبيهاً كعنوان لهذه الصفحة فقال: "تنبيه: الرد على القاضي عياض والنووي في وصفهما لمن فر يوم حنين بالغثاء!!".

فما الفرق بين (السفاريني) الذي قلده عرفات وبين (القاضي عياض والنووي) الذي قلدهما أبو الحسن المأربي؟! وتبيّن لي بهذه الوقفات المختصرات أنَّ هذا (الكاتب المجهول) كحاطب ليل!!.

والخلاصة أنَّ جدال هؤلاء في هذه المسألة بهذه الطريقة يدلُّ دلالة صريحة أنَّ ما يدَّعونه من (التراجع) هو في الحقيقة من (التلاعب)!!، يستخفون بعقول السذج من الناس أو يُخادعون من لا يعرف حالهم ولا يعرف تلاعبهم هذا أو يُلبسون على من يحسن الظنَّ بهم!!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في [التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل]: ((ثم تلاعبك بعد ذلك فيما تظاهرت به من التراجع، فحملك أهل المدينة إلى تراجع مقنع، فتلاعبت فيه، ثم الآن تذهب بالناس بعيداً عن هذه الفواقر، فتسوق لنا وللناس أدلتك على أَنَّ المسألة خلافية لتخفي سوأتك وخيانتك العلمية في أمر عظيم لا يجرؤ عليه إلا من هانت عليه نفسه فلا يبالي بما صنع من القبائح)).

وقال في [تنبيه أبي الحسن إلى القول بالتي هي أحسن]: ((هذا التراجع الهزيل لا يكفي لأنَّ فيه إجمالاً، فقوله "إن شاء الله" يحتمل التعليق ويحتمل التحقيق، وقوله "أراجع" بصيغة المضارع يحتمل أَنَّ التراجع وقع في الحال ويحتمل أَنَّ التراجع سيحصل في الاستقبال، كما أَنَّ هذا التراجع فيه ضعف وخلو من الندم والشعور بالذنب، ولا يتناسب مع ضخامة الكلمة وكثرة تشبثه بها!، والجدال بحماس عنها!، كما لا يتناسب مع عظمة وعلو منزلة من قيلت فيهم وهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعظم البشر منزلة عند الله والمؤمنين بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا بد من التراجع القوي الواضح الذي يشفي العليل والذي يتناسب مع عظم الخطأ وعظمة من انصبَّ عليهم هذا الخطأ)).

وقال في [انتقاد عقدي ومنهجي لكتاب السراج الوهاج]: ((ثم لما دخل في الخصومة التي أشعلها هو تظاهر بالتراجع دون بيان سبب التراجع!، وبدون بيان الأدلة التي حملته على هذا التراجع!، وقد تراجع في هذه الأيام مرات بطلب من بعض الناس، ولا يزال في تراجعهِ نظرًا!)).

وقال في [مراحل أبي الحسن وتقلباته حول وصفه للصحابة بالغثائية]: ((كلمة "غثاء" أشد من كلمة "انزلاق" وهي أولى بالرجوع والندم، ثم رجع عن هذا التراجع، مدعيًا أنه غير خطأ، كما في أحد أشرطته السبعة)).

وقال فيه: ((وأنا لم أسلم لك هذا التراجع لما حَفَّه من القرائن القوية أنَّ تراجعك غير صحيح، وقد أيد الله موقفك بتلاعبك الكثير ومراوغاتك التي كشف الله حقيقتها)).

ومن نظر اليوم إلى تراجع عرفات في قضية الطعن في الطلقاء من الصحابة يرى أنه سلك مسلك أبي الحسن المأربي فيه، والشيخ ربيع لم يقبل تراجع أبي الحسن، ومع هذا لم يقل السلفيون: الشيخ ربيع لا يقبل تراجع أبي الحسن!، بل كانوا يقولون: أبو الحسن يتلاعب في تراجعهِ، ولا يرجع عن خطأه رجوعاً صريحاً، واليوم يدَّعي أنصار عرفات أننا لا نقبل تراجع عرفات وأننا لا زلنا نذكر أخطاءه التي تاب منها ورجع!.

ثم على فرض صدق عرفات وأعوانه في التراجع عن أخطائهم، فهذا يدلُّ على صدق ما قاله الشيخ محمد بن هادي ومن معه فيهم، وعلى صدق ما ذكره

من هذه الأخطاء عنهم وبينوها وردوا عليها، والواجب شرعاً أن يُشكروا على هذا الصنيع، وأن يَرَجِعَ عن الكلام فيهم كُلُّ من تكلَّم فيهم دفاعاً عن عرفات وأعوانه، وأن يعرفوا قدرهم.

كتب الشيخ ربيع حفظه الله [ورقة] وتمَّ نشرها بعنوان [تنبيه الشباب إلى الموقف الصحيح] قال فيها: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه أما بعد: فلا يعرف الفضل إلا ذووه ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، أيها الأخوة: لقد تراجع أبو الحسن عن أشياء من أخطائه على أيدي مشايخ فضلاء جزاهم الله خيراً على جهودهم التي بذلوها للوصول إلى هذه النتائج، وهذا أمر جيد سار، ونرجو لأبي الحسن أن يتراجع عن كل أخطائه التي أخذت عليه وعمّا ضعف فيه اعتذاره أمام المشايخ الكرام، وهذا التراجع الذي حصل يدلُّ على أن الحق مع من انتقد أبا الحسن، وعلى الأخوة الكرام أن يشكروا لهم؛ لأنهم كانوا سبباً في رجوعه إلى الحق والصواب، وأن يعترفوا بفضلهم، وعلى من خاض في الفتنة بباطل أن يتوب إلى الله عز وجل، إِنَّ الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، نسأل الله التوفيق للجميع، وأن يجمع القلوب على الحق، وأن يدفع عنهم كل سوء وفتنة، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، كتبه الفقير إلى الله / ربيع بن هادي عمير المدخلي في ١٥ / ٣ / ١٤٢٣ هـ)).

فأين الاعتراف اليوم بهذا الفضل للشيخ محمد بن هادي ومعرفة قدره وشكره والرجوع عن الكلام الباطل الذي قيل فيه؛ وقد ظهرت بعض تراجمات عرفات وأعوانه؛ وإن كانت في نظرنا أنها ضعيفة أو غير صريحة أو فيها تلاعب؟! بالإضافة إلى عدم تراجعهم عن أخطائهم أخرى!.

نعم لا يعرف الفضل إلا ذووه، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

ثم هذا التراجع لا يمنع أن يردّ غيره عليه الخطأ الذي وقع فيه، قال الشيخ محمد بن هادي في [شريط الرد على أبي الحسن المأربي]: ((وأما أن يقول "أنا رجعت"، فهذا لا يكفي، لا بدّ أن ينقضه جملةً وتفصيلاً، وحتى لو نقضه جملةً وتفصيلاً فإنّ الردّ عليه سائغ ولو بعد ممانتا جميعاً ومماته، وسأذكر لكم شيئاً من ذلك: فهذا الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في رسالته "تحريم النظر في كتب الكلام"، سأقرأ عليكم مقدمتها، يقول ابن قدامة رحمه الله؛ هذه ألفها في الرد على ابن عقيل الحنبلي بعد توبته وبعد نقض ابن عقيل لنصيحته التي سماها "النصيحة"، وهي كما يقول ابن قدامة "الفضيحة"، وساق في مقدمتها توبة أبي الوفاء بالسند الصحيح، ومع ذلك لم يمنعه ذلك من أن يرد عليها، وهذا أسلوب معروف ومستقر عند علماء السنة، وأبو الحسن لا يريد أن يردّ أحدٌ على أحدٍ بعد أن يقول: "أنا رجعت").

الدليل الثالث عشر: تأمر القوم وتداعِيهم في الخفاء من كل مكان في

حربهم الشعواء القدرة ضد السلفيين الذين يخالفونهم

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في محاضرة [آن لمحمد بن هادي أن يخرج عن صماته]: ((العدل السني كما ترون الآن المرضي عنه: هو الذي يكون معهم، هاني بن بريك خارجي لكنه معهم فهو سني، والسني لو انتقدهم في شيء يسير فهو من أفجر الناس وأكذب الناس عندهم، ويقىمون عليه الحرب الشعواء الخبيثة القدرة، يتآمرون ويتداعون من كل مكان، كانوا في السابق في الخفاء، وأما اليوم فأظهرتهم وسائل التواصل فأصبحوا في الجلاء، يراهم كل من أنار الله بصره وبصيرته)).

وقال لي الشيخ محمد بن هادي: ((الشيخ ربيع لما كان في مكة ثم جاء إلى المدينة، وكان هؤلاء يجرحون في المدينة، ولا يقبل الشيخ ربيع طريقتهم، فكان يقول في عبد الله البخاري: "كفى الله الدعوة السلفية شره"، ويقول في عرفات: "أعرف أن هذا الشر وراء عرفات"، ويقول في عبدالواحد المدخلي: "سفيه"، ويقول في بندر الخيري: "فيه نفس إخواني"، ويقول في مهند: "مخوف"، وكان لا يعرف عبد الإله الرفاعي، وكان يقول عنهم بالعموم: "هؤلاء عصابة مجرمة").

وقال: ((هؤلاء فرّقوا بيني وبين الشيخ ربيع الذي دامت صحبتي له ٣٤ سنة، وكان يعتبرني مثل ابنه)).

وقال: ((عرفات وعبد الواحد وعبد الإله ومهند وعبد المعطي وبندر: هؤلاء كلهم شر، وما جاءنا الشرُّ إلا منهم، وأشرُّهم عرفات وبندر، ومهند كذاب، هؤلاء وضعوا لي جواسيس في مجلسي)).

وقال: ((حاولوا معي كثيراً أن أُحاضِر في مسجد الرضوان، وأنا رفضتُ، يريدونني أن أكون سيقَةً لهم)).

وقال: ((غرفة جامع الرضوان في المدينة هي القُدْر التي يطبخون فيها، ومجالس الجمعة فيها ما جاءنا منها إلا الشر)).

وقال: ((كنتُ أدعو ربي قائلاً: يا رب سلِّم سلِّم كلما جلسوا في يوم الجمعة في جامع الرضوان، وأقول: من الضحية في هذه الجمعة؟!)).

وقال: ((عبد الله البخاري يموت لو راح منه عرفات المحمدي، وهو معهم، وأرجو أن يردعه علمه)).

وقال: ((عبد الله البخاري هو كهف الصعافقة الذي يأوون إليه ويتقوون به)).

وقال لسالم الغرياني حول دفاعه عن طارق درمان الليبي: ((أبو الخطاب الذي تدافع عنه هذا عين وأذن عرفات في ليبيا، وحاول أن يجلس معي فما أعطيتُهُ وجهاً)).



أقول:

كلام الشيخ محمد بن هادي يتضمن عدة أمور:

الأول: أنَّ القوم يعملون في الخفاء ضد من يخالفهم ويتآمرون عليه ويتداعون من كل مكان ويشنون عليه حرباً شعواء قدرة خبيثة إذا لم يقبل أن يكون سيقه لهم.

الثاني: أنَّ عندهم مجالس في يوم الجمعة في المدينة النبوية في غرفة جامع الرضوان الذي يخطب فيه عبد الواحد المدخلي ويدرس فيه بعد الجمعة د. عبدالله البخاري!، وفيه مجلس أو مجالس تنعقد في غرفة الجامع يتزعمها د. عبدالله البخاري وحوله هؤلاء القوم عرفات وأصحابه!، وكانوا يدعون الشيخ عبيداً حفظه الله أحياناً للدرس العام وأحياناً للمجلس الخاص، يتسترون به!، ويستقطبون به الشباب السلفي إلى مكان مجلسهم!.

الثالث: أنَّ هذه المجالس هي مجالس خفية لا يسمحون لأحد أن يدخل إليهم إلا من كان معهم، وأحياناً يدخلون من يريدون محاكمته وإسقاطه!، وأحياناً يدخلون من يريد السلام على الشيخ عبيد دقائق قصيرة ثم يغادروهم، ثم يستأنفون كلامهم عن الأحداث العامة التي تمرُّ بها البلدان في أحوال السلم والحرب والصلح وأحوال السياسة وأحوال الحكام والشعوب وعن الأحكام الصادرة في من يخالفونهم من السلفيين في توجيهاتهم وطريقتهم!.

الرابع: حاولوا جاهدين أن يقنعوا الشيخ محمد بن هادي إلى إقامة درس أو محاضرة في جامع الرضوان فرفض، لأنه كان يعرفهم جيداً ويعرف الغاية من هذه المجالس الخفية.

الخامس: أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله كان يعلم حال هذه العصابة وما يسعون له من إثارة الفتن وتفريق السلفيين، وكان لا يأمن لهم ولا يثق بهم، ولكنَّ هؤلاء بتلبسهم ومكرهم استطاعوا بعد مدة وجيزة من مجيء الشيخ ربيع إلى المدينة والسكن فيها أن يحيطوا بالشيخ ربيع ويظهروا له الموافقة وأنهم لا يخرجون عن كلامه في النصيح والتوجيه وأنهم يقبلون النصيحة ويتراجعون عن الأخطاء، فأحسن الشيخ ربيع الظنَّ بهم وقبل ظاهريهم، ثم بعد مدة أصبحوا يجربون من لا يريدون عن الشيخ ربيع ويسمحون لمن يريدون، كقطع الطرق تماماً، وأصبحوا يطَّلعون على الأسئلة التي يراد عرضها على الشيخ ربيع قبل الدخول عليه، فيفلتروا الأسئلة ويحذفون ما لا يريدون السؤال عنه، ثم يفلتروا الأجوبة إذا خرجت من غرفة الشيخ ربيع إما بالحذف أو التحريف، وينشرون ما يسمعون في مجالس الشيخ ربيع مما لم يأذن الشيخ ربيع بنشره لأنه يوافق ما يريدون وفي المقابل لا ينشرون ما أذن الشيخ ربيع بنشره لأنه يخالف ما يريدون، وكذبوا على الشيخ ربيع ولبسوا حتى استخرجوا منه مدحاً لمن يوافقهم ولو كانت عليه مؤاخذات أو كان ضعيفاً في العلم!، ويستخرجون قدحاً لمن يخالفهم ولو كان سلفياً صادقاً وراسخاً في العلم!، وكان من آخر تحريشهم

وتلبيساتهم وكذباتهم أن أوقعوا الفتنة والقطيعة بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي، لأنه كان يعرفهم ويخالف طريقتهم، فأرادوا إزاحته من طريقهم.

السادس: قوة الارتباط والعلاقة بين د. عبد الله البخاري وهؤلاء القوم؛ وخاصة عرفات المحمدي.

السابع: تسخير شخصيات معينة في مختلف البلدان يعملون كعيون وآذان بإمرة عرفات المحمدي!

والناظر في هذه الأمور يفهم منها أن القوم عبارة عن جماعة تعمل في الخفاء وتجتمع في السر على هيئة دروس ومحاضرات وحلقة علم في جامع الرضوان في المدينة النبوية!، وهذه الجماعة لها مشايخ لا يرجعون إلا لهم ولا ينصحون إلا بهم!، ولها توجيهات خاصة في النوازل العامة كالقتال والسياسة والحكام تختلف أحياناً عن توجيهات أولياء الأمور!، ولهذه الجماعة عيون في مختلف البلدان يعملون بتوجيهاتهم!، وهذا هو مفهوم التنظيم السري.

ولقد صدق الله عز وجل الشيخ محمد بن هادي فظهر أن القوم فعلاً عندهم مجالس شورى في المدينة النبوية يجتمع فيها مشايخ لا يعلم بهم أحد!، ولا يذهبون بالفتوى إلى غيرهم من المشايخ!، وتأتيهم ملفات سرية من عدة جهات حول مسائل خطيرة كقضايا القتال في سوريا وليبيا وغيرها!، وتخرج الفتوى شفوية غير مكتوبة!، وتصل إلى العيون في مختلف البلدان والمناطق ولا يعلم بها أحد!، وأن المعلومات الخفيفة تُعرض على الشيخ ربيع بصورة ملخصة

في بيته!، وأما المعلومات الخطيرة فتوضع في ملف خاص وتُعرض على مجلس الشورى حتى تخرج الفتوى قوية وموحدة زعموا!، كما صرَّح بذلك القائم على ترتيب هذه المجالس السرية عبد الواحد المدخلي بصوته.

قال عبد الواحد المدخلي كما في [الصوتية المنشورة مع بعض الليبيين] في مجلس منعقد بتاريخ ٢٧/٦/١٤٣٨ هـ: ((سعيانا في أمور، صارت مجالس اسمها [مجالس شورى]، مو أخذها فتوى من فلان وعلان!، فهمت عليّ؟ حتى بعض الأشياء ممكن واحد يفتي فيها لكن لـ [خطورتها] أصبحوا ماذا يفعلون؟ يجتمعون لها!، وأنا أرتّب لهذا المجلس!، أبشرك، وأجيب لكل واحد ملف، وهم عندهم معلومات سابقة، وملف من عدة جهات!).

في [قضايا في ليبيا] قد حصلت ولا أحد يعرف ولا أحد يدري شيئاً عنها!، راحت الفتاوى شفوية بدون أي كتابات!، واجتمع المشايخ سوياً وأفتوا الفتوى!، كان في قضايا عندكم واجتمعوا لها [هنا في المدينة] كذا وكذا، كل واحد عنده معلوماته وجاءت المعلومات جاهزة، وأفتوا، ووصلت الفتوى شفوية ولا أحد يدري!، ونفع الله بها كثير.

فأنا أقول لكم صراحة: لخص هذا الكلام في [كتابة ملخصة سرية]، ما تروح لأي أحد!، ينظر فيها المشايخ ويجتمعون!، ويتشاورون، وتوصلكم الفتوى. هذه الطريقة المناسبة، فهمت عليّ؟، حتى الشيخ نفسه، كل شيخ منهم

يتكلّم بها وهو نفسه قوية؛ لأنّ معه غيره من المشايخ جالس، اكتبوها هنا،
أضعها أنا في ملف!، ينظرون فيها، ويخرجون فتوى واحدة تصل إليكم.
في قضايا كذا حصلت، في [قضايا في سوريا] اجتمعوا لها لا أحد يعرف
شيئاً!، لخص وأنا أحطها في ملف عند المشايخ!، تصلكم.
بكرة عند [الشيخ ربيع] روحوا زيارة أعطوه (بعض) المعلومات!، لكن
مثل [هذا الكلام الخطير]، فهمت عليّ؟، خلص، لما تطلع فتوى قوية من (عدد)
من المشايخ، وتصلكم.

ونحن نعرف كيف نوصلها للسلفيين!، فهمت عليّ؟ ونعرف كيف
نوصلها لمن يساندكم من السلفيين من عدة جهات!، أنتم تصلكم الفتوى.
في غيرك يقول: في المنطقة الفلانية، طلبة العلم السلفيين والعوام يأخذون
منهم، يُمكن ما يأخذون منك، في أناس يأخذون منك، وفي أناس يأخذون من
أبو الخطاب!، وفي أناس يأخذون من أبو عبيدة، وفي أناس يأخذون من أبو
مصعب، صح ولا؟ هذا واقع، هذه كلها تمشي من أحسن ما يكون، في قضايا
تواصلوا معنا، قضايا في القتال وغير قتال ومشيت من أحسن ما يكون!، هذا أنا
رأيي، إيش رأيكم فيه يا إخوة؟

السائل: يعني نناقش الشيخ ربيع ونعطيه بعض المعلومات؟!

قاطعه عبد الواحد: أيوه، خفيف!.

السائل: ونكتب نحن.

قاطعهُ عبد الواحد: تمام، اكتب له، وهذه تصوير فيها جلسة خاصة!، في مجالس شوري!)).

وقال عبد الواحد المدخلي في صوتية أخرى: ((في عدة مشاكل: في اليمن، في ألبانيا، أنا جمعتُ هنا ملفات!، كراتين!، كراتين للعراق!، لألبانيا!، كراتين لليبيا!، ليبيا كرتون!، والله كرتون كامل مُعبأ خاص بليبيا كله!، مصر!، كذا كذا كذا، أجمع)).

أقول:

هذا الكلام صريح في كون هذه المجالس سرية لا يعلم بها أحد وليست بموافقة ولي الأمر ولا بعلمه.

والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يقول: ((واسمع وأطع، وعليك بالعلانية، وإيّاك والسر))، والحديث إسناده جيد كما قال الألباني في تخريج السنة لابن أبي عاصم.

وقال أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رحمه الله: ((إذا رأيتَ قوماً يتناجون في دينهم بشيء دون العامة فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة)).

وقال الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله في أحد أجوبته [شرح التدمرية/ الوجه الأول من الشريط (٢١)]: ((إذن ما معنى جماعة تعمل عملاً سرياً وتدعو دعوة سرية في مثل هذا البلد؟! هذا محل ريبة!، إذن ينبغي أن نفهم ما

مراد هذه السرية؟ وإلام يهدفون؟ أخشى أن تكون هذه الدعوة ميسسة دخلتها السياسة)).

وقال: ((هذا الذي نخشى على أصحاب السرية، وإلا لو كانت الدعوة دعوة إسلامية صريحة واضحة -كالتي نحن عليها بحمد الله- لا حاجة إلى السرية، كلنا أمة واحدة، أمة إسلامية، ديننا واحد، منهجنا واحد، علام السرية؟! علام تدعو الجماعة الفلانية بالسر؟!)).

وقال الشيخ زيد المدخلي رحمه الله كما في [طريق الوصول إلى إيضاح الثلاثة الأصول ص ٥٨-٥٩]: ((فالتنظيمات السرية في دولة مسلمة من البدع، والمجالس السرية دون عوام الناس بحجة المذاكرة وقراءة العلم هذه من البدع)).

وقال في مقطع منشور بعنوان [التحذير من التنظيمات السرية]: ((وأمرٌ أيضاً مهم: وهو كلُّ تنظيم سري ولو لم يخطرطوا معهم في القتل والفساد، كل تنظيم سري يجب على المسلمين أن يجتنبوه، والتنظيمات السرية أصبحت الآن معروفة، في جماعات سُميت جماعات سواء جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة التبليغ أو جماعة سرورية أو جماعة قطبية أي تنظيم سري يجب أن يحذره المسلمون من الشباب الذكور ومن الإناث ومن العوام، لأنَّ التنظيم السري في دولة مسلمة يجرُّ إلى الشر المستطير، فوجب من دعاك إلى تنظيم سري ولو قال "حلقة علم" وفيها تنظيم سري خفية فلا تستجب لدعوته أبداً، حلقات العلم

في بلادنا ظاهرة، الدعاة يدعون إلى الله لا يمنعهم من ذلك مانع، في السهل والجبل والمدينة والقرية، بالنظام والطرق الصحيحة، وأما تنظيم سري واجتماعات سرية للشباب أو لغيرهم هذا عمل باطل يجرُّ إلى الشرِّ، رحم الله عمر بن عبد العزيز أنه قال: "إذا رأيتَ ناساً يتناجون في دينهم دون عامتهم فاعلم أنهم على تأسيس ضلالة"، يجتمعون فيما بينهم ولا يريدون أحدٌ يسمع ويعلم عنهم - كما تفعل بعض الجماعات! - فهؤلاء على تأسيس ضلالة، ويؤول أمرهم إلى شر، فالحذر الحذر من كل تنظيم في دولة الإسلام)).

وقال الشيخ عبد السلام بن برجس رحمه الله كما في مجموعه المجلد الثاني تحت عنوان [الاجتماعات السرية]: ((لقد تنبّه سلفنا الصالح قديماً إلى خطر "الاجتماعات السرية" وما تفضي إليه من شر مستطير على المجتمعين أنفسهم وعلى عامة المسلمين: فحذّروا منها وحاربوها؛ إذ هي نواة الضلالة)).

وقال: ((فالاجتماعات السرية هذه مُحَرَّمَةٌ بالنَّصِّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن الصحابة والتابعين؛ لأنها طريق إلى الخروج المحرَّم على الولاية المسلمين، وإلى التفريق بين المؤمنين)).

وقال: ((فمنذ أن صدع النبيُّ صلى الله عليه وسلم بالدعوة إلى يومنا هذا: ودينُ الله قائم، والخليفةُ المسلم قائم، فلا حاجة إلى السرية ولا ضرورة، بل هي إثمٌ مبين وحبُّ كبير وفتنةٌ مضلة)).

وقال: ((فالحذر الحذر من "التجمعات السرية" على أي صفة كانت؛ حتى لو كان شعارها العلم الشرعي والدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)).

وقال: ((فكلُّ من اعتقد العقيدة السلفية والتزمها في واقعه فهو السلفي، لا نفرِّق بين أحدٍ وأحدٍ، وليس لنا ارتباط بغير ولاية أمرنا من حكام وعلماء، ونحن لا نخفي شيئاً مما عندنا، بل ما نحن عليه مدوّن في الكتب، مسموع في الأشرطة، فلا سرية ولا تنظيم سوى تنظيم ولي الأمر)).

وقال: ((وتأمل كثيراً قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله هذا، ترى أنّ أساس الفساد هو "التجمع السري"، بعيداً عن أنظار جماعة المسلمين وإمامهم، فليعرف المسلم أهل الباطل بهذه السّمة)).

فمن تأمل في كلام هؤلاء المشايخ عرف خطورة التنظيم السري، وعرف أنّ السلفيين من أبعد الناس عن تأسيس مجالس شورى يجتمع أصحابها ولا يعلم بهم أحد، وتأتيهم الفتاوى في ملفات سرية حول مسائل القتال ولا يعلم بها أحد.

فإذا ترك هؤلاء القوم للجماعات الجهادية والأحزاب السياسية التي تجعل من نفسها دولة خفية تعمل في الدولة المسلمة من خلال التنظيمات السرية ومجالس الشورى؟!!

لا بد أن نعلم أنَّ تأسيس مجالس الشورى التي تنعقد بدون علم ولي الأمر وبدون إذنه هذه مجالس الحزبيين والتنظيمات الجهادية التكفيرية كما هو معلوم، وأما مجالس الشورى التي يعرفها السلفيون فهي مجالس شورى تنعقد بعلم ولي الأمر الحاكم وبإذنه ومشورته إذا اقتضى الأمر لذلك:

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في [شرح رياض الصالحين: باب الاستخارة والمشاورة]: ((وقال الله تبارك وتعالى: "وأمرهم شورى بينهم" يعني: أمرهم المشترك الذي هو للجميع كالجهاد مثلاً، فإنه شورى بينهم، فإذا أراد [ولي الأمر] أن يجاهد أو أن يفعل شيئاً عاماً للمسلمين فإنه يشاورهم، ولكن كيف تكون المشورة؟ المشورة تكون إذا حدث له أمر يتردد فيه، جمع [الإمام] من يرى أنهم أهل للمشورة برأيهم وصلاحتهم واستشارتهم)).

وقال رحمه الله في موضع آخر [باب كراهة الخروج من بلد وقع فيها الوباء فراراً منه وكراهة القدوم عليه]: ((ومنها: أنَّ المشاورة من سمات المؤمنين كما قال الله تبارك وتعالى: "وأمرهم شورى بينهم"، فينبغي لمن ولَّاه الله أمراً وتردد في شيء من الأشياء ولم يتبين له الصواب: أن يشاور غيره من ذوي العقل والدين والتجربة، وكذلك إذا كان الأمر عاماً يعم الناس كلهم، فإنه ينبغي أن يشاور حتى يصدر عن رأي الجميع.

ومنها: أنه يجوز للواحد من الرعية أن يراجع الإمام لكن بحضرته؛ لأنَّ أبا عبيدة راجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه لكن بحضرته، وبشرط أن يكون

المراجع ممن له علم ودين وعقل، ليس ممن عنده غيرة عاصفة وعاطفة هوجاء، فإنَّ هذا لا يتكلَّم، إنما يتكلَّم العقلاء، هم الذين يتكلمون مع ولاية الأمور، ولكن لا يتكلَّمون من وراء ولي الأمر، بل يتكلَّمون من بين يديه حتى يحصل النقاش والإقناع)).

فهل عرفتم أيها السلفيون الفرق بين (مجالس الشورى السرية الحزبية) وبين (مجالس الشورى التي تنعقد بين يدي الحاكم)؟! إذا عرفتم ذلك أيها السلفيون فلا تنخدعوا بشبهات القوم وتأويلاتهم لكلام عبد الواحد المدخلي.

فقد حاول عبد الواحد المدخلي أمام الشيخ ربيع حفظه الله أن يتأوَّل هذه المجالس، وأنها مجالس المشايخ الأربعة (الشيخ ربيع والشيخ عبيد والشيخ محمد بن هادي و د. عبد الله البخاري)؛، وأنهم يتشاورون بينهم في أمور الدعوة السلفية والنوازل.

وهذه كذبة واضحة، فهؤلاء المشايخ نادراً ما كانوا يجتمعون في وقت واحد!

ولهذا قال عبدالواحد بعدها: وإذا لم يحضر الشيخ عبيد ينوب عنه الشيخ عبد الله البخاري!

بل وقال بعدها: فأخذتُ كلام الشيخ ربيع في فتوى ليبيا وأرسلته للشيخ محمد بن هادي ثم ذهبتُ به إلى الشيخ عبيد!، فأنا منسّق بين هؤلاء المشايخ... إلى آخر كلامه، فأين مجالس المشايخ الأربعة إذن؟!.

وفي الصوتية التي بين يدي الشيخ ربيع مع المغاربة أقرَّ عبد الواحد أنَّ للمشايخ مجالس شورى في قضايا القتال وغيرها!، فذكر (قضية القتال في ليبيا)، و(قضية فتوى من يريد الانضمام في التنظيمات الجهادية في سوريا إذا اضطرَّ لذلك من باب دفع الصائل)!.، وذكر (قضية تارك العمل).

ثم يأتي بعض المدافعين عنه والمجادلين بالباطل ويزعم أنَّ هذه الملفات التي يعرضها عبد الواحد المدخلي والتي يجتمع عليها المشايخ هي "المؤاخذات" التي تكتب في مقالات على بعض من ظهرت له مخالفات من السلفيين والتي يعرضها عبد الواحد على المشايخ!، وأنها ليست في قضايا القتال!، أو يزعم آخر أنها فتاوى خاصة كمثّل فتاوى بين الرجل وزوجته!، فتحتاج إلى سرية، وهذا من كذبهم الصريح الذي يخدعون فيه من لا يعرف الحقيقة، كيف يزعمون أنها المؤاخذات أو المخالفات أو فتاوى بين الزوجين ترفع إلى المشايخ، وعبد الواحد المدخلي صرّح بصوته أنها ملفات وكراتين يجمعها في قضايا القتال في مختلف البلدان؟!.

وأما من يحتجُّ علينا بدفاع الشيخ ربيع حفظه الله عن عبد الواحد المدخلي وما قاله من تأويل يحيز مجالس الشورى بين المشايخ استدلالاً بقوله تعالى: "وأمرهم شورى بينهم" ومن باب "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم"، وأنَّ العلماء من أولي الأمر، وأنَّ لهم الحقَّ أن يتقدوا الحكام وأن يحكموا عليهم!.

فأولاً: الشيخ ربيع يرفض كونها سرية ويُنكر ذلك بشدة، وقال في الجلسة: ما يكون فيها يُنشر ما عندنا سرية، وهذا طبعاً يخالف ما ذكره عبد الواحد المدخلي أنَّ الملفات تكون سرية والاجتماعات سرية وترجع الفتوى سرية!، فالشيخ ربيع لم يسمع صوتية عبد الواحد بنفسه، ولو سمعها ما قال ما قاله، وإنما سمع تأويل عبد الواحد وأحسن الظنَّ به.

ثانياً: الشيخ ربيع حفظه الله لما دافع عن عبد الواحد المدخلي كان يظنُّ أنَّه يتكلَّم عن (أصل التشاور بين العلماء)، ولم تصله فكرة تأسيس "مجالس الشورى" التي صرَّح بها عبد الواحد المدخلي؛ بسبب اختلاط الكلام ورفع الصوت والتليس والتشغيب الذي حصل في الجلسة كما يلاحظ ذلك السامع لها.

ثالثاً: ولو فرضنا أنَّ الشيخ ربيعاً يحيز مجالس الشورى التي تنعقد بغير علم ولي الأمر في نوازل الأمة العامة، ويرى أنَّ للعلماء سلطة على الحاكم، فكلامه غير صحيح، وكلُّ عالم مجتهد يؤخذ من قوله ويرد بالحجة والدليل.

فهذه النوازل العظام والحوادث الكبار منوطة بولاية الأمر من الحكام ومن حولهم من أهل الحلّ والعقد الذين أنيط بهم مثل هذه المسائل المهمة، والحاكم يستشير من شاء منهم أو من غيرهم ممن يراه أهلاً للمشورة، وقد يُكوّن مجلساً للشورى بحسب الحاجة، ويكون القرار قراره لأنّ الحكم بيده لا بيدهم.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في مقطع منشور بعنوان [هل الشورى ملزمة؟ وهل المستشارون دائمون؟]: ((السؤال الآن: هل الشورى واجبة أو لا؟ ذكرنا قبل قليل أنها إما أن تكون واجبة وإما أن تكون مستحبة، في الأمور العظام يجب أن تكون أو فيما إذا كبر الإشكال، يجب أن تكون، لا سيما إذا كانت متعلقة بحق الغير، أما إذا لم يكن كذلك فلا، ولهذا ذكر الله عزّ وجل حتى في فطام الطفل: "فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا"، فالأمر الهامة المتعلقة بالغير يُستشار فيها.

ولكن هل معنى هذا أنّ النبي عليه الصلاة والسلام يُكوّن مجلساً للشورى يُرجع إليهم؟ لا، شاورهم عند وجود سبب الاستشارة، لا أن يُكوّن مجلس يُرجع إليه، لأنه إذا كوّن مجلس يُرجع إليه ربما يبقى هذا المجلس دائماً مع تغير أحوال أهله ومع وجود أناس جدد خير منهم، فإذا قلنا إنّ ولي الأمر إذا نزلت به نازلة حينئذ يستشير من يرى أنه أهلّ للمشورة، يبقى وليّ الأمر يتجدد له الرجال الذين يستشيرهم، ولا يبقى المجلس الاستشاري هذا رافعاً رأسه وإليه يُرجع الأمر، ولا شكّ أنّ هذا هو طريق النبي عليه الصلاة والسلام.

لكن قد يكون لولي الأمر أصحابٌ خاصون يستشيرهم في الأمور، مثل أبي بكر وعمر كان النبي عليه الصلاة والسلام يَرجع إلى رأيهما دائماً ويستشيرهما ويرى في رأيهما السداد والرشد، ولكن ليس في كلِّ شيء يَرجع إليهما، أحياناً يستشير بقية الصحابة عموماً.

المسألة الثانية: قوله "وشاورهم في الأمر" هل إذا صدر من مجلس المستشارين أمرٌ، هل هو ملزم؟ أو كاشف للرأي؟ كاشفٌ للرأي وليس بملزم، لأنه لو كان ملزماً لكان الحكمُ بأيدي جماعة، والحكمُ بيد واحد، لكن يجب على المستشار أن يتبع ما هو أصلح ولا يجوز أن ينتصر لرأيه لأنه رأيه، بل الواجب عليه لحق الله ولحق من ولَّاهم الله عليه أن يتبع ما هو أصلح حتى لو خالفوه والأصلح في رأيهم يجب عليه أن يتبعهم، لكن ليس بملزم، بمعنى أننا لا نقول: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَهُمْ سُلْطَةٌ، لا، الحاكم له السلطة، ولهذا قال هنا: "فإذا عزمَ فتوَكَّلْ على الله"، ولم يقل: فإذا أشاروا عليك فخذ به، "إذا عزمَ"، وهو قد يعزم على ما أشاروا به، وقد يعزم على غيره)).

وسُئِلَ الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: هل كون العلماء من (ولاة الأمر) يعني أن لهم أن يأمرُوا بالجهاد وبما يقوم به وليُّ الأمر من شؤون الأمة؟ فكان جوابه: ((لا، هم من ولادة الأمر من (جهة الدين)، أما من (جهة السياسة) فهي إلى ولي الأمر، ما هي إليهم)).

وقال الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما في [تحذير أولي الألباب من المقالات المخالفة للصواب ص (٢١-٢٣)]: ((اعلموا أيها المسلمون أنه لا يحق لكل أحد أن يتكلم في كل حادث؛ بل مشكلات النوازل ومعضلات الحوادث لا يُخَوَّل بالكلام فيها إلا من هم أهل لها، وهم أهل الحل والعقد من حكام المسلمين ومن حولهم ممن أنيط بهم نصح الأمة وسياستها بالعلم والفقه، قال الله تعالى: "وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا".

فحاصل ما تضمنته هذه الآية أيها المسلمون والمسلمات أمران:

أولاً: ذم الفضوليين الذين يعرضون بالكلام فيما ليس من شأنهم ويخوضون في حوادث النوازل ومعضلات المشاكل بغير رَوِيَّة، فليس عندهم روية ولا أهلية تُسَوِّغُ لهم الحديث عن تلكم المشكلات، وكان الواجب عليهم أن يردوا ما نزل بهم مما يتوقعون فيه خوفاً أو أمناً إلى طائفتين من الناس، وهما: رسول الله صلى الله عليه وسلم، وولاة الأمر بعده.

فالرد إلى رسول الله: هو الرد إليه في حياته شخصياً، وإلى سنته بعد مماته عليه الصلاة والسلام.

وأولو الأمر: هم الحكام، أئمة المسلمين، أئمة السلطان، ومن حولهم من أهل العلم؛ الذين جَرَّبَ وليُّ الأمر خبرتهم فأكسبه ذلك ثقتهم وأناط بهم الحديث في هذه الأمور المدهمة والفتن التي تعصف بالأمة بين الفينة والفينة. ثانياً: فيما تضمنته هذه الآية: أن من لم يسلك هذا المسلك -وهو ما قدَّمْتُ ذكره- فهو سالك سبيل الشيطان، "وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا".

ويزيد ما تضمنته الآية وضوحاً وتأكيذاً: ما رواه مسلم في صحيحه أنه أشيع في الناس: طَلَّقَ رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه، فقام عمر رضي الله عنه وشدَّ عليه ثيابه، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أَطَلَّقْتَ نِسَائِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قال: لا، فنزلت الآية، فقال عمر رضي الله عنه: "أنا من الذين يستنبطونه".

وثمة أمر آخر ثالث عن الفضول في الكلام والتعرض للأحداث افتياتاً على أولي الأمر وأهل الحل والعقد: وهو قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سيأتي على الناس سنوات خداعات، يُصدَّق فيها الكاذب، ويكذَّب فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويضة"، قالوا: وما الرويضة يا رسول الله؟ قال: "الرَّجُلُ التَّافَهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ"، تافه لأنه عرض لما ليس من شأنه، فهو بهذه الفضولية وهذا التسرع منه سيُضِلُّ وَيُضِلُّ

حتماً، فضلاً عما يُجَدِّثُه من صدع في كلمة الأمة وتشيت لأمرها وتفريق ما اجتمعت عليه)).

أقول:

ولما تمَّ اعتقال عبد الواحد المدخلي والتحقيق معه وحبسه عدة أشهر، وكذلك كتب خالد عبد الرحمن المصري رده على الشيخ ربيع، تنبَّه الشيخ ربيع لخطورة الأمر وعرف حقيقته فكتب بياناً واضحاً بعنوان "أكذوبة المجالس السرية"، وأعلن البراءة منها وممن نسبته إليها كائناً من كان.

فلا حجة لمن يستدلُّ بعد ذلك بكلام الشيخ ربيع في جلسة المغاربة. وممن أنكر صوتية عبد الواحد المدخلي الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا رحمه الله كما في [رسالته إلى الشيخ ربيع حفظه الله] حيث قال: ((أما بخصوص ما كلَّمتني فضيلتك بخصوصه وهو كلامي في حق الأخ عبد الواحد المدخلي، فإنَّ حقيقة الأمر: أنني سمعتُ كلاماً له مسجَّل بصوته يتحدث فيه عن مجالس سرية تُسمى "مجالس شوري"، فرأيتُ أنَّ ما ذكره بلسانه يستحيل أن يُنسب إلى فضيلتكم، بل ويستحيل أن يكون وصل إليكم هذا الكلام وأقرّتموه عليه.

والسبب في ذلك: أنَّ ما قاله يتعارض مع ما تقرر عند أهل السنة والجماعة، ولذلك شَنَعَ البعض عليكم حينما سمع هذا الكلام وظنَّ أنكم توافقون عبد الواحد عليه، فكان لزاماً عليَّ أن أردَّ من أساء لفضيلتكم وأبرئكم

مما نُسِبَ إليكم وتخطئة الأخ عبد الواحد فيما نسبته لفضيلتكم، وهذا من أعظم حقوقكم علينا.

فما قاله الأخ عبد الواحد: أنه يرسل فتاوى للمقاتلين في ليبيا وسوريا وغيرها!.

وسؤالي لفضيلتكم: هل هناك "جماعات سلفية تقاتل في سوريا" وتُرسل لفضيلتكم أسئلة وتجتمعون اجتماعاً شرعياً للتشاور لتصدروا فتاوى خاصة بالقتال وترسلونها شفويّاً سراً إليهم؟!

كيف يحدث هذا؟! ونحن على حدّ علمنا أنّ المقاتلين في سوريا كلهم من الخوارج ويحملون فكر ومنهج سيد قطب!، أما عن القتال في سوريا فلم يتحقق الجهاد الشرعي بشروطه الشرعية عند أهل السنة!، فكيف تصدر فتاوى لمقاتلين يقاتلون قتالاً غير شرعي؟!

ولذلك كان موقفني مما سمعتُ: أنّ هذه المجالس بعيدة كل البعد عن علم فضيلتكم، وينبغي على عبد الواحد: أن يتبرأ منها، وأن يتوب إلى الله من ذلك، ولكن للأسف خرج المؤيدون له لكي ينسبوا هذه المجالس لفضيلتكم لتبرئة عبد الواحد!.

وأنا أكرّر السؤال لفضيلتكم من باب العلم والاستفادة من فضيلتكم: هل هناك جهاد شرعي في سوريا؟!

وإن كان موجوداً، فمن هو الأمير الممكن ذو الشوكة الذي أعلن الجهاد وقاتل المقاتلون تحت رايته؟!!

وما هي هذه الجماعة التي تقوم بالقتال الشرعي في سوريا؟!
نريد أن نعلم حتى ندافع ونبرئ الأخ عبد الواحد من تهمة معاونة الخوارج!.

وأرجو من فضيلتكم أن تسمعوا لهذا المسجل بصوت الأخ عبد الواحد المدخلي، فإن كنتم توافقونه على ما قال، فعلمونا صواب ما جهلنا، وأوضحوا لنا، كما عهدناكم حينما تتكلمون في مسألة شرعية توفونها حقها بالبراهين والأدلة الناصعة على وفق منهج أهل السنة والجماعة.

لأننا نرى أن الأمر في هذه المجالس كما وصفها عبد الواحد قد خرج عن المنهج السلفي!.

ومعاذ الله أن نوافق من اتهمكم من أبنائنا بذلك، كما فعل الأخ خالد عبدالرحمن، ولذلك رددنا عليه، وخطأناه فيما نسبته إلى فضيلتكم، وبرأناكم من هذا الأمر.

فكان لا بد من بيان من يتحمل هذا الخطأ، وهو عبد الواحد، فلذلك نصحته وطالبته بالتوبة من ذلك هو ومن يشاركه هذه المجالس، لأننا نبرئ العلماء الأكابر من أمثال فضيلتكم كما أسلفت!.

وقال رحمه الله: ((بل تقرير مذهب الخوارج والانحراف عن السنة في هذه المسألة إنما يكون لمن عقد مجالس سرية من وراء العلماء وولاة الأمر!، والعلامة ربيع بن هادي بريء من هذه المجالس السرية)).

وقال: ((هذه المجالس السرية على الصفة التي جاءت في كلام عبد الواحد المتقدم ذكره، والتي هي بلا شك انحراف عن السنة في هذه المسألة وتقرير لمنهج الخوارج في الاستخفاء بمجالس سرية لمناقشة أمور القتال بعيداً عن أعين ولاة الأمر!)).

وعبد الواحد المدخلي لما صرَّح بتأسيس مجالس الشورى ورَّط نفسه أولاً وورَّط المشايخ الذين معه، وهو يظنُّ أنَّ كلامه هذا لا يخرج، ولهذا كان يكرر في الصوتية "المجالس بالأمانات" للحفاظ على سرية الكلام وعدم نشره!، ولا يدري أنَّ من يتكلَّم معهم كانوا يسجِّلون كلامه!، قال أحد السلف: "مَا أَسَرَّ أَحَدٌ سَرِيرَةً إِلَّا أَبَدَاهَا اللَّهُ عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ وَفَلَتَاتِ لِسَانِهِ".

ولهذا لما انتشرت الصوتية ووصلت بيد المسؤولين في السعودية وطلبوه للتحقيق معه، جاء خائفاً وقلقاً إلى د. عبد الله البخاري كما حدثنا الدكتور نفسه، فقال له د. عبد الله: يا ولدي احترس في كلامك ولا تورِّط المشايخ معك!، وقال لنا د. عبد الله البخاري أمام بيته في المدينة: "والله لقد ورَّطنا هذا الأحمق ورطة لم نتورِّط مثلها منذ ثلاثين سنة!".

لماذا ورَّطهم؟!

لأنه كشف هذه المجالس السرية بهذه الصوتية المسرّبة التي وصلت إلى الجهات الأمنية.

ومع هذا فالكثير من أتباع هؤلاء القوم ومتعصباتهم في مختلف البلدان لا يرون خطأ في هذه الصوتية المسرّبة ولا يلومون عبد الواحد المدخلي، بل يتأولون كلامه بخلاف ظاهره!، ويعتذرون له، ويدافعون عنه، وفرحوا كثيراً بعد أن خرج من السجن، وهنّأوه بكتابات منشورة في حساباتهم المعلومة، وعدّوا الأمر وشاية كاذبة، وضحكوا على المغفلين الذين يصدّقونهم ويمشون وراءهم كالعميان.

ومن هؤلاء حسن مرداوي الفلوجي (أبو معاذ حسن العراقي) قال في [رده على خالد عبدالرحمن]: ((الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين، أما بعد: فقد استمعتُ لصوتية (خالد بن عبد الرحمن المصري) وتهجمه غير المبرر على شيخنا الإمام ربيع المدخلي ووصفه له بالانحراف، ولاشك أن ذلك يعني ضمناً تبديعاً لهذا العالم الكبير!، ولا أظنُّ سلفياً عاقلاً فضلاً عن أن يكون طالب علم يُصدّر للتدريس بأنه عالم أصولي في التفسير يرضى بهذا الخطاب العاطفي الذي يحمل التحريض والدعوة للانفلات عن الأصول السلفية، ومنها الرجوع إلى العلماء وخصوصاً في زمن الفتن، ومحاولة تشويه صورتهم ووصفهم بأنهم منحرفون خوارج، هذه الدعاوى التي بدأنا

نسمعها من بعض طلبة العلم الذين كانوا ينتسبون إلى المنهج السلفي، ويدافعون عن علمائه.

أما "قضية المجالس السرية" التي جعلها المتكلم مستنداً للطعن في علماء المنهج السلفي، فقد نفاها شيخنا الإمام عن نفسه وعن إخوانه وطلابه!، ونفاها من خرجت منه الصوتية من المشايخ!، وأقسم على ذلك أنه لا يقصد إلا التنسيق بين العلماء للتشاور في المسائل المهمة!، وكذلك التنسيق بين المشايخ وطلبة العلم للإجابة على ما يصلهم من أسئلة تتعلق بالفتن والنوازل!.

فهل يعقل يا أخ (خالد) أن يكون العلماء في معزل تام عن أهل السنة ويغلقون الأبواب دونهم!، ولا يجلسون للتشاور فيما يخص الفتن التي عصفت بالمسلمين عموماً؟!!

أما هذه القضية - "قضية مجالس الشورى" - التي تلقفها الإعلام المعادي للمنهج السلفي ونفخ فيها وغير مضمونها كما نفخ في قضية (مقتل خاشقجي)!، وكان الهدف هو ضرب بلاد التوحيد، وها أنتم مع الأسف الشديد تأثرتم بهذا الإعلام المعادي وتلقفتم ما يشيعونه!، وعظمتُم ذلك!، وحرّفتُم مضمون هذه المجالس العلمية التشاورية!، ولم تحسنوا الظنّ بعلمائنا، ولم ترجعوا إليهم لمعرفة ما غاب عنكم فهمه!، وأنتم تعلمون أنّ الهدف واضح جداً من هذه الحملة الغاشمة وهو تشويه بلاد التوحيد وضرب علماء المنهج السلفي!.

ونحن في العراق قد نفعا الله نفعاً عظيماً بتوجيهات ونصائح علمائنا ومنهم شيخنا الهمام (الإمام ربيع) بخصوص الفتن والنوازل التي عصفت ببلادنا، وكان لتوجيهاتهم بالغ الأثر في حقن الدماء وحفظ الأعراض لكل من سمع توجيهاتهم ونصائحهم.

بينما كانت فتاوى أهل الأهواء أمثال محمد حسان وسلمان العودة وأضرابهم تخرض الشباب على القتال وسفك الدماء، وذهب ضحية لخطبهم الحماسية الآلاف من الشباب غير المنضبط بأصول المنهج السلفي ومنها الرجوع إلى العلماء في معرفة الفتن وكيفية التعامل معها.

فنصيحتي لك يا أخ (خالد) أن تراجع نفسك، وتتوب إلى الله من هذه الصوتية، فهو شرفٌ لك بإذن الله في الدارين، وإنَّ الاستمرار على النهج التحريضي وتحميس الشباب ضد العلماء وحملة المنهج السلفي خطر عظيم وشر مستطير.

كما وأنصح طلبة العلم أن ينشغلوا بالعلم وأن يحرصوا كل الحرص أن تكون قلوبهم وألسنتهم سليمة تجاه أئمة الدعوة السلفية، وصلِّ اللهم على محمد وعلى آله وصحبه وسلم)).

أقول:

١- أما دعوى حسن مرداوي أنَّ الشيخ ربيعاً حفظه الله برّاً طلابه من مجالس الشورى السرية، فهذا غير صحيح، وإنما برّاً الشيخ ربيع نفسه ودعوته من المجالس السرية، ولم يتبرأ عبدالواحد المدخلي ولا من دافع عنه واعتذر له وهنأه بعد خروجه من السجن من الكلام المنشور في الصوتية، بل لا يعترفون بخطأ كلامه حتى هذه الساعة.

٢- أما تبريره لعبد الواحد المدخلي أنه لم يقصد إلا التنسيق بين المشايخ في مسائل مهمة:

أولاً/ كلام عبد الواحد هو الأصل، وعليه مدار المؤاخذه، وهو واضح أنه أراد تأسيس مجالس شورى سرية لا يعلم بها أحد.

ثانياً/ على فرض أنه قصد ما ذكرت، هل يجوز عقد مجالس شورى بين المشايخ (وهي سرية لا يعلم بها أحد) وتأتيهم الملفات بل كراتين سرية من مختلف البلدان وتذهب الفتوى سرية شفوية غير مكتوبة في قضايا القتال الدائر في بلدان المسلمين بدون علم ولي الأمر الشرعي ولا إذنه ولا موافقته؟!

بل يصرح في الصوتية في حصر المرجعية وأنه لا يجوز أن تذهب الفتوى

لغير مشايخ المجلس؟!

ثم ماذا لو خالفت هذه الفتاوى موقف ولي الأمر والعلماء في اللجنة

الدائمة وهيئة كبار العلماء والموقف الرسمي للمملكة السعودية؟!

نريد جواباً من حسن مرداوي مدعوماً بالأدلة الشرعية وكلام العلماء السابقين!.

٣- المقارنة بين (مجالس الشورى السرية) و(قضية خاشقجي) وأنه يراد بهما ضرب بلاد التوحيد وعلماء هذا البلد، أو يراد منهما التضخيم والتهويل، فهذا من الإرهاب الفكري وتكميم الأفواه، فمجالس الشورى حقيقة ثابتة، لها تنظيم ولها تأسيس ولها تنظيم ولها منسّق ولها مجلس ولها ملفات ولها فتاوى ولها واقع في مختلف البلدان يدلُّ عليها، وهذا الشيخ حسن بن عبد الوهاب رحمه الله ذكر هذه المجالس وحذّر منها، فهل هو عندكم ممن يريد ضرب بلاد التوحيد وعلمائهم؟!.

٤- وأما دعوى تحريف مضمون كلام عبد الواحد!، فهذه دعوى لا يقدر حسن مرداوي ولا غيره أن يثبتها، فالكلام بصوت عبد الواحد نفسه، وهو واضح جداً، فهلا يذكر لنا حسن مرداوي أين مواضع التحريف؟!.

٥- وإن زعموا أنّ الشيخ ربيعاً دافع عن عبد الواحد ودفع عنه مجالس الشورى السرية، فهذا غير صحيح، فهل سمع الشيخ ربيع الصوتية بنفسه ودافع عنه؟!.

إذاً اذكروا لنا ما قاله الشيخ ربيع حفظه الله بعد أن سمع صوتية عبد الواحد؟!.

فهذا أنموذج من دفاع القوم عن عبد الواحد المدخلي والاعتذار له.

وأما السلفيون المتجردون للحق الذين لا يتعصبون للخلق فلا يرون فرقاً بين "مجالس الشورى" هذه وبين "وثيقة المأربي الخطيرة" التي كشفت عن تحزيب الشباب السلفي وربطهم بمرجعية محصورة في شيخين اثنين!، بل هذه المجالس أصرح في التحزيب وأخطر في التوجيه.

ودونكم وثيقة المأربي ورد الشيخ ربيع والشيخ عبيد عليها، وانظروا إلى وجه التشابه بينها وبين مجالس الشورى التي صرّح بها عبد الواحد المدخلي، وسترون أنّ هذه الردود تصلح للرد على هذه المجالس، وأنّ هذه المجالس أولى بالإنكار والرد عليها من تلك الوثيقة.

قال أبو الحسن مصطفى إسماعيل السليمانى المأربي: ((الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فقد اطلعتُ على أسباب النزاع بين الإخوة السلفيين في بريطانيا، وجالستُ الفريقين جمعاً وتفريقاً، وسمعتُ من كل طرف ما يجده على الآخر، وسمعتُ جواب الطرفين في ذلك، وتلخص لي من مجموع ذلك:

أنّ الجميع غيور على نصرته الحق، والدفاع عن هذه الدعوة المباركة، ولا أزيهم جميعاً على الله عز وجل، لكن قد يحدث سوء فهم لبعض الأمور أو خطأ من اجتهاد عند تطبيق قاعدة المصالح والمفاسد، وعلى كل حال فمثل هذا الخلاف لا يسوّغ الفرقة والتناحر، لا سيما والجميع فعل ما فعل ظاناً أنه يذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن كان هناك ما يخالف ذلك أحياناً.

على ذلك فإني ألخص حكمي في عدة أمور:

[وذكر المأربي في وثيقته ستة وعشرين بنداً، سأذكر منها ما يخصُّ موضوعنا

هنا]:

- يلزم الجميع الوفاء بالشرط الذي تم بينهما بواسطة (الشيخ علي الحلبي) و(الشيخ سليم الهلالي) حفظهما الله وسدد أمرهما على الهدى، فإنَّ المؤمنين على شروطهم الجائزة شرعاً.

- يلزم الجميع أن يرجعوا أمورهم -إذا اختلفوا- للشيخين (علي بن حسن الحلبي) و(سليم ابن عيد الهلالي) حفظهما الله تعالى؛ لأنهما أخير من عرفتُ بالدعوة في هذا البلد وبحال أهلها!، وأكثر خلافات الفريقين راجعة إلى باب (السياسة الشرعية) في فهم واقع الدعوة والدعاة!، وفهم باب ترجيح المصالح على المفسد.

- لا يذهب أحدٌ من الفريقين إلى عالم آخر يجهل الحال هنا!، أو لا يحيط به ك (الشيخين) المذكورين!، فيسأله ويأخذ فتواه ويثير بها الفتنة بين إخوانه، إنما الرجوع للعلماء الآخرين يكون من قبل (الشيخين) المذكورين حفظهما الله.

- لا يجيب (الشيخان) عن فتوى من أحد الطرفين -تتصل بالنزاع أو تؤدي إليه- إلا بعد اتفاق الطرفين على صيغة السؤال، كيلا ينتزع كل من الطرفين فتوى يتذرع بها لمراده، بحجة اتباع أهل العلم، والأمر ليس كذلك، والله المستعان.

- الأمور الإدارية في المساجد تبقى كما هي، إلا أن يرى (الشيخان) فساد أي إدارة فلها الحق في تغييرها بعد نصحتها، وبذل ما يمكن في إصلاح شأنها.

- يُفَرَّق بين المسائل الإدارية الخاصة بكل مسجد أو جهة ما وبين المسائل العلمية الدعوية المنهجية، ففي المسائل الإدارية: لكل جهة أن تتخذ في جهتها ما يصلح لهم، دون أن يتعارض مع الشرع، وأما المسائل العلمية المنهجية فيرجع فيها (للشيخين) حفظهما الله تعالى.

- التدريس من السلفي في مساجد المخالفين راجع لفهم السياسة الشرعية في تقدير المصالح والمفاسد في الحال والمآل، وهذا مرجعه (للشيخين) فقط، فإن أقرّا شيئاً من ذلك وإلا فلا، ويلزم الجميع التسليم بما قالاه، وعدم فتح المجال لمن دب ودرج.

- تُؤخِّد المؤتمرات الدعوية السنوية أو غيرها في بريطانيا، ويكون اختيار المشايخ المشاركين بعد استشارة (الشيخين)، والعمل وترتيبه وغير ذلك يكون من قبل الجميع مع المودة والرحمة، إلا إن رأى (الشيخان) في ذلك شيئاً، فهما أعرف بالمصلحة في اشتراك فلان في ترتيب العمل أو منعه.

- تصنيف الناس لا سيما العاملين معنا في هذه الدعوة ليس المجال فيه مفتوحاً لكل أحد إنما هو (للشيخين)، وأهل السنة هنا ينقلون قولهما في ذلك، ومن رأى وهو أهل لذلك خلاف قول (الشيخين) فليتشاور معهما، ولا يحدث بلبلة بين المسلمين السلفيين، حسماً لمادة النزاع وسداً لذريعة الشر بين السلفيين،

في بلد لا يخفى حاله على أحد، لا سيما بالأهلية للجرح والتعديل لم أجد هنا من يصلح لها.

- أي مساعدة للدعوة بدون شرط مخالف على الدعاة لا يجوز لأحد أن يشنَّ على من قبلها، إلا إذا كانت ستؤول بمفسدة، وتقدير هذه المفسدة راجع (للشيخين)، لا لكل أحد.

- من أخذ بنصيحة (الشيخين) في هجر شخص أو إعلان النكير عليه، فلا يُنكر عليه الآخرون، بل يؤازرونه على عمله طالما أنه صادر بالشرط السابق.

- يلزم أبا عبيدة أن يرد وقف المسجد في لوتن الذي أخذه بعد خروج محفوظ من الإدارة، لأنَّ تبديل الوقف لا يجوز، والله عزَّ وجلَّ يقول: "فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ"، وإن كانت هناك مسائل مادية خاصة فلها حكمها الخاص عند (الشيخين).

- الدعوة السلفية في بريطانيا دعوة الجميع، ولا يقال بأنَّ المسجد الفلاني هو السلفي فقط، ومن لم يأت إليه فليس بسلفي، ومن قال ذلك فهو مفرِّق للصف، إنما هذه الفتوى تكون من (الشيخين).

- لا يُدعى أحد من المخالفين للمحاضرات أو نحوها في المساجد السلفية، وإن وقع شيء من ذلك دون دعوة له أو رضى بوجوده، فينظر في باب المصلحة والمفسدة، وعند الاختلاف يُرجع (للشيخين) ويعمل بنصيحتهما، وكذا لا يوزع السلفيون منشورات المخالفين، ويُرجع لنفس التفصيل السابق.

- الرجوع لاجتهاد العالم الخبير بالواقع والدليل الشرعي، وترك اجتهاد من ليسوا كذلك لاجتهاد ذاك العالم لا يسمى تقليداً مذموماً كما لا يخفى على أهل الشأن في ذلك.

- لا يجوز الطعن في نيات إخواننا ولا يُتهم أحدٌ منهم بجاسوسية أو غير ذلك إلا بعد الرجوع (للشيخين)، ثم إنَّ دعوتنا والله الحمد ليس فيها شيء -في الجملة- يحملنا على ولوج هذا الباب الخطير، فإنَّ دعوتنا ظاهرها كباطنها!، والله الحمد، وظاهرها وباطنها على الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح.

- من خالف ما في هذا الحكم، فهو مخالف لما أراه يقرب الإخوة في بريطانيا إلى الله ويجمع شملهم، وعلى ذلك فيرجع إلى (الشيخين) ليتخذا ما يصلح شرعاً في حقه، ولو أدى ذلك إلى إصدار فتوى بهجره وعدم الالتفات إليه من جميع السلفين في هذا البلد؛ لأنَّ دعوتنا لا ترتبط بالأشخاص!، ويجوز أن تسير دعوتنا بدون فلان أو فلان، وكما قالوا: "آخر الدواء الكي"، وإذا أفتى (الشيخان) بشيء من ذلك فمن له صلة من أهل العلم بالدعوة هنا يمكن أن يساعدهما ويؤيد كلامهما؛ لأنَّ فتواهما يعمل بها من باب العمل بخبر العدل، كما هو معلوم عند أهل السنة، هذا السبيل الذي نستطيعه في سدِّ أبواب الفتنة؛ لأنه ليس معنا سجن للمخالف، وليس معهم منا معاشات أو مرتبات فنقطعها عنهم، أو نقلصها عليهم، فالله عزَّ وجلَّ يقول: "فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ". انتهى كلام المأربي في هذه (الوثيقة الخطيرة).

وواضح من كلام أبي الحسن المأربي أنه يقوم بتحزيب السلفيين وتأسيس مرجعية لهم وربطهم بها، وهذه المرجعية تتمثل في (علي الحلبي) و(سليم الهلالي) فقط، وعدم الرجوع إلى بقية العلماء والمشايخ، وبهذا يفصل الشباب السلفي عن العلماء الكبار.

ومع أنَّ ظاهر هذه (الوثيقة الخطيرة) أنها صلح بين السلفيين وجمع كلمتهم وربطهم بالمشايخ!، إلا أنني سأنقل للقارئ كلام الشيخ ربيع فيها ثم كلام الشيخ عبيد، من أجل أن يعرف السلفي حقائق هذه التحزبات ولا ينخدع:

قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله المنشور في موقعه بعنوان [مكيدهٌ خطيرةٌ ومكرٌ كُبَارٌ]: ((كُتِبَ هذا المكر الكبار والكيد العظيم في بريطانيا في عام عشرين وأربعمئة وألف من التاريخ الهجري، قبيل موت الألباني رحمه الله!، وكتبها أبو الحسن المأربي صاحب الفتن.

وقام هو وحزبه بتنفيذ هذه الخطة والمكيده، وهي ربط الشباب السلفي ربطاً محكماً برجلين ستأتيك أسماؤهما [وهما الحلبي والهلالي كما تقدّم]، وإبعادهم عن علماء السنة ودعاتها المعروفين الأكفاء علماً وديناً وأخلاقاً ونزاهة.

فمنذ هذا التاريخ المذكور بدأ هذا الحزب بإشعال نيران الفتن والتفريق بين الشباب السلفي في الشرق والغرب في شتى البلدان بطريقة مريبة ونوبات متلاحقة.

فيقوم أحدهم بفتنته المبنية على حرب السلفية والسلفيين وعلى حرب أصولهم ومنهجهم، ثم يتمادى في هذه الفتنة فيخترع لها المناهج والأصول، مما أدى إلى إخراج كثيرين من المنهج السلفي الذي كانوا عليه، فأصبحوا حرباً على السلفية وأهلها.

ثم يتلوه الآخر، فيعمل مثل سابقه وأسوأ.

ثم يتلوه الآخر فيعمل مثل سابقه وأسوأ، وآثاره على من تبعه أسوأ وأسوأ.

ثم إنَّ حرب هذا (الحزب) تقوم في كثير من الأحيان على الأكاذيب والتلفيقات المخترعة، وعلى الأصول الفاسدة التي اخترعها هذا الحزب، وربّي عليها من التحق بركبهم.

ولقد أثنوا في السلفية بما لا يستطيعه أهل البدع الواضحين!، ولو اجتمعوا.

والباعث لهذا الحزب على هذه الأعمال والمكايد والفتن هو: حب المال!، والزعامة!، وفي الوقت نفسه: الخنوع لمن يمدّهم بالأموال من بعض الأحزاب المناهضة للمنهج السلفي!، والذين جندوا هذا الحزب لهذه الحرب المؤصلة والمخطط لها أخبث التخطيط.

وسيرى القارئ هذه الحقائق الخطيرة، وفي ضوءها سيعرف كل ما يسمعه ويراه من أعمال وفتن هذا الحزب المتأكل بدينه، والمحارب للحق وأهله بالبغي والعدوان والتشويه القائم على المكر والأكاذيب)).

ثم ذكر الشيخ ربيع حفظه الله بنود هذه (الوثيقة الخطيرة) التي تقدّم ذكرها، وعلّق عليها ببعض التعليقات المهمة منها:

- ((هل سمعتُ أذنك مثل هذا التحزيب للحلبي والهلالي؟!، وهل سمعتُ أذنك مكرّاً حزبياً لصد الشباب السلفي عن كبار علماء السنة وربط هؤلاء بشايبين متحزبين لأمثاله وأمثال عدنان عرعور ومتحزبين لأخطر المؤسسات المالية على المنهج السلفي والحزبية في الوقت نفسه؟!، وهل إذا رجع الشباب إلى الحلبي سيحيلهم إلى غير أبي الحسن وأمثاله ممن تصدوا لحرب المنهج السلفي والدفاع عن أهل البدع والضلال والتأصيل للهجوم والدفاع؟!.

لقد أحكم أبو الحسن الخطّة -ومن وراءه كالحلبي- للاستيلاء على الشباب السلفي في بريطانيا وغيرها، وتحزيبهم على الجهل والأصول الباطلة والفصل بينهم وبين علماء السنة، وما رأينا مكرّاً حزبياً يفوق هذا المكر الحزبي الهالك المتهالك على المادة التي باعوا دينهم بها)).

- ((هكذا يلزم جميع الأطراف المختلفة أن يرجعوا أمورهم إذا اختلفوا للشيخين علي حسن الحلبي وزميله، فأين هذا الحزبي المحزب لنفسه وللحلبي

والهلاكي من قول الله تعالى: "فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا".

- ((يلزم هذا الحزبي بالرجوع في قضايا الخلاف إلى الحلبي، ولا يلزم نفسه والحلبي بالرجوع إلى الكتاب والسنة وإلى أصول السلف وقواعد السلف ومنهج السلف)).

- ((وهل يسند حل المشاكل في باب السياسة الشرعية وترجيح المصالح والمفاسد إلى أمثال علي حسن الذي يرجح مصالحه المادية على مصالح الدعوة السلفية؟! كما يعلم ذلك أهل السنة علماً يقينياً من واقعه ومواقفه)).

- ((لا يزال يربط الشباب بالشيخين!، وإذا أطلق الشيخين فالمراد بهذا الإطلاق الحلبي وزميله!، وقد أسقط العلماء والشيوخ فذهبوا إلى غير رجعة)).

- ((إذا اتفق الطرفان على صيغة السؤال أفلا يمكن العلماء غير الحلبي وزميله أن يجيبوا على السؤال بعلم وحجة؟! فلماذا تشد الحبال في أعناقهم إلى الحلبي وزميله؟! ألا يرى الفطن أنَّ من وراء الأكمة أشياء رديئة وأغراض حزبية دنيئة؟!، ومن قال: إنَّ الحلبي وزميله من العلماء المعتبرين، وإنَّ أحكامهم معصومة من الهوى والتعصب الأعمى لمن يميل إليهم أو يتحزب لهم؟)).

- ((يقرر أبو الحسن أنَّ الأمور الإدارية تبقى كما هي، ولا يغير هذا الحكم إلا الشيخان فقط، ولفظ الشيخين أصبح خاصاً بهما!، أما بقية العلماء والشيوخ

فقد وضعوا في سلّة المهملات!، فأَي تحزيب فاجر يلحق هذا التحزيب التخريري)).

- ((وهل علي حسن وزميله من ولاية الأمور؟!، يوليان ويعزلان، ويغيران ويبدلان، في الإدارات والمديرين، فإلى أي مرتبة رفعتها أيها المحزّب؟)).

- ((يريد هذا الرجل إحكام قبضة الحزبية الفاجرة على شباب كانوا يُقدّرون العلماء ويرجعون إليهم لحل خلافاتهم، فيريد هذا المتطفل على السلفية زوراً أن يحول بينهم وبين علماء السنة)).

- ((لقد كان قد ربط المسائل الإدارية بمن أضفى عليها لقب الشيخين، والآن يفرق بين المسائل الإدارية والمنهجية والعلمية، فهذان يرجع فيهما إلى الشيخين فقط!، أما باقي العلماء فهم لا يعرفون المسائل العلمية والمنهجية فلا يجوز الرجوع إليهم!، لا سيما وقد وضعهم أبو الحسن في سلّة المهملات)).

- ((فلا يدرك العاقل هذا الكيد للمنهج السلفي وأهله، وهذا الربط والتحزيب الأرعن الذي ظهر جلياً بعد هذه الصحيفة الظالمة في أعمال هذا الحزب المدمّر الذي أشعل الفتنة والفرقة بين السلفيين والتمزيق في كثير من البلدان؟)).

- ((تصنيفُ الناس أمرٌ اختصَّ الله به الشيخين الذين شيّخهما الإمام أبو الحسن وأخضع السلفيين لإرادتهما!، فلا يحركون ساكناً إلا بإذن الشيخين!، فلا

يردون باطلاً ولا ينكرون منكراً إلا بعد إذنهما!، وإن كانوا تفصلهم عنهما البحار والأنهار ويبعدون عنهما ألوف الأميال.

أما "العلماء الآخرون" فقد أبعدهم هذا الإمام الهمام!، ولا يحق لهم أيضاً التدخل في شئون هذين الشيخين الجليلين!، فلا يجوز لهم أن يحكموا على أحد ولو كان من شر الناس أخلاقاً وعقيدة ومنهجاً؛ لأنَّ في ذلك انتهاكاً لسيادة الشيخين اللذين لا يوجد لهما نظير في السيادة ومعرفة السياسة وزيادة القدرة على التصنيف والإحكام لقضايا الجرح والتعديل على غير منهج أهل السنة!، لأنَّ أهل السنة أصبحوا لا يصلحون للجرح والتعديل)).

- ((فأي تحزيب وتحزب خسيس يلحق هذا التحزب والتحزيب؟! وأي تحكُّم في الناس يلحق هذا التحكم الذي يرفضه المسلمون وغير المسلمين؟!)).

- ((ثم أليس هذا التحزيب والتكتيل للشباب حول الشيخين وربطهم المحكم بهما من أوضح الأدلة على لهثكم على الزعامة وإسقاط علماء السنة الشرفاء النزهاء الذين لا يربطهم بالشباب السلفي حب الزعامات، وإنما هي علاقة الحب في الله والاحترام المتبادل؟)).

- ((فالشيخان إمامان، يجب أن يطاعا، وأن يُؤخذ بنصيحتهما، وأن يؤازر من أخذ بنصيحتهما ولو كان هذا النصح باطلاً، فإذا أمرا بهجر شخص ولو كان مظلوماً هذا الشخص فيجب أن يتكاتف معظُّمي الشيخين على هجر هذا

الشخص طاعة لهذين الإمامين!، ويا ويل من يدافع عنه ولو تأكد أن هذا الشخص مظلوم)).

- ((ومن العجائب أن يربط هذا الرجل السلفيين ومساجدهم وإداراتهم ربطاً محكماً بالشيخين، وهذا التحكم يفوق تحكم الحكومات المستبدة والأحزاب المحترقة)).

- ((ومن ذلك التفصيل: الرجوع إلى الشيخين دون غيرهما!، فإن أذنا بتوزيع منشورات المخالفين فيجب خضوع السلفيين لأمر هذين الشيخين مهما كان في هذه المنشورات من الضلال، أما العلماء الآخرون فقد حنَّطهم أبو الحسن واستراح منهم هو وأولياؤه المخالفون!)).

- ((يرى أبو الحسن أنه لا يجوز الطعن في نيات إخوانه، فلا يُتهم أحدٌ بجاسوسية إلا بعد الرجوع للشيخين!، يعني فإذا جَوَّزَ الشيخان رمي السلفيين أو بعضهم بالجاسوسية وغير ذلك مما قد يكون أسوأ من الرمي بالجاسوسية، فعلى الفريقين أن يتقبلوا هذه الفتوى العظيمة من الشيخين!، وهذا الاستسلام لهذين الشيخين من منهج السلف وليس تقليداً ولا تحزباً مقيَّتاً!، كل ذلك بفضل أبي الحسن!، وقد يكون فيمن هم على منهجه بعض الجواسيس فينفي الشيخان عنه هذه التهمة فيجب الاستسلام لهما، ثم ذهب يمدح أهل دعوته بما ترى وأنَّ ظاهرها كباطنها، ومعلوم أنَّ دعوته فيها كل بلاء، وأنَّ باطنها يصادم ظاهرها، وأعماله ومواقفه تشهد بذلك، ومنها أعماله وأحكامه في هذا البيان)).

- ((والذي ترتب على هذا الصلح الفاسد القائم على المكر وعلى التحزب والتحزيب المذل: إنما هو الفرقة التي لا تقف عند حد، وذلك نتيجة حتمية لمكر أبي الحسن ومن يدعو إلى التحزب لهم، ومن عنده أدنى إدراك يدرك ما انطوى عليه هذا الصلح بكل بنوده من فجور ومكر كَبَّار وما تلاه)).

- ((هذا الحكم إنما قام على الهوى وعلى التحزب والتحزيب ويهدف إلى الشرور والفتن، ولم يقم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح، فما يرى السلفي في هذا الحكم إلا أنه من أبعد الأحكام عن حكم الله عز وجل، فكيف يقرب إلى الله وهذا واقعه؟!

ثم أقول: لا أدري إلى أي منزلة وصل هذان الشيخان؟!

هل وصلا إلى درجة (الخلافة العظمى) فتعطى لهم هذه الحقوق التي لا يعرف لها نظير؟!

ولعل أبا الحسن يرى أنَّهما (السلطان المطلق) على الدعوة السلفية في العالم على الأقل إن لم يكن لهما (سلطة الخلفاء)!.

انظر إلى قوله: "وعلى ذلك فيُرجع إلى الشيخين ليتخذا ما يصلح شرعاً في حقه"، أي في حق المخالف لحكمه، فهو مخوّل من قبل إمامي المسلمين!.

قال: "ولو أدّى ذلك إلى إصدار فتوى بهجره وعدم الالتفات إليه من جميع السلفيين في هذا البلد"، فهل هذه الأحكام تصدر من عالم يستحي ويعرف قدر نفسه؟!)).

- ((فأي ربط أسوأ من ربطك الناس بالأشخاص، من أول هذه الوثيقة إلى آخرها وأنت ترى أنها لا تسير إلا بفلان وفلان، فيا لها من مغالطات مكشوفة)).

- ((ثم أقول لأبي الحسن: إذا كنتَ من أهل السنة وحاشاهم، فلماذا تسقط علماء السنة وفتاواهم، وتقطع حبال الصلات بينهم وبين الشباب الذين حشرتهم في أضيق من عنق الزجاجاة مكبلين بأغلالك وقودك التي وضعتها والتي لم تُسبق إليها؟!

وفي الختام أقول لكل سلفي مخلص:

هل رأيتَ حزبيةً (مثل هذه الحزبية) التي فاقت تحزيب الصوفية والروافض وتحزيب الأحزاب السياسية المتسلطة؟!

هل مر عليك أيها المسلم مثل هذا التحزيب والتكليل بالأغلال في أعناق السلفيين المساكين؟

في حوالي ستة عشر بنداً يربط السلفيين بأربطة محكمة شديدة الإحكام بمن يسميهما أبو الحسن بـ (الشيخين)، اللذين يعيشان في الأردن، وسلطتهما تتجاوز الدول من وراء البحار إلى دولة بريطانيا، وهذا ما وقفنا عليه، فلعل سلطتهما تمتد إلى سائر القارات، ولعل تسميتهما بالشيخين من باب التواضع!، يعني من باب "تمسكن حتى تتمكن"، ثم يجهر بتسميتهما بإمامي الأمة!، وليست الإمامة العلمية، وإنما هي شيء آخر كما يؤخذ من مكرهم وأساليبهم

وطموحاتهم، التي من بوادرها إسقاط علماء المنهج السلفي من تاريخ كتابة هذه المكيدة المليئة بالقيود والأغلال عام ١٤٢٠ هـ.

ويؤكد هذا أعمالهم المتواصلة من ذلك التاريخ إلى اليوم، حيث أدخلوا السلفية والسلفيين في دوامات من الفتن لا يعملها إلا أشد أعداء هذا المنهج من أصحاب الطموحات السياسية الراكض أهلها إلى الزعامة بالباطل وبالمكر على الطريقة الميكافيلية "الغاية تبرر الوسيلة"!!

فلقد والله شوهوا السلفية والسلفيين بما يعجز عنه ألدُّ الأعداء الحاقدين، في عشرات الأشرطة وفي مجلدات مليئة بالخianات والأكاذيب والتحريفات والتشويهات وفي المنتديات، دائبين في هذه الأعمال الإجرامية بدون كلل ولا ملل، مع لباسهم للسلفية لكي تنجح مكائدهم تحت هذا الستار وأعمالهم المدمرة على غرار سياسة ابن سبأ وحزبه.

نسأل الله أن يردَّ كيدهم في نحورهم، وأن يوقظ السلفيين الغافلين والمتغافلين عن ما يحاك للمنهج السلفي وأهله من المكر والمكايد الحزبية السياسية السائرة على أساليب السياسيين العصريين أهل المكايد والأحقاد.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه / ربيع بن هادي بن عمير المدخلي (٤ / ٧ / ١٤٣٢ هـ).

وليعلم السلفي أنَّ هذه المكيدة التي كتبها أبو الحسن المأربي تكررت في غير بريطانيا!.

قال الشيخ ربيع حفظه الله كما في مقاله [بيان من هم أسباب الفتن وأسسها ورؤوسها ومثيروها/ الحلقة الأولى]: ((تلك المكيدة التي دبورها في بريطانيا في عام (١٤٢٠هـ) من ربط الشباب ربطاً محكماً بالحلبي ومن ذكر معه، ووضع الحواجز والسدود بين الشباب السلفي وعلمائهم، وتكرار هذه المكيدة في أمريكا وفرنسا وغيرهما كما أخبرني الثقات بهذا، كلها فيها ربط الشباب في هذه المواضع بالحلبي ومن حوله)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله: ((هذا يؤكّد ما كتبه أبو الحسن في بريطانيا من ربط الشباب السلفي بعلي حسن وسليم، بارك الله فيك، ويؤكد أنّ علي حسن الحلبي أنه يكسب العراقيين يكون لهم دورات!، ويقول له إخوانه: يجب أن ترجعوا إلينا لا إلى علماء الحجاز!، بارك الله فيك)) انظر مقال لأحمد بن يحيى الزهراني بعنوان [دعاة التفرق والمفارقة].

وكتب الشيخ عبيد الجابري حفظه الله بياناً على [وثيقة المأربي الخطيرة] فقال بتاريخ ٢٩ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ:

((بسم الله الرحمن الرحيم؛ من عبيد بن عبد الله بن سليمان الجابري إلى الإخوة في المكتبة السلفية في برمنجهام وجميع الإخوة في بريطانيا، حفظهم الله وسدّد أقوالهم وأعمالهم، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛ أما بعد: فقد اطلّعتُ على نسخةٍ من حكم أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السُّليمانِي المصري ثم المَارْبِي الذي أصدره في قضايا سلفية دائرة بينكم، وبعد تأمل ذلك الحكم المؤلّف من سبعة وعشرين بنداً، وجدتُ في طيّاته (الدعوة إلى نوعٍ من التَّحزُّبِ في لباس السَّلفية)؛ والسَّلفية منه بريئة.

وذلك من خلال نصّه الصَّريح على ربط السَّلفيين في بريطانيا بالشيخين علي الحلبي وسليم الهلالي في أربعة عشر موضعاً، خلاصتها: أنّ المرجع في أمور السَّلفيين هو الشَّيْخَان فقط؛ وأنّ البقيّة من أهل العلم إما لا مكان لهم في قضاياكم أو هم تبع لهما!.

وهذا هو "غاية الجور والتَّحزب وتأسيس الفرقة" بما ليس له نظير فيما نعلم من تاريخ الدَّعوة السَّلفية.

ولذا فإني أرى تلك "الوثيقة" ملغية، ولا يجوز العمل بها، وعليكم بالرجوع عند الاختلاف بينكم إلى أهل العلم سواء في ذلك الشَّيْخَان علي الحلبي وسليم الهلالي وغيرهما من أهل العلم والفضل، والله الموفِّق، والهادي إلى مرشد الأمور، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته)).

أقول:

ما الفرق بين هذه "الوثيقة الخطيرة" التي كتبها أبو الحسن المأربي وبين "مجالس الشورى" التي صرّح بها عبد الواحد المدخلي في حصر الفتوى والمرجعية وربط الشباب ببعض المشايخ وإسقاط الآخرين؟!

قال أبو حسام محمود يوسف الزوبعي العراقي في منشوره له بعنوان [قضية الواضحين]: ((هذا هو منهجنا في ربط الناس بأهل العلم الكبار، العلماء، فإن لم يتيسّر الوصول إلى العلماء الكبار الراسخين فعن طريق طلابهم المشايخ الموثوق بهم بالعلم والاستقامة، هذا هو المنهج... وإذا لم تجدوا كلاماً لأهل العلم فاسألوا أهل العلم الكبار، إذا ما وجدتم كلام عند الشيخ ربيع، عند الشيخ عبيد، عند الشيخ عبد الله البخاري، هؤلاء أنا أقصد الكبار!، إذا لم تجدوا لهم كلاماً في فلان، فلا تسألوا غيرهم!، اسألوهم هم أنفسهم، وخصوصاً في المشهورين المعروفين عند الناس، يعني في الساحة المعروفين، اسألوا عنهم الكبار، فإنّ كلام الكبار هو الذي يؤخذ في هذه المسألة، أما كلام من هو دونهم فما يؤخذ مسلماً)).

وإذا كانت (وثيقة المأربي) تدلُّ على نوع تحزب بلباس سلفي أو حزبية ظاهرة كما قال الشيخان الشيخ ربيع والشيخ عبيد، فإنّ (مجالس الشورى) تدلُّ على ذلك من باب أولى وأظهر، لأنّ عبد الواحد المدخلي صرّح في كلامه بعدة أمور: "تأسيس مجالس شورى"، "ملفات سرية"، "كراتين مجموعة من مختلف

البلدان"، "اجتماعات لا يعلم بها أحد"، "فتاوى شفوية"، "مجاميع بحسب المناطق"، "الرجوع إلى مشايخ المجلس دون غيرهم من المشايخ"، "فتاوى في أمور خطيرة كالقتال وغيره".

فإذا كان لا يحق لنا أن نصف هؤلاء القوم بالحزبية والتنظيم السري فلا يحق لنا أن نصف وثيقة المأربي بأنها نوع تحزب بلباس سلفي فضلاً أن نقول عنها أنها حزبية ظاهرة، بل لا أرى لنا حقاً بعد هذا أن نتكلّم في التنظيمات السرية ومجالس الشورى التي تقوم على تأسيسها الأحزاب السياسية والمجاميع الجهادية، فليعلم هذا كل من سكت عن صوتية عبد الواحد المدخلي أو تأوّلها أو دافع عن صاحبها واعتذر له أو هنّأه بعد خروجه من السجن من غير أن يعلن البراءة منها.

ومن التوجيهات والأعمال التي صدرت من قبل بعض أفراد هذا التنظيم

السري:

١- فواز المدخلي وتنظيم الشباب من أتباعهم تنظيمًا حزبياً هرمياً

ذكر الشيخ خالد محمد عثمان في مقاله [الصعافقة وإفساد الدعوة في تونس] شهادة بعض السلفيين في مدينة الموارية/ ولاية نابل في تونس، ذكروا أنّ فوازاً المدخلي لما زار مدينة الهوارية وجلس مع الإخوة قسّم الشباب إلى مجموعات!، وهذه المجموعات يكون المرجع لهم شخصاً يوصف بـ (الأخ

الكبير)!)، وهؤلاء الإخوة الكبار يرجعون إلى شخص عام في تونس كلها يسمى (المشرف)!)، وهذا المشرف يتواصل مع (رأس من رؤوس التنظيم السري في المدينة النبوية)!)، مثلاً فواز المدخلي على تونس، وهذا الرأس يرجع بالفتوى إلى (مجالس الشورى) في المدينة النبوية، زعم فواز المدخلي أنه يُرجع ما يجري في تونس إلى الشيخ محمد بن هادي!)، وهذا من كذبهم أنهم يزعمون أنَّ الشيخ محمد بن هادي من مشايخ مجلس الشورى!)، فقد رفض أن ينضم الشيخ محمد إلى مجالسهم السرية في جامع الرضوان كما تقدّم.

وقرروا في جلستهم هذه أن يُسند لكل شخص كفاء مهمة معينة مثل إعداد المطويات وتوزيعها، وزيارة المدعوين وتقديم الهدايا، وأشادوا بطريقة جماعة التبليغ والدعوة في طريقة دعوتهم وزياراتهم!)، وأقرهم فواز المدخلي، وقرر لهم أنَّ من لا يصلح لهذه المهام يُركن جانباً، ونصحهم بالاستفادة من بعض المواقع الحزبية بدعوى أنه يوجد فيها أساليب دعوية مفيدة.

وهذا التشكيل يسمى (التنظيم الهرمي) وهو صورة بارزة من صور التنظيم الحزبي السري.

والغريب أنَّ في جلسة فواز المدخلي قال مرافقه الحميم (شوقي بوعلاق): "إنَّ مما يساعد على تنظيم الدعوة إحصاء عدد السلفيين وتدوين أسمائهم والمساجد في المناطق التي يسكنون فيها".

قال فواز المدخلي في الجلسة نفسها: "إنَّ هذه التجربة الدعوية بهذه الطريقة إذا نجحت في تونس سنصدِّرها إلى ليبيا وغيرها".

ثم ذكر الشيخ خالد أسماء الشهود الذين كتبوا هذا البيان وهم: معاذ أنيس بن داود بن عبدالله، أبو ربيع حسن بن داود بن عبد الله، أبو صفتة شكري أحمد عمارة.

وبيَّن الشيخ خالد أنَّ جلسة فواز المدخلي هذه في تونس كانت قبل ظهور فتنة القوم بقليل.

ومما يُلاحظ أنَّ هذا التنظيم السري عمل به القوم خلال هذه السنوات في بلدان أخرى.

فمثلاً أبو الخطاب طارق درمان هو (المشرف العام) على ليبيا، ويرجع إلى (الرأس) عرفات المحمدي.

وسعد الناييف هو (المشرف العام) في العراق، ويرجع إلى عبد الله بن صلفيق الظفيري.

ونزار بن هاشم السوداني هو (المشرف العام) في السودان، ويرجع إلى د. عبد الله البخاري.

وهكذا باقي البلدان، فيها مجموعات يترأسها الأخ الكبير كما يزعمون!، ومجموعة الإخوة الكبار يرجعون إلى المشرف العام في بلدهم!، والمشرف العام

يرجع إلى أحد الرؤوس في المدينة النبوية، وهذا الرأس بدوره يربطهم بمجالس الشورى التي ذكرها عبد الواحد المدخلي.

والمقصود من هذا التنظيم الهرمي أن تكون مجريات الأمور في الساحة الدعوية السلفية تعود كلها إلى مجالس الشورى التي هي الآن بقيادة د. عبد الله البخاري!، فالذي يظهر لي أنه يسعى إلى تصدير نفسه كمرجع عام للسلفية، يرجعون إليه ويفتي لهم، وأما الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله فهؤلاء القوم لا يرجعون إليهم إلا إذا اشتد الأمر وأرادوا تكميم أفواه المخالفين وتكسير أقلام المعارضين لهم في بعض مواقفهم وتوجيهاتهم، كما حصل في قضية التعامل مع هاني بن بريك والمجلس الانتقالي وفتوى القتال ضد الشرعية في اليمن، وكما حصل في قضية (الوضوح) التي فرقت القوم إلى جماعتين (الواضحين) و(المغممة)!.

والغريب أن القوم استحصلوا من الشيخ عبيد بصوته ترشيح من يرجع السلفيون إليه من بعده وهما (د. عبد الله البخاري، وعرفات المحمدي). قال الشيخ سليمان الرحيلي حفظه الله وهو يتكلم عن [خطر تنظيم الفرقة السرورية] في لقاء في قناة فضائية: ((أولاً هم يعتمدون طريقة التنظيم بطريقة الخلايا الثلاثية بحيث يكون التنظيم من ثلاثة أشخاص ويكون عليهم رئيس، ثم يكون التنظيم من كل الرؤساء الثلاثة ويكون لهم رئيس، ثم هكذا)).

مقدم البرنامج: التنظيم الهرمي.

الشيخ سليمان: ((نعم، وكثير منهم لا يعرف بعضهم بعضاً، ثم عندهم سياسة فصل السطح عن القاع، بحيث لو وصل إلى القاع لا يمكن ربطه بالسطح، وهذا تنظيم مأكراً جداً)).

وقال الشيخ محمد بازمول حفظه الله في كتابه [المنهج السلفي تعريفه وسماته ودعوته الإصلاحية]: ((فلا تنظيم لديهم ولا رئيس ولا مرشد ولا متبوع غير الرسول صلى الله عليه وسلم، وهم تبعٌ للعلماء المتبعين للكتاب والسنة على فهم السلف الصالح، ليس لديهم تنظيم سري، ولا بيعة داخلية، ولا لقاءات خفية، ولا ترتيب باطني، أو نحوه، ولا يخفون شيئاً عن ولاة الأمر وعامة الناس، ولا لديهم تنظيمًا هرمياً، ولا خلايا، ولا أجنحة، بل هم مع ولاة الأمر وعموم المسلمين على ما جاء في شرع الله تعالى بالنصيحة ظاهراً وباطناً، وقدوتهم في ذلك ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم)).

فعجباً لمن يُقسَّم الشباب إلى مجاميع ثلاثية أو رباعية، كل مجموعة تشتمل على أعضاء المجموعة ورئيس المجموعة الذي يُكَلَّف بضبط التعليمات وتنظيم المجموعة، بحجة إقامة دورة علمية؟!

٢- عبد الواحد المدخلي يدعو أتباعهم في ليبيا إلى تكوين جماعة مسلحة

ويختارون أميراً عليهم

سأل أحد الليبيين في اتصال مع عبد الواحد المدخلي في ١٠/٧/٢٠١٦:
نريد أن نكلّم الشيخ ربيعاً فقد سمعنا بفتوى الشيخ حول القتال مع الجيش
الليبي ضد الهجوم الحاصل على بنغازي من سرايا الغرياني؟
فقال عبد الواحد لهم: ((إنّ الشيخ ربيع قد كلّفني أن أوضح هذه الفتوى،
لأنّ كثيراً من الشباب فهم الفتوى خطأ، فخرج منهم من يغلق الشوارع في المدن
والقرى!، ومنهم من يقاتل مع الجيش، وهذا غير صحيح كله!، والشيخ كلّفني
أن أبيّن هذه الفتوى، وهو أنكم تجتمعون وتؤمّرون أحداً عليكم وتقاتلون مع
بعضكم دون الانضمام إلى الجيش!)).

قال السائل: نحن في المنطقة الشرقية عندنا دولة قائمة ومؤسسة عسكرية
وهي تقاتل الخوارج وتدعم المقاتلين بالسلاح والعتاد...
قاطعه عبد الواحد فقال: ((لا تنضموا تحت الجيش لأنك كما تعلم أنّ
الجيش يقاتل تحت راية ديمقراطية، والشيخ كلّفني بإيضاح الفتوى)).
ثم اتصل عبد الواحد بهم مرة أخرى وقال: ((هذا الكلام الذي أخبرتك
به بيني وبينك ولا تخبر به أحداً!، ولا نريد مشاكل!)).

ما معنى كلام عبد الواحد: "تجتمعون وتؤمّرون أحداً عليكم وتقاتلون
مع بعضكم دون الانضمام إلى الجيش؟!"

الكلام واضح، أَنَّ القوم يدعون الشباب بالخفاء إلى تكوين جماعة تقاتل وعليها أمير منهم لا ترتبط بالحكومة ولا بالجيش الليبي!. وهذا الأمر نفسه كرره القوم في اليمن حيث يقومون بتجنيد الشباب وتسليحهم مع (الحزب الانتقالي الجنوبي المعارض ونائبه هاني بن بريك)!. ويقاتلون تحت رايته الحكومة الشرعية المدعومة من التحالف العربي والجيش المرتبط بها في شمال اليمن!، ويدعون إلى الانفصال بدعوى قتال الإخوانج!. وقد كتب الشيخ محمد ابن الشيخ ربيع المدخلي وفقه الله تعليقاً بعنوان [أين فطنتكم يا أمين وزملاؤك؟!] على مقال أمين مشبح الجديد [الفاجعات في حقيقة عرفات]، قال فيه: ((نحن عرفنا تلاعب هاني وعصبته من حين استغلُّوا "وثيقة محمد الإمام" لمآرب سياسية تحققت أمام أعيننا، وهي: التخطيط لانفصال الجنوب.

فإن قلت: ما العلاقة؟!!

فأقول: العلاقة واضحة، وهي استباق الوقت بإسقاط العلماء السلفيين في اليمن وفي المدينة.

لماذا؟! نعم حتى إذا قام "مشروع الانفصال" لا يضرهم تحذير العلماء السلفيين من هاني ومشاريعه بعد وقوع الخلاف فيما بينهم وبعد تمزيق السلفيين وامتحانهم "ما موقفك من الإمام"؟!، فإن لم تتبرأ منه فأنت مميح ومعبري!، مما أدى إلى تشرذم السلفيين مشايخ وطلاباً.

وقد نجح هاني ومعاونوه في هدفهم.

وبعدما تمكَّن هاني سياسياً أعلن براءته من السلفية! وانتماءه إلى أهل السياسة وأهل الفن! بل إلى أهل الجبروت وسفاكي دماء المسلمين!.. ولم يتبرأ منه أركانه المعروفون والذين لقبوه بالوزير المجاهد!!!..... ولا زال حُبُّه ساكناً في قلوبهم!، والواقع والوقائع شاهدة!.. ومنها ما شهد به عليهم الشهود الثقات.. فأبي سلفية هذه؟!!!).

ولينظر القارئ إلى قول عبد الواحد المدخلي: ((هذا الكلام الذي أخبرتك به بيني وبينك ولا تخبر به أحداً!، ولا نريد مشاكل))، ليعرف مدى تطبيق (السرية) في هذا التنظيم، وهذا كله يدل على أنهم جماعة سرية منظَّمة تسعى إلى تكوين جماعات مسلَّحة ترتبط بتوجيهاتها في بعض بلدان المسلمين.

٣- د. عبد الله البخاري يقول لأتباعه: أزيلوا الخطباء الذين مع محمد بن

هادي من المنابر

الملاحظ أنَّ هذا التنظيم السري الذي يأتمر بـ (مجالس الشورى) التي أعلن عنها عبد الواحد المدخلي في المدينة النبوية ويترأسها د. عبد الله البخاري، غايته السيطرة على الدعوة السلفية في عموم البلدان من خلال دعوة أتباعه إلى الوصول إلى الأوقاف والتعاون مع أهل البدع الآخرين وأهل السياسة من

الحزبيين من أجل تمكينهم في مناصب في هذه الأوقاف أولاً، ثم بعد ذلك إعفاء الأئمة والخطباء الذين يخالفونهم من السلفيين حصراً وخاصة الذين يسمونهم (أتباع محمد بن هادي) وعزلهم عن المنابر والمساجد ومنعهم من إقامة الدورات والدروس والمحاضرات فيها.

وذلك من خلال استغلال الوظائف التي حصل عليها أتباعه في الأوقاف، وكذلك بالتلاعب بالأوامر الإدارية وكتابة التقارير الكاذبة الملفقة، ثم إبدال الخطباء السلفيين بغيرهم يتمون إلى هذا التنظيم السري أو يتعاونون معهم. ولو كان الخطباء الجدد من عوام الناس!، فيقومون بإدخالهم ببعض الدورات لتمكينهم من الصعود على المنابر مكان السلفيين الذين أزالوهم. وهذه الخطة قد صرّح بها د. عبد الله البخاري أثناء كلامه مع بعض الذين تسلّطوا على هيئة الأوقاف في ليبيا!، وطلب منهم إعفاء كل الخطباء الذين لا يقبلون الطعن في الشيخ محمد بن هادي في بنغازي، وقال لهم: "اضربوهم بالنعال وأزيلوهم من الهيئة"، فقالوا له: هم كثر وما عندنا غيرهم وسوف تخلو المنابر من الخطباء؟ فقال د. عبد الله البخاري: افعلوا دورة للعوام وضعوهم مكانهم!.

وأصبح أتباعهم في ليبيا يغتصبون مساجد السلفية بأمر الأوقاف في المناطق التي سيطروا عليها وبقوة الوحدات العسكرية التي تحت أيديهم، ثم يستبدلونهم بخطباء من أتباعهم أو المتعاونين معهم، ويدخلونهم ما يسمى بـ

"دورات الكفاءة لتأهيل الأئمة والخطباء" لأنهم عوام غير مؤهلين للخطابة!، ويستجدون هؤلاء للحضور في هذه الدورات ولا يجيبهم إلا القلة القليلة كما سمعنا ذلك في صوتية منشورة لأتباعهم يشكو من قلة الحاضرين!، وهكذا يقيمون الدورات في مساجد السلفية الذين يخالفونهم فلا يجلس فيها إلا أتباعهم!، والله تعالى يقول: "وَلَا يَحِقُّ الْمُكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ".

وقد اعترف بهذه الخطة أحد أتباعهم (بصوته) حيث ذكر أن (عاطف العبيدي) مدير مكتب أوقاف بنغازي - وهو الذي التقى بـ د. عبد الله البخاري في عمرة ١٤٤٠ هـ وأخذ التوجيه منه - أن عاطفاً هذا يعمل على (إعفاء) أتباع محمد بن هادي من المنابر لكن بخطة مدروسة وبطريقة إدارية حتى لا ينكشف مخططهم هذا!، وطلب من أصحابه التعاون مع عاطف بسرية تامة.

وهذا رابط صوتية (الإعفاء عن طريق عاطف العبيدي):

<https://ia804508.us.archive.org/22/items/AKlbnHady/AKlbnHady.mp4>

ورابط صوتية أخرى يؤكد فيه مكر القوم بدهاء، وأنهم يعزلون السلفيين من الإمامة بطرق غير مباشرة حتى لا يظهرون في الصورة، وأن أحد أئمة المساجد السلفيين قد كلفه أحد رؤساء الوحدات في ليبيا، وأراد حمد بودويرة إعفائه لأنه من المصعقة كما قال (أي مع الشيخ محمد بن هادي)!، فطلب بودويرة من أيمن وهو مدير شؤون المساجد في بنغازي أن يقوم باستدعاء هذا الإمام ويستفصل منه حتى يعرف من كلفه بالإمامة، ثم يقوم بإعفاء رئيس



الوحدة الذي كلفه بطرق غير صحيحة!، حيث يقوم حمد بودويرة بالتواصل مع (منعم) الذي في البيضاء وهو مدير إدارة شؤون المساجد، ويلومه على تأخير البريد مثلاً ويتلاعبون بالتواريخ من عندهم!، والأمر ليس كذلك، وبهذا يتوصلون إلى إعفاء رئيس الوحدة، ويتواصلون مع (عاطف) عن طريق أيمن حتى يدعمه في تخطيطه تكليف رئيس الوحدة للإمام السلفي!، وأنَّ رئيس الوحدة والإمام عندهم مشاكل في عرقلة القرارات الرسمية وتأخير الإجراءات الإدارية!، وبهذا يصوّرون الأمر وكأنه أخطاء إدارية ومخالفة القوانين الرسمية، وحقيقته هو فصل الأئمة والخطباء السلفيين.

وهذا رابط الصوتية:

<https://ia804505.us.archive.org/32/items/AKlbnHady1/AKlbnHady1.mp4>

ومن شهد على هذه الخطة الماكرة وأنَّ د. عبد الله البخاري وراءها: فرج خميرة المهداوي، وحمدى هارون العقوري، وشهادتهم موثقة في حساباتهم. قال الأخ فرج حسين سالم المهدي المعروف بفرج خميرة في حسابه في الفيس: ((سؤال/ لماذا قال الشيخ البخاري: "أزيلوا الخطباء الذين مع محمد بن هادي في بنغازي؟!"، طبعاً يقصد السلفيين!، وهل في نظره أنهم ليسوا بسلفيين؟!، والنقل هذا ثابت ١٠٠ / ١٠٠، وأنا أستغرب تهريب الكثيرين من هذه)).

وقال الأخ حمدي هارون العقوري: ((الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم: أما بعد، أُشهد الله عز وجل أنَّ الكلام الذي ذكره الأخ فرج خميرة في صفحته مستشهداً بي على كلام عبد الله البخاري، هو كلام سمعته من عاطف العبيدي مدير مكتب أوقاف بنغازي مباشرة بدون واسطة، فعند رجوع عاطف من الحج قبل العام الماضي أي في سنة ١٤٤٠ هجري، وكنتُ رئيساً لقسم المساجد لمكتب أوقاف بنغازي، فعند أول لقائي بعاطف في المكتب سألته ما أخبار العلماء؟، قال لي: جلستُ مع عبد الله البخاري، وأنَّ عبد الله البخاري قال له: "أنزل من على المنابر أي أحد مع محمد بن هادي"، فقال لي عاطف: قلتُ للشيخ عبد الله البخاري: هم كثر وسوف تخلوا المنابر من الخطباء؟، فقال لي عاطف: أنَّ عبد الله البخاري قال له: "أقيموا دورات ثم أزيلوهم".

هذا ما سمعته من عاطف العبيدي، هذا الكلام من (في) عاطف (لأذني). وعندما التقيتُ بالأخ فرج خميرة في بيته نقل هذا الكلام عن إبراهيم بالأشهر، فقلتُ له: حتى أنا سمعته شخصياً من عاطف العبيدي مدير مكتب أوقاف بنغازي.

واليوم اتصل بي الأخ فرج خميرة لكي أكتبُ بياناً عن الذي سمعته من عاطف العبيدي.



فها أنا أكتب ما سمعته من عاطف العبيدي مدير مكتب أوقاف بنغازي
لأنني شاهد على هذا الكلام.

أسأل الله أن يصلح حالنا أجمعين.

كتبه: حمدي هارون العقوري

يوم الجمعة: بتاريخ ١١ / صفر / ١٤٤١.

الموافق ١١ / أكتوبر / ٢٠١٩).

وقد استطاع هؤلاء القوم بهذه الطريقة أن يحرّموا الكثير من الخطباء من
الصعود على المنابر!، ما هو السبب؟! لأنهم لا يقبلون الطعن في الشيخ محمد بن
هادي!.

وهذه الطريقة استعملها القوم في بلدان أخرى ومن ذلك في بلدنا العراق،
وبالتعاون مع أهل البدع والحزبيين والسياسيين، وبعلاقاتهم مع بعض
المسؤولين، واستغلال الوظائف وأموال الدولة، وبالوشايات الكاذبة والتقارير
الملفقة، وبالتهديد والوعيد لمن يعارضهم، وإدخال الجهات الأمنية أحياناً،
وتحريض بعض شيوخ العشائر على من يقف ضدهم، وتحشيد بعض الناس
العامة ممن لا يعرف حقيقتهم، كل ذلك من أجل إنجاح هذه الخطة الماكرة
(إعفاء الخطباء السلفيين الذين يعرفون حقيقة هذا التنظيم السري) واستبدالهم
بـ (عوام) أو (متعلمين) أو (متعاونين) يصعدون المنابر ويتكلمون في شرع الله
بغير علم!.



ولقد أصبح القوم من أشدّ الناس حرصاً على تحصيل المناصب والمكاسب من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال مجالسة الأحزاب السياسية والمسؤولين وأصحاب الأموال والعلاقات الواسعة، ومجالسة ومشاركة أهل البدع الظاهرين!، والتعاون مع هؤلاء جميعاً بدعوى مصلحة الدعوة ومصلحة المساجد!، بل طاعة أولياء الأمور في إقامة بعض البدع الظاهرة والمخالفات الواضحة من أجل نيل رضاهم والتقرب إليهم والارتباط بهم لتحصيل مناصب ومسؤوليات في الأوقاف!، ويتكلمون بلسان أهل السياسة والديمقراطية والحرية بدعوى عدم تهيش السلفيين!، بل يسخّرون الدعوة والمساجد والدروس للدعاية الانتخابية لفلان من الناس أو جهة معينة يعقدون معها اتفاق مسبق على مصالح متبادلة ومنافع مشتركة على طريقة أهل السياسة ليكونوا مرجعية دينية تمثل السلفيين ويتكلمون باسمهم في لقاءاتهم في مقرات الأحزاب ومكاتب المسؤولين!، كما فضحتهم الصور والمقاطع المصورة.

فهذه الحرب الخبيثة القدرة وهذا التداعي والتآمر على السلفيين المخالفين لدعوتهم في مختلف البلدان والمدن يدلُّ دلالة واضحة أنّ القوم عبارة عن تنظيم سري يتحرك بتوجيهات من الخارج، وأنهم انحرفوا عن الجادة ووضعا أقدامهم على أول الطريق الذي سبقتهم به الجماعات والأحزاب والجمعيات ودعاة المناصب والمكاسب، فاحذروا أيها السلفيون ولا تكونوا من الغافلين.



٤- تحريض العامة وتحشيدهم على طريقة المظاهرات ضد المسؤولين لردّ

قراراتهم الإدارية

في حادث نقل الإمام والخطيب (عبد الحميد بوطاعة) -وهو من أتباع القوم في الجزائر- من مسجده إلى مسجد آخر، وكان هذا مجرد اقتراح من مديرية الشؤون الدينية في ولاية برج بوعريريج في الجزائر لتهدئة الأمور ودرء الفتنة بسبب خلاف في مسجد هذا الإمام جعل بعض الناس يُطالبون بنقله. فثار أنصار هذا الإمام وخرجوا في مظاهرة ضد المديرية ومديرها رافعين الشعارات التحريضية ومحيطين بدائرة المدير للضغط عليه حتى يتراجع عن هذا الاقتراح.

وقد رأى الناس ذلك في قناة فضائية خرجت معهم وتحدثوا فيها عن الظلم والفتنة والشر الذي يترتب على هذا القرار، وقد صرّح أحد المتحدثين أنّ هذه الاحتجاجات قد سبقتها مثلها مرتين أو ثلاثاً.

رابط المظاهرة:

<https://www.youtube.com/watch?v=HjedOeWBbpc>

فماذا كان؟!

لما أنكر السلفيون ذلك عليهم، خرج (عبد الحميد بوطاعة) ببيان شنع فيه على من طالبوا بنقله وجعل فعلهم من صنيع الخوارج الثائرين على الشرع والقانون!، بينما جعل أنصاره الذين خرجوا في تلك المظاهرة من الغيورين والمحبين وأنّ عقيدتهم صحيحة ومنهجهم سليم!، وإنما ذهبوا للمديرية لتقديم

شكوى ضد أولئك الثائرين!، وأنكر أن يوصف فعلهم بصنيع الخوارج!، بل جعل المعارضين عليهم أحق بوصف الخوارج!.

وأقر عبد الحميد بوطاعة أن بعض التجاوزات والمخالفات حصلت في ذلك، لكن هوّن منها بدعوى أنها غير مقصودة وربما خفي حكمها على أصحابها!، وذكر أن أنصاره وقفوا في ساحة المديرية وفي اليوم المحدد للاستقبال، يعني لا حرج عليهم!، وأنهم وقفوا مع ولي الأمر وفي حضرته!، ولم يقفوا ضده ولا في غيبته، وكل هذا من باب الاعتذار لهم ونفي وصف الخروج عنهم والتهوين من فعلهم أو التبرير له.

مع أن الشعارات المكتوبة التي رفعها أنصار هذا الإمام لما دخلوا المديرية كانت بعبارات تحريضية، وهي: (الدين ليس لعبة) و(لا تسلموا المساجد لأصحاب الأغراض الدنيئة) و(بقاء الإمام في مكان عمله عامل استقرار) و(كيف لفئة قليلة تتحكم بفئة كثيرة بدون علمهم) و(ما هو الذنب الذي اقترفه الإمام في المسجد) و(كيف لرجل ٣٠ سنة بدل ما يُكرّم يهان) و(ما هي الجريمة التي ارتكبها الإمام في حق المسجد وفي حق المجتمع) و(لا نسمح بتحويل الإمام) و(نطالب بحماية الإمام) و(الساكت عن الحق شيطان أخرس) و(الإمام موظف عند الدولة ليس عند أحد) و(مدير الشؤون الدينية موظف حكومي ليس موظف خصوصي) و(المسجد ليس للبيع) ... إلى آخرها.



بل في المقطع المصوّر لما سمع المدير أصوات الثائرين من المتظاهرين القريبة من غرفته قال لمقدّم القناة الفضائية في لقاءه معه: "نحن ما تهمنا هذه الضغوطات!".

وأما عبد المجيد تالي -وهو من رؤوس القوم في الجزائر- فقد كتب منشوراً بعنوان [لا عزاء في لقط السقطات والهفوات]، فجعل هذه المظاهرة من قبيل السقطات والهفوات!، وقال فيه: ((وعليه فلا داعي للمزايدة من المخالف، كما أنه لا داعي للتبري من فعلهم!، فالشيخ عبد الحميد لا يد له في ذلك!، وليس كل من خالف يُتبرأ من فعله!، ويكتفى بالنكير وعدم الإقرار)).

كيف لا يد له في ذلك وهو إمام مسجدهم وخطيبهم الذي من أجله خرجوا؟

هل تدّعون أنه لا يعلم بهذا؟!

والخروج في هذه المظاهرة تكرر مرتين أو ثلاثاً!، لكن هذه المرة فضحتهم القناة الفضائية وكتابات السلفيين فاضطروا إلى كتابة هذه المنشورات التي تدل على جهلهم.

وكيف لا يتبرأ رجلٌ من فعل المخالف الذي خرج من أجل نصرته بطريقة غير شرعية وانتشرت مخالفته؟!

فهذه المظاهرة والتهوين من أمرها تُذكرنا بما فعله هاني بن بريك لما خرج في مظاهرة حاشدة، فقام القوم بالدفاع عنه والتهوين من خروجه، بل كانوا



يُؤْصَلُونَ أَصْلًا فَاسِدًا لِّئَلَّا يُوصَفَ هَانِي بِأَنَّهُ خَارِجِي مُبْتَدِعٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الْأَدَلَّةِ السَّابِقَةِ.

وَيَكْفِينَا فِي الرَّدِّ عَلَى هَؤُلَاءِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ رَبِيعٌ حَفَظَهُ اللَّهُ فِي رَدِّهِ عَلَى سَعُودِ الْفَنَيْسَانِ الْمُسَمَّى [حَكَمَ الْمَظَاهِرَاتِ فِي الْإِسْلَامِ]: ((وَالْمَظَاهِرَاتِ السَّلْمِيَّةِ وَغَيْرِ السَّلْمِيَّةِ لَا تَدْخُلُ فِي أَبْوَابِ الْجَهَادِ لَمَّا فِيهَا مِنَ الْفَسَادِ وَالْإِفْسَادِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَلَا يَقُولُ بِأَنَّهَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْجَهَادِيَّةِ إِلَّا مَكَابِرُ مُخَالَفٍ لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُنْسَبَ إِلَى الْإِسْلَامِ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّهَا تُصَادِمُ تَوْجِيهَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَبَيَانُ تَحْرِيمِهَا وَبَطْلَانِهَا)).

وَقَالَ: ((وَقَدْ لَقِيَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَهْلُ السَّنَةِ الْبَلَاءَ الشَّدِيدَ وَالضَّرْبَ وَالسَّجُونَ وَمَنَعَ الْحَقُوقَ وَالطَّرْدَ مِنَ الْوُظَائِفِ، وَكَانَ قُلُوبُ الْعَامَةِ مَعَهُمْ وَضَدَ هَذَا الضَّلَالِ إِلَّا الْجَهْمِيَّةَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنَازِعُوا هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءَ فِي الْأَمْرِ، وَلَا نَادَوْا بِالثُّورَاتِ وَالْمَظَاهِرَاتِ، وَإِنَّمَا التَّزَمُوا الصَّبْرَ عَلَى تِلْكَ الْأَهْوَالِ وَسُوءِ الْمَعَامَلَاتِ تَنْفِيذًا لِتَوْجِيهَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّيِّدَةِ الرَّشِيدَةِ، وَدِرْعًا لِّلْمَفَاسِدِ الَّتِي تَسْفِكُ فِيهَا الدِّمَاءَ وَتَنْهَبُ فِيهَا الْأَمْوَالَ، وَتَأْتِي عَلَى الْأَخْضَرِ وَالْيَابِسِ، وَهَكَذَا يَكُونُ الْعُلَمَاءُ الرِّبَانِيُّونَ، وَشَكَرَهُمْ أَهْلُ السَّنَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَسَارُوا عَلَى نَهْجِهِمْ، فَهَلَا دَعَوْتَ الشَّبَابَ إِلَى الْإِقْتِدَاءِ بِهِؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ فِي الصَّبْرِ عَلَى أَشَدِّ أَنْوَاعِ الظُّلْمِ مَا دَامَ الْحَاكِمُ فِي دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ؟.

ولقد فرّج الله عنهم بالخليفة العباسي المتوكل، فرفع الله به تلك المحنة الشديدة التي نزلت بأهل السنة وعلمائهم، وأذلّ الله به الجهمية الضلال، وارتفعت به راية السنة، ورحم الله الإمام أحمد وإخوانه الثابتين على الحق الصابرين على الابتلاء والامتحان)).

وقال: ((تقدّمت الأحاديث التي تأمر بالصبر على جور الحكام وعند رؤية ما ينكر منهم وظهور الاستتار منهم، وإن أعطيناهم حقهم ومنعونا حقنا، ولم يدلنا رسول الله على الأساليب الثورية وعلى المظاهرات سلمية أو غير سلمية، وحرّم علينا البدع، ومن أخبثها المظاهرات)).

وقال: ((وقد ظهر جلياً أنّ المظاهرات والمسيرات لا تجوز شرعاً، ولو كانت للمطالبة بحق أو رفع ظلم، والذي يدّعي إباحتها أو وجوبها: إما جاهل بالنصوص النبوية أو متجاهل لها، فليتيق الله)).

وقال: ((وعلماء السنة في كل مكان يحرّمون المظاهرات ولله الحمد، ومنهم علماء المملكة العربية السعودية وعلى رأسهم العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز مفتي المملكة سابقاً، والعلامة محمد بن صالح العثيمين، وهيئة كبار العلماء وعلى رأسهم مفتي المملكة الحالي الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، وفضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان، وفضيلة الشيخ صالح اللحيدان، ومحدّث الشام محمد ناصر الدين الألباني، وعلماء السنة في اليمن وعلى رأسهم الشيخ مقبل الوادعي، وعلماء الجزائر وعلى رأسهم الشيخ محمد علي فركوس،

رحم الله من مضى منهم، وحفظ الله وثبت على السنة مَنْ بقي منهم، وجنب المسلمين البدع والفتن ما ظهر منها وما بطن)).

فأين هؤلاء من كلام الشيخ ربيع هذا؟!
أم أن كلام الشيخ ربيع الذي لا يوافقهم يُعرضون عنه ولا يلتفتون له؟!

٥- الحرب القذرة في معاداة السلفيين وتحزيبهم، وإرغامهم بالتهديد بالإسقاط لإدخالهم في الفتنة وتصديرها إلى بلدانهم

صور من هذه الحرب القذرة التي شنها هؤلاء القوم ضد المخالفين لهم:

أ- السعي في إرغام الشيخ حسن بن عبد الوهاب رحمه الله على تغيير رأيه

قال الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا رحمه الله في [رسالته الموجهة إلى الشيخ ربيع حفظه الله]: ((وكنْتُ أرجو حينما خرج الأمر من أيديكم أن تظلل المشكلة منحصرةً في أضيق نطاق، فإن لم نستطع حلّها والقضاء عليها فلا أقلّ من أن تبقى في عدد محدود من المتخاصمين حتى يقضي الله أمراً ويأذن بزوال هذه المشكلة فلا تكون لها عواقبٌ وخيمة.

ولكن للأسف وجدنا المشكلة يتم تصديرها إلى جميع بلاد العالم بحجة نصرة المظلوم!، وما ندري بأي دليل من الشرع استدلل هؤلاء الذين جعلوا نصرة مظلومين معينين فرض عينٍ على جميع السلفيين في العالم؟! وأصبحت فتنةً يُمتحن بها السلفي!.

فدخل السلفيون في محنة عظيمة، بل أصبح كلُّ فريق يقول بلسان الحال وبعضهم بلسان المقال: "من لم يكن معنا فهو علينا"، بل قال بعضهم: "لا يجوز التوقف لأحد عن الخوض في هذه الفتنة الواقعة، فإنَّ الواقعة مثل الواقعة في القول بخلق القرآن أو عدم القول بذلك!!".

وللأسف توقف الكثير من الدعاة عن الدعوة ومحاربة المبتدعين وانشغلوا بالكلام في بعضهم البعض على وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها... فأرجو من فضيلتكم أن تعذرني في عدم إقحامي وإقحام أبنائي من الدعاة في هذه الفتنة، فإنَّ بعض الإخوة أرغموني على الدخول فيها!، واضطرتُّ لأفتح باباً لسماع الفريقين حتى أحكم بالحق، فجاءوني بما لا قبَل لي به من أمور تحتاج إلى تحقيقات واسعة لا تسمح بها قواي ولا سني!، وأصبح البعض يريد أن يستخرج مني كلاماً آخر حتى يُظهروني متناقضاً غير واعي لما يخرج مني!، أهكذا يكون الوفاء لشيخ كبير في مثل سني؟! فإلى الله أشكو ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على بعض أبنائي من حملة الدعوة...

فأرجو من فضيلتكم أن تتداركوا الأمور وأن تخرجوا على الناس ببيان مسموع وأن تبرأوا من الوسطاء الذين يخرجون كل يوم على الناس ببيان وكلام عن الشيخ ربيع، ويدَّعون للأسف أنكم قلتم كذا وكذا!، وبدَّعتم فلاناً وفلاناً!، وحذَّرتهم من فلان وفلان!، لدرجة أنَّ بعض الدعاة من أبنائنا في مصر يهددني أنا شخصياً: بأنَّ الشيخ ربيعاً سيتكلَّم فيك ويُحذِّر منك لو لم توقع على بيانٍ كتبوه!،



وَادَّعُوا أَنَّ فَضِيلَتَكُمْ أَرْسَلَتْهُ إِلَيَّ لَكِي أَوْقِعَ عَلَيْهِ؛ وَالْعَهْدَةُ بِكُمْ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ
أَنْكُمْ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ بِفَضْلِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ...

وَلَكِنْ لِلْأَسَفِ مِنْذُ حَدُوثِ هَذِهِ الْفِتْنَةِ وَمَحَاوَلَةِ إِقْحَامِنَا فِيهَا تَفَرُّقَ الْمَشَايِخِ
وَامْتَنَعُوا عَنِ الْاجْتِمَاعَاتِ وَأَصْبَحَ كُلُّ وَاحِدٍ لِلْأَسَفِ يَعْمَلُ وَحْدَهُ!، وَهَذَا الَّذِي
اسْتَفَدْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْفِتَنِ الَّتِي كُنْتُ حَرِيصاً عَلَى عَدَمِ الدَّخُولِ فِيهَا، فَمَا هُوَ الَّذِي
جَنِينَاهُ غَيْرَ التَّفَرُّقِ؟!، أَرْجُو مِنْ فَضِيلَتِكُمُ التَّنْبِيهَ عَلَى الْإِخْوَةِ مِنْ طُلَّابِكُمْ عَدَمَ
السَّعْيِ لِتَوْرِيطِي مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذِهِ الْمَشَاكِلِ!)).

تَصَوَّرُوا أَيُّهَا السَّلَفِيُّونَ هَذِهِ شَهَادَةُ عَالَمٍ سَلَفِيٍّ كَبِيرٍ فِي سَنِّ التَّسْعِينَ يَعَانِي
مِنْ شِدَّةِ الْمَرَضِ وَضَعْفِ الْبَدَنِ، يَأْتِيهِ بَعْضُ أَتْبَاعِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ وَهُمْ شَبَابٌ فِي
عَمْرِ أَحْفَادِهِ أَوْ صِغَارِ أَوْلَادِهِ يَدْفَعُونَ إِلَيْهِ بَيَانَ مَكْتُوبٍ يَطْلُبُونَ مِنْهُ التَّوْقِيعَ عَلَيْهِ
وإِلَّا سَيَتَكَلَّمُ فِيهِ الشَّيْخُ رَبِيعٌ وَيُحَذِّرُ مِنْهُ!، وَيَأْتُونَهُ كَذَلِكَ بِكُتَابَاتٍ يَكْتُبُونَهَا
تُخَالِفُ مَا يَرَاهُ هَذَا الْعَالَمُ الْكَبِيرُ وَيَطْلُبُونَ مِنْهُ التَّوْقِيعَ عَلَيْهَا فَإِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا ظَهَرَ
هَذَا الْعَالَمُ بِصُورَةِ الْمُنَاقِضِ الْمُخْتَلِطِ الْمُضْطَرِّبِ فِي آخِرِ عَمْرِهِ!، وَبِهَذَا يُسْقَطُونَهُ
وَيُسْقَطُونَ كُلَّ كُتَابَاتِهِ الَّتِي تُخَالِفُ مَا يَرَاهُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ.

فَأَيُّ حَرْبٍ قُدْرَةُ بَعْدِ هَذِهِ الْحَرْبِ؟!

وَأَيُّ سَلَفِيَّةٍ يَدَّعِيهَا مَنْ يَصْنَعُ مِثْلَ هَذِهِ الْفِعَالِ الشَّنِيعَةِ؟!

ويقول الشيخ حسن رحمه الله: ((وكلمة أخيرة أقولها لفضيلتكم: أرجو أن توجَّهوا كلمةً مسموعةً للسلفيين في جميع أنحاء العالم بصوتكم بدون وسائط، لأنَّ الناس يتمنون سماع صوتكم، وتدعون السلفيين للألفة والتحاب وتعلموهم أنكم غير راضين عن مسلك تحزيب السلفيين في جميع أنحاء العالم وتقسيمهم إلى قسم مع محمد بن هادي وقسم مع الذين طعن فيهم محمد بن هادي، وهذه المشكلة إن لم تحل في المملكة الغنية بعلمائها وولاة أمورها السلفيين فإنها إن خرجت للعالم الإسلامي ستزداد الفتنة اشتعالاً وهذا ما حدث فعلاً)).

هل تعلم أيها القارئ أنَّ رسالة الشيخ حسن رحمه الله هذه أخفاها القوم الذين يحيطون بالشيخ ربيع حفظه الله، فقد ردَّ الشيخ ربيع على الشيخ حسن قائلاً: لم تصلني رسالتك!.

السؤال: لماذا أخفى هؤلاء القوم رسالة الشيخ حسن عن الشيخ ربيع؟! لأنهم يريدون أن يُصوِّروا للشيخ ربيع أنَّ كلَّ المشايخ معك ضد الشيخ محمد بن هادي، فلما رأوا بعض كتابات الشيخ حسن رحمه الله تخالفهم وخاصة في موضوع "مجالس الشورى السرية" حاولوا إظهار الشيخ حسن بصورة من فقد ذاكرته في آخر عمره واستعانوا لذلك بولدٍ عاقٍ كان في حيز المجهول لا يعرفه أحد فأخرجه القوم كأنه أحد مشايخ مصر ودعاتها، وهو شهاب الدين ابن الشيخ حسن رحمه الله.

قال الشيخ حسن رحمه الله في [رسالته إلى علي الوصيفي] وهو يذكر المؤاخذات عليه: ((دفاعكم عن المجالس السرية البدعية رغم أنَّ الشيخ ربيعاً أعلن براءته من هذه المجالس، وسعيكم في إكراهي على التوقيع على بيان نسبته للشيخ ربيع لكي أراجع عن تحذيري لعبد الواحد نزيل سجن الحائر)).

وقال فيها أيضاً: ((تصوير الأمور على غير الواقع واتهامي عن طريق ابني شهاب الدين بالاختلاط والاضطراب مما جرأ السفهاء عليَّ والتنقُّص مني)).
وقال الابن العاق شهاب الدين ابن الشيخ حسن رحمه الله: ((الشيخ الوالد حسن بن عبد الوهاب حفظه الله، الدواء يؤثّر على ذاكرته!، والمصرفي خالد عثمان ملازمٌ له في أغلب الأوقات، ويُملي عليه بيانات كاذبة!، مما أثّر على الوالد وكأنه يتكلّم بلسان خالد عثمان!، فينبغي التنبيه على الإخوة في ذلك)).

أقول:

لما عجز القوم عن الضغط على الشيخ حسن رحمه الله بالتهديد بالإسقاط والإكراه على توقيع البيانات التي ينسبونها إلى الشيخ ربيع حفظه الله إذا لم يتراجع عن موقفه في إنكاره صوتية عبد الواحد المدخلي، انتقلوا إلى مرحلة الطعن في ذاكرة هذا الشيخ الوقور رحمه الله وأنَّ الأدوية تؤثر عليه وأنَّه اختلط واضطرب وأنَّ خالد عثمان يُملي عليه ما يريد!.

ولقد فرح القوم بما كتبه هذا الابن العاق عن أبيه العالم الوقور، ونشروا كلامه في قنواتهم وحساباتهم، ولم يعدوا ذلك طعنًا في هذا العالم. فرد عليهم الشيخ حسن رحمه الله بقوله: ((فقد أشيع عني أنني أصبحت هدفًا للبعض، وسيما وأنا متربّص بي كي يسيروني حسب آرائهم ولا يؤخذ مني بكلام أو تسجيل!، ولكن الحمد لله أولاً وآخراً فأنا بصحة عقلية وذاكرة قوية، ولا أقول برأيي بمفردي فهذا معروف عني بل أعرض كلامي على إخواني، سيما وأنَّ الله تعالى يقول لمحمد صلى الله عليه وسلم في قوله: "وأمرهم شورى بينهم"، وأنصح الجميع من أبناء العقيدة السلفية ألا يسمع لأحد يقول عني هذا الكلام، ولو كان القائل هو ولدي شهاب الدين الذي تأثر ببعض كلام المغرضين، أصلح الله الجميع)).

ولما أيسوا من الشيخ حسن بعد موته رحمه الله أخرجوه من دائرة العلماء الراسخين وجعلوه في دائرة المتناقضين غير الثابتين، فقد قال أحد أتباع القوم في مصر (عبد الله خيرى) في تعليقه على أحد المغمغة (صلاح إبراهيم علي): ((صدقني لن أحتج عليكم برجل ليس لديه موقف واحد أو ثابت، وهو معذور لكبره أو مرضه أو لا أدري العلة، الله أعلم، احتج عليكم بالراسخين الثابتين كالعلامة ربيع والعلامة عبيد)).

وقال أيضاً: ((الشيخ حسن واضح أنَّ الدواء أو ما شابهه يؤثّر عليه!، فيُخرج اليوم بياناً، ويخرج نقيضه غداً، وهكذا)).

وأصرَّ هذا الغرُّ المتعالم على هذا الطعن الصريح وحاول نسبته إلى الشيخ ربيع فقال: ((أيها الجاهل المدعو صلاح إبراهيم علي، الشيخ العلامة ربيع هو الذي قال: "إنَّ الشيخ الوالد حسن رحمه الله يُلبَّس عليه خالد عثمان"، ولستُ أنا!، فهل الشيخ ربيع عندك على طريقة الأخس من الحدادية أيها المفترى الجاهل الظالم؟! وإليك الصوتية وليتك تسكت وتسترجع جهلك!!، [ووضع له رابط كلام الشيخ ربيع وهو بعنوان] إمام الجرح والتعديل يُحذَّرُ الشيخ حسن من تلبس خالد عثمان عليه، وينصح الشيخ حسن أن يعتذر عن كلامه في الشيخ عبدالواحد وأنه على طريقة الخوارج)).

أولاً: فرق كبير بين تحذير العالم من تلبس بعض المحيطين به وبين وصفه بالاختلاط والاضطراب والتناقض وعدم الرسوخ وعدم الثبات، وهذا وذاك يعدُّه القوم طعناً صريحاً لو قيل في المشايخ الذين يتسترون بهم!، وأما لو قيل في غيرهم فلا يُعدُّ طعناً لا تصريحاً ولا تلميحاً!، فهذا من الكيل بمكيالين الذي ذكرناه عنهم.

ثانياً: الشيخ ربيع لم يقل: "إنَّ الشيخ حسن رحمه الله يُلبَّس عليه خالد عثمان" كما نقل هذا الغرُّ، وإنما قال بالحرف الواحد: "قد بلغني أنَّه يُلبَّسُ عليك"، فأين هذا من ذاك؟! ومن الذي بلَّغ الشيخ ربيعاً؟! هل هو شهاب الدين أم علي الوصيفي أم عرفات المحمدي أم من هو؟!، فلا يجوز نسبة هذا

الكلام إلى الشيخ ربيع، وإنما يُنسب إلى مجهول، وخبر المجهول لا يقبل، ومعروف كلام العلماء في البلاغات.

ثالثاً: لو كان خالد عثمان يُلبس على الشيخ حسن ويُملَى عليه كما يدَّعي هؤلاء هل يقول الشيخ حسن رحمه الله فيه: ((وأما بالنسبة لما يخص الشيخ أبو عبد الأعلى خالد عثمان، فإني قد طلبتُ منه عدم الكلام في هذه المسألة حتى لا يتسع هذا الخلاف ويكثر التشاحن بين السلفيين، وطلبْتُ منه أن ينشغل بالعلم ويترك هذه المسائل حتى يجعل الله لنا مخرجاً وتنكشف هذه الغمة التي عمَّت الدعوة السلفية المباركة، ولكنه لم يستجب لنصحي واستمرَّ في طريقه يسعى لتحزيب الشباب، ولذلك أنصح الجميع من الطرفين بالتوقف عن الكلام في هذه الفتنة، ولا يمتحنون الناس بها، ولا يكونوا مع أو ضد، حتى يأذن الله بكشف هذه الفتنة، وإني أُحذِّر من أيِّ أحد يسألني عن هذه الفتنة في الهاتف، فلن أردَّ عليه!!؟).

فهل رأى السلفيون حرباً قذرة مثل هذه الحرب التي شنها هؤلاء القوم لكل من يخالفهم ولو كان عالماً كبيراً؟!!

ب- ومن صور هذه الحرب: ما قام به هؤلاء القوم مع الشيخ محمد بن

هادي حفظه الله

فقد شنّوا عليه حرباً شعواء قذرة، وتأمروا عليه وتواصوا وتداعوا من كل مكان للكلام فيه والكذب عليه والتحريش بينه وبين الشيخ ربيع والشيخ عبيد وتنفير الشباب السلفي عنه.

هذه الحرب الشعواء التي اتصفت بالخيانة والفجور في الخصومة والكذب، فلم يترك القوم سبيلاً للنيل من الشيخ محمد بن هادي إلا وسلكوه، كل ذلك من أجل إزاحة الشيخ محمد بن هادي من طريقهم، لأنه يعرفهم جيداً، وتصدّى لهم في عدة مواقف، ولم يرتضيهم للتصدر والتدريس، وتكلّم في رأس الشر عرفات المحمدي الذي تواصوا في الخفاء في نصرته والدفاع عنه والوقوف معه.

من ذلك: ما قام به هؤلاء القوم من الكذب على الشيخ محمد بن هادي وزعموا أنّ موقفه من محمد الإمام غير واضح، ودفعوا نزار بن هاشم السوداني للتهجّم عليه بوريقات أو وقفات ملأها بالكذب والجهل والتليس والكلام الفج، وأثنى على هذا الوقفات عبد الله بن صلفيق الظفيري وزعم أنه ردّ على الشيخ محمد بن هادي بعلم وأدب!، وأنّ بعض المشايخ اطلع عليها!.

ولقد نشروا هم كلام الشيخ محمد بن هادي في تخطئة محمد الإمام ووثيقته في حساباتهم المعتمدة!.

وإنما استغلَّ القوم هذه القضية لإسقاط كل المشايخ وطلبة العلم الذين يعارضون توجهات هاني بن بريك ويعارضون قضية الانفصال كما يَبْنِ ذلك د. محمد ابن الشيخ ربيع وفقه الله.

ومن ذلك: التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي في قضية "تارك العمل"، فالقوم ليسوا على ما يذهب إليه الشيخ ربيع حفظه الله من قول في هذه المسألة، كما ظهر من حقيقة مذهب عرفات المحمدي!، ومن قبله أحمد بن يحيى الزهراني!، ولكنهم يُظهرون الموافقة للشيخ ربيع خشية أن يتكلَّم فيهم كما تكلَّم في عبد الحميد الجهني وعبد الله الغامدي وعادل آل حمدان وغيرهم.

ومع هذا جاء عبد الإله الرفاعي وأخبر الشيخ ربيعاً أنَّ الشيخ محمد بن هادي يتهم من لا يُكفِّر تارك العمل بالإرجاء!، وجاء بصوتية مقطَّعة إلى جزئين!، ولما رجعنا إلى الصوتية بتامها وجدنا الشيخ محمد بن هادي يقرر فيها أنَّ من لا يكفر تارك العمل ويُخرج العمل من مسمى الإيَّان فهذا هو الإرجاء، ولكنَّ القوم أخفوا هذا القيد عن الشيخ ربيع بمكر ودهاء!.

ومن ذلك: لما تبادى عرفات المحمدي في التحذير من مشايخ وطلبة علم سلفيين معروفين، ونصَّب نفسه للجرح والتعديل في المدينة مع وجود المشايخ الكبار!، وأثار الفتن وفرَّق السلفيين في عدة بلدان بفتاوى شاذة وأحكام جريئة!، نصحه الشيخ محمد بن هادي مراراً فلم يتصح!، فقال فيه: "عرفات شر، عرفات شر"، وقال في جمع من السلفيين: "اشهدوا اشهدوا اشهدوا:

عرفات ليس أهلاً للجرح والتعديل، والجرح والتعديل في المدينة ليس له، ولو كان وراءه الشيخ عبيد وألف عبيد، وقد نصحتُه ولم يستجب في هذا"، وطلب من إذاعة ميراث الأنبياء أن توقف دروس عرفات ولا تنشر له.

فتواصى القوم على نصره عرفات، عبد الإله الرفاعي وعبد الواحد المدخلي وعبد المعطي الرحيلي ومهند الغامدي من جهة وبندر الخيري وعبد الله بن صلفيق وخالد باقيس من جهة أخرى، ثم انتصر له نزار بن هاشم من السودان وطارق درمان من ليبيا وعلي الحذيفي ومنير السعدي وصلاح كنتوش وغيرهم من اليمن، وهكذا من بلدان مختلفة، وكأنَّ الشيخ محمد بن هادي ضرب رأس التنظيم السري فتظاهر عليه أعضاء التنظيم!، وكان الرأس المدبّر في الخفاء هو د. عبد الله البخاري، ولكنه كان يُعلن خلاف ما يخفي!.

وتظاهر بعض هؤلاء أنه يريد الإصلاح بين الشيخ محمد بن هادي وبين عرفات المحمدي ويريد النصيحة فذهب عبد الواحد وعبد المعطي ومهند إلى بيت الشيخ محمد، وكان المقصد من هذه الجلسة التسجيل بالخفاء!، فكلمهم الشيخ محمد وناصحهم، فخرج القوم من عنده ونشروا مقطعاً من الجلسة بخصوص أسامة بن عطايا العتيبي، قال لنا الشيخ محمد بن هادي: هل يأمن المرء أن يجلس مع هؤلاء؟ ثم يقولون: محمد بن هادي لا يقبل الجلوس معنا ونصحنا!.

وذهب القوم إلى الشيخ عبيد الجابري حفظه الله واستخرجوا منه دفاعاً وتزكية لعرفات المحمدي وطعناً وذماً لمن يتكلم فيه، ونشروا جميعاً هذا الكلام بعنوان [دفاع العلامة الشيخ عبيد الجابري عن الشيخ عرفات المحمدي] أو [ثناء العلامة الشيخ عبيد الجابري على الشيخ عرفات المحمدي]، في تغريدات في حساباتهم المعتمدة، ونشره أيضاً د. عبد الله البخاري وأرسله إلى أهل الكويت، وزعموا للشيخ ربيع أنهم نشروا ثناء الشيخ عبيد على عرفات فحسب، ومن يستمع إلى الصوتية يجد فيها الطعن الشديد في من تكلم في عرفات، وصدرت في اليوم نفسه الذي حذّر فيه الشيخ محمد من عرفات!.

ومن ذلك: ما قام به القوم من إرغام أو خداع (أبي عبد الله بوشتي) وتغدير (أبي أيوب الهولندي) فكتبوا بيانات أرادوا بها ضرب ما كتبه الشيخ محمد بن هادي في وريقاته "كشف النقاب"، حيث كان عبد الإله الرفاعي ينشر بين طلاب الشيخ محمد بن هادي أنه متحامل على عرفات المحمدي، وأنّ ما يقوله عن عرفات غير صحيح، وأنّ ما ينقله عن أبي عبد الله بوشتي غير ثابت عنه، وبهذا يُنفر الطلاب عنه بالخفاء!.

وكذلك: ما قام به عبد الله بن صلفيق الظفيري وخالد باقيس من إدخال الشيخ ربيع حفظه الله لإرجاع دروس عرفات المحمدي في إذاعة ميراث الأنبياء.

وكانت هذه الأفعال من الأسباب التي دفعت الشيخ محمد بن هادي للخروج عن صماته ويحذّر من القوم بأسمائهم الصريحة ويبيّن كذباتهم في جلسة معلنة؛ خاصة بعد أن تواطأ القوم على كتمان تحذير الشيخ ربيع من هاني بن بريك ودفاعهم عنه وثنائهم عليه!، وكذلك إنكار د. عبد الله البخاري على نشر تحذير الشيخ عبيد من هاني!، ومراجعة القوم للشيخ عبيد في ذلك حتى تراجع عن التحذير من هاني!، بل أثنى عليه واعتذر منه!، وفي المقابل نشر القوم كلام الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد في الشيخ محمد بن هادي في آخر الأمر بعد أن رفض الشيخ ربيع بعض الأدلة التي عرضها عليه الشيخ محمد بن هادي في الجلسة المشهورة، وأنّ محمد بن هادي تغيّر وظلم إخوانه ولا يقبل جرحه ولا يلتفت إليه وما عنده أدلة! ثم خرج عباس الجونة اليمني وتعجب من المدافعين عن الشيخ محمد بن هادي!، وطلب منهم أن يرجعوا إلى الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد!، فطفح الكيل، وبلغ السيل الزبى، ولم يبق في قوس الصبر منزع، قال الجدار للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني.

ومن صور الحرب الشعواء ضد الشيخ محمد بن هادي: أنّ القوم دفعوا أبا أيوب الهولندي إلى تقديم شكوى ضد الشيخ محمد إلى المحكمة في قضية القذف وجعلوا وكيله عبد الإله الرفاعي!، لأنهم عاجزون عن الرد العلمي عليه، ويعرفون أنهم عند المواجهة مغلوبون، وهذه عادة أهل الباطل أنهم يسارعون في

تقديم الشكاوى إلى القضاة وإلى ولاية الأمر بالوشايات الكاذبة لتكميم أفواه
أهل الحق وتكسير أقلامهم.

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في [النونية]:

فإذا تيقن أنه المغلوبُ عند ** تقابل الفرسان في الميدانِ

قال اشتكوه إلى القضاة فإنهم ** حكموا، وإلا اشكوه للسلطانِ

وقال:

إن كنتم أنتم فحولاً فابرزوا ** ودعوا الشكاوى حيلةً النسوانِ

وإذا اشتكيتم فاجعلوا الشكوى ** إلى الوحين لا القاضي ولا السلطانِ

وقال:

ما عندهم عند التناظر حُجَّةٌ ** أنى بها لمُقلِّدٍ حيرانِ؟!

لا يفرعون إلى الدليل وإنما ** في العجز مَفْزَعُهُم إلى السلطانِ

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في [مسائل الجاهلية]: ((المسألة

الثانية والستون: كونهم إذا غلبوا بالحجة فزعوا إلى الشكوى للملوك كما قالوا:

"أَتَذَرُ مُوسَى وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ".

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في [شرح مسائل الجاهلية]:

((ومعنى "غلبوا بالحجة" أي: أقيمت عليهم الحجة على بطلان ما هم عليه ولم

يكن لهم حجة يقاومون بها فإنهم يلجأون إلى القوة لمنع القائم بالحق، كما قال

فرعون لموسى عليه السلام: "لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ"،

لما لم يكن عنده حجة يردُّ بها على نبي الله لجأ إلى قوة السلطان فقال: "لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمُسْجُونِينَ"، وهذه طريقة المهزومين)).

وجاء في [العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية] لتلميذه العلامة ابن عبد الهادي رحمه الله وهو يذكر شكوى الصوفية: ((فطلع منهم خلقاً إلى القلعة، وكان منهم خلقٌ تحت القلعة، فكانت لهم ضجة شديدة، حتى قال السلطان: ما لهؤلاء؟ فقليل له: هؤلاء كلهم قد جاءوا من أجل الشيخ تقي الدين بن تيمية يشكون منه!، ويقولون: إنه يسبُّ مشايخهم ويضع من قدرهم عند الناس!، واستغاثوا منه وأجلبوا عليه، ودخلوا على الأمراء في أمره، ولم يبقوا ممكناً، وكان بعض الناس يأتون إلى الشيخ فيقولون له: إنَّ الناس قد جمعوا لك جمعاً كثيراً، فيقول: حسبنا الله ونعم الوكيل)).

فهذا هو حال أهل الباطل إذا عجزوا عن مقارعة الحجة بالحجة وعن مواجهة أهل الحق في ميدان العلم والدليل.

ولقد سعى الشيخ عايد الشمري إلى إنهاء قضية القذف وإصلاح الأمر فكلم الشيخ محمد بن هادي في ذلك، فوافق الشيخ محمد، وطلب الشيخ عايد من الشيخ عبيد الجابري التدخل في هذا الصلح، فقال الشيخ عبيد: "قد كُفيتَ دخلها عبيد"، وطلب الشيخ عبيد من أبي أيوب سحب الدعوى، فقال أبو أيوب: إن شاء الله، ثم تدخل في هذا الصلح د. عبد الله البخاري وأفسده!.

ومن أعظم ما فعله القوم أنهم يحاولون إخراج القضية من مسارها الشرعي الصحيح أو إطالة أمدھا بالكذب والتلبيس، حتى قال د. عبد الله البخاري لنا في بيته: والله ما نترك محمد بن هادي حتى يُجلد!، وأخبرنا أنه طلب من عبد الإله الرفاعي أن يستخرج قضية (كلام الشيخ محمد بن هادي في إبراهيم الرحيلي والتعهد الذي ألزموه به والاعتذار الذي كتبوه له!) من المحكمة ويضمها إلى قضية القذف!، ليثبت للقاضي أنَّ الشيخ محمد بن هادي له سوابق وأنه يتهجم على الناس ويطعن فيهم!، فليست قضية القذف هي القضية الوحيدة!.

بينما قال د. عبد الله البخاري في [الصوتية المسجلة] مع العراقيين في الدقيقة السابعة والثلاثين بعد الساعتين: ((محمد بن هادي كان حرباً على إبراهيم الرحيلي ليس للمنهج!، لأنَّ إبراهيم تكلم فيه!، هي هذه القضية، أنا كنتُ أحذر من إبراهيم وحدي!، وأبيِّنُ أمره وحدي!، وجلستُ مع محمد بن هادي وهو يستضيفه في الدورات!، وأنصحُه وأبيِّنُ له: لا يستضيف هذا الرجل، عنده كلُّ البلايا على إبراهيم، وفي سنة ٣٠ أو ٣١ استضافه!، وإبراهيم الرحيلي يمدح مدحاً عظيماً في محمد بن هادي، أرادوا أن يظهروني أني في الساحة أني الوحيد الشاذ الذي يتكلم فيه، الشيخ عبيد يثني!، الشيخ ربيع ما تكلم!، محمد بن هادي يستضيفه، صبرنا، ما عقدتُ الولاء والبراء على هذا الكلام، لأنَّ

هذا شرع ودين، ما تكلمتُ بهوى، بالأدلة، ثم تكلمتُ بعد ذلك معه: يا شيخ اتق الله هذا الرجل كذا وكذا وهو يعرف)).

وهكذا يُظهر د. عبد الله البخاري أنه الوحيد الذي كان يُحذّر من إبراهيم الرحيلي، ثم يريد تقوية قضية القذف بقضية كلام الشيخ محمد بن هادي في إبراهيم الرحيلي، فماذا يُسمى هذا أيها القراء؟!!

والعجيب أنه ذكر في الجلسة هذه أنه كان يُحذّر من إبراهيم الرحيلي في عام ١٤٣١هـ أو ١٤٣٢هـ!، وهذا في الخفاء!، بينما قال في رده على إبراهيم الرحيلي المسمّى [التعقبات الصريحة على رسالة النصيحة وهو في ١٤٣٣هـ]: ((وهنا أمر يجب ملاحظته وهو: أنّ مسألة المؤاخذه على رسالة "النصيحة" للدكتور إبراهيم، كان الأمر فيها النقد العلمي للرسالة فقط، ولم أتعرض لشخص الدكتور لا من قريب ولا من بعيد!، ومن قال غير هذا: فهو أفاكٌ أثيمٌ؛ أسأل الله أن يهديه للحق أو أن يقصم ظهره)).

وقال: ((والناظر في خطابي المهذب إليه!، وجوابه المتعسف المتعالي يدرك بعين الإنصاف والعدل إن شاء الله من الذي كان يسعى للتهدة وجمع الكلمة!، ومن الذي كان يسعى في ضد ذلك، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم)).

إذاً في [الصوتية المسجلة] يذكر أنه يُحذّر من شخص إبراهيم ويُبين أمره ولا يقبل السكوت عنه، ثم يزعم في الرد أنه لم يتعرض لشخص إبراهيم لا من

قريب ولا من بعيد، ومن ادّعى عليه ذلك فهو أفك أثيم، ويزعم أنه كان يسعى للتهدة مع إبراهيم وجمع الكلمة، فماذا يُسمّى هذا؟!.

ومن ذلك: أنهم سعوا بعلاقاتهم واتصالاتهم إلى إلغاء محاضرة الشيخ محمد بن هادي في كشف مخططات الليبرالية التي تم الإعلان لها من قبل مركز الدعوة والإرشاد وشؤون الدعوة بالرياض بعنوان "نقض أصول الليبرالية" وتعليق سماحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله بتاريخ ١٤٤٠ / ٥ / ٢٥ هـ في جامع تركي بن عبد الله في الرياض!.

غرّد أحد أتباع القوم (عبد الله بن عبد الإله): ((الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أشكر سماحة المفتي حفظه الله والقائمين على تنظيم فعاليات هذه الدورة على منع القاذف الكاذب ابن هادي من تدنيسها وتشويهها بالمشاركة معهم، مما قد يكون سبباً في نفور الناس منها، ومانعاً لهم من الاستفادة مما يبث فيها من توجيهات ونصائح تهم العام والخاص)).

فإذا عرف السلفيون مثل هذه الصور من الحرب الشعواء القذرة التي شنّها القوم على الشيخ محمد بن هادي حفظه الله ورد عنه كيد الأعداء عرف ما هو السبب الحقيقي لإطالة قضية القذف في المحكمة، خاصة وأنّ المحكمة الاستئنافية وهي أعلى سلطة من المحكمة الجزائية برأت الشيخ محمد بن هادي، وبقي القرار في المحكمة الجزائية.

وأخيراً:

كنتُ عازماً على ذكر ما فعله القوم معي شخصياً من حرب شعواء قدرة لم
أر مثلاً حتى مع أهل البدع الظاهرين الذين كنتُ أردُّ عليهم وأبين مخالفتهم
كالخلبية والحدادية!

من:

قضية تارك العمل وتدخلات أحمد بن يحيى الزهراني ومشرفي شبكة
سحاب في حذف ردودي ومنشوراتي!

إلى قضية أبي صفوة راكان الموصللي ودفاع القوم عنه مع إقراره بأصول
أهل التميع وطعنه في الصحابة!

إلى قضية أبي عبد الحق عبد اللطيف الكردي وكيف وقف القوم معه
ونصروه وسعوا في تحصيل التزكيات له ودفع التحذير عنه بعد أن كشفتُ
مخالفاته وبينتُ أصوله الفاسدة!

إلى قضية خبر الثقة وحكم الثقة التي قررها سعد النايف وحسن مرداوي
وعلي ناصر وانتصر لهم عبد الله مهاوش وكيف سعوا جميعاً في استخراج تحذير
مني من قبل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله ثم استقبلني وأشاد بي أمام رؤوس
القوم في المدينة وكلمته في حقيقة الموضوع!

إلى قضية الراجعين من أبي عبد الحق بعد أن تكلم الشيخ ربيع والشيخ
عبيد فيه من غير أن يحذفوا منشوراتهم التي وافقوا فيها تأصيلات شيخهم



الكردي وطعنوا فيها برائد آل طاهر ومن وقف معه من الشباب السلفي وكيف انتصر القوم لهؤلاء ووقفوا معهم ضدي وحاولوا استخراج كلمة من الشيخ ربيع حفظه الله في!، وموقف عرفات الحمدي وعبد الباسط المشهداني في ذلك! وبسبب هذه المواقف المخزية قررتُ اعتزال الساحة العراقية وترك الكتابة قريباً من السنة حتى ظهرت هذه الفتنة القائمة فحاولتُ جاهداً على عدم إدخالها في العراق، وجلستُ مع كبار الإخوة الذين كنتُ أثق فيهم وأحسن الظنَّ بهم وكلمتهم في جلسات عديدة عن حقيقة هؤلاء القوم، ولكنَّ بعض المعروفين بالفتن والكذب أبى إلا أن يدخل هذه الفتنة في العراق ويغرر الشباب بها ويطعن في الشيخ محمد بن هادي، فتصدَّيتُ لهم بفضل الله وحده، وحاولوا تخويفي بالشيخ ربيع وسعوا في ذلك كما أخبرني عبد الله مهاوش في بعض المراسلات المحفوظة عندي، وحرصوا على لقائي بالشيخ ربيع حتى يُلزماني كما ألزم غيري، هكذا ظنوا، وخاب ظنهم والله الحمد، فقد جالستُ الشيخ ربيعاً والشيخ محمد بن هادي و د. عبد الله البخاري^(١)، فزدتُ بصيرةً و يقيناً على موقعي هذا، فتعجب القوم في العراق من ثباتي على هذا الموقف بعد رجوعي من لقاء الشيخ ربيع، واتفقوا مع اثنين ممن يعرفونهم بالكذب والجهل على إخراجي من المسجد الذي كُلفْتُ فيه بالإمامة والخطابة منذ خمسة عشر سنة، ثم منعوني بعلاقاتهم ببعض الأحزاب والمبتدعة من إلقاء الدروس والمحاضرات، ثم

(١) يُنظر: "مُخْتَصَرُ اللَّقَاءَاتِ فِي عُمْرَتِي وَمَا دَارَ فِيهَا حَوْلَ فِتْنَةِ الصَّعَافَةِ"، على الرابط التالي:

<https://ia804600.us.archive.org/18/items/MLeqaatHFetnatAlSaafiq/MLeqaatHFetnatAlSaafiq.pdf>



منعوني من جميع المساجد بالوشايات الكاذبة والتقارير الملفقة، وسعوا جاهدين على إخراجي من القرية التي أسكن فيها وتحريض الناس ضدي، ولكن يأبى الله عزَّ وجلَّ إلا أن يُظهر الحق ويرفع أهله ويدمغ الباطل ويذل أهله، والله الحمد وحده.

كنتُ عازماً على ذكر تفاصيل هذه القضايا والمواقف في هذا الموضوع خاصة (الحرب الشعواء القذرة ضد السلفيين)، وهكذا ذكر ما حصل لإخواني من طلبة العلم في مختلف المدن في العراق من تضيق وترحيل وعزل عن الإمامة أو الخطابة وتهديد وتخويف بالجهات الأمنية والسياسية والعشائرية!، وهكذا ما حصل لبعض ما سمعته من إخواني في بلدان أخرى!، والسبب لأننا لا نقبل الطعن في الشيخ محمد بن هادي وندافع عنه ولا نقبل هذا التنظيم السري في مناطقنا، ولكني رأيتُ أنَّ هذا الدليل سيطول الكلام فيه جداً، فتركتُ ذلك واكتفيتُ بالإشارة لما حصل لي من القوم، ولعل النفس تنشط وأكتب ذلك مفصلاً في منشور مستقل.

والله الموفق.

الرد على دعوى أَنَّ القوم تراجعوا عن أخطائهم ولكنَّ محمد بن هادي وأتباعه لا يقبلون توبة التائبين!

هذه الدعوى مما يروّجها هؤلاء القوم ويخدعون بها الشباب السلفي، فيزعمون أَنَّ عرفات وجماعته رجعوا عن الأخطاء، وأنَّ محمد بن هادي وأتباعه لا يقبلون تراجعهم، ولا يقبلون توبة التائبين!، أو يقولون: هذه توبة سياسية، أو هذا تراجع غير واضح.

والجواب عن هذه الدعوى من وجوه:

الوجه الأول: كلنا يعلم أَنَّ الذي يقبل التوبة من عباده هو الله عزَّ وجلَّ، قال تعالى: "أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ"، ونعلم أَنَّ الله سبحانه وتعالى لا يقبل التوبة إلا بشروطها المعروفة، وتختلف شروط التوبة من ذنب إلى آخر، فتوبة الكافر والمرتد ليست كتوبة المنافق والزنديق، وتوبة العاصي الظالم لنفسه بالذنوب ليست كتوبة الظالم المعتدي على غيره، ولا كتوبة الكاتم للحق الملبَّس، ولا كتوبة المبتدع الضال المضل، ولا كتوبة القاذف للمحصنات، ولا كتوبة المفسد في الأرض وقاطع الطريق، وهكذا.

فمثلاً توبة الذين يكتُمون البينات أو يُلبسون الحق بالباطل لا بد فيها من

ثلاثة شروط:

١. أن يرجعوا عن أخطائهم.

٢. وأن يصلحوا ما أفسدوه.

٣. وأن يُبينوا ما كتموه ولبسوه.

قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ. إِلَّا الَّذِينَ (تَابُوا) وَ(أَصْلَحُوا) وَ(بَيَّنُّوا) فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ".

قال العلامة ابن رجب الحنبلي رحمه الله في [ذيل طبقات الحنابلة]: ((ولقد ذُكِرَ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل رجلٌ من أهل العلم، كانت له زَلَّةٌ، وأنه تاب من زلته، فقال: "لا يقبل الله ذلك منه حتى يظهر التوبة والرجوع عن مقالته، وليعلمَنَّ أنه قال مقالته كيت وكيت، وأنه تاب إلى الله تعالى من مقالته، ورجع عنه، فإذا ظهر ذلك منه حينئذ تقبل"، ثم تلا أبو عبد الله: "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا").

وقال العلامة الذهبي رحمه الله في [سير أعلام النبلاء]: ((عن عبد الله بن المبارك: لما أراد أن يجالسه أحد التائبين عن مذهب الجهمية، فقام، وقال له: "إِما أن تقوم وإِما أن أقوم"، فقال: ولم؟!، فقال ابن المبارك: "لأنك جهمي"، فقال:

"ولكنني تبتُ!"، قال عبد الله بن المبارك: "لا حتى تظهر من توبتك ما أظهرت من بدعتك"(().

وقال العلامة ابن القيم رحمه الله في [مدارج السالكين]: ((فتوبة هؤلاء الفسّاق من جهة الاعتقادات الفاسدة بمحض اتباع السنة، ولا يكتفى منهم بذلك أيضاً حتى يبينوا فساد ما كانوا عليه من البدعة، إذ التوبة من ذنب هي بفعل ضده، ولهذا شرط الله تعالى في توبة الكاتمين ما أنزل الله من البيّنات والهدى البيان، لأنّ ذنبهم لما كان بالكتمان كانت توبتهم منه بالبيان، قال الله تعالى: "إنّ الذين يكتُمون ما أنزلنا من البيّنات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون. إلا الذين تابوا وأصلحوا ويبينوا فأولئك أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم"، وذنّب المبتدع فوق ذنب الكاتم، لأنّ ذاك كتم الحق، وهذا كتمه ودعا إلى خلافه، فكل مبتدع كاتم ولا ينعكس)).

وقال ابن القيم رحمه الله في [عدة الصابرين]: ((فإن قيل: فكيف التوبة من هذا المتولّد وليس من فعله؟ والإنسان إنما يتوب عما يتعلق باختياره قبل التوبة منه: بالندم عليه، وعدم إجابة دواعيه وموجباته، وحبس النفس عن ذلك، فإن كان المتولد متعلقاً بالغير فتوبته مع ذلك: برفعه عن الغير بحسب الإمكان، ولهذا كان من توبة الداعي إلى البدعة: أن يبين أنّ ما كان يدعو إليه بدعة وضلالة، وأنّ الهدى في ضده، كما شرط تعالى في توبة أهل الكتاب الذين كان ذنبهم كتمان ما أنزل الله من البيّنات والهدى ليضلوا الناس بذلك، أن يصلحوا

العمل في نفوسهم، ويبينوا للناس ما كانوا يكتُمونهم إياه، فقال: "إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَهُدًى مِّن بَيْنِهَا لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيْنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"((.

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله في [نصيحته لعبد الرحمن عبد الخالق]: ((فالواجب عليكم: الرجوع عن هذا الكلام، وإعلان ذلك في الصحف المحلية في الكويت والسعودية، وفي مؤلَّف خاص يتضمن رجوعكم عن كل ما أخطأتم فيه)).

وقال الشيخ زيد بن هادي المدخلي رحمه الله: ((شروط توبة المبتدع هي الشروط المعروفة بالتبعية والاستقراء لقبول توبة كل مذنب:

الأول: الإقلاع عن الذنب.

ثانياً: الندم على ما فعله.

الثالث: العزم على عدم العود فيه.

ويزيد المبتدع على هذه الثلاثة الشروط ما يلي:

١ - البراءة المعلنة ظاهراً وباطناً، لا سيما في الأماكن التي كان ينفث فيها سموم بدعته وعلى سماع الأفراد الذين دعاهم ليعتنقوها ويتعصبوا لها ويقوموا بنشرها حتى تصبح البدعة وتمسي كأنها سنة نبوية كريمة يحرص على الدعوة

إليها والعمل بها ممن امتلأت بها قلوبهم وتفاعلت معها جوارحهم، ومن يضلل الله فلن تجد له ولياً مرشداً.

٢- أن يردَّ على نفسه إن كان قد ألَّف في الترغيب فيها وفي ذم من ينتقدها أو ينتقد دعائها والمروجين لها، ويكون الردُّ صريحاً وجلياً يفهمه كل من قرأه أو سمعه، براءة للذمة ونصراً للسنة ومحبة لأهلها، وأن يستمر على ذلك حتى يأتيه من ربه اليقين.

٣- أن يحرق ويتلف ما بين يديه من الوسائل التي دونت فيها البدع، حتى لا يبقى لها باقية يفتتن بها من يفتتن، سواء في حياة محدثها أو بعد مماته. وأخيراً: فاعلم أيها السائل أنَّ المبتدع شر مستطير على نفسه وعلى مجتمعه وأُمته، فإنَّ أَعْرَضَ عن نصيحة الناصحين وجب هجره والفرار من مجالسته (وصحبته).

وسئل الشيخ ربيع حفظه الله: كثيراً ما يقع الخلل والخلاف بين الشباب السلفي بسبب رجوع أو ادِّعاء رجوع مخالف لمنهج السلف إلى حظيرة المنهج السلفي، فما نصيحتكم للشباب؟ إذ بعضهم يقبل التوبة، وبعضهم لا يقبلها. فأجاب: ((على كل حال إذا وقع الإنسان في ذنب، وقع في شبهة، وقع في بدعة، ثم تاب إلى الله فلا يجوز لأحد أن يغلق باب التوبة في وجهه، لأنَّ باب التوبة مفتوح إلى أن تطلع الشمس من مغربها، فإذا تاب إنسان ورجع فيجب أن نحمده وأن نُشجِّعه، لكن بعض الناس قد يكون معروفاً بالكذب والتلون

فيتظاهر بالتوبة، وهذا نقول: إن شاء الله توبتك مقبولة، ولكن نأخذ الحيلة منه حتى تظهر توبته الصحيحة، أبو الحسن الأشعري أعلن توبته على المنبر، كان معتزلاً غالباً، بل رأس من رؤوس المعتزلة، وظل أربعين سنة يكافح عن هذا المذهب الخبيث، ثم تاب، وأعلن توبته، ومن دلائل توبته أنه شرع يؤلف الكتب في الردود المفحمة للمعتزلة، يرد عليهم شبههم، فهناك علامات لصدق التوبة العملية تُذهب الريبة، يعني يتعمم ويظهر فيما يبدو للناس أنه يتبع الحق، هناك أمور تدل على صدقه، وقد تكون قرائن على كذبه، فإذا كانت هناك قرائن تدل على صدقه فيُشجّع، وإذا كان هناك قرائن تدل على دعواه فقط فهذا يجب أن يتيقظ له السلفيون، لأنه قد يكون مخادعاً، لأنَّ الآن عصر السياسة والنفاق والتقية، شاعت الأحزاب، ولا يتمكنون من تضييع الشباب السلفي وصددهم عن المنهج السلفي إلا بادعاء السلفية أو الرجوع عن الأخطاء المضادة للمنهج السلفي، فإذا ركنوا إليه استطاع أن يجتذب منهم من استطاع اجتذابه إلى منهجه الفاسد، هذا وقع، وعلى كل حال من ظهرت منه التوبة يُشجّع، ومن ظهر منه التلاعب يجب أن يحذر منه وأن يكون السلفيون في يقظة من أمثال هؤلاء)).

وقال الشيخ ربيع حفظه الله: ((موقف العلامة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز عندما عرضتُ عليه بعض مشاكل عبد الرحمن عبد الخالق، فما كان منه إلا أن أمر عبد الرحمن بالرجوع عنها وتكليفه بإعلان هذا التراجع في الصحف والمجلات الكويتية والسعودية)).

إذاً التوبة قد لا يكفي فيها التراجع عن الأخطاء، بل لابد فيها من البيان والإصلاح، وأن يشكر من أرشده على أخطائه ويعرف فضله.

الوجه الثاني: أن الشيخ ربيعاً حفظه الله نفسه لم يقبل تراجع البعض عن أخطائهم ولم يقبل توبتهم لقرائن عنده تدلُّ على تلاعبهم أو لأنهم لم يحققوا التوبة الصادقة ولا التراجع الواضح.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في توبة عبد الرحمن عبد الخالق: ((وهذا وغيره مما احتف بتوبته المريبة جعلني وغيري من العقلاء ندرك أنها ليست بتوبة (نصوح)).

وقال تحت عنوان [ما بعد التظاهر بتوبته]: ((لقد لمس السلفيون في الكويت لمساً واضحاً أن عبد الرحمن عبد الخالق لم يكن صادقاً في تراجعته)).

وقال فيه: ((فلما رأيتُ هذا التراجع المزعوم قد حفته قرائن قوية من السب والشتم والتكذيب لمن أظهر مسألتين أو ثلاث من أخطائه، ووسَّع الدائرة في طعنه وتشويهه فشملت كلَّ الذابين عن السنة والقامعين للبدع...)).

وقال: ((ولو كان تراجع الشيخ عبد الرحمن شافياً وخالصاً من الشوائب التي شابته لكان حاسماً للفتنة جامعاً للقلوب)).

وقال: ((إنَّ التراجع مجرد وعد وعد به ولم يف به ولم ينفذه رغم مرور سنة من صدوره)).

وقال: ((ويدل أن تراجع للشيخ ابن باز فقط وراءه ما وراءه، وأن استمراره في مقاطعته للسلفيين وتسلط تلامذته عليهم بالطعن والتشويه وراءه ما وراءه)).

وقال: ((والدليل على ذلك أنه قد مرّ على وعده للشيخ سنة أو أكثر ولم يغير شيئاً مما قاله في كتبه وأشرطته)).

وقال: ((لقد فرغ هذا الشريط وطبع بعد إعلان عبد الرحمن تراجع، فلو كان تراجع صحيحاً فلماذا يطبعه وينشره)).

وقال: ((فقد اعترف بخطئه وتراجع عنه وإن كان في هذا التراجع نظر لكنه يحتاج به عليه)).

وقال: ((قد أعلن عبد الرحمن تراجع وندمه بسبب ضغط الشيخ ابن باز وضغط الواقع من حوله وإدراكه أن تصميمه على رأيه في هذه المسألة وغيرها سيدمره، لأن تصرفاته ومناوشاته وهجماته على السلفيين في المملكة والشام واليمن لم تبق له صديقاً من السلفيين، وذلك سيفقده مكانته عند عامة أهل هذا المنهج، وإلا فقد وجّهت له نصائح كثيرة من عدد من الناصحين الذين يحبون له الخير فلم يعبأ بها ولا بالناصحين، ففي تراجع هذا نظر)).

وقال: ((والدليل على ذلك أنه لم ينفذ شيئاً مما وعد به من التراجع، لم يكتب تراجعاً ونقضاً لما في كتبه وأشرطته من الطعن والسب للعلماء السلفيين، لم

يكتب ولا حرفاً واحداً، ولم يتكلم ولا في شريط واحد، غير الوعود التي يخادع بها)).

وقال: ((لماذا يثير المعارك الحامية الوطيس بالباطل بعد توبته المزعومة ويعود كما في المثل "عادت حليلة لعادتها القديمة"؟!)).

وقال في تراجعات أبي الحسن المأربي: ((ولما رأى أهل المدينة التلاعب في تراجع أبي الحسن وعدم صدقه في هذا التراجع طلبوا منه أن يكتب تراجعاً من جديد)).

وقال: ((فعاندت في ذلك زمناً ولم ترجع إلى موافقته لتخرج من وصمة الخيانة العلمية ثم تلاعبك بعد ذلك فيما تظاهرت به من التراجع، فحملك أهل المدينة إلى تراجع مقنع فتلاعبت فيه)).

وقال: ((وقوله [المأربي]: "إلا أنَّ الشيخ الفاضل [يقصد الشيخ ربيعاً] وكأنه لا يقبل من توبة العباد ما شاء ويرد ما شاء، فإذا به يقول: ثم تظاهر بالتراجع بدون بيان للأدلة التي حملته على التراجع بدون بيان الأدلة التي حملته على هذا التراجع، وقد تراجع هذه الأيام مرات بطلب من بعض الناس، ولا يزال في تراجعته نظر".

أقول [الشيخ ربيع]: إني قلتُ هذه المقولة لأسباب وقرائن: منها عنادك الطويل، وقد ظهر هذا للعلماء الذين أدانوك في هذه القضية وغيرها...)).

وقال: ((قال أبو الحسن ببرودة لا توحى بالندم والخجل: "يترك إن شاء الله وأتراجع عنه").

وقال: ((هذا التراجع الهزيل لا يكفي لأنَّ فيه إجمالاً، فقلوه "إنَّ شاء الله" يحتمل التعليق ويحتمل التحقيق!، وقلوه "أتراجع" بصيغة المضارع يحتمل أنَّ التراجع وقع في الحال ويحتمل أنَّ التراجع سيحصل في المستقبل!، كما أنَّ هذا التراجع فيه ضعف وخلو من الندم والشعور بالذنب، ولا يتناسب مع ضخامة الكلمة وكثرة تشبثه بها والجدال بحماس عنها، كما لا يتناسب مع عظمة وعلو منزلة من قيلت فيهم وهم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أعظم البشر منزلة عند الله والمؤمنين بعد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلا بد من التراجع (القوي) (الواضح) الذي يشفي العليل والذي يتناسب مع عظم الخطأ وعظمة من انصبَّ عليهم هذا الخطأ)).

وقال: ((ثم لما دخل في الخصومة التي أشعلها هو تظاهر بالتراجع دون بيان سبب التراجع!، وبدون بيان الأدلة التي حملته على هذا التراجع!، وقد تراجع في هذه الأيام مرات بطلب من بعض الناس ولا يزال في تراجعته نظر)).

وقال: ((ثم تظاهر بالتراجع في وقت يشك فيه في صدق تراجعته الذي لم يبين سببه ولم يظهر فيه ندمه على مخالفته وعناده، بل كأنَّ مثل هذا يتناول بأطراف الأنامل مع الشموخ بالأنف والتناول)).

وقال: ((يجب أن يعامل هذا الرجل بتلك الحكمة: "لست بالخب ولا الخب يخدعني"، وكيف تصدقه في تراجعه عن أمر نعرف كذبه في تراجع عنه، وعندنا الأدلة على هذا الكذب والتليس)).

وقال: ((وبهذه المناسبة أحب أن أنبه القراء الكرام إلى أن إخواننا في المدينة قد أحسنوا الظن بهذا الرجل [أبي الحسن المأربي] فكرموا الله بما لا يستحقه، وبعد مناقشات ودية في بعض بلاياه التي بلغتهم ومن منطلق حسن الظن به طلبوا منه التراجع الصريح فيما هو صريح عندهم في الباطل، وطلبوا منه توضيح ما فيه احتمال أو احتمالات من بلاياه في نظرهم، فغشهم في بيانه لها ولبس عليهم فيها)).

وقال: ((وعرض هذا الأصل على أهل المدينة مع عدة مآخذ عليه وطلبوا منه التراجع عن المآخذ الصريحة بالكلام الصريح وتفسير غير الصريح منها على حسب ما بدا لهم، فتظاهر بالتراجع عن الصريح بصورة لا تشفي، وتأول ما طلب منه توضيحه تأويلاً باطلاً يكذبه واقعه، ومنه هذا التأويل الباطل أمامك)).

وقال لما وصف المأربي بعض الصحابة بالغشاء: ((كلمة "غشاء" أشد من كلمة "انزلاق" وهي أولى بالرجوع والندم، ثم رجع عن هذا التراجع!، مدعياً أنه غير خطأ!، كما في أحد أشرطته السبعة)).

وقال: ((وأنا لم أسلم لك هذا التراجع لما حفه من القرائن القوية أن تراجعك غير صحيح، وقد أيد الله موقفني بتلاعبك الكثير ومراوغاتك التي كشف الله حقيقتها)).

وقال: ((وإني أكاد أجزم بما عندي من القرائن ومن دراستي لأقواله وأحواله وأحوال أمثاله أنه ما قام بهذا التعديل إلا مكرراً ليستمر في حرب أهل السنة في صورة إنسان تائب بريء!، فهذا التراجع يشبه تراجع عدنان عرعور وأمثاله من المغالطين المعاندين، وهو وإن تظاهر بالتراجع في هذا الأمر لكنه لم يتراجع عن هذا المنهج الفاسد)).

وقال: ((فهذه حقيقة توبة أبي الحسن المأربي!، وهذا حقيقة تراجعه!، فمن كان يرجو لقاء ربه وصادق في سلفيته فليتبرأ منه وليعد إلى جادته وليحذر الاغترار بأبي الحسن وأمثاله)).

وقال في توبة عدنان عرعور: ((لا تستعجلوا في قولكم: إنَّ عدنان قد رجع!، وما يدعيه من الرجوع ليس حقاً!، وأنه محفوفٌ بالكبرياء والخطيئة!، والذنبُ بالباطل عن سيد قطب!، والافتراء إلى الآن على من ينتقده!.

إنَّ من شروط التوبة النصوح: الندم على ما فعل، والإقلاع عما فعل، والعزم الأكيد على أن لا يعود، واستحلال المظلوم، ولم يظهر شيء من ذلك على عدنان!، والله سبحانه وتعالى يقول: "إلا الذين تابوا وأصلحوا وبينوا فأولئك

أتوب عليهم وأنا التواب الرحيم"، وعدنان لم يصلح ولم يبين!، والقرائن تدل على أنه لم يتب!: "يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً".
وقال في سيد قطب الذي ادّعى أتباعه أنه رجع عن منهجه في آخر عمره:
(وأنه إن حصل منه تراجع فإنما هو حبرٌ على ورق فقط، بدليل إصراره على نشر أباطيله إلى نهاية حياته)).

فهل يقول القوم بعد هذه الأمثلة: الشيخ ربيع لا يقبل توبة التائبين؟!

الوجه الثالث: أن هؤلاء القوم رجعوا عن (بعض) أخطائهم ولم يرجعوا عن (جميع) أخطائهم!، وما رجعوا فيه: منه ما كان تراجعاً مجملًا أو تراجعاً غير واضح!، ومنه ما كان تلاعباً ولا يعدُّ تراجعاً أبداً!، ومنه ما تهجّموا فيه على الناقدين لأخطائهم وطعنوا في نياتهم أو كذبوهم وشوّهوا صورتهم.
والمتابع لتراجعات هؤلاء يعرف حقيقة هذا الكلام، كمثّل تراجع عرفات عن طعنه في الصحابة الطلقاء، وكيف أنه لم يحذف كلامه في درسه حتى هذه الساعة!، بل استدّل على صحة كلامه ببعض النقول التي تلاعب بها ولبّس، وكذلك تراجعته عن طعنه في الشيخ ربيع والشيخ عبيد في شهادة البحرينيين، كم تلاعب في هذه القضية حتى اضطر أخيراً إلى التراجع الواضح كما صرّح بذلك، وتراجع فواز المدخلي عن فتوى تفجير مساجد الشيعة في صنعاء، كيف أنكر ذلك أولاً، ثم اضطر إلى أن يكتب بياناً بارداً وتراجعاً مجملًا وتهجّم فيه على من

انتقده، وكذلك تراجعته عن جهالاته الفاضحة المشهورة كتراجعته عن نفي أن الله من أسماء الله الحسنى، وتراجع عبد الله بن صلفيق الظفيري عن قوله أن الميزان صفة من صفات الله، وكيف نفى ذلك أولاً وكذب الشيخ محمد بن هادي، ثم اعترف به وأعمل قاعدة حمل المجمل على المفصل، وغير ذلك كثير، وقد تقدّم ذلك.

الوجه الرابع: وتراجعهم هذا لم يُظهره إلا بعد أن وقع التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي.

كتراجع عرفات عن طعنه في الشيخ ربيع والشيخ عبيد في شهادة البحرينيين وتراجعته عن دعوى الإجماع في كفر تارك العمل، وهما من أدلة الشيخ محمد بن هادي التي عرضها على الشيخ ربيع، وقد أنكر عرفات شهادة البحرينيين أولاً بطريقة مأكرة، ونفى عبد الإله الجهني دعوى عرفات الإجماع في مسألة تارك العمل، ولبسوا على الشيخ ربيع وكذبوا عليه وحرشوا بينه وبين الشيخ محمد بن هادي فلم يقبل كلامه، فلما وقعت الفتنة بين الشيخين، كتب عرفات بعد ذلك كتابة اعترف فيها عن صدق شهادة البحرينيين وتلاعب في أول الأمر ثم كتب تراجعاً واضحاً بعد أن انفضح أمره، وكذلك كتب تغريدة يعترف فيها أنه كان يقرر في دوراته الإجماع على كفر تارك العمل وأنه رجع عن ذلك بعد مجالسته للشيخ ربيع في هذه المسألة، مع أن الشيخ ربيعاً حفظه الله كتب

كتابات كثيرة في دحض شبهات الحداية في هذه المسألة ونقض الإجماع بالآثار الثابتة عن أئمة أهل السنة قبل سنوات!.

وكذلك كتراجع عبد الله بن صلفيق الظفيري عن الثناء على هاني بن بريك والدفاع عنه ونسبة تأييده للشيخ ربيع ومطالبة السلفيين بالسكوت عن أخطاء هاني، لم يتراجع ابن صلفيق عن ذلك إلا بعد أن وقع التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد، والأمثلة كثيرة أيضاً.

الوجه الخامس: أخطأؤهم هذه تدلُّ على أنهم غير مؤهلين للتدريس والتصدر.

لو فرضنا أنَّ هؤلاء المخطئين رجعوا عن كل أخطائهم تراجعاً واضحاً، فكثرة هذه الأخطاء الفاضحة تمنع من تصدرهم للتدريس، والواجب أن يتعلَّموا قبل أن يسودوا ويتصدَّروا.

وقد سُئل د. عبد الله البخاري: هل تنصحون بالجلوس وطلب العلم عند من كثرت أخطأؤه؟ مع العلم أنه يُخطئ ويتراجع باستمرار!.

فكان جوابه بصوته: ((ذكر ابن مهدي رحمه الله عمَّن يُترك، قال: "ومن فحش غلطه وكثرت أخطأؤه: تُرك"، كيف تجلس عند واحد كثرت أخطأؤه، تقول: ويتراجع باستمرار، خلّه يدقِّق ويحقِّق ويتعلَّم، ما في داعي المجالسة، مذاكرة العلم معه أو مع غيره من إخوانك، مذاكرة العلم، مدارس العلم، بينك

وبينه: هذا لا بأس به، أمّا تجلس معه ليُدّرّسك، وأنت تشهد عليه بأنّه كثير الأخطاء، ماذا يُدّرّسك؟! يُدّرّسك الأخطاء؟! مدارس العلم لا حرج منها بين الإخوة، أمّا التصدّر للتدريس فلا)).

وهذا التصدّر للتدريس مع الجهل الفاضح وضحالة العلم هو الذي أنكره الشيخ محمد بن هادي على من وصفهم بالصعافقة، فلا وجه للإنكار عليه إذاً.

الوجه السادس: هذا التراجع لا يمنع أن يردّ غيرهم عليهم الأخطاء التي وقعوا فيها ولو بعد تراجعهم لئلا يغترّ أحدٌ بكلامهم السابق قبل التراجع، وهذا أمرٌ معروف عند علماء أهل السنة.

قال الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في [شريط الرد على أبي الحسن الماربي]: ((وأما أن يقول "أنا رجعت"، فهذا لا يكفي، لا بدّ أن ينقضه جملةً وتفصيلاً، وحتى لو نقضه جملةً وتفصيلاً فإنّ الردّ عليه سائغ ولو بعد مماتنا جميعاً ومماته، وسأذكر لكم شيئاً من ذلك: فهذا الإمام ابن قدامة رحمه الله تعالى في رسالته "تحريم النظر في كتب الكلام"، سأقرأ عليكم مقدمتها، يقول ابن قدامة رحمه الله؛ هذه ألفها في الرد على ابن عقيل الحنبلي بعد توبته وبعد نقض ابن عقيل لنصيحته التي سماها "النصيحة"، وهي كما يقول ابن قدامة "الفضيحة"، وساق في مقدمتها توبة أبي الوفاء بالسند الصحيح، ومع ذلك لم يمنعه ذلك من أن يرد



عليها، وهذا أسلوب معروف ومستقر عند علماء السنة، وأبو الحسن لا يريد أن يردَّ أحدٌ على أحدٍ بعد أن يقول: "أنا رجعتُ".

واليوم يدَّعي عرفات وأعوانه (التراجعات) عن أخطائهم ولا ينقضونها جملة وتفصيلاً، ومن يُبَيِّن خطأهم بعد هذا التراجع يشنعون عليه وينكرون بشدة بدعوى أنه تراجع، وأنَّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له!، فما أقرب هؤلاء من طريقة أبي الحسن وما أبعدهم من طريقة أهل السنة.

فهذه ستة وجوه تنقض هذه الدعوى المزعومة.

والله الموفق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

الفهرس

١	مقدمة
٢	الخلط بين ملف (الأدلة) وملف (التغريدات)
١٢	دونكم هذه الأدلة التي يسأل عنها البعض، وينفي وجودها البعض الآخر، فليقرأها المتجرد للحق غير المتعصب للخلق، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم
١٢	الدليل الأول: شهادة البحرينيين وطعن عرفات المحمدي في الشيخ ربيع والشيخ عبيد
١٣	كلام عرفات المنقول عنه هنا يتضمن طعنين
١٦	أقف معه في رده هذا وقتين
١٩	بعد أخذ ورد مع عرفات في هذا الموضوع كتب هذا المنشور: ((سألني سائل عن منهج الإمام ربيع المدخلي في تعامله مع المخالف؟))، وفيه عدة ملاحظات
٢٣	الدليل الثاني: شهادة الشيخ مزمل فقيري: أن عرفات نصحه بما يخالف نصيحة الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي
٢٦	لما سمع عرفات المحمدي هذه الشهادة أجاب عنها بجواب بصوته يدل على ثبوت هذه الشهادة عليه مع محاولته التلاعب بالألفاظ
٢٩	من يسمع كلا الصوتيتين يرى أن عرفات لا يُنكر أنه طلب من الشيخ مزمل أن يرد على الأخطاء التي جمعت عليه وأخفى اسم المردود عليه!، وهو بيت القصيد كما يقال!، لكن عرفات يقول: أنا لم أطلب منه أن يرد على نزار!
٣٣	الدليل الثالث: عرفات المحمدي وعبد الإله الرفاعي ومسألة "تارك العمل"
٣٣	حصل بسبب هذا التحريش نقاش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي حول هذا الموضوع، وكان مما ذكره الشيخ محمد للشيخ ربيع: أن عرفات المحمدي يقرر في هذه المسألة تكفير تارك العمل، فتحرك عرفات وأعوانه على عجلة لقلب الحقيقة، ودونكم ما جرى في هذا الموضوع
٤٥	السؤال: هل تراجع عبد الإله الجهني عن هذا الكذب والتلبس والالتهام الباطل؟! وهل بين الأمر للشيخ ربيع بعد أن تبين له خلاف ما قاله له؟! والسؤال الآخر: لماذا لم يتراجع عرفات المحمدي عن تقريره في إثبات الإجماع على كفر تارك العمل إلا بعد أن تكلم الشيخ ربيع في الشيخ محمد بن هادي ووقعت الفتنة بينهما؟!
٤٦	الدليل الرابع: عرفات المحمدي ومقولة "ردك لجرح العالم جرح فيه"
٥١	الشيخ ربيع حفظه الله ذكر هنا عدة أمثلة من رد بعض أهل العلم لبعض الجروح الصادرة من علماء آخرين، ولم يعد هذا الرد طعناً فيهم ولا جرحاً، وكلامه هذا موجه إلى فالح الحربي!
٥٥	أما استدلال عرفات المحمدي بكلام الخطيب البغدادي في [الكفاية]
٥٦	لزيادة التفصيل نُبين (كلام الخطيب البغدادي) بوضوح من ثلاث جهات
٦٣	كلام المعلمي رحمه الله -والذي ذكره عرفات في "رده" على "نذير الصاعقة"!- لو رجع القارئ إلى أوله رآه يدل دلالة واضحة على بطلان الجرح في الشيخ محمد بن هادي الذي يتمسك به هؤلاء في (قضية القذف)، ولكن عرفات أعرض عنه بالكلية!

٧١	الدليل الخامس: شهادة الشيخ ناصر زكري في بيان طريقة عرفات المحمدي في الضغط على الشيخ ربيع لتغيير رأيه
٧٣	هذه الشهادة تتضمن عدة أمور تُظهر شخصية عرفات المحمدي الخطيرة على الدعوة السلفية
٧٦	بل استعمل عرفات وأعوانه هذه الطريقة في إسقاط الشيخ محمد بن هادي وذلك من جهتين
٧٧	قد يقول قائل: ما هو موقف عرفات المحمدي من هذه الشهادة الخطيرة؟! هل عُرِضَتْ عليه؟ وما هو جوابه؟
٨٢	أما قول سعد الناييف العراقي في مقاله المنشور في قناته بعنوان [البيان في ردِّ شبهة أنَّ تحذير المشايخ من الدكتور محمد من كلام الأقران]
٨٥	الدليل السادس: عرفات المحمدي يُجذِّر من صالح البكري مخالفاً تركية الشيخ ربيع والشيخ عبيد ويكذب عليهم
٨٦	كلامه هذا يتضمن عدة أمور
٨٩	فليُنظر القارئ كيف كان الشيخ ربيع حفظه الله بصيراً بحال هؤلاء ومؤامراتهم، وأنهم يريدون تبديع السلفيين المشتهرين ويريدون إثارة الفتنة بين المشايخ السلفيين في خلاف لا يُلتفت إليه ولا يستحق أن ينشغل به السلفيون كما قال الشيخ ربيع والشيخ عبيد
٩١	تنبيه/ ذكرنا لـ (صالح البكري) و(يحيى الحجوري) و(محمد الإمام) وأمثالهم في هذه المنشورات لا يعني أننا ندافع عنهم الآن، وإنما هو من باب بيان الواقع قبل ظهور مخالفات هؤلاء، وبيان أنَّ طريقة عرفات المحمدي في التعامل معهم لم تكن طريقة علمية
٩٢	الدليل السابع: تقطيع السلفيين في عموم البلدان في قضية محمد الإمام
٩٣	صوّر عرفات للمشايخ ولعموم السلفيين، وخاصة من لم يسمع "خطبة العيد" لمحمد الإمام بنفسه واعتمد على ما قاله عرفات في رده أو ما نقله بطريقته الماكرة، صوّر محمداً الإمام أنه يرفع عن نفسه عذر الاضطرار!، وأنه يقرُّ بنفسه أنه وقَّع هذه الوثيقة مختاراً من غير اضطرار!، بل صوَّره في حال "القوي المتمكّن"
٩٨	التقى محمد الإمام بـ د. عبد الله البخاري في هذا الحج في بيته في المدينة!
١٠٣	نشر بيان الشيخ محمد بن هادي عرفات وعبد الإله وفواز وعبد الواحد وغيرهم، فلما بلغ محمداً الإمام كلام الشيخ محمد بن هادي هذا حذف المقطع الذي فيه "انتصارات إلى جهنم" من خطبته
١٠٤	قال الشيخ محمد بن هادي [في جلسته مع صلاح كنتوش ومنير السعدي وسامح سعيد العدني اليميني]: ((ولا تنسوا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد عذر حاطب بن أبي بلتعة ودافع عنه"، فقالوا له: يا شيخ إنَّ حاطباً لم يأت بمكفّر وأما محمد الإمام فقد وقَّع على وثيقة الكفر وأتى بطوام وعظائم وعددنا مقالاته، وخرجنا من مجلسه ونحن آسفون!!)، ولم يذكر لنا هؤلاء جواب الشيخ محمد بن هادي على هذا السؤال!، وأما الجواب عن سؤالهم
١٠٩	هذا هو موقف الشيخ محمد بن هادي من محمد الإمام ووثيقته وخطبته، فماذا فعل عرفات وأعوانه؟!!
١١٢	لما عُرِضَ موقف محمد الإمام وتوقيعه على الوثيقة على جمع من العلماء لم يكن موقفهم الطعن فيه
١١٤	قد ناقشتُ د. عبد الله البخاري فقلتُ

١٢٠	الدليل الثامن: تلاعب القوم في قضية هاني بن بريك
١٢١	لما أُطْلِعَ الشيخ محمد بن هادي على تغريدات عبد الله بن صلفيق الظفيري، أخبر الشيخ محمد بن هادي الشيخ ربيعاً بهذا، فنفى الشيخ ربيع أنه أيّد هاني بن بريك في دخوله في السياسة أو حثه على ذلك أو استشارة هاني فيه
١٢٤	فليُنظر المنصف كيف جعل علي الشرفي السائل هو المتعجّل وهو المخالف لطريقة أهل السنة في النصيحة قبل التحذير!، وكأنه هو المجيب!، وكيف رمى التهمة في ساحة المقرّبين للمشايخ من أهل التحريش وتصفية الحسابات وأنهم يؤثرون على المشايخ وأحكامهم!، وكلام علي الشرفي هذا يخالف كلامه الأول في وقت سماعه تحذير الشيخ عبيد من هاني بن بريك
١٢٧	فليُنظر القارئ كيف يُطالب عبد الله بن صلفيق السلفيين بعدم الأخذ بجرح الشيخ عبيد!، ويطلب منهم السكوت عن هاني!
١٣٠	زعم ابن صلفيق أنه مع الشيخين الشيخ ربيع والشيخ عبيد في تحذيرهما القديم من هاني!، فكشف الشيخ محمد بن هادي كذبه هذا من كلامه ومراسلاته وبالتاريخ (بين كتاباته القديمة والجديدة)، وهذه طريقة المحدثين
١٣٨	إذا كان فعلاً د. عبد الله البخاري وعرفات المحمدي ينكران تراجع الشيخ عبيد، فلماذا أنكر هؤلاء كلام الشيخ محمد بن هادي لما أنكر على الشيخ عبيد تراجعاً؟! ومن هؤلاء المنكرين د. عبد الله البخاري نفسه!، ألا يُعَدُّ هذا تناقضاً أيضاً؟!
١٣٨	ما أشبه اليوم بالأمس؟!، بالأمس (اعتذار علي الحلبي لمحمد حسان) واليوم يعتذر محمود الزوبعي وغيره لهاني بن بريك بمثل هذه الاعتذارات؟!
١٤٠	تخطيط الشيخ محمد بن هادي للشيخ عبيد الجابري بعد تراجع عن التحذير من هاني بن بريك أثارت د. عبد الله البخاري فقال مستنكراً في جلسته معنا: المظاهرات ليست أصلاً مجعاً على تحريمه!
١٤٣	يُضَلُّ د. عبد الله البخاري لأصحابه تأصيلاً محدثاً وهو أن "المظاهرات ليست أصلاً مجعاً على تحريمه" عند علماء العصر، ليدافع بهذا عن خطأ الشيخ عبيد ويدفع به من يقول بتبديع هاني أو من يصفه بأنه خارجي! وهذا ما لم يعتذر به علي الحلبي لمحمد حسان!، والحقيقة أن تأصيل د. عبد الله البخاري في المظاهرات يوافق ما كان يقرره أبو الحسن المأربي!
١٤٩	قضية (هاني بن بريك) وعدم قبولهم (تبديعه) ولا وصفه بأنه (خارجي) كشفت لنا عن تأصيلات فاسدة عند القوم، منها (أنّ المظاهرات ليست أصلاً مجعاً على تحريمه) ومنها (التفريق بين المظاهرات وبين الخروج على ولي الأمر) ومنها (أنّ وصف الخارجي لا يُطلق على الشخص ولو خرج بالسيف على ولي أمره بل ولو سفك الدماء في الحرم المكي كجهيمان حتى يُظهر عقيدة التكفير بالكبيرة وتكفير الحاكم وأعوانه)!!، وهذا التأصيل أعني لا يُطلق وصف (الخارجي) على من خرج بالسيف حتى يعتقد عقيدة التكفير يخالف ما عليه أهل العلم قديماً وحديثاً، ودونكم جملة من أقوالهم
١٦٣	لم يقبل الشيخ ربيع والشيخ عبيد ما كان يقوله الشيخ محمد بن هادي من علاقة هؤلاء القوم بهاني بن بريك والمجلس الانتقالي!، لحسن ظنهم بهم، لكن مرّت الأيام وشهد على ثبوت هذه العلاقة ثلاثة من مشايخ عدن - ممن لا يزالون يطعنون في الشيخ محمد بن هادي! - وهم علي حسين الشرفي الملقب بالحذيفي، وسامح العدني، وأمين مَشِيح، وجماعة من الشهود معهم
١٧٥	فليُنظر السلفيون إلى هذا التلاعب والتلبيس، فكلام الشيخ ربيع واضح أنه لا يريد منهم أن يتعاملوا مع هاني، بينما يقلب منير السعدي كلام الشيخ ربيع بهذه الطريقة الماكرة، وبهذه الطريقة اشتركوا في ثلاثة أمور من العظائم
١٧٧	من نظر إلى قضية هاني بن بريك - وهي من أقوى أدلة الشيخ محمد بن هادي - بعين الإنصاف يرى فيها تلاعب القوم بوضوح

١٧٩	الدليل التاسع: تلاعب القوم في قضية القذف والمحكمة
١٨١	قصة أبي أيوب الهولندي
١٩١	ذكر الوجوه المحكمة:
١٩١	الوجه الأول: هل يُعدُّ قاذفاً فاسقاً كاذباً من صدر منه القذف بدافع الغضب إذا كان ممن عُرِفَتْ عدالته واستقامت ديانته؟
٢٠٢	الوجه الثاني: أنَّ القاذف هو الذي يغلب عليه الكذب والفجور في القذف من أهل النفاق والفسق والإجرام
٢٠٤	الوجه الثالث: هل الرجل المقذوف في هذه القضية ينطبق عليه وصف (الإحصان)؟
٢١٥	الوجه الرابع: أنَّ ألفاظ القذف منها الصريح ومنها الكناية، ولا يوجد في الشرع المنزَّل تحديد هذا من هذا، وقد قال بعض أهل العلم أنَّ المرجع فيه إلى عرف الناس السائد في بلد القاذف أو نية المتكلِّم وقصده
٢٢٤	أما (دعوى الإجماع) على كون لفظة (عاهر) يُراد بها الزنا بلا خلاف والتي نسبها بعض الناس إلى الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في [الاستذكار]، فهي مجرد وهم، وسببه عدم الفهم!
٢٢٦	الوجه الخامس: أنَّ ثبوت أحكام القذف (فاسق، كاذب، رد الشهادة، سقوط العدالة) لا تثبت إلا إذا عجز القاذف عن الإتيان بالشهود الأربعة أو أُقيم عليه الحد، ومن حكم عليه بالقذف وأحكامه بمجرد قذفه فقد خالف نص القرآن، ولا ريب أنَّ هذا الأمر يعود إلى القضاء الشرعي، ولا ينبغي التقدُّم بين يدي القضاء
٢٣٣	الوجه السادس: لو حكمت المحكمة على الشيخ محمد بن هادي حكماً نهائياً بأنه قاذف، وتمَّ جلده حقاً، وسقطت عدالته وردَّت شهادته، فهل يخرج من السلفية بهذا؟! وهل يكون القاذف أشدَّ من أهل البدع؟! وهل يُمتحن الناس بالظالم الفاسق الكاذب على فرض ثبوت ذلك، بل يُحذَّر من كل من توقَّف فيه أو سكَّت عنه؟!
٢٣٧	الوجه السابع: كيف يتعامل أهل الحق والإنصاف مع العدول الثقات إذا صدرت منهم كلمة تفيد القذف تصريحاً أو كنايةً أو تعريضاً؟
٢٤٢	أريد أن أذكِّر هؤلاء الذين بالغوا في هذه المسألة "مسألة القذف" مع الشيخ محمد بن هادي حفظه الله، وجعلوها محور الخلاف اليوم
٢٤٤	في جلستنا مع د. عبد الله البخاري جرَّنا الكلام إلى "قضية القذف"

٢٤٧	الدليل العاشر: تلاعب القوم في قضية (اسم مطعم سندشهباز) هي خيانة عظيمة تمس التوحيد
٢٤٨	سُئِلَ الشيخ محمد بن هادي حفظه الله بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٩: شيخنا الفاضل، هل تأذنون بنشر قصة "سند شهباز" وموقف عرفات وأصحابه منها، لأنهم يُطالبون بالأدلة المفسرة لجرحهم لهم؟! فكان جواب الشيخ محمد: "توكل على الله".
٢٥١	الملاحظ أنَّ جواب الشيخ عبيد بنه على ما ذكره محمد غالب وصاحبه الزبير عباسي لا على ما جاء في سؤال عرفان وبيان ياسر المفصل!
٢٥٥	استطاع عرفات فعلاً أن يُراجع الشيخ عبيد في (فتوى التراجع) حتى استقرَّ كلام الشيخ عبيد على عدم سحب الفتوى الأولى!، فسجَّل الشيخ عبيد كلمةً بصوته
٢٥٧	هذه الفتوى عليها عدة ملاحظات
٢٦١	لما عُرِضَتْ هذه الفتوى على الشيخ ربيع حفظه الله أفاد بقوله: إذا كان الأمر كما جاء في الفتوى إذاً يجوز للعجم أن يسموا مسمياتهم باللات والعزى ومناة!، وهذا معلوم بالضرورة أنه في غاية البطلان
٢٦٣	هنا سؤال يتبادر إلى الأذهان وفيه إلزام لهؤلاء القوم: هل يجوز أن يسمي صاحب مطعم -لا يسكن في مكة ولا في المملكة عامة، وإنما في بلد مسلم آخر- باسم (مطعم اللات)؟! فإن أجابوا بنعم فلا كلام لنا معهم لأنه لا يقول بهذا من عرف أصول الشرك وذرائعه، وإن أجابوا: بلا، ظهر تناقضهم وتبين بطلان الفتوى التي نشروها وفرحوا بها في التفريق بين البلدان في تسمية الآلهة الباطلة
٢٦٦	كلام د. عبد الله البخاري في هذه القضية يدلُّ على أنه مأوى لهؤلاء القوم وهم يتقون به وهو ينصرهم ويدافع عنهم ويهدد ويتوعَّد كل من يكشف حالهم ويفضح كذبهم ولو في هذه المسألة العظيمة التي تمس جناب التوحيد والعقيدة!
٢٧٢	يتبيَّن لنا من كلام د. عبد الله البخاري وعبد الله بن صلفيق الظفيري أنَّ السبب الحقيقي في وقوفهم مع عرفات المحمدي ومحمد غالب ضد الأخ ياسر الباكستاني هو أنه يمشي مع الشيخ أحمد بازمول والشيخ عادل منصور، وهذه يعدُّونها طامة أكبر من هذه القضية التي تمس التوحيد!
٢٧٤	أما شهادة الأخ إسماعيل ابن الشيخ شمس الدين الأفغاني رحمه الله، فهي مؤكدة لشهادة الأخ ياسر
٢٧٧	إذا كان القوم يتعاملون بهذه الطريقة الماكرة في قضية تمس التوحيد وفيها ترويح للشرك وتعظيم من أجل انتصار بعضهم لبعض وتواطئهم على الباطل وكذبهم على المشايخ وتلبيسهم وغشهم للمسلمين وخيانتهم، فماذا بقي بعد هذا؟! وهل لخياناتهم وتلبيساتهم وكذباتهم من حدود؟! وإذا كان هذا الدليل لا يقنع به مريد الحق فلا يقنع أبداً ولو أتيناها بألف دليل، والله يهدي من يشاء إلى سواء السبيل

٢٧٨	الدليل الحادي عشر: التلاعب بالأصول والكيل بمكيالين
٢٨٣	دونكم أمثلة على هذه التناقضات وهذا التلاعب عند القوم
٢٨٣	١- مقولة: "رَدُّكَ لَجَرَحِ الْعَالَمِ جَرَحٌ فِيهِ"، وقاعدة: "الجرح المفسر مقدّم على التعديل المجمل"
٢٨٦	٢- مسألة العالم يُصيب ويُخطئ ولا يُطلع على كل الأمور ومن علم حجة على من لم يعلم
٢٨٨	٣- مسألة أن العالم السلفي قد تؤثر عليه بطانة السوء ويكون عرضة للتلبس من المقربين له
٢٩٤	هذا الذي ذكره الشيخان الشيخ ربيع والشيخ عبيد حفظهما الله من كون العالم السلفي الرباني قد يُلبس عليه ملبس قد وقع للشيخين أنفسهما كما صرّحا بهما بذلك
٣٠٢	٤- مسألة جهالة الكاتب هل تمنع من قبول كلامه إذا أقام عليه الأدلة الثابتة الواضحة؟
٣١٥	٥- مسألة "الحق مع الأكابر"، و"رد الصغير على الكبير"، و"نخطة العالم والرد عليه هل يُعدّ من الطعن فيه؟"
٣٣٤	اعترف أحدهم وهو عبد العزيز سير المباركي أن ردوده على الشيخ محمد بن هادي كانت فيها مخالفات وتجاوزات وكانت انتصاراً لنفسه ومع هذا كانت تُعرض على الشيخ ربيع كما تزعم البطانة التي حوله ويقولون له: قرأها الشيخ ربيع وأذن بنشرها!
٣٤١	٦- مسألة الإفتاء في النوازل التي يترتب عليها القتال والدماء
٣٤٢	٧- مسألة الطعن في العلماء والمشايخ السلفيين
٣٥٢	أنّبّه القارئ أن هؤلاء القوم إذا تكلموا مجملًا في فضل العلماء ومعرفة قدرهم ووجوب الدفاع عنهم والحذر من الطعن فيهم إنما يقصدون المشايخ الثلاثة فقط (الشيخ ربيعاً، والشيخ عبيداً، و د. عبد الله البخاري)، وأما من سوى هؤلاء فلا ينصحون به ولا يدافعون عنه

٣٦٠	الدليل الثاني عشر: أخطاء القوم في العقيدة والصفات والصحابة
٣٦٣	كلام الشيخ محمد بن هادي حفظه الله يتضمن عدة أمور
٣٦٣	لم يقتنع الشيخ ربيع حفظه الله ببعض الأدلة التي عُرِضت عليه أو اطلع عليها والتي تدلُّ على كذبات القوم وخياناتهم وتلبيساتهم وجهالاتهم وإثارتهم الفتنة في البلدان وتفريقهم للسلفيين وطعناتهم بالعلماء والمشايع وطلبة العلم المعروفين والسعي في إسقاطهم، وكان يُطالب الذي يتكلَّم فيهم أن يأتي بأخطاء لهم في العقيدة والصفات والصحابة على وجه الخصوص، ولقد صدَّق الله عزَّ وجلَّ الشيخ محمد بن هادي ومن وقف معه ضد هؤلاء القوم فظهرت أخطاء القوم في العقيدة والصفات والصحابة من شخصيات بارزة فيهم، ودونكم البيان والتفصيل
٣٦٤	أ- جهالات فواز المدخلي
٣٦٤	١- من أشدَّ جهالاته: دعواه أنَّ الله ليس من الأسماء الحسنى!.
٣٦٦	٢- ومن جهالاته: عدم التفريق بين صفة عيني (المسيح عيسى بن مريم) وعيني (المسيح الدجال)!
٣٦٧	٣- ومن جهالاته: نسبة استراق السمع للملائكة لا للشياطين!
٣٦٧	٤- ومن جهالاته: أنه قال: ((النبِيُّ صلى الله عليه وسلم رأى الجنة ودخلها، ورأى النار ودخلها!))!
٣٦٧	٥- ومن جهالاته: أنه قال وهو يقرر صفة نزول الله عزَّ وجلَّ: ((أدلة صفة النزول هذه ثابتة في القرآن الكريم وفي السنة وفي الإجماع منها قوله تعالى: "إنا أنزلناه في ليلة القدر"))
٣٦٨	٦- ومن جهالاته: أنه لا يميز الاستعاذة بكلام الله، فقد قال في صوتية: ((هل القرآن مخلوق؟ لا، القرآن منزل، "إنا أنزلناه في ليلة القدر"، فهو منزل غير مخلوق، فلا يجوز الاستعاذة به))
٣٦٨	٧- ومن جهالاته: قوله في درس له: ((إسلام أبي لهب فقد شاءه الله عزَّ وجلَّ كوناً ولم يشأه شرعاً، أحسنت، طيب))!، فتدخل أحد الحاضرين لإصلاح الغلط له، فأصبح فواز يترنَّح، تارة يقول: لم يقع شرعاً، وتارة يقول: لم يقع كوناً، وتارة يفرُّ بالتعميم ويقول: لم يُقدَّر له!، وتارة يقول: لم يقع ويسكت!، لا يقول شرعاً ولا كوناً!.
٣٦٩	٨- ومن جهالاته: قوله: ((وحدة الوجود، أي يقولون: الله عزَّ وجلَّ غير موجود))
٣٧٠	٩- ومن جهالاته: أنه أراد أن يقسِّم الدعاء إلى (دعاء عبادة) و(دعاء مسألة)، فماذا فعل؟!
٣٧٠	١٠- ومن جهالاته: أنه لا يفرِّق بين الاسم والصفة وينسب إلى الله أسماء لم يقل بها أحد من الناس، فقال: ((إذن من أسماء الله الخلق والخالق))، وقال: ((والولاية هذه اسم من أسماء الله عز وجل ورد في سورة الحج "نعم المولى ونعم النصير")، وفي قوله تعالى: "ولا يؤوده حفظهما" قال فواز: ((أي: لا يثقله ولا يكثره ولا يثقل كاهله))، فأثبت صفة "الكاهل" لله!.
٣٧٢	إذا كان فواز بهذا الجهل الفاضح وهذا التخبُّط الواضح: فكيف يُقال فيه: "فواز المدخلي خير من محمد بن هادي في (العلم) و(الفضل)" كما ينقل القوم عن الشيخ ربيع حفظه الله؟! أم كيف يوصف بثباته في الفتنة بـ (الجال الراسيات)؟!

٣٧٣	ب- جهالات عبد الله بن صلفيق الظفيري
٣٧٣	١ - منها إثبات أن الميزانَ صفةُ الله!
٣٨٠	٢ - ومنها تأويل حديث الولي تأويلاً باطلاً
٣٨٣	ج - د. عبد الله البخاري يردُّ الحديث الصحيح بعلة نكارة المتن خشية التشبيه
٣٨٧	أما تراجع د. عبد الله البخاري، فمن سمع جوابه عرف أنه صرف الأذهان عن خطئه الحقيقي وهو التأسيس العقدي الفاسد إلى الكلام عن تصحيح وتضعيف الحديث!
٣٨٩	وأما دفاع عرفات المحمدي عن د. عبد الله البخاري فلا يختلف كثيراً عن طريقة د. عبد الله البخاري!
٣٩٤	فهذا حال الطرق والشواهد التي فرح بها عرفات المحمدي ليدَّعي بها هو وشيخه د. عبد الله البخاري تصحيح ما ضَعَفَ من الحديث الصحيح لذاته! أعجبُ والله من قوم يضعفون حديثاً صحيحاً لذاته وهو على شرط مسلم، لا كلام في رواته ولا في سنده!، ولم يسبقهم أحدٌ بتضعيفه!، ثم يرجعون ويصححونه بمثل هذه الطرق والشواهد التي لا تخلو من راوٍ ضعيف ولا تخلو من كلام في أسانيدنا!، فأصبح عندهم الراوي الضعيف يقوِّي الراوي الثقة، والحديث الصحيح لذاته يتقوى بالحديث الضعيف! فهل هذا هو العلم؟! وهل هذه ثمار الشهادات؟!!
٣٩٥	أما قول عرفات في دفاعه عن شيخه د. عبد الله البخاري: ((ماذا ستقول في الشيخ ابن عثيمين الذي ضَعَفَ حديثاً في صحيح مسلم؟! اجتهد رحمه الله وأخطأ، وهو حديث الدجال، وقد حكم عليه الشيخ بالنكارة في متنه، حديث تميم الداري الذي أخرجه مسلم...))
٣٩٨	١ - ما كان ينبغي لعرفات المحمدي أن يحتجَّ بزلة العالم فضلاً أن يقيس عليها صنيع شيخه د. عبد الله البخاري
٤٠٠	٢ - قياس عرفات ما قاله د. عبد الله البخاري على ما قاله الشيخ ابن عثيمين، قياس مع الفارق
٤٠٠	٣ - عرفنا أن سبب غلط الشيخ ابن عثيمين رحمه الله هو تأثره بما قرره محمد رشيد رضا في تفسيره حول حديث الجساسة، ومحمد رشيد رضا أخذ مثل هذه التقارير من شيخه محمد عبده ومدرستهم المعروفة، فهلا يذكر لنا عرفات المحمدي من أين أخذ شيخه د. عبد الله البخاري تقريره؟!!
٤٠٠	٤ - أن ما ذكره الشيخ ابن عثيمين رحمه الله من تعارض بين حديث تميم الداري والأحاديث الأخرى، وكذلك ما ذكره من نكارة واضطراب في حديث تميم الداري، أجاب عنه أهل العلم وشرَّاح الحديث بما لا مزيد عليه، فهل ذكر عرفات المحمدي ما يدفع هذا التعارض؟! أم كان همه الوحيد هو الدفاع عن شيخه د. عبد الله البخاري ولو ألقى شبهة قد تستقر في قلوب بعض القراء ممن لا يعرف حقيقة هذه الزلة

٤٠١	د- طعن فواز المدخلي في أهل صفين وأهل الجمل بأنهم يريدون الفتنة ولا يريدون المطالبة بدم عثمان
٤٠٧	هـ- طعن عرفات المحمدي في الطلقاء
٤١٣	الذي قاله عرفات هنا هو عين ما قاله قبله أبو الحسن المأربي تماماً
٤١٧	لا بد أن يعلم القارئ أن التقليل من شأن الطلقاء (وهم مسلمة الفتح) فيه نزعة رافضية، فقد كان الرافضة ولا يزالون يعيبون على بعض الصحابة بقولهم: "فلان من الطلقاء"، أو "فلان طليق ابن طليق"، ويقصدون التشكيك في إيمانه وذمه والتقليل من شأنه!
٤١٩	اعلموا أن أحد الإخوة طلب من عرفات المحمدي أن يرجع عن قوله هذا في الصحابة فرفض ولم يقبل هذه النصيحة وحظره من متابعتة! فقام أحد الإخوة البحرينين وهو أحمد يوسف القضبي من عرض قول عرفات على الشيخ ربيع حفظه الله دون أن يذكر اسم القائل، وذلك بتاريخ ١٨ شوال ١٤٣٩ هـ، فلما سمع الشيخ ربيع هذا الكلام قال: ((قاتله الله، قاتله الله، قاتله الله، هذه مقالة فيها رفض)).
٤٢٢	عرفات ومن جمع له هذا الأقوال أرادوا أن يُثبتوا جواز هذا الكلام في الطلقاء! ولا أدري ما فائدة التوبة التي نشرها عرفات إذن؟!
٤٢٣	والله كأن الشيخ ربيعاً يردُّ على عرفات لما قلَّد القاضي عياض والنووي! وتأمل أيها القارئ تشابه الطعن والتقليد بين أبي الحسن المأربي وبين عرفات!
٤٢٤	أما كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فهو في سياق المدح والدفاع عنهم، وأما كلام عرفات وسياقه فهو في ذمهم والتقليل من شأنهم، ولا يخلط بين هذا وذاك إلا ملبِّس ماكر
٤٢٧	قد ألح هؤلاء القوم على الشيخ ربيع في هذا الموضوع حتى أخرجوا بياناً مطبوعاً غريباً نسبوه إلى الشيخ ربيع وزعموا أنه بتوقيعه، وهذا البيان فيه تقرير قاعدة لطالما حذَّر منها الشيخ ربيع نفسه في رده على أبي الحسن المأربي وعلي الحلبي وغيرهما وهي قاعدة [حمل المجمع على المفصل]، أو تصويب العبارة وتخطئتها بحسب منهج وواقع قائلها
٤٣١	لما تكلم الشيخ محمد بن هادي في أحد محاضراته الصوتية فقال: "ظهرت أخطاءهم في الصحابة"، بحث عرفات وأعوانه في كلام الشيخ محمد لعلمهم يجدون كلمة في الصحابة!، يعني على طريقة واحدة بواحدة!، وهذه طريقة المبيعة المأربية والحلبية
٤٣٢	عرفات يريد منا: إما أن نصحَّ طعنه في الصحابة!، وإما أن نقول الشيخ محمد يطعن في الصحابة أيضاً! وكلام الشيخ محمد بن هادي لا يختلف عن كلام أئمة الدعوة وأهل العلم في شرح هذه الكلمة [ونحن حدثنا عهد بكفر]، لكن عرفات يريد بهذا الدفاع عن نفسه والانتصار لنفسه ولو بالجدال الباطل ولو بالطعن في الصحابة!، نعوذ بالله من الزيغ والضلال
٤٣٣	ليعلم القارئ أن عرفات لم يتراجع عن كلامه في الصحابة حقيقة ولم يحذفه من محاضراته حتى هذه الساعة!، بل لا يزال هو وأصحابه يجادلون في إثبات صحة هذا الكلام، ومن الأدلة على ذلك ما نشره مؤخراً من مقال بعنوان [موافقة تقرير العلامة ربيع بن هادي المدخلي المنشور لتقريرات العلماء عن مسلمة الفتح "المؤلفة قلوبهم"].
٤٣٦	لما عجز عرفات وأعوانه من نصره باطلهم بمثل هذه الأساليب قالوا: الكلام الذي ذكره عرفات في محاضراته هو كلام السفاريني بحروفه!، لكن عرفات لم ينسبه له في درسه وإنما قال: "كما ذكر ذلك العلماء"

٤٤٢	الدليل الثالث عشر: تأمر القوم وتداعيمهم في الخفاء من كل مكان في حربهم الشعواء القذرة ضد السلفيين الذين يخالفونهم
٤٤٤	كلام الشيخ محمد بن هادي يتضمن عدة أمور
٤٤٦	ولقد صدّق الله عزّ وجلّ الشيخ محمد بن هادي فظهر أنّ القوم فعلاً عندهم مجالس شورى في المدينة النبوية يجتمع فيها مشايخ لا يعلم بهم أحد!
٤٥٤	فهل عرفتم أيها السلفيون الفرق بين (مجالس الشورى السرية الحزبية) وبين (مجالس الشورى التي تنعقد بين يدي الحاكم)؟! إذا عرفتم ذلك أيها السلفيون فلا تنخدعوا بشبهات القوم وتأويلاتهم لكلام عبد الواحد المدخلي وأما من يحتجّ علينا بدفاع الشيخ ربيع حفظه الله عن عبد الواحد المدخلي
٤٥٦	ممن أنكر صوتية عبد الواحد المدخلي الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا رحمه الله كما في [رسالته إلى الشيخ ربيع حفظه الله]
٤٦٤	قال لنا د. عبد الله البخاري أمام بيته في المدينة: "والله لقد ورطنا هذا الأحق ورطاً لم نورط مثلها منذ ثلاثين سنة!!".
٤٦٥	الكثير من أتباع هؤلاء القوم ومتعصبهم في مختلف البلدان لا يرون خطأ في هذه الصوتية المسربة ولا يلومون عبد الواحد المدخلي، بل يتأولون كلامه بخلاف ظاهره!، ويعتذرون له، ويدافعون عنه، وفرحوا كثيراً بعد أن خرج من السجن، وهنّأوه بكتابات منشورة في حساباتهم المعلومة، وعدّوا الأمر وشاية كاذبة، وضحكوا على المغفلين الذين يصدّقونهم ويمشون وراءهم كالعميان
٤٧٠	أما السلفيون المتجددون للحق الذين لا يتعصبون للخلق فلا يرون فرقاً بين "مجالس الشورى" هذه وبين "وثيقة المأربي الخطيرة" التي كشفت عن تحزيب الشباب السلفي وربطهم بمرجعية محصورة في شيخين اثنين!، بل هذه المجالس أصرح في التحزيب وأخطر في التوجيه
٤٨٧	إذا كانت (وثيقة المأربي) تدلّ على نوع تحزب بلباس سلفي أو حزبية ظاهرة كما قال الشيخان الشيخ ربيع والشيخ عبيد، فإنّ (مجالس الشورى) تدلّ على ذلك من باب أولى وأظهر، لأنّ عبد الواحد المدخلي صرّح في كلامه بعدة بأمور: "تأسيس مجالس شورى"، "ملفات سرية"، "كراتين مجموعة من مختلف البلدان"، "اجتماعات لا يعلم بها أحد"، "فتاوى شفوية"، "مجاميع بحسب المناطق"، "الرجوع إلى مشايخ المجلس دون غيرهم من المشايخ"، "فتاوى في أمور خطيرة كالقتال وغيره"
٤٨٨	من التوجيهات والأعمال التي صدرت من قبل بعض أفراد هذا التنظيم السري:
٤٨٨	١ - فواز المدخلي وتنظيم الشباب من أتباعهم تنظيمًا حزبياً هرمياً
٤٩٣	٢ - عبد الواحد المدخلي يدعو أتباعهم في ليبيا إلى تكوين جماعة مسلّحة ويختارون أميراً عليهم
٤٩٥	٣ - د. عبد الله البخاري يقول لأتباعه: أزيلوا الخطباء الذين مع محمد بن هادي من المنابر
٥٠٠	وهذه الطريقة استعملها القوم في بلدان أخرى ومن ذلك في بلدنا العراق
٥٠٢	٤ - تحريض العامة وتحشيدهم على طريقة المظاهرات ضد المسؤولين لردّ قراراتهم الإدارية
٥٠٧	٥ - الحرب القذرة في معاداة السلفيين وتحزيبهم، وإرغامهم بالتهديد بالإسقاط لإدخالهم في الفتنة وتصديرها إلى بلدانهم

٥٠٧	صور من هذه الحرب القذرة التي شنها هؤلاء القوم ضد المخالفين لهم:
٥٠٧	أ- السعي في إرغام الشيخ حسن بن عبد الوهاب رحمه الله على تغيير رأيه
٥١٥	ب- ومن صور هذه الحرب: ما قام به هؤلاء القوم مع الشيخ محمد بن هادي حفظه الله
٥١٥	من ذلك: ما قام به هؤلاء القوم من الكذب على الشيخ محمد بن هادي وزعموا أنَّ موقفه من محمد الإمام غير واضح
٥١٦	ومن ذلك: التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي في قضية "تارك العمل"
٥١٦	ومن ذلك: لما نادى عرفات المحمدي في التحذير من مشايخ وطلبة علم سلفيين معروفين، ونصَّب نفسه للجرح والتعديل في المدينة مع وجود المشايخ الكبار!، وأثار الفتن وفرَّق السلفيين في عدة بلدان بفتاوى شاذة وأحكام جريئة!، نصحه الشيخ محمد بن هادي مراراً فلم ينتصح!، فتواصى القوم على نصره عرفات، عبد الإله الرفاعي وعبد الواحد المدخلي وعبد المعطي الرحيلي ومهند الغامدي من جهة وبندر الخيري وعبد الله بن صلفيق وخالد باقيس من جهة أخرى، ثم انتصر له نزار بن هاشم من السودان وطارق درمان من ليبيا وعلي الحذيفي ومنير السعدي وصلاح كنتوش وغيرهم من اليمن، وهكذا من بلدان مختلفة، وكأنَّ الشيخ محمد بن هادي ضرب رأس التنظيم السري فتظاهر عليه أعضاء التنظيم!، وكان الرأس المدبِّر في الخفاء هو د. عبدالله البخاري، ولكنه كان يُعلن خلاف ما يخفي!
٥١٨	ومن ذلك: ما قام به القوم من إرغام أو خداع (أبي عبد الله بوشتي) وتغريب (أبي أيوب الهولندي) فكتبوا بيانات أرادوا بها ضرب ما كتبه الشيخ محمد بن هادي في وريقاته "كشف النقاب"
٥١٨	وكذلك: ما قام به عبد الله بن صلفيق الظفيري وخالد باقيس من إدخال الشيخ ربيع حفظه الله لإرجاع دروس عرفات المحمدي في إذاعة ميراث الأنبياء
٥١٩	ومن صور الحرب الشعواء ضد الشيخ محمد بن هادي: أنَّ القوم دفعوا أبا أيوب الهولندي إلى تقديم شكوى ضد الشيخ محمد إلى المحكمة في قضية القذف وجعلوا وكيله عبد الإله الرفاعي!، لأنهم عاجزون عن الرد العلمي عليه، ويعرفون أنهم عند المواجهة مغلوبون، وهذه عادة أهل الباطل أنهم يسارعون في تقديم الشكاوى إلى القضاة وإلى ولاية الأمر بالوشايات الكاذبة لتكميم أفواه أهل الحق وتكسير أقدامهم
٥٢٤	ومن ذلك: أنهم سعوا بعلاقاتهم واتصالاتهم إلى إلغاء محاضرة الشيخ محمد بن هادي في كشف مخططات الليبرالية التي تم الإعلان لها من قبل مركز الدعوة والإرشاد وشؤون الدعوة بالرياض بعنوان "نقض أصول الليبرالية" وتعليق ساحة المفتي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله
٥٢٥	كنتُ عازماً على ذكر ما فعله القوم معي شخصياً من حرب شعواء قذرة لم أر مثلاً لها حتى مع أهل البدع الظاهرين الذين كنتُ أرُدُّ عليهم وأبين مخالفتهم كالحلبيه والحدادية!

٥٢٨	الرد على دعوى أن القوم تراجعوا عن أخطائهم ولكن محمد بن هادي وأتباعه لا يقبلون توبة التائبين!
٥٢٨	هذه الدعوى مما يروّجها هؤلاء القوم ويخدعون بها الشباب السلفي، فيزعمون أن عرفات وجماعته رجعوا عن الأخطاء، وأن محمد بن هادي وأتباعه لا يقبلون تراجعهم ولا يقبلون توبة التائبين!
٥٢٨	الجواب عن ذلك من وجوه:
٥٢٨	الوجه الأول: كلنا يعلم أن الذي يقبل التوبة من عباده هو الله عز وجل، قال تعالى: "أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ"، ونعلم أن الله سبحانه وتعالى لا يقبل التوبة إلا بشروطها المعروفة، وتختلف شروط التوبة من ذنب إلى آخر
٥٣٤	الوجه الثاني: أن الشيخ ربيعاً حفظه الله نفسه لم يقبل تراجع البعض عن أخطائهم ولم يقبل توبتهم لقرائن عنده تدل على تلاعبهم أو لأنهم لم يحققوا التوبة الصادقة ولا التراجع الواضح
٥٣٤	- عبد الرحمن عبد الخالق
٥٣٦	- أبو الحسن المأربي
٥٣٩	- عدنان عرعور
٥٤٠	- سيد قطب
٥٤٠	الوجه الثالث: أن هؤلاء القوم رجعوا عن (بعض) أخطائهم ولم يرجعوا عن (جميع) أخطائهم!، وما رجعوا فيه: منه ما كان تراجعاً مجملًا أو تراجعاً غير واضح!، ومنه ما كان تلاعباً ولا يعدُّ تراجعاً أبداً!، ومنه ما تهجّموا فيه على الناقدين لأخطائهم وطعنوا في نياتهم أو كذبوهم وشوّهوا صورتهم
٥٤١	الوجه الرابع: تراجعهم هذا لم يُظهره إلا بعد أن وقع التحريش بين الشيخ ربيع والشيخ محمد بن هادي
٥٤٢	الوجه الخامس: أخطاؤهم هذه تدل على أنهم غير مؤهلين للتدريس والتصدر
٥٤٣	الوجه السادس: هذا التراجع لا يمنع أن يردّ غيرهم عليهم الأخطاء التي وقعوا فيها ولو بعد تراجعهم لثلا يغترّ أحدٌ بكلامهم السابق قبل التراجع، وهذا أمرٌ معروف عند علماء أهل السنة
٥٤٥	الفهرس

للكاتب:

كُتِبَ ومقالات وبحوث وصوتيات الشيخ أبو معاذ رائد آل طاهر [متجدد]

https://ia802203.us.archive.org/16/items/KotobWMWRShkRaiedAITaher/KotobWMWRS_hkRaiedAITaher.pdf